د. عبد القادر الفاسي الفهري

البناء الموازي:

نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة



دار توبقال للنشر

د. عبد القادر الفاسي الفهري

البناء الموازي

نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار
بلفدير، الدار البيضاء 05 - المغرب
الهاتف : 24.06.05/42

تمّ نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
المعرفة اللسانية
أبحاث ونماذج

الطبعة الأولى 1990

رقم الإيداع القانوني 1989/958

المحتوى

تصديـر

جميلة هي المعرفة إذ لاقرار فيها، ولا تحجر، ولا راحة. بل كل شيء تجاوز. لا تثبت الصورة ظرفا حتى يتراءى تفككها. وتبرز خطوط جديدة، أو نقاط في خطوط، ثم تكتمل صورة مغايرة. وما يكاد العالم يطرب للاكتمال حتى يُوَارِيَهُ كنه آخر، ويتغير الحيز، وتتبدل الأدوار والعلائق.

مرحى للمبدع في الشعر والقصة ! إنه يلتذ ما طاب له الالتذاذ بالصور، ولذته وقوف، تذيب ويذوب فيها. لذة العالم لا تذيب ولا تطول. والظرف لا يسمح بالتوقف. اللذة هنا تَحَدٍّ، قدرةٌ على البدء كل مرة. السنون المُقَضَّاة في البحث والتنقيب تختزل في حَبَّة. والعالم يولد كل مرة جديداً. العالم دائماً أول.

اللساني يقرأ النثر القديم فيَراكِم ويتجاوز، والنثرَ الحديثَ فيتجاوز، ونثرَه هو ويتجاوز. محكوم عليه كآلته أن ينخرط دوماً ضمن «جيل» جديد. لا اكتهال في وسعه ولا شيخوخة.

اللساني لا يقول كلاماً معاداً أو مكروراً. حتى ولو حسب بعضهم أن كل القول في اللغة قد توقف، وكل شيء موجود عند السلف ممن واراهم التراب. العلم في المقابر، واللغة أيضاً لا توجد إلا هناك، وغيرها «فَسْدَة». فلم تبق حاجة إلا إلى الشراح وأصحاب الحواشي. نحن نجهل، والموتى يعلمون ! إنه لعالم مظلم ! ولحسن الحظ أن العوالم تتعدد. إننا لا ننخرط ضمن ذلك العالم.

اللساني يشعر أنه يتقدم ويتجاوز. التجاوز أرضه معرفة / صورة تخلف معرفة / صورة أخرى. كل معرفة / صورة تتألف نقاطها وخطوطها من ذوات تثبت أنطلوجيتها باستدلال يتأسس على مبادئ ومسلمات تثوي وراء بناء وتعالق ملامح الذات. التقدم أساسه تصور. علائق بين كائنات أو ذوات. التصور وليد ملكة معرفية تتكون لدى من يستطيع أن يرى ويشعُر. يشعر بما لايشعر به غيره حين يقارب الظاهرة اللغوية، ويرى ما لا يرى من لم يترسخ في المجال، ولا تفتقت طاقته على الرؤى.

التصور لا يحصل إلا بأدوات. الأدوات منها الحسي والمجرد. التقانة شرط، والنمذجة شرط، وأدوات التنظير والمنهج شرط. لا ملكة بدون أدوات، ولا أحكام نقدية ولا نقد ينضج بدون ملكة معرفية.

اللساني العربي يتحدى سياق الغوغاء العشوائي. أطفالنا تحدوا جرائم صهيون بالحجارة. أرواحهم تصرخ من أجل الحرية والاستقلال. لا خَرْج إلا النصر للانتفاضة. ولا رضوخ لنفاق الضمير الغربي المهيمن. جاذبية مقام الإحباط لا تكفي للخنق. والفكر أيضاً لايُخْنَق بالتهدد.

اللساني العربي يتقدم. تقدمه في امتلاكه معجمه الفني أو مصطلحه. المصطلح اللساني العربي قطع أشواطاً محترمة. اللسانيات عادت تلقن بالعربية. اللغة العربية عادت تبلغ الثقافة اللسانية الجديدة والمستجدة، وتبدع فيها باللفظ العربي. اللساني العربي فتق طاقة العربية اللسانية.

تمثل اللساني العربي للظاهرة اللغوية يتجدد. تمثله للذرات الصوتية والتركيبية والصرفية والدلالية ومبادئ تأليفها لم يعد كما كان. تمثله للمعجم مستجد محدث. اللغة عادت شفافة، ووسائل توليدها شفافة، وقواعد اشتقاقها شفافة. السماع يتضاءل حجمه. السماع لم يعد يحكم اللفظ، ولا المعنى. كل شيء عاد للمبادئ والقواعد. العربي لم يعد يحتاج إلى ذاكرة ضخمة، كل شيء فيها مُلَقّن، لا يقبل التحليل أو التأويل. النقل يتضاءل، والعقل ينمو، والآلات التي تعالج العربية تبنى بدون مركب.

القواعد والضوابط لم تعد عفوية عشوائية تقريبية. كل شيء فيها يُبرر. رموزها تندرج ضمن أنساق صورية محددة المعالم والخصائص. صياغتها والعمليات التي تنتج عن تطبيقها مضبوطة. الآلة الصورية متسقة.

في هذا الإطار الواضح الشفاف المشحون بالأمل، نضع لبنة. هذا الكتاب ينسج مبادئ بناء الكلمة العربية، ما هو كلي فيها وما هو خاص أو مُوَسَّط (parametrized)، نُعَيِّن وسائط محددة معقولة. وننسج قواعد وضوابط التركيب، وملامح الذوات التركيبية والمعجمية. كل شيء يسير في اتجاه القولبة، وفرز المعلومات والظواهر عن بعضها بعضاً، بهدف المعالجة الملائمة. التفاعل بين المعلومات في الإنجاز لا يعني أنها في التحليل مخلوطة. القوالب ذات استقلال ذاتي، وإن اختلط في المتوالية المحقَّقة الصوت والصرف والتركيب والدلالة والسياق. قوالب الآلة مضبوطة. الآلة محدودة، وإن كانت الخُروج غير محدودة.

جميل ان يشعر المرء بالتقدم والأمل، وإن كان لا يرتاح لليومي والسياسة. ولو توحد العلم والسياسة، لتحول يأس الأمة إلى أمل. الأمل دوماً بجانب العلم والمعرفة. لا أمل إلا باحترام العلم. ولا احترام له بدون احترام الإنسان.

والله الموفق

الرباط، في 30 يونيه 1989



المحتوى التحليلي

الفصل الخامس : البناء لغير الفاعل محمولاً جهياً 175

الفصل السادس : الحد وإسقاطات وظيفية أخرى في المركبات الاسمية

الفصل الأول

مبادئ وقوالب

انشغل البرنامج التوليدي منذ بدايته بأسئلة تمحورت حول «معرفة» اللغة، جعلته يسهم في قيام ونمو ما دعي بالثورة المعرفية الحديثة (the cognitive revolution). ومن ضمن هذه الأسئلة ما يلي :

أ) ما هي طبيعة معرفة اللغة ؟

ب) ما هو مصدر هذه المعرفة ؟

ج) كيف تستعمل هذه المعرفة ؟

فإذا كان الإنسان، بخلاف غيره من المخلوقات، يستطيع الوصول إلى معرفة لِلُغة مثل الإنجليزية أو اليابانية أو العربية، فإن من المعقول أن تعد هذه المعرفة حالة واقعية للذهن / الدماغ، أو «عضواً» له بنيته وخصائصه المميزة. وتشاطر النظرية اللسانية العلوم المعرفية الأخرى في الإقرار بأن عدداً من مميزات الذهن / الدماغ يمكن مقاربتها على شاكلة أنساق حاسوبية مُقَعَّدة، تُكَوِّنُ التمثيلات وتغير فيها، وتُسْتَعْمَلُ في تنفيذ الأفعال أو التأويل.[1]

وقد ساهم النحو التوليدي، بدراسته للغة البشرية، في توضيح طبيعة وأنساق المعرفة والاعتقاد والفهم والتأويل الخ، وفي التقدم التقني للحوسبة (computation) والأنساق الصورية.

1) انظر تشومسكي (1986 أ) و (1989 ب).

والمعرفة اللغوية، أو نمو / تعلم اللغة، يمكن تمثلها على أنها حالات ذهنية انتقالية. فالحالة الأولى (وهي عنصر من الهبة البيولوجية الفطرية التي تدعى أحياناً بالملكة اللغوية (language faculty) تؤول، في ظروف عادية للتفاعل مع التجربة المجتمعية (المحدودة)، إلى حالة قارة في مرحلة النضج، عبر حالات وسيطة. وتمثل هذه الحالات شكلا من أشكال اللغة المكتسبة، أو نسق معرفة لغة بعينها.

ومعرفة لغةٍ ما يرصدها نحو توليدي خاص، أو نظرية لحالة الذهن / الدماغ في مرحلة معينة. وأما النحو الكلي، فهو نظرية للحالة الأولى، أو هو جهاز اكتساب اللغة الذي يتفاعل مع تجربة محدودة للوصول إلى لغة معينة.[2] والمقصود بالنحو التوليدي هو النحو الذي يرسم بوضوح صور ودلالات عبارات اللغة. واللغة، في هذا التصور، إجراء توليدي خاص يسند لكل عبارة في اللغة تمثيلا للشكل وللمعنى. وتولد اللغة (توليداً «قوياً») مجموعة من الأوصاف البنيوية.

وبهذا، يكون انشغال التوليدي باللغة انشغالاً ذهنيا مفهوميا (intensional)، بالأساس، وليس انشغالاً بالتمظهرات السلوكية أو المنتوج، أو بمجموع العبارات التي تُنتِجها جماعة لغوية، أي ما يمكن أن ننعته بأنه انشغال خارجي ماصدقي. فهذا الهم يأتي في الدرجة الثانية، أو هو فرع، ولا يمثل موضوع الدراسة الأولى.[3]

ومن النتائج المباشرة للمقاربة المعرفية للغة أنه لم يعد بالإمكان دراسة لغة من اللغات دون الإجابة عن هذه التساؤلات الجوهرية، ودون أبْهٍ بنتائج اللسانيات

2) في مقابل هذا، نجد من يعتقد أن الإنسان يكتسب اللغة باستعمال آليات تعلم متشعب أو تعلم متفرِّطة، كما يلاحظ تشومسكي (1986 أ). وقد عدت اللغة نسق عادات، أساساً، تستقيه التجربة المتوفرة. ثم إن إنتاج وتأويل صور جديدة يصل بالقياس، فيبني ما لا يعرف على ما يعرف، ولا يطرح (في هذا التصور) أي مشكل يذكر. إلا أن مشكل فقر المنبه دليل على أن التعلم المفرط (overlearning) لا يمكن أن يمثل حلاً مقبولاً.

3) هناك خلاف بين علماء اللغة في تمثل العلاقة بين الجهاز التوليدي والتمظهرات السلوكية الكلامية. وينسب تشومسكي (1986 أ) الموقف الداخلي المفهومي إلى همبولت Humbolt، والموقف الخارجي الماصدقي إلى ويتني Whitney. ويستبعد أن يكون التصور الماصدقي أقرب إلى واقع اللغة من الموقف الأول. وبنفس الكيفية، فإن تشومسكي يستدل على أن الجماعة اللغوية (speech community) لابد أن تكون مُؤمثَلة، وإن كنا نعرف أن المحيط فيه مزيج من الأنساق الناتجة عن تنوع اللهجات واختلافها، وتضارب خصائصها أحيانا، إضافة إلى عدم تجانس التجربة. ومع ذلك، قد يكون من الغريب أن نفترض أن التعلم يقع بظروف وشروط متنوعة ومتضاربة، ولابد من التجريد الذي يخلق الإطار التصوري المقبول.

العامة والمقارنة. فوصف لغة معينة أو تحليلها يصبح وصفاً لأحكام المتكلم المستمع لهذا اللغة عن العبارات التي ينتجها أو يؤولها (أحكام النحوية والمقبولية، الخ)، و«تعلم» المتكلم للغة معينة لاتسهم فيه التجربة الخارجية إلا بقسط ضئيل ومحدود، بموجب «فقر المنبه»، أو ما دعي بمشكل أفلاطون.[4] فالمتكلم «يعرفه» أساساً اللغة التي «يتعلمها»، لأنه مزود فطرةً بجهاز مبادئ وقيود يَحُدُّ اللغة ويحصرها، بناء على دلائل تجريبية محدودة. وعليه، تصبح كل دراسة لسانية للغة خاصة متوخية لهدفين في نفس الوقت :

أ) رصد مظاهر الملكة اللغوية العامة.

ب) رصد الفروق النسقية بين اللغات، التي تمثل تجسيدا للملكة الخاصة المكتسبة.

ومن النتائج المباشرة للثورة المعرفية كذلك أن الدراسة اللسانية لم يعد بإمكانها تجاهل مشكل الحوسبة، والقوة التوليدية للنموذج المتبنى، كما أنه لم يعد بإمكانها تجاهل مشكل قابلية اللغة «للتعلم» (learnability). فهذه الإشكالات الجوهرية وغيرها أفرزتها الثورة المعرفية.

ولعل نموذج المبادئ والوسائط (Principles-and-Parameters) الذي اقترحه تشومسكي (1981) في إطار مادعي بنظرية الربط العاملي (Government and Binding Theory) يمثل صورة متقدمة خاصة للبرنامج التوليدي الذي انطلق في الخمسينات. وإذا كان هذا النموذج العام يقدم أجوبة عن إشكاليات التعلم والحوسبة، فإنه يلبي كذلك في صيغة تنظيمه وبنائه عددا من المتطلبات العصرية للنظريات. ومن أبرز مزاياه في هذا الصدد طابعه القالبي (modular). فعلاوة على

4) مشكل أفلاطون هو الآتي : لماذا نعرف كما هائلا من الأشياء مع أن تجربتنا محدودة. وقد صاغ المشكل برتراند راسل Bertrand Russell في التساؤل التالي : «ما الذي يجعل المخلوقات البشرية، التي لها اتصال قصير وشخصي ومحدود بالعالم، قادرة، مع هذا، على معرفة الكم الذي تعرفه ؟». ويمثل هذا التساؤل مشكل فقر المنبه (poverty of stimulus). فالمتعلم للغة لا يواجه في محيطه إلا تجربة محدودة، ومع ذلك، فهو يتوصل إلى تعلم كل خصائصها.

أسسه الفلسفية / التصورية والمنهجية وبرنامجها الإبستمولوجي، يمتاز النموذج بمحتوى نظرياته الفرعية أو قوالبه. وهذه الأخيرة مرنة بما يكفي لصياغة المبادئ والضوابط الوصفية والنظرية، بل إنها تتسع لمقترحات مختلفة داخل نفس الأنموذج.

ومن شأن هذه القالبية أن تحد من ظاهرة تعدد النماذج اللغوية، وتشتت وسائل صياغة النتائج اللسانية وإبلاغها. ومن شأنها، كذلك، أن تسهل المقارنة بين النظريات. وهنا يجب أن نكون حذرين، لأن مايبدو وكأنه تعدد هائل للنماذج راجع إلى كثير من المغالطات والخلط في الأدبيات، إذ هناك خلط بين النماذج والنظريات، وهناك تعدد خطابي تسويقي أكثر مما هو فعلي. ثم هناك مشكل التقدم التقني أو التصوري الذي يتجسد (أو لا يتجسد) في نموذج من النماذج.

فمن المفروض أن يكون التاريخ الفكري العلمي خطياً ومتصلاً وتراكمياً إلى حد، على الأقل في العالم المتقدم. فإذا طرحت إشكالات، ولو كانت قديمة، فإنها تطرح في صيغة تقنية، وبتمثل تقني جديد يعتمد الأنساق الصورية والحاسوبية الجديدة، مثلا، ولا يمكن طرحها في صيغة الكلام المغوي أو «الأفكار». فالوسائل التقنية والرياضية التصورية تحكم الإشكالات المطروحة، وصورة نتائجها، وتتحكم في الروائز التي تقاس بها الكفاية. نذكر هنا، مثلا، رائز تيورينك (Turing) بالنسبة للواقعية (realism)، والقيود الفطرية على نمو اللغة (والفكر)، وقيد التحتية (subjacency)، بالنسبة للتحويلات، الخ. ثم نذكر شرط القالبية بالنسبة للقواعد. فهناك نماذج، مثلا، لا تزال تخلط في القاعدة الواحدة بين التركيب والصرف والدلالة، وهذا يعد من رواسب نمذجة في مرحلة معينة من تاريخ النمذجة اللغوية.

فإذا ما اعتبرنا القالبية من مقومات التقدم في النمذجة، أمكن تمييز النماذج القالبية عن غيرها. وداخل الطبقة الأولى، يمكن المقارنة بسهولة بين محتويات القوالب، والمفاضلة بين المقترحات في كل قالب على حدة. وهذا لايعني أن القالب لا يرتبط أحيانا بالمنطلقات الفلسفية والمنهجية، ولكن المقارنة تظل مع

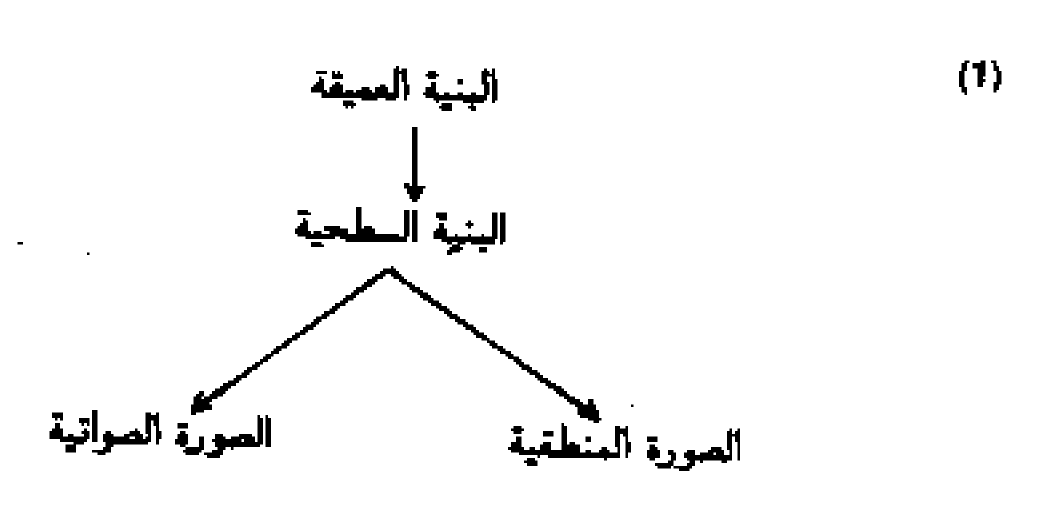
ذلك ممكنة. ويصبح ممكنا تعرية ما يَغلُفُ أو يَتَخَلَّلُ في النماذج المختلفة، مع أن محتواه واحد، وما يقع من «اتصال مكبوت».[5]

وإذا ما آمنا بمفهوم التقدم في العلم والتقنيات، تصبح كل أسْئلَة تتوخى إعادة الشروط التي أنتج فيها السلف (فتوفق إلى حد) غير واردة، بل إنها تؤدي الى عكس ما نرومه، أي إلى تفاقم مشكل أورويل.[6]

1. النموذج ومستويات التمثيل :

النموذج النحوي الذي نتبناه مقسم إلى عدة مكونات أو مستويات تمثيلية منظمة بالشكل التالي :

(1)



فالبنية العميقة تولدها القواعد المقولية التي تضبطها مبادئ س َ الموضحة تحته. وتسقط الوحدات المعجمية في هذه البنية محملة بخصائصها الدلالية المحورية، والتفريعية، على الخصوص. وهناك مبادئ تتحكم في أشكال الربط بين ما يُسْقَطُ

5) نقصد بالاتصال المكبوت ما يحدث عند بعض الباحثين من اختفاء مفرط بتحليل الغير إلى درجة أنه يحوله إلى جزء من خطابه، ويتناسى نسبته إلى غيره، بل ينسبه إلى نفسه أو يغلفه في صورة تبيح له، مظهريا على الأقل، أن يستغني عن الأسانيد.

6) يعرف تشومسكي (1986 أ) مشكل أورويل (Orwell) كما يلي : لماذا نعرف كماً ضئيلاً مع أن لدينا أدلة كثيرة ؟ فالأسئلة المفرطة تؤدي إلى نقصان المعرفة لأنها تعتبر كل شيء عند السلف، مع أن الأصل أننا «نعرفه». وهذا الموقف لا ينفي طبعاً التناغم مع بعض (أو كثير) من القدماء. إلا أن التناغم الاستدلالي التام لا يمكن أن يحدث لأسباب واضحة سبق أن فصلنا فيها القول في عدة مناسبات (انظر الفاسي (1985 أ) و (ب) على الخصوص).

من المعجم، وما يولده التركيب، حتى يقع التوافق بين المعلومات والعلائق المعجمية والعلائق والمكونات التركيبية.[7]

وأما البنية السطحية، فهي ناتجة عن البنية العميقة بانطباق القاعدة التحويلية العامة : «انقل أ». ومعلوم أن هذا التحويل تكون خَرْوجُه مقيدة بمبادئ عامة، وبوسائط تختلف اللغات في تثبيتها. ويقع تأويل هذه البنية إما منطقيا أو صواتيا.

فالصورة المنطقية (Logical Form) هي مستوى نحوي يمثل فيه للعلائق المنطقية. بل إن هذه الصورة تُنْقَلُ إليها قواعدُ تنطبق على شاكلة القواعد التركيبية مثل قاعدة صعود السور (Quantifier Raising)، وقاعدة تأويل البؤرة (Focus Interpretation)، وقاعدة نقل المركب الاستفهامي إلى صدر الجملة في اللغات مثل المصرية والصينية (التي لا يقع فيها انتقال للمركب الاستفهامي في البنية التركيبية، ولكن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن خصائص الاستفهام الحيِّزيّة (scopal) تجعله ينتقل في الصورة المنطقية)، دون أن يكون لذلك تأثير ملحوظ على الرتبة في اللغة.[8]

وأما الصورة الصواتية (أو المكون الصواتي في النحو)، فهي تتفاعل مع الرتبة عبر قواعد «أسلوبية» من النوع الذي اقترحه روشمون Rochemont (1978)، أو قواعد الخفق التي أوردناها في الفاسي (1981). فهذه القواعد تتبع كل القواعد التركيبية، وهي لا تؤثر، عادة، في التأويل المنطقي.

2. قوالب ومفاهيم

1.2. نظرية سَ للتمثيلات المقولية

لنبدأ أولا بطبيعة المقولات. يمكن تمييز المقولات «المعجمية» (lexical) والمقولات غير المعجمية، أو الوظيفية (functional)، أو الصُّرفية (inflectional). فالمقولات المعجمية مبنية في نسق تشومسكي (1970، 1986 ب) على السمات

7) عن المعجم وبنيته وبنية المداخل المعجمية، انظر الفاسي (1986 أ و ب).

8) عن المصرية، انظر فرغالي (1981)، وعن الصينية هوانك (1982) Huang.

[+ س، + ف] (س = اسم، ف = فعل). وهذه السمات تمكن من تحليل المقولات التقليدية (اسم، فعل، صفة، حرف). فالاسم [+ س، - ف]، والفعل [+ ف، - س] والصفة [+ س، + ف] والحرف [- س، - ف]. إلا أن هذا النسق من السمات يطرح عدة مشاكل، كما سنرى. وأما المقولات غير المعجمية، فهي المصدري (أو مص) من اقتراح الفاسي (1980)، والصرفة (INFL) التي تضم التطابق والزمن والمُوَجِّهات (modals)، عند تشومسكي (1986 ب). وهذه المقولات وغيرها تسقط حسب الخطاطات العامة التالية :

(2) أ) سَ ← سً* سَ

ب) سَ ← س سً*

ف س متغير مقولي، وعدد الخطوط فوق س يمثل عدد الإسقاطات، والنجم يفيد عدداً محدوداً من هذا الإسقاط. ويمكن تعريف عدد من العلائق داخل هذه الخطاطات. فمثلاً، نعتبر سً في (2 ب) فضلة لـ سَ (أو س)، و سً في (2 أ) مخصصاً لـ سَ (أو سً أو س). وأما س، فهو رأس سَ أو سً. وبنفس الكيفية، يمكن أن نقول إن سً «فاعله» في (2 أ)، و «مفعوله» في (2 ب). فهذه المفاهيم علاقية أو وظيفية، لامقولية.

وقد اقترح كين Kayne (1984) أن يكون عدد ورود سً محدودا في 0 أو 1، إذ التفريع عنده ثنائي (binary) على الأكثر. واتجه عدد من اللغويين هذا الاتجاه. ومن جهة أخرى، فإن اللغات تختلف بالنظر إلى تموقع الرأس بالنسبة للمكونات الأخرى داخل المركب. فمنهم من اقترح وسيطاً لتموقع الرأس (الرأس - في - الصدر head - first، كما في العربية، مثلاً، أو الرأس - في - الاخر، كما في اليابانية، مثلاً). ومنهم من جعل هذا الترتيب ناتجاً عن تثبيت وسيط اتجاه الوسم المحوري (theta - marking)، بحيث يكون الرأس في الأول إذا كان الوسم المحوري إلى اليسار، ويكون في الآخر إذا كان الوسم إلى اليمين. وعلى كل، فإن قيود نظرية سً تكون واردة في البنية العميقة فقط، ولا تنطبق في المستويات الأخرى للتركيب، وخصوصاً عند انطباق تحويل إلحاق (adjunction).

وقد افترض الفاسي (1980) وتشومسكي (1986 ب) وأبني Abney (1987) وآخرون أن هذا النظام يمتد إلى المقولات غير المعجمية كالمصدري (complementizer) والصرفة (inflection) والحد (determiner). إلا أن من المؤكد أن نظام السمات المبني على [+ ف، + س] لايمتد إلى هذه المقولات ومقولات أخرى، علماً بأن دراسات حديثة جداً اعتبرت أن الصرفة ليست مقولة وظيفية أولى، بل يمكن تعويضها بمقولات أكثر طبيعية ودقة مثل الزمن والتطابق والجهة، الخ (انظر الفصلين الثاني والثالث على الخصوص).

ويعد هذا البحث مساهمة في تحديد وتوضيح طبيعة المقولات والملائق التي يفرزها نسق سَ. وسيتبين أنه إذا كانت (2) تمثل الخطاطة العامة لصور القواعد الممكنة في هذا النسق، فإن مسألة طبيعة المقولات، وعددها، والسمات التي يمكن أن تستخلص منها، تظل شائكة ومفتوحة. وهناك مقترحات في هذا الصدد في الفصل السادس.

ونريد التنبيه إلى أننا سنستعمل أنظمة رموز غير متجانسة. فنستعمل الأرقام للتدليل على عدد الخطوط (س^2 عوض سً، أو ص^2 عوض صً)، كما نستعمل رموز م.س. أو م.ف. أو م.و. (مركب اسمي، مركب فعلي، مركب وصفي، الخ) للدلالة على س^2، و^2، الخ. وأما ف^2، فنعتبرها إسقاطا أقصى يضم الفاعل إلى جانب المفعول، بناء على اقتراح كورودا Kuroda (1986)، كما نستعمل ف^2 للدلالة على المركب الفعلي التقليدي. ومن جهة أخرى، تستعمل أحياناً الإسقاط الصرفي للإحالة على المركبات التقليدية (مثلا حد^2 هو إسقاط حدي أقصى يعوض م.س. التقليدي)، كما نستعمل الترميز التقليدي أحياناً إذا لم تكن هناك حاجة إلى دقة (م.س.، م.ف.، الخ).

2.2. الموضوعات والنظرية المحورية

من المفروض أن كل حمل ينتقي عدداً من الموضوعات بحسب تعديه، أو لزومه، أو انتقائه لمركب حرفي من نوع خاص، أو جملة، الخ. فهذه الموضوعات (arguments) توضع عادة في شكل لائحة تدعى بالشبكة الموضوعية ـ الحملية

للفعل (أو للوحدة المعجمية بصفة أعم)، وهناك أيضا من يسميها الشبكة المحورية (theta-grid) نسبة إلى «المحور»، وبصفة أدق إلى الأدوار الدلالية المحورية التي ينتقيها الحمل. وفي الأدبيات خلط وتردد في المصطلحات، إذ يسمي بعضهم موضوعاً ما يسميه الآخر دوراً محورياً، أو العكس.

ومعلوم أن البنية الموضوعية شيء والبنية المحورية شيء آخر. فأفعال مثل «ضرب» و«عرف» لهما موضوعان، ولكن الموضوع الفاعل «منفذ» في «ضرب» و«معان» في «عرف». وهناك عدة اقتراحات حول طبيعة الأدوار الدلالية ومصدرها، وطرق ربطها بالموضوعات، أو العكس. إلا أننا سنكتفي هنا بالحديث عن جانب واحد، أساساً، ويتعلق الأمر بالوسم المحوري (theta marking).

فالبنية الموضوعية ـ الحملية لوحدة معجمية تمثل عدة موضوعاتها. وقد تأخذ هذه البنية شكل شجرة تُمَثَّلُ فيها الموضوعات بمتغيرات (كما اقترح ذلك هيل وكيزر (1987) (Hale & Keyser). ويشترط المقياس المحوري (Theta – Criterion) الذي اقترحه تشومسكي (1981) أن يحقق كل موضوع بمكون تركيبي ملائم (م.س. أو ج)، ويجب أن تكون المقابلة ثنائية الجهة، وهذا المبدأ له صياغات متعددة في الأدبيات، نذكر منها الصياغة الأصلية التالية :

(3) كل موضوع له دور محوري واحد فقط، وكل دور محوري يسند إلى موضوع واحد فقط.

وآلية الإسناد المحوري (theta assignment) هي التي تربط العلاقة بين المكونات التي تحتل مواقع في التركيب وبين المتغيرات الموجودة في البنية الموضوعية ـ الحملية للوحدة المعجمية. ومن ضروب الإسناد المحوري : الإسناد المباشر عن طريق الفعل (ويسند فيه الفعل دورا إلى فضلته أو مفعوله)، والإسناد بالحرف (وهو غير مباشر عادة)، والإسناد بواسطة المركب الفعلي. فالمركب الاسمي الفاعل يتلقى دورا من المركب الفعلي عبر الإسناد (predication) في نظرية وليمز (1981) Williams. وهو في هذا التصور خارج إسقاط الفعل، ولذلك سمي موضوعا خارجيا (external argument). وأما الموضوعات الأخرى، فهي داخل إسقاط الفعل،

ولذلك سميت موضوعات داخلية (internal). وهناك من يستعمل عبارات دور خارجي ودور داخلي للإحالة على نفس ما ذكرناه.

وتسمى المواقع التي يتلقى فيها المركب الاسمي دورا محورياً مواقع محورية (theta – positions)، في حين تسمى المواقع التي لايمكن أن يتلقى فيه دوراً محورياً مواقع غير محورية (theta – bar positions). ومن المفروض أن تكون كل الموضوعات في مواقع محورية في البنية العميقة، إلا أنها قد تنتقل منها بعد ذلك إلى مواقع غير محورية.

وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن المقياس المحوري يصدق على السلاسل (المكونة من عدد من المواقع)، لا على المواقع الفردية. ويكون من الأكفى وصفيا إعادة صياغة (3) كالتالي :

(4) كل سلسلة تتلقى دورا واحداً فقط، وكل دور يسند إلى سلسلة واحدة فقط.

وتنحصر طبقة مسندات الأدوار عادة في المقولات المعجمية، وخاصة الفعل والحرف والصفة. إلا أن هناك ما يفيد أن المقولات الوظيفية تلعب دورا في الوسم المحوري. ومن أجل هذا، نقوم بمراجعة النظرية المحورية على ضوء اقتراحات هكنبتم (1985) و (1986) Higginbotham، الذي يقر بأن العلاقة بين الموضوعات والأدوار الدلالية (أو الإسناد المحوري) يمكن أن تشبع بثلاث آليات مختلفة هي الوسم المحوري (theta marking)، والتعيين المحوري (theta identification) والربط المحوري (theta binding). وسنقدم لهذه الآليات بتفصيل في الفصل الرابع.

وهناك تشديد عند تشومسكي على أن البنية العميقة هي تمثيل محض للبنية المحورية، ويؤكد هذا الاتجاه المبدأ التالي الذي اقترحه بيكر (1988) Baker :

(5) افتراض انتظام الإسناد المحوري (UTAH) :

العلائق المحورية المتماثلة بين الوحدات المعجمية تمثل بعلائق بنيوية متماثلة بين هذه الوحدات في البنية العميقة.

3.2. القالب الإعرابي

يُسْنَدُ الإعراب إلى مركب اسمي (أو وصفي أو ظرفي) بواسطة مقولة تعمل فيه. والإعراب هنا مُجَرَّد، قد يتحقق صواتيا أو لا يتحقق.

وتلعب المصفاة الإعرابية (Case Filter) دوراً أساسياً في القالب الإعرابي، إذ تقر بأن كل مركب اسمي ذي محتوى صوتي يجب أن يتلقى إعراباً. ويصوغ تشومسكي هذه المصفاة كما يلي :

(6)* م.س.، إذا كان م.س.، له محتوى صوتي وليس له إعراب.

فهذه المصفاة تنطبق على المركبات الاسمية فقط، ولكنها يجب أن تعمم لتشمل الظروف والصفات، كما هو واضح من وقائع العربية.

ومسندات الإعراب في تشومسكي (1981) هي أساساً الفعل والحرف والصرفة. ويضيف تشومسكي (1986 أ) الاسم والصفة. إلا أنه يميز نوعين من الإعراب : إعراب بنيوي (structural) يسنده الفعل إلى مفعوله أو التطابق والزمن إلى الفاعل، وإعراب محوري أو ملازم (inherent)، ويسنده الاسم أو الحرف أو الصفة، بموجب علاقة محورية. ويفترض أن النوع الأول يُسْنَدُ في البنية العميقة، بينما النوع الثاني يسند في البنية السطحية.

وقد بينا في البحث أن العلامات الإعرابية في العربية على ثلاثة أضرب : إما للتجرد، أو للإعراب البنيوي، أو للإعراب المحوري. واقترحنا أن الجر في العربية بنيوي، وليس محوريا، خلافا لما اقترحه تشومسكي (1986 أ). ومن جهة أخرى، بينا في الفصل الثالث أن إعراب الرفع قد يسنده التطابق. وينتج عن هذا التنوع في الإسناد تنوع في الرتبة.

ومن أجل رصد الفروق الرتبية بين اللغات، اقترح بعض اللغويين توسيط اتجاه إسناد الإعراب (إلى اليمين، أو إلى اليسار). وقد بينا أن هذا التوسيط لا يمكن أن يكون وراء الفرق في الرتبة بين اللغات التي يتصدر فيها الفاعل مكونات الجملة، واللغات التي يأتي فيها بعد الفعل.

4.2. القالب العاملي والعلائق البنيوية

يلعب مفهوم العاملية (government) دوراً أساسياً في نظرية الربط العاملي. وهو مفهوم بنيوي تعددت صياغته واختلفت بين لغوي وآخر، ومؤلف وآخر لنفس اللغوي. ويصوغ تشومسكي (1981) هذا المفهوم كما يلي :

(7) أ يعمل في ج في

ب [... ج ... أ ... ج ...]

حيث

- أ = سْ

- إذا كان ب إسقاطاً أقصى، فإذا كان ب يعلو ج، فإن ب يعلو أ

- أ يتحكم مكونيا في ج.

ويمكن صياغة مفهوم التحكم المكوني (c-command) كما يلي (بناء على ما جاء في رينهارت (1976) (Reinhart) :

(8) تتحكم عجرة أ مكونيا في عجرة ب إذا كانت أو ب لا تعلو أياً منهما الأخرى، وأول عجرة مُفَرِّعة (branching node) تعلو أ تعلو ب.

ويحدد تشومسكي العمل المناسب (proper government)، وهو مجموعة فرعية للعمل تحدد بحسب العامل، كما يلي :

(9) العمل المناسب

أ تعمل عملاً مناسباً في ب إذذا

- أ معجمية أو

- أ مقترنة ب ب (coindexed)

ويدخل تشومسكي (1986 ب) مفهومين جديدين للعمل هما : العمل بالسابق (antecedent government) والعمل المحوري (theta – government). فأما مفهوم العمل المحوري، فيصوغه كالتالي :

(10) أ تعمل محوريا في ب إذذا

- أ من مستوى سْ وتسم محورياً ب

- أ و ب أختان.

وأما مفهوم العمل بالسابق، فهو أساساً مفهوم لاسنيك وسايطو (1984) Lasnik and Saito

(11) أ تعمل سابقيا في ب إذا
- أ و ب مقترنتان
- أ تتحكم مكونيا في ب،
- ليست هناك ج (ج إما مركب اسمي أو جملة) بحيث أ تتحكم مكونيا في ج، وج تعلو ب (إلا إذا كانت ب هي رأس ج).

وهذان المفهومان يمكنان تشومسكي من إعادة صياغة مفهوم العمل الملائم كالتالي :

(12) أ تعمل عملاً مناسباً في ب إذا كانت أ تعمل محورياً في ب، أو تعمل سابقياً في ب.

ولن ندخل هنا في تفاصيل الاستدلال على صياغة أو أخرى لهذه المفاهيم، بل سنفترض أن التعاريف المذكورة صالحة، مادام التوظيف المتوخى يحتاج إلى هذه الصياغات فقط.

ومعلوم أن من ضمن المبادئ التي توظف مفهوم العمل المناسب مبدأ المقولة الفارغة (The Emphy Category Principle). ويمكن صوغه كالتالي :

(13) [أث] يجب أن يكون معمولاً فيه عملاً مناسباً.
(أث اختصار للأثر).

5.2. الربط

تُرْبَطُ المركبات الاسمية حسب طبيعتها الإحالية والعلاقة البنيوية التي تجمعها إلى السابق، أو لا تربط. فالعوائد (anaphors) والمضمرات (pronominals) والعبارات المحيلة (r-expressions) تتحكم فيها، فيما يبدو، مبادئ الربط التالية :

(14) أ) كل عائد مربوط في مقولته العاملية (governing category)
ب) كل مضمر حر في مقولته العاملية
ج) كل تعبير محيل حر.

ويمكن تعريف علاقة الربط كالتالي :

(15) أ تَرْبِط ب إذا
- أ تتحكم مكونيا في ب
- أ مقترنة ب ب.

ويمكن أن نبسط فنقول إن المقولة العاملية هي إما المركب الاسمي الذي يحوي احتواء أدنى أ و ب، أو الجملة التي تحويهما. إلا أننا سنرى عدم كفاية هذه المبادئ في الفصل الثاني من هذا البحث، وضرورة مراجعتها.

6.2. الإسناد

يقترح ويليمز (1980) قاعدة (كلية) للإسناد (predication) يسوغها كالتالي :

(16) اقْرِن م.س. ب س

وهذه القاعدة مشروطة بقيد التحكم المكوني التالي :

(17) إذا كان م.س. و س مقترنين، فإن م.س. يتحكم مكونيا في س، أو في متغير في س.

وتعيد روتشتين (1983) Rothstein صياغة قاعدة الإسناد في قاعدة تسميها قاعدة ربط الحمل (Predicate linking) :

(18) أ) كل مركب ليس موسوماً محورياً يجب أن يربط في البنية السطحية إلى موضوع يتحكم فيه تحكماً مكونياً مباشراً، ويتحكم هذا الأخير فيه كذلك.

ب) الربط يكون من اليسار إلى اليمين (في الإنجليزية).

والإسناد يلعب دوراً في تسويغ ظهور التطابق (انظر الفصل الثالث)، كما يلعب دوراً عاماً بصفته مسوغاً (انظر مبدأ التأويل التام).

7.2. قالب النقل

تنطبق القاعدة «انقل أ» بصفة مطلقة، ويبدون قيود على تطبيقها (في صياغتها)، إلا ما ينتج عن تفاعل المبادئ المختلفة في القوالب النحوية المختلفة. ومن ضمن هذه القوالب، نظرية المحدودية (bounding theory)، ونظرية المقولات

الفارغة، والنظرية الإعرابية، والنظرية المحورية، الخ. فلنتفحص بعض هذه القيود التي تبدو التي تبدو وكأنها قيود على النقل، إلا أنه يمكن استخلاصها من مبادئ مبررة بصفة مستقلة.

لننظر أولاً في نمط النقل الذي يكون استبدالاً (substitution). فهناك خصائص عامة للاستبدال يوردها تشومسكي (1986 ب)، ونلخصها فيما يلي :

(19) أ) ليس هناك نقل إلى موقع الفضلة.

ب) لا يُنْقَلُ إلى موقع الرأس إلا س^{0}.

ج) لا ينقل إلى موقع المخصص إلا إسقاط أقصى.

د) لا تنطبق «انقل أ» إلا على أدنى إسقاط أو أقصى إسقاط (س^{0} أو س^{2}).

ف (19 أ) يمكن استخلاصه من المقياس المحوري، لأن هذا الأخير يؤدي إلى حصر الانتقال في الانتقال إلى المواقع غير المحورية. وبما أن موقع الفضلة موقع محوري، فإن هذا يفضي إلى سلسلة لها دوران محوريان، وهو ما يمنعه المقياس المحوري.

وأما (ب) و (ج)، فيمكن استخلاصهما من قيد المحافظة على البنية (Structure Preserving Contraint) الذي اقترحه ايمندز (1976) Emonds.

وهناك عدة حالات انتقال يمكن أن تعد ضمن نمط الاستبدالات. مثلاً، انتقال م.س. المفعول في البناء لغير الفاعل إلى مكان الفاعل (أي مخصص ف)، وكذلك انتقال الفاعل المحوري إلى مخصص الزمن، أو التطابق، ليصبح فاعلاً صرفيا أو وظيفياً (انظر الفصل الثاني). كذلك انتقال المركب الاستفهامي إلى مخصص المصدري، كما في الفاسي (1980). وهناك عدة اعتبارات تدخل في هذا التنقل، فتجعله ضروريا، كتلقي الإعراب (في البناء لغير الفاعل)، أو الورود في موقع يحدد حيز المركب في الصورة المنطقية (كما هو الشأن في الاستفهام والتبئير، الخ.

ولننظر ثانياً في الإلحاق (adjunction). فنقل الفعل إلى الزمن فالتطابق يمثل حالة إلحاق. والعلة في هذا التنقل هنا صرفية، لا إعرابية أو منطقية، إذ يجب أن يلتصق الجذر الفعلي، وهو صرفية مربوطة (bound morpheme)، بصرفية

مربوطة أخرى هي لاصقة الزمن أو التطابق. وهذا التنقل للرؤوس محكوم بقيد نقل الرأس (Head Movement Constraint) الذي اقترحه تريفيس (1984) وبيكر (1988). ويصوغ بيكر هذا القيد كالتالي :

(20) لايمكن س^0 أن يتنقل إلا إلى ص^0 الذي يعمل فيه عملاً مناسباً.

ويقترح تشومسكي (1986 ب) استخلاص هذا القيد من مبدأ المقولة الفارغة.

وعلى كل، فإن قاعدة «انقل أ» تنطبق بصفة مطلقة، ولكن خُرُوجَها (outputs) تكون محكومة بالمبادئ العامة التي تضبط المكون (أو المجال) الذي تنطبق فيه. وهي تنطبق في مكونات النحو المختلفة، في التركيب، والمعجم، والمكون الصواتي، والصورة المنطقية. إلا أن خروجها تخضع لمبادئ مختلفة، حسب المكون الذي توجد فيه، كما سنبين في هذا البحث.

8.2. مبادئ تمثيلية

وضمن المبادئ التي تلعب دوراً أساسياً في العلاقة بين التمثيلات الموجودة في المكونات المختلفة، أو في تسويغ وجود هذه التمثيلات، مادعي بمبدأ الإسقاط (Projection Principle)، وكذلك مبدأ التأويل التام (Principle of Full Interpretation).

فمبدأ الإسقاط يمكن صياغته كالتالي (بناء على ما ورد في تشومسكي (1981)) :

(21) التمثيلات في كل مستوى تركيبي (أي البنية السطحية والبنية العميقة والصورة المنطقية) مُسْقَطَة من المعجم، وهي تحترم الخصائص التفريعية للوحدات المعجمية.

وأما مبدأ الإسقاط الموسع (Extended Projection Principle)، فهو يضيف إلى هذا المبدأ أن كل الجمل لابد أن تكون لها فواعل.

ويقترح تشومسكي (1986 أ) مبدأ عاماً يسميه مبدأ التأويل التام. ويمكن صياغة هذا المبدأ كالتالي :

(22) كل عنصر يظهر في الصورة الصواتية أو الصورة المنطقية يجب أن يُسَوِّغ ظُهُورَه تأويلٌ ملائم.

ومن ضمن التأويل الملائم : التفريع المقولي (بالنسبة للفضلات) والإسناد.

9.2. الصّرافة

إذا كانت الصرافة تعنى بالخصائص الصورية لبناء الكلمات والوصول إلى تحديد لما يمكن تسميته بالموضوعات الصرفية (morphological objects)، فإن ذلك يعني، عمليا، البث في سلامة أو عدم سلامة البنى من مستوى س^0 الناتجة عن تطبيق عدد من القواعد في نحو لغة معينة، وكذلك تزويد هذه البنى بالصورة الصواتية اللائقة التي لا تحتاج إلا إلى تطبيق قواعد صواتية محضة للخروج إلى الصورة الصوتية المحققة. وهناك نقاش في الأدبيات حول وجود مكون صرفي مستقل، أو عدم وجوده، وامتصاص التركيب، من جهة، والصواتة، من جهة أخرى، لما يمكن أن يكون مجال هذا المكون. ولكننا، سنقر بوجود هذا المكون (انظر التفاصيل في الفصل الثاني)، ووجود قواعد صرافية تتوسط الانتقال من البنية السطحية إلى البنية الصواتية للكلمة.

ونستوحي تصورنا من عدد من الأعمال التي قام بها وليمز، وخصوصاً وليميز (1981 أ وب)، وكذلك وليمز ودي شيلو (1987) Williams & Di Sciullo، بناء على بعض مقترحات سلكرك (1982) Selkirk. وسنستفيد كذلك من بعض أفكار بيكر (1988) وهالي (1989) على الخصوص. فمن ضمن الطروحات التي أتى بها وليمز (وكذلك سلكرك) ما يلي :

- أن الكلمات لها رؤوس شأنها في ذلك شأن المركبات في التركيب. والذي يعين الرأس عادة أن المركب يرث خصائصه، فتصير خصائص للكل.
- أن اللواصق (وخصوصاً اللواحق) تمثل رؤوساً بالنسبة للكلمات.
- أن اللواصق مقولات معجمية مثل الكلمات «ذات المحتوى» (content words).
- أن اللواصق لها بنية موضوعية محورية.
- أن اللواصق لها عين خصائص الجذوع والكلمات، باستثناء أنها مربوطة ضرورة.
- أنه لا تمييز بين الصرف الاشتقاقي (derivational) والصرف الصّرفي (inflectional)، وهذه نتيجة لخصائص الرأسية التي تمكن دمج الثاني في الأول.

ـ أن اللواحق لها عنوان مقولي، فهي س (اسم) أو ف (فعل) أو و (وصف).

وقد اقترحت سلكرك (1982) أن تكون قواعد بناء الكلمات قواعد مركبية (phrase structure rules) تعنى برصد سلسلة المكونات التي تؤلف الطبقات الصرفية المتنوعة. وتطبيق أولي لهذا التصور على العربية يؤدي إلى قواعد من النوع التالي (انظر الفصل الثاني للتفصيل) :

(23) أ) جذر ← جذر جذر

ب) جذر ← لص جذر

ج) جذر ← جذر لص

د) جذع ← جذر لص

و) كلمة ← جذع لص

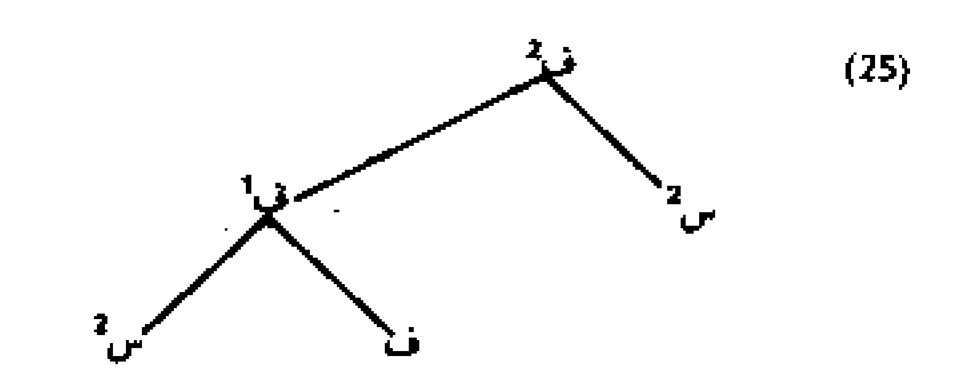
(لص = لاصقة). لاحظ أن العربية لا توجد فيها قاعدة منتجة مثل القاعدة الفرنسية التالية :

(24) كلمة ← كلمة كلمة

فهذه القاعدة تكوّن «المؤلفات» (compounds) مثل coffre fort أو chou-fleur، الخ. فهذه الكلمات مكونة من كلمتين، وهو شيء مطرد في الفرنسية والإنجليزية ولغات أخرى. إلا أن هذا لايطرد في العربية، بل إن ما يطرد عادة هو «النحت»، أي تكوين جذر انطلاقاً من جذرين. وأما التأليف (compounding)، فلا نجده إلا هامشاً في المركبات المزجية مثل «بعلبك» و«حضرموت». ويوجد أيضاً في بعض الكلمات مثل «قلما»، و«كيفما»، الخ، وجلها أدوات.

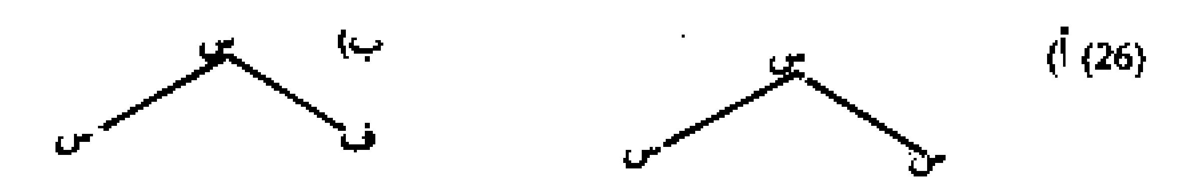
وقد استدلت دي شولو وويليمز (1987) على أن الرأس في الصرف يختلف تعيينه عن الرأس في التركيب. فالرأس في التركيب يعين باعتبار الصنف المقولي (نفس الصنف) وعدد الخطوط. نقول، إن $ف^1$ رأس لـ $ف^2$ في البنية التالية :

(25)



إلا أن هذا يتعذر في بنية صرفية مثل (26 أ) أو (26 ب) :

(26) أ) ب)



ولذلك، فإنهما يقترحان تعييناً سياقياً لرأس الكلمة هو الآتي :

(27) رأس كلمة هو أقصى عنصر إلى اليسار فيها.

إلا أن هذا التحديد لا ينطبق في كل الحالات، وفي كل اللغات.

إن عدداً من الأفكار والقيود التي أتت بها دي شولو ووليمز مفيدة، ولكنها لا تأخذ معنى إلا عندما نقر بأن عدداً من المبادئ التي تتحكم في بناء الكلمة، بما في ذلك موقع الرأس، هي مبادئ تركيبية. فبعض الكلمات تبنى عن طريق قاعدة «انقل أ» التي تنقل رأساً إلى رأس آخر، ويختلف الناتج بحسب كون النقل استبدالاً أو إلحاقاً، وبحسب العمل الاعتيادي في اللغة (canonical government)، إذا كان العمل يعتبر الترتيب، كما اقترح ذلك كين (1984) Kayne، وبحسب الخصائص الحيزية للكلمة، الخ. فهذه كلها خصائص تركيبية (بالمعنى العام)، ويكون من الاعتباط صياغتها في شكل قيود على القواعد الصرفية. أضف إلى هذا أن بنية الكلمة تعكس في كثير من الأحيان بنية المركب أو الجملة. وهذا راجع، أساساً، إلى أن بناء الكلمة تركيبي. فقيد المرآة الذي صاغه بيكر (1985) يقر بأن الاشتقاق الصرفي يجب أن يعكس الاشتقاق التركيبي (وكذلك العكس). ولا يمكن رصد قيد المرآة في مقاربة صرفية محضة لبناء الكلمة.

ومن جهة أخرى، يلزم التمييز بين الصرفيات المحسوسة والصرفيات المجردة. فالصرفيات المحسوسة لها صورة صواتية تنطبق عليها قواعد صرفية أو صواتية مباشرة. أما الصرفيات المجردة، فتحتاج إلى قواعد تهجية (spelling rules) تنقل الصرفية المجردة إلى صورة صرفية محسوسة. وتحتاج الصرفيات المحسوسة أحياناً إلى قواعد تعديل (readjustment rules) لتغير الصورة الأصلية إلى صورة أخرى قبل انطباق قاعدة صرفية أو صواتية عليها.

فهذه القواعد تكوّن، في رأينا، نواة المكون الصرافي الذي يعمل على خرْج التركيب، قبل انطباق القواعد الصواتية المحضة (لمزيد من التفصيل، انظر الفصل الثاني).

كانت هذه إذن بعض المبادئ والضوابط التي تتوزع في القوالب المختلفة. ولا نزعم أننا أحطنا هنا بكل ما نحتاج من عناصر التحليل، ولكنها، على الأقل، عناصر ممهدة لما نتناوله في الفصول المختلفة. ولحسن الحظ أنه حصل ما يكفي من التراكم في اللسانيات العربية على مستوى إطراد الوقائع، وتداول كثير من المصطلحات التي وضعنا، وتمثل للنماذج اللسانية المختلفة، وإفراز لإشكالات لسانية عربية، بعيداً عن الإسهال في الإنشاء السريع. فهذا يوحي بأن هناك بوادر تفاؤل، رغم كل ما نشهده من تشتت وتراجع ودواع للإحباط.

الفصل الثاني

بناء الكلمة وبناء الجملة : بعض ملامح التوازي

قليلة هي الدراسات التي تعالج مشكل طبيعة الكلمة العربية وصورتها، والمبادئ التي تضبط سلامة تكوينها. وهذه الثغرة في علم العربية (من ضمن «ثغرات» كثيرة في علم هذه اللغة) يوازيها كثير من الغلط وعدم الوضوح في التنظير للكلمة في البحث اللساني الحديث بصفة عامة، وكذلك عدم الاتفاق على مسلمات في خصوص التمثيل لها. وواضح أن هذا التشتت ناتج بالأساس عن كون ماهية الكلمة متعددة الأبعاد والجوانب. فالكلمة ذات متميزة بملامحها الصرفية والتركيبية والدلالية والمعجمية والصواتية، الخ. ومن أجل رصد هذه السمات وهذا التميز، تعددت النظريات والمقاييس للفصل بين ما يمكن معالجته في التركيب أو المعجم أو الصّرافة أو الصواتة، مدرجة معالجة الكلمة داخل هذا المكون أو ذاك. فمن اللغويين من اعتبر معالجة الكلمة، بما في ذلك مختلف قواعد تكوينها، من محض اختصاص المكون المعجمي، ومنهم من استدل على تركيبية هذه القواعد، وفريق ثالث أنكر أن تكون ضوابط البناء من الصنف الأول أو الثاني، بل إنه دافع عن طبيعتها الصرفية. وبموازاة مع هذا، يدور نقاش حول استقلال الصرافة، أو عدم استقلالها، عن التركيب والصواتة، أو عن المعجم، والذين يسلمون باستقلالية الصرافة، لا يتفقون دائما حول مجالها. وهدفنا هنا أن نوضح تصورنا للنموذج العام الذي يمكن أن يتم داخله رصد بناء الكلمة العربية بصفة طبيعية.

وقد اخترنا نموذجا لبناء الكلمة في هذا الفصل بناء الفعل. والذي يبرز من تفحص خصائص بناء هذا الصنف من الكلمات أن الفعل يعكس كثيرا من خصائص الجملة، سواء أتعلق الأمر بطبيعة المكونات التي تقوم عليها الجملة، أو بتراتب هذه المكونات، مما يوحي بأن بعض القواعد التركيبية التي تولد المركبات والجمل قد تضطلع أيضاً ببناء الكلمات. وسنرى في جزء من هذا الفصل، وكذلك في فصول أخرى من هذا الكتاب كيف يتم هذا.

1. نظرات في المكون الصرافي

تحدد النظرية الصرفية ثلاث مجموعات من الذوات ضرورية لقيام أسسها :

أ) مجموعة من الذوات أو الموضوعات الصرفية (morphological objects) وهي الجذور (أو المادة الصامتية الأصلية)، والجذوع (أو المادة المقطعية التي تتموضع في علائق الاشتقاق)، واللواصق (بما فيها السوابق واللواحق والأواسط)، التي تتصل بالجذور لتكون الجذوع، أو بالجذوع لتكون جذوعاً مركبة، أو كلمات تدخل التركيب.

ب) مجموعة قواعد تؤلف بين الموضوعات الصرفية.

ج) أبجدية لأجزاء الكلام، هي [- س] (سمة الاسمية) و [- ف] (سمة الفعلية) أساساً، وتمكن من وسم الكلمات مقولياً. وهذا الوسم المقولي هو ما يمثل الصلة بين الصرف والتركيب.

وقد اعتاد علماء الصرف أن يفرقوا بين صنفين من أصناف الأنظمة الصرفية : صنف تحليلي (analytic) أو سلسلي (concatenative)، وصنف تركيبي (synthetic) أو دمجي (fusional) أو غير سلسلي (non-concatenative). فالفرنسية، مثلاً، ذات نسق سلسلي. ونمثل لذلك بالكلمتين التاليتين :

(1) petites (maisons)

(2) (nous) chanterons

وتحليل هاتين الكلمتين كما يلي :

(1) أ) [[[petit] e] s]

(2) أ) [[[chant (e)] r] ons]

فالصفة (أو الاسم) في الفرنسية تبنى انطلاقاً من جذع (stem أو radical)، تتبعه خطياً لواحق صرفية مثل الجنس [e]، أو الجمع [s]. وبنفس الكيفية، فإن الفعل المتصرف يتكون من جذع هو عبارة عن فعل غير متصرف (هنا [chant])، متبوعاً بعنصر الزمن [r]، الذي يدل على المستقبل، متبوعاً باللاصقة التي تدل على الشخص والعدد [ons-].

وأما العربية، فنسقها الصرفي غير خطي أو غير سلسلي، بالنظر إلى عدد من التصريفات. فجمع «دار»، مثلاً، «دور» أو «ديار»، وليس هناك إمكان للجمع، خطياً بين جذع «دار» وصرفية أخرى تدل على الجمع، لأن الجمع «يكسر» بنية المفرد، أي إنه لا يقبل افتراض وجود حركة في المفرد تثبت في مصدر الاشتقاق، وتنضاف إليها حركات وصوامت أخرى خطياً.[1]

ونفس الظاهرة نلاحظها في بناء الزمن في الفعل. فليس الفعل جذعاً تلصق به وحدة صرفية تنضاف خطياً إلى صورة فعل غير متصرف، بل إن الجذع الفعلي في العربية يكون دائماً متصرفاً محتوياً على الزمن (Tense) والجهة (Aspect)، وكذلك البناء (Voice). وهو يدل أيضاً على الوجه (Mood). تقول «دَخَلَ»، فيكون الجذع فعلاً متصرفاً دالاً على الماضي والبناء للمعلوم، وتقول «يَدْخل»، فيتصرف للحاضر أو للمستقبل، و«ادْخُل» فيكون للأمر، وهكذا. وليس في بناء الكلمة هنا «تراكم»، كما هو الحال في الصرف السلسلي، بل إن بناء الزمن يقتضي العودة إلى الجذر، أو على الأقل، ليس هناك سلسلة في البناء.

وقد أفرز البحث في الأنساق الصرفية السلسلية اتجاهات وآراء متعددة نجملها في اتجاهات ثلاثة :

- اتجاه أول، يمكن نعته بالتصور الحشوي للصرف (redundancy view). ففي هذا التصور، تُثْبَتُ كل الكلمات، المتصرفة منها وغير المتصرفة، في المعجم،

[1] هناك، طبعاً، جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم اللذان لا يكسران الكلمة، وإنما يكونان بإضافة علامة الجمع إلى الجذع في الحالات المطردة. وسنعود إلى الفرق بين التكسير والسلامة في الفقرة الأخيرة من الفصل.

والقواعد الصرفية تعدّ ضمن القواعد الحشوية التي تحتسب كلفة إمكان التنبؤ بوجود وحدة معجمية أو عدم وجودها. فالموقف الحشوي لا يقر بوجود مكون صرفي في استقلال عن المعجم، بل إن كل القواعد الصرفية فيه هي قواعد معجمية حشوية.[2]

ـ اتجاه ثان، يمكن أن ينعت بأنه تصور استقلالي (autonomist). وهو ينكر أن يكون الصرف جزءاً من المعجم، أو تكون القواعد الصرفية مجرد احتساب لما يتكرر في المداخل المعجمية التامة التخصيص. بل إن دور القواعد الصرفية، في هذا التصور، لايختلف جذرياً عن دور القواعد التركيبية. ولذلك كانت القواعد الصرفية أيضاً قواعد إعادة كتابة حرة سياقياً (context-free rewriting rules)، كما اقترحت ذلك سلكرك (1982) Selkirk. واتجه بعضهم إلى الاعتقاد أن التكرارية (recursion) هي ضمن خصائص التأليف الصرفي. ومعلوم أن التكرارية حد فاصل بين ما يكون في القواعد أو النحو (بمعناه العام)، وبين ما يعالج في المعجم.[3]

2) ففي هذا التصور ان الكلمات المطردة، أو التي يمكن التنبؤ بخصائصها تماماً، لا يكون له كلفة. فكلما ارتفع أمن الحشوية كلما انخفض أمن الكلفة. ومزية هذا التصور أنه يمكن من رصد الاطرادات الفرعية، والإنتاجية المحدودة بين الكلمات، كما يمكن من رصد الاطرادات الأكثر إنتاجية. وهناك وسائل لتشخيص الأساس الذي يقوم عليه هذا الثبت أو التخزين، من ضمنها ظاهرة التحول الدلالي (semantic drift) التي تلحق الكلمات.
وقواعد الحشو هي أساساً قواعد وصفية مسالية، ليس لها قدرة تنبؤية. وصورتها العامة كالتالي :

(أ) [س ...] ⟷ [ص ...]

فهذه القاعدة تعني أن وجود مدخل س بخصائص معينة (مثلنا لها بالنقط) يقتضي وجود مدخل ص بخصائص معينة، وكذلك العكس.
والموقف الحشوي الذي طوره دجاكندوف (1975) بناء على عمل أول لهالي (1973)، وإن كان يقر بوجود عبارات مسكوكة في المعجم (ليست بكلمات، وإنما هي مركبات)، وأن «كلمات ممكنة» لا توجد في المعجم، ومع ذلك يمكن خلقها واستعمالها، إلا أنه مع ذلك لايكف عن اعتبار المعجم لائحة لكل الكلمات في اللغة، واعتبار قواعد الصرف نظرية لهذه اللائحة. انظر في هذا الصدد، انتقاد دوشلو ووليمز (1987) Di Sciullo & Williams لهذا الموقف.

3) انظر دوشلو ووليمز اللذين يوردان كلمة anti-missile و anti-anti-missile ... الخ، كمثال للتكرارية في الكلمات. وفي تصور هذين العالمين أن المعجم هو مجموعة الذوات المخزنة، أو ما يسميانه باللائحيات (listemes)، فليست لها بنية، ولا تخضع لقانون، وهو فضاء مخالف لفضاء الكلمات المَبْنِيَّة. فكل كلمة ليس لها شكل أو تأويل عن طريق قواعد بناء الكلمات (أو الصرف)، يجب أن تخزن في الذاكرة، وكذلك مُؤَالِفَاتُهَا. فالثبت هو خاصية للذوات المخزنة أو اللائحيات. واللائحية (listedness) ليست خاصة بالكلمات أكثر مما هي خاصة بالمركبات. ولذلك، فإنهما يرفضان أن تكون قواعد الصرف حشوية بالنسبة لمجموعة محدودة من الذوات، بكيفية تخالف مايجري مع قواعد التركيب. بل إن اعتبار قواعد الصرف حشوية (من فرادات الكلمات) لا يختلف عن اعتبار قاعدة تركيبية مثل م.فـ ← ف + م.س قاعدة حشوية بالنسبة لمجموع المركبات الفعلية.

وقد نادى بعض أصحاب هذا الاتجاه بما دعي بالذرية التركيبية للذوات الصرفية أو الكلمات (syntactic atomicity of words)، أي أن التركيب لايمكن أن يحلل النوت الصرفية. كما أنهم خصوا المعجم بما يُثْبِت ويخزن، وأنكروا أن تكون الإنتاجية (productivity)، أو عدمها، مقياساً فاصلاً بين ماهو ضمن نسق القواعد، وما هو ضمن المعجم.[4]

ـ اتجاه ثالث يمكن نعته بأنه تركيبي. والأساس التمثيلي الذي يرتكز عليه هو أنه ليس هناك مكون صرفي (أو مكون للكلمات) مستقل كل الاستقلال عن التركيب (وكذلك الصواتة)، بل إن بناء الكلمة في جوهره بناء تركيبي، يخضع أساساً للمبادئ التركيبية. وما يجعل الصرف خاصاً هو أن العمليات الصرفية محدودة في إسقاطات س° في الشجرة التركيبية، أي في المكونات ما قبل النهائية. وهذه المكونات تسمى عادة كلمات. ومن جملة مزايا هذا التصور أن القيود التركيبية يتفادى تكرارها في مستوى الكلمة. وهذا ما دعاه بيكر (1985) Baker بمبدأ المرآة (Mirror Principle). وسنعود إلى هذا المشكل أسفله.[5]

أما في الأدبيات عن الصرف العربي، فباستثناء ما يقوم به الأستاذ السغروشني من تقعيد صرفي خارج المعجم فإن الموقف الوحيد المعبر عنه بهذا الصدد هو موقف مككرثي (1979) McCarthy، فيما نعلم، وهو موقف حشوي أساساً، كما سنبين. فمككرثي يعتبر، بعد هالي (1973)، أن المعجم يضم جميع أشكال الكلمات، بما فيها الكلمات المتصرفة. والقواعد الصرفية تلعب دوراً في تقييم المعجم أساساً، وإن كان يرجع إليها في توليد وتأويل المولَّدات (neologisms). وهي قواعد سياقية أساساً (context-sensitive).

4) استُعمِلَ مقياس الإنتاجية (productivity) أو الاطراد، للفصل بين ما يوجد ضمن التركيب، وما يوجد ضمن المعجم (انظر تشومسكي (1970) وبلكرك (1982) على سبيل المثال، وكذلك فب (1984) Fabb). ويلاحظ ديشيلو ووليمز، عن حق، أن الفرق في الإنتاجية ليس محدداً لمستوى التمثيل، بقدر ما يحدد القيود السياقية للاصقة (ن.م،ص.8). وقد عمد هذان اللغويان إلى وضع مقاييس أخرى للصرفيات وطبيعتها، ومحدداتها. من هذه المقاييس أن مفهوم الرأسية (headness) في الصرف يحدد سياقياً (إذ هو إلى اليمين في الإنجليزية)، بخلاف مفهوم الرأس في التركيب. إلا أن هناك ما يشكك في هذا المقياس.

5) عن هذا المبدأ، انظر الفصل الأول.

ويلاحظ مككرتي أن الدراسات الصرفية التي سبقت عمله تحدد علاقة «مشتق من» بتفحص التقويس الداخلي للكلمة (internal bracketing). غير أن نفس العلائق الاشتقاقية بين الكلمات توجد في العربية، ويجب أن يرصدها النحو، لكن دون اللجوء إلى التقويس، إذ «...ليس هناك علاقة بين صورة الأصل وصورة الخرج باستثناء صوامت الجذر [...]. كل خاصية للأصل، باستثناء الجذر، تتجاهل في صورة الصيغة المشتقة. فهذه الواقعة المثيرة للانتباه هي أهم خاصية للصرف السامي المتميز بالجذر والوزن. وهذا يعني، صورياً، أن أية قاعدة تربط فعلا مشتقاً بأصل له يجب أن تتجاهل الخصائص الصورية باستثناء الجذر [وعليه]... يعسر أن نرى كيف يمكن لمقاربة قطعية تحويلية في أساسها أن ترصد هذه العلائق...».[6]

وهكذا، نرى أن مككرتي ينكر أن يكون هناك تقويس في «علّم» المشتقة من «عَلِم» أو «كَذّب» المشتقة من «كَذِب»، أو «مَرّض» من «مريض» أو «كَبّر» من «الله أكبر»، أو «كَاتَب» من «كتب»، أو «راسل» من «أرسل»، أو «سافر» من «سفر»، أو «أجلس» من «جلس»، أو «أشأم» (ذهب إلى الشام) من «شام»، أو «استوجب» من «وجب»، أو «استسلم» من «أسلم»، أو «استوزر» من «وزير»... الخ. (ص.279). ثم إنه ينكر أن تكون الصيغة الجديدة قد احتفظت بعناصر صوتية من الصيغة الدّخْلِ في الاشتقاق.

6) انظر ص. 280. وحتى يتمكن مككرتي من رصد العلائق الاشتقاقية، يقترح أن يكون ممثلاً لها مباشرة في المعجم بواسطة مداخل مبنينة تأخذ شكل أخطوطٍ موجّه (directed graph). وعليه، يمكن أن نقول إن س مشتقة من ص إذا كانت ص تشرف على س في أخطوط يمثل مدخلاً معجمياً ما. يقول مككرتي : «أحدد المدخل المعجمي للشكل ج، الذي أحيل عليه ب ع (ج) ـ بأنه أخطوط موجه جذره ج. أي أن المدخل المعجمي هو شجرة ذات جذر وله عدد معين من الفروع. وبالنسبة لكل ب التي تعلوها أ في ع (ج)، نقول إن ب مشتقة من أ. فإذا كانت أ و ب تعلوهما ج في ع (ج)، فإننا نقول إن أ مرتبطة صرفياً ب ب». ص. 388. وأما تخصيص المعلومات الفرادية، وبالأخص المعنى والصواتة والخصائص الصرفية التي لا يمكن التنبؤ بها، فهي محصورة في جذر المدخل فقط. وأما الشجر غير الأصلية، فلا تحمل معلومات فرادية إلا بكلفة فصل المداخل عن بعضها بعضاً. وأما قياس التقويم، فهو أن أية علاقة للأشراف المباشر في مدخل معجمي يمكن التنبؤ بها بواسطة قاعدة صرفية تكون بدون كلفة. والنسق الصرفي المثالي لن يتضمن إلا مجموع قيم الشجر الجذور في المداخل المعجمية، مضافاً إليها مجموع قيم القواعد الصرفية (ن.م.،ص.390). ويضيف مككرتي أنه ليس ثمة ما يدعم الفصل التقليدي بين التصريف (inflection) والاشتقاق (derivation) في الأدبيات الغربية. فمقولات العدد في الاسم والجهة والبناء في الفعل، التي تعد تصريفية بالدرجة الأولى (باعتبار المقاييس التركيبية والدلالية) توظف نفس الآلية الصورية التي يوظفها الاشتقاق.

ومع أن كلام مككرتي يبدو محقاً ومعقولاً لأول وهلة، إلا أن هناك ما يبين عكسه، ويبين أن الموقف الحشوي لا يقوم، وأن الكلمة العربية فيها تقويس، وإن كان سقوط المعلومة الصائتية (غالباً، لا دائماً) صحيحاً. ولكي تتضح معالم النقاش، يجب أن نفصل مشكل تكوين الكلمة عن مشكل العلائق الاشتقاقية بين الصيغ، عن مشكل معجمية التكوين، أو عدم معجميته. وهذه المشاكل الثلاثة مختلطة في استدلال مككرتي (وفي ذهن كثير من الناس). وتنضاف إلى هذه المشاكل مشاكل تتعلق بالاشتقاق بين الجذور الصامتية، وكذلك مشكل العلاقة الدلالية بين جذر وآخر. فالكلمة العربية يتم بناؤها في مراحل، من الجذر المجرد إلى الجذر المزيد إلى الجذع البسيط فالمركب فالكلمة التامة. وقد يكون البناء في بعض مراحله معجمياً، وقد يكون تركيبياً. إلا أن البناء الصرفي للكلمة ليس هو البناء الصواتي، كما سنبين، بل إن البناء الصرفي هو دَخْلٌ للبناء الصواتي الذي يخضع لمبادئ صواتية. والمهم في استدلالنا أن نبين نقطتين : النقطة الأولى هي أن بناء الكلمة الصرفي يتحكم فيه التركيب جزئياً (وكذلك المعجم)، والنقطة الثانية هي أن المشاكل الصوتية التي أثارها مككرتي لا تنفي التقويس في الكلمة الصرفية، وإن كان التقويس قد يسقط في الكلمة الصواتية. ثم إن المعجم لا يمكن أن يحتوي على كل الكلمات المتصرفة، دون أن يتضخم بشكل غير معقول، كما سنرى.

1.1. التقويس في الكلمة العربية

لنتأمل الجملتين التاليتين :

(3) سيضربونه

(4) أخْرجْتُمْ

فالمتواليتان في (3) و (4) من وجهة نظر الصرف كلمتان سليمتان، وهما في نفس الوقت جملتان، باعتبار التركيب. ومن جهة التركيب كذلك، يجب أن ترد هاتان الكلمتان تحت إسقاط س- في البنية السطحية، حتى تكوّنا عنصرين أو وحدتين تشتغل عليهما قواعد الصرف، ثم القواعد الصواتية. ومن جهة أخرى، يجب أن تكون كل كلمة من هاتين الكلمتين قابلة للتحليل والتفكيك، حتى يحصل التأويل،

ويستفاد من هذه الكلمة ما يستفاد عادة من الجملة. فمثلاً السين في (3) (أي [س]) تدل على الزمن المستقبل، و[ـُـ] ما يسمى عادة بولو الجماعة، تفيد وجود فاعل ذكر جمع غائب، و [ن] تدل على الوجه البياني أو التعييني (indicative mood)، و [هُ] ضمير مفعول، و[يَضْرِب] يدل على الجذر مقروناً ببناء جهي معين، الخ... والملاحظ أن كل هذه العناصر سلسلية أو تراكمية، ويمكن ضم بعضها خطياً إلى بعض. باستثناء العناصر المكونة لـ [يضرب]، وهي أساساً الجذر الفعلي والزمن أو الجهة والبناء للمعلوم. فهذه عناصر غير سلسلية. وحتى ولو افترضنا أن دمج هذه العناصر الأخرى في ترتيب معين، لا في ترتيب آخر، يقتضي افتراض بنية شجرية للكلمة، أو بنية «مُقَوَّسَة»، حتى يقع ضبط السياق الذي ترد فيه اللاصقة، وعن هذا الضبط، يترتب لحن متواليات مثل : *يضربونســه، *يضربونهس... الخ، فهذه المتواليات كلها سليمة دلالياً وصواتياً، ولكنها غير سليمة صرفياً. فعندما ننظر إلى تركيب المكونات داخل مثل هذه الكلمات، لا مناص من التسليم بأن بنية الكلمة في العربية يجب أن تكون مقوسة.[7]

ويبقى أن نناقش هنا هل التقويس تام أم جزئي. ما نقصده بالتقويس الجزئي هو أن الكلمة يمكن أن يكون فيها تقويس بالنسبة للجزء السلسلي فيها، ولا يوجد تقويس بالنسبة للجزء الآخر، وخاصة الجذع البسيط. وسنبين، في الفقرة الفرعية الموالية، أن التقويس ضروري، حتى بالنسبة للجزء غير السلسلي، وأن الكلمة العربية تبنى أساساً في التركيب، والتركيب يفرض التقويس، وإن هذا الأخير لا يظهر دائماً في مستوى الصرف.

وتمهيداً لما سنقوله، نتعرض هنا إلى مشكل ما دعي بذرية الكلمة تركيبياً (syntactic atomicity of words)، وهي أطروحة تبناها أصحاب الموقف المعجمي القوي (strong lexicalism)، وكذلك أصحاب الاتجاه الاستقلالي في الصرف، وهو اتجاه يرفض مطلقاً أن تكون الكلمة قابلة للتحليل بواسطة قواعد التركيب، بمعنى

7) الاختيار الآخر هو القول بوجود سمات تتحقق على الجذر كما يقترح ذلك اندرسن (1985). إلا أن القواعد التي تقوم بدور التهجية (spelling) يجب أن تحصل كذلك حسب الترتيب، ولن يكون ذلك إلا وصفياً احتياطياً. في انتقاد الموقف السماتي، انظر هالي (1989).

أن التركيب لا يمكن أن يعمل على جزء من الكلمة. فلو سلمنا بذرية الكلمات مطلقاً في التركيب، لاضطررنا إلى اعتبار «فالولده أو «بقلوبهم»، أو «لتجدنّه» كلها كلمات غير قابلة للتحليل التركيبي، وهي كلمات تضم عدداً من الروابط مثل الاستفهام والعطف والتوكيد، وكذلك أدوات أخرى مثل التعريف، إضافة إلى الزمن، وكلها ستولد في المعجم فقط، بالنسبة للمعجميين، أو في الصرف فقط، بالنسبة للصرفيين. فتركيب الكلمات سيكون كبيراً، ولو وسع المعجم بهذا الشكل، لكان شاسعاً يعادل، عملياً، ما يقوم به التكرار (recursion)، وإن كان التأليف غير تكراري، ومحدوداً كذلك. أما بالنسبة للصرف، فإن المشكل لا يطرح، ما دام هذا المكون يضم قواعد تنتج عن تطبيقها خروج متعددة، وإن كانت منتهية. إلا أن المشكل يطرح في علاقة التركيب بالصرف، وما دامت هذه المتواليات ستولد مثيلات لها عن طريق القواعد التركيبية، فإننا سوف نجد أنفسنا نكرر في الصرف قواعد مماثلة لما يوجد في التركيب. وسيتبين هذا المشكل في الفقرة الموالية.

2.1. المقولات التركيبية في العربية ونظرية سَ

ضمن المقولات التركيبية التي اعتاد اللسانيون التوليديون أن يفرقوا بينها الفعل (= ف) والاسم (= س) والصفة (= ص)... الخ. وقد سماها النحو التقليدي بأجزاء الكلام أو أنواع الكلم. فما هو الوضع الصرفي لهذه المقولات في اللغة العربية ؟ هل هي جذوع (كما في الفرنسية أو الإنجليزية)، أم جذور فقط ؟ وبعبارة أخرى، ماهي الصورة المعجمية التي تمثل هذه المقولات، أو تُعَنْوَنُ بها هذه المقولات ؟

ففي لغة مثل الإنجليزية (أو الفرنسية أو لغات أخرى كثيرة)، ليس هناك أدنى تردد في الإجابة عن التساؤل السابق. عندما نقول :

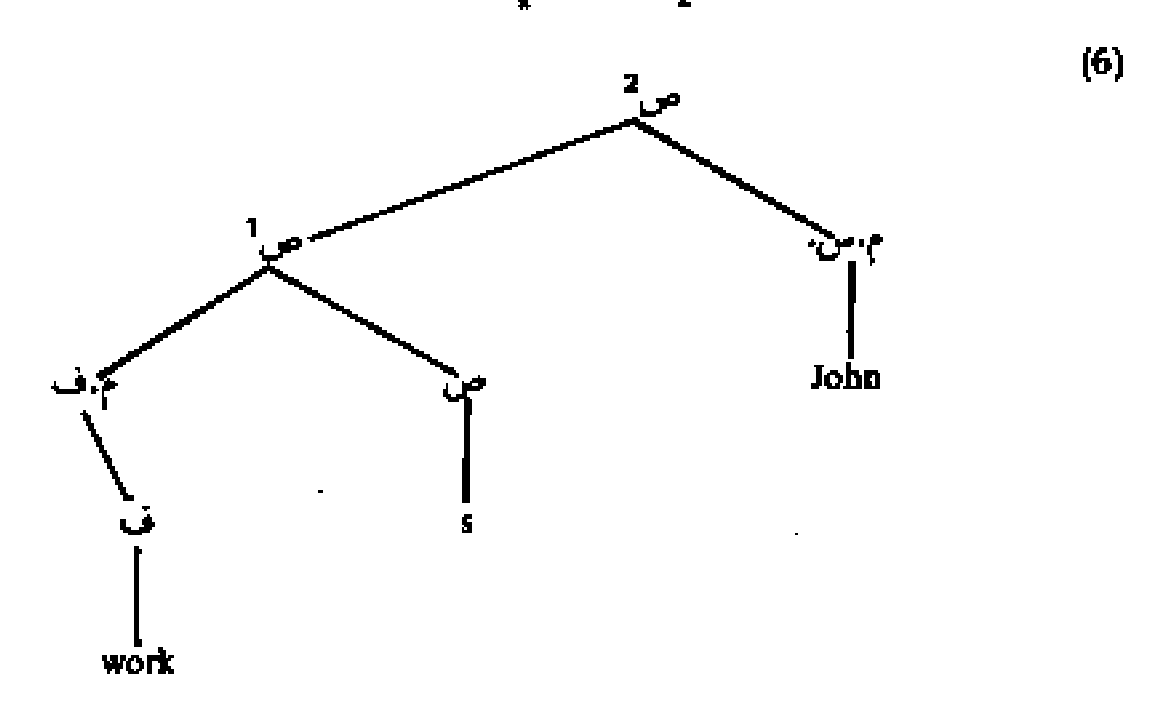
(5) أ) John works

ب) John worked

ليس هناك شك في أن الصورة المعجمية التي تمثل المقولة ف هي الجذع «work». أما اللواصق «s» و «ed»، التي تنتمي إلى الجزء النحوي الصّرفي للكلمة، فإنها تتصل بالجذع أو لا تتصل به في المعجم، حسب النظرية التمثيلية المتبناة

بالنسبة لتكوين الكلمات (أهي معجمية، أم تركيبية، الخ). والنظرة السائدة في نظرية الربط العاملي هي أن الصرفيات الوظيفية (functional morphemes) تولد في التركيب تحت عجرة الصرفة (= ص)، وهي العجرة التي تولد تحتها عادة لواصق التطابق والزمن، كما في تشومسكي (1981) و (1986) :[6]

(6)



ففي (6)، التي تمثل البنية العميقة لـ (5 أ)، تنحدر الصرفة في البنية السطحية لتلتصق بالفعل، مما يتيح تكوين الفعل المتصرف.

لنتأمل الآن الجمل العربية التالية :

(7) أ) كتَب الرجل الدرس

ب) يكتب الرجل الدرس

ج) كُتِبَ الدرس

فالجذوع الفعلية في هذه الجمل([كَتَب]، [كْتُب]، [كُتِب]) لا يمكن اعتبارها مقابلات ذرية للوحدة المعجمية الإنجليزية «work»، لأن هذه الصور تحمل كذلك معنى الزمن والبناء (للفاعل أو لغير الفاعل). فهذه المعاني النحوية تحملها الحركات الداخلية، ولا يمكن اعتبار هذه الحركات جزءاً من صورة المقولة

(6) نمثل للإسقاط الأقصى بالأس 2. وسنستعمل هذا الترميز إلى جانب الترميز التقليدي أحياناً. فـم.ف. مركب فعلي و ف 2 كذلك.

المعجمية. ففي الصورة [كُتِب]، مثلاً، المبنية لغير الفاعل الماضي، لا يحتفظ بأية حركة من حركات البناء للمعلوم، الذي نسميه بالبناء للفاعل، وعليه، يسهل أن نستنتج أن الحركات الموجودة في الفعل المتصرف هي حركات تنتمي إلى الجزء الوظيفي الصرفي في الكلمة، وليس إلى جزئها المعجمي. ومُلازَمَةً لهذا، فإن افتراض وجود مقولات تركيبية ضرية في العربية يؤدي حتماً إلى التسليم بأن صورة هذه المقولات يجب أن تتكون من الصوامت فقط، دون الصوائت، حتى يمكن اعتمادها أصلاً بالنسبة لكل الجذوع الفعلية التي أسلفنا ذكرها.[9]

ومع أن المادة الأصلية في المعجم يجب أن تكون هي الجذر، فإن المادة أو الصورة التي تسقط في التركيب لا تكون كذلك ضرورة. ولذلك يحق التساؤل : ما هي الصورة التي تسقط في التركيب ؟ أهي الجذر أم الجذع ؟ فكل اختيار من هذين الاختيارين له نتائجه، بالنسبة لبنية المركبات، وبنية الكلمات كذلك.

هب أن الجذع هو الذي يسقط في التركيب. معنى هذا أنه يجب أن يولد تحت إسقاط مشترك لـ ف و ص في نفس الوقت، إذ لا يصح أن تدرج [كَتَب]، مثلاً، تحت ف وحدها، لأن هذه المتوالية تفيد الزمن والجهة والبناء للفاعل (active voice)، إضافة إلى معنى الجذر الفعلي. ونفس الملاحظة تصدق على [كُتِب] و [كُتِّب].

أما إذا افترضنا أن الجذر هو الذي يسقط في التركيب، فإن هذا الأخير لا يمكن أن يكون مخصصاً مقولياً في المعجم، وذلك لأن نفس الجذر يصلح لتكوين الأسماء والأفعال والصفات، الخ، فلا يرث السمة المقولية إلا عندما يدخل التركيب.

لاحظ أن صرفة الفعل تتضمن أيضاً الوجه (mood) والتطابق. وهاتان الصرفيتان من اللواحق (suffixes)، لا من الأواسط (infixes). إلا أن موقفاً معجمياً قوياً سيدخل أيضاً هذه العناصر في الكلمة المسقطة. وعليه، يمكن فرز ثلاث

9) تحدثت هنا عن الحالات التي يطرد فيها الاشتقاق، أي حالات الفعل المتصرف والمشتقات عموماً. ففي هذه الحالات، نفترض وجود جذر يكون هو أساس الاشتقاق. إلا أن هذا لا يعني أن كل الكلمات مسقطة من المعجم في شكل جذور، بما في ذلك الأسماء غير المشتقة كرجل وفرس. فهذه الكلمات توجد في صورة جذوع في المعجم. إلا أن بجانب هذه الجذوع، لابد من وجود الجذور لتكوين جموع التكسير والتصغير والأفعال السببية إلى غير ذلك، من هذه الجذور. وذلك لأن المعلومات الصائتية في الاسم المفرد تسقط في هذه الاشتقاقات.

فرضيات متنافسة بصدد الصورة التي تسقط في التركيب لتكوين الكلمة الفعلية في العربية :

أ) المعجمية القوية : ومفادها أن الكلمة المسقطة تضم جميع اللواصق التي تتصل بها.

ب) المعجمية الضعيفة : الكلمة المسقطة هي الجذع البسيط، دون اللواحق.

ج) التركيبية القوية : يسقط الجذر المعجمي فقط.

في إطار النحو المعجمي الوظيفي، تبنينا فرضية معجمية في الفاسي الفهري (1981) و (1985)، ولم نحدد موقفنا من (أ) و (ب). أما في الفاسي الفهري (1987 أ) و (1988 ب)، فقد دافعنا عن الموقف التركيبي القوي في إطار نظرية الربط العاملي. وهدفنا في هذا الفصل (وفي البحث بصفة أعم) أن نقدم مزيداً من الدعم لهذا الموقف.

1.2.1. عدم كفاية الموقف المعجمي القوي

في نظرية الربط العاملي التي نتبناها، هناك عدة افتراضات تتنافى والموقف المعجمي القوي.[10] لنذكر، أولاً، أننا نعتمد على نسق خاص للتمثيلات المقولية، أو نظرية خاصة لـ سَ. فمن ضمن القواعد المعتمدة في هذا النسق ما يلي :[11]

(8) أ) $ص^2$ ← $حد^2$ $ص^1$

ب) $حد^2$ ← $حد^2$ $حد^1$

ج) $ص^1$ ← ص $ف^2$

د) $حد^1$ ← $حد^1$ $س^2$

هـ) $ف^2$ ← $حد^2$ $ف^1$

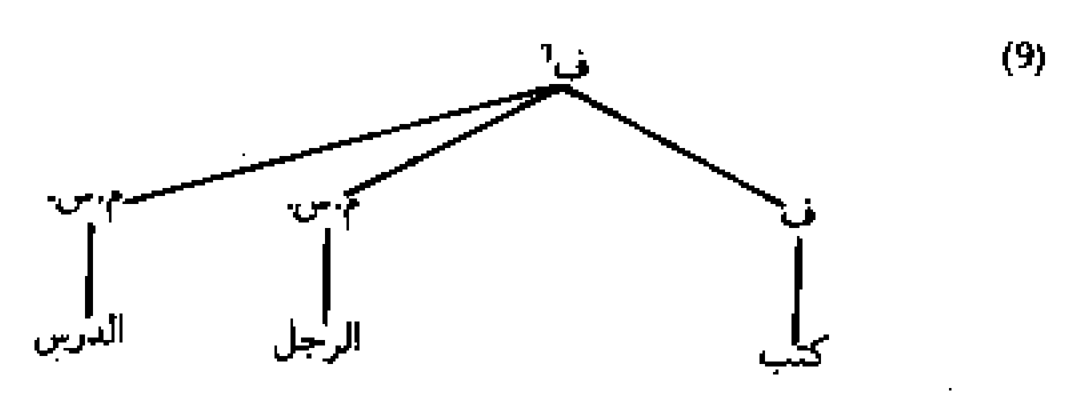
و) $ف^1$ ← ف $حد^2$

(10) عن الموقف المعجمي القوي (strong lexicalism)، انظر ليوينت (1981) Lapointe.

(11) نستبق هنا ما سنبينه في فصول لاحقة. فالحد هو إسقاط المركب الاسمي التقليدي، والصرفة هي رأس الجملة، ونستعمل $س^2$ أو $حد^2$ أو م.س. أحياناً للإحالة على المركب الاسمي، حين لا تدعو الضرورة إلى التفريق بين الإسقاط الوظيفي والإسقاط المعجمي.

ففي هذا النسق، فصلنا المقولات التي تدعى بالمعجمية lexical (ف، س، و...) عن المقولات التي تدعى بالوظيفية functional (ص، حد). زد على هذا أن المركبين الاسميين الفاعل والمفعول مولدان في مستويين مختلفين للبنية الشجرية. فهذه المبادئ يجب التخلي عنها إن نحن تبنينا الفرضية المعجمية القوية، إذ أن هذه الأخيرة تفرض أن يكون الفاعل والمفعول مولدين في نفس المستوى، حتى يتمكن الفعل المتصرف من العمل فيهما معاً، بعمل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، كما في (9) :

(9)



إلا أن في هذا التحليل إضعافاً لنظرية المركبات. فهذه الأخيرة قد لا تسمح بتعدد الفضلات (أو المخصصات)، بل قد تحصرها في فضلة واحدة (أو مخصص واحد)، تمشياً مع مبدأ التفريع الثنائي (binary branching) الذي اقترحه كين (1984) Kayne. وفي هذا التحليل أيضاً إضعاف للنظرية الإعرابية، إذ من المعقول افتراض أن العامل الواحد يسند إعراباً واحداً، ولا يسند إعراباً من طبيعتين مختلفتين. أضف إلى هذا أن بنية مثل (9) تقودنا إلى الاعتقاد بأن الفاعل والمفعول متناظرين في بنيتهما الشجرية تناظراً تاماً، وعليه يجب ألا ننتظر وجود خصائص بنيوية تختلف من الفاعل إلى المفعول، وهذا مخالف للواقع، كما سنبين.

2.2.1. المعجمية الضعيفة وافتراض الجذع

إذا تبنينا صيغة لنظرية سَ كتلك التي قدمناها في الفصل الأول، والتي مثلنا لها أعلاه، فما يصبح محل نقاش هو مشكل معرفة هل المقولات الصُرفية «مبعثرة»، بحيث هناك طبقة منها (الزمن والجهة والبناء) تنضم إلى الجذر المعجمي

لتكوين الجذع الفعلي في المعجم، ويُسْقَط الكل في التركيب تحت المقولة ف، وهناك طبقة أخرى من العناصر الوظيفية تولد تحت ص في التركيب. والممثل الأساسي لهذه الطبقة هو التطابق، وكذلك الوجه. ففي الاختيار الأول، افتراض الجذر، نحتاج إلى قاعدة مركبية مثل (10)، وفي الاختيار الثاني، نحتاج إلى قاعدة تركيبية مثل (11)، وقاعدة معجمية مثل (12) :

(10) ص ← زمن / جهة / بناء + تط + وجه

(11) ص ← تط + وجه

(12) ف ← ف + جهة / زمن / بناء

فالافتراض الجذعي، كما صغناه، لا يتنافر والنظريات التي أسلفنا الكلام عنها، وعلى الأخص نظرية سَ ونظرية الإعراب. فالفاعل يمكن أن يولد مخصصاً لـ ف، والمفعول فضلة لـ ف. وكل مركب اسمي يتلقى إعراباً من عامل مختلف. فالفعل يسند إعراب النصب للمفعول، والتطابق يسند إعراب الرفع للفاعل. وافتراض الجذع لا يتنافر ووجود مركب فعلي في العربية.

إلا أن هناك عدة مشاكل يثيرها افتراض الجذع، وسنعود إليها في فصول أخرى. ونذكر من هذه المشاكل، الآن، أننا نعتقد أن التطابق لا يسند الإعراب للفاعل في جملة رتبتها ف.فا.مف، أي في جمل مثل (7). بل إن الزمن هو المسؤول عن إسناد هذا الإعراب. وإذا كان الامر كذلك، فإننا سنسقط مجدداً في المشكل المشار أعلاه، بصدد وجود عامل يسند إعرابين مختلفين.ونذكر أن إسناد الإعراب في بنى المصادر أو الصفات يثير كذلك مشكلاً. فالمصدر «العامل»، مثلاً، يسند النصب إلى مفعوله، ويسند الجر إلى فاعله. وإذا كان التحليل الذي نقترحه في الفصل السادس صحيحاً، فإن المصدر يجب أن يكون «فعلاً» في مستوى من مستويات التحليل، و«اسماً» في مستوى آخر. والصورة الوحيدة التي يمكن أن تعتبر فعلاً في المصدر هي الجذر. أما عندما تضم اللاصقة الداخلية إلى الجذر، فإن الناتج يصبح اسماً.

وهناك مشكل ثالث في افتراض الجذر يتعلق بالتنظيم الداخلي للكلمة. فإذا كانت بنية الكلمة تعكس بنية المركب وبنية الجملة، فإن افتراض الجذر يمكن من

التنبؤ بالنظام الداخلي للكلمة، بخلاف افتراض الجذع. أما إذا افترضنا أن الجذع يُكوّن في المعجم، فإن خصائصه المطردة ستكون ناشزة وتقديرية، عوض أن تكون متنبأ بها. وهذا موضوع نتطرق إليه في الفقرة الموالية.

2. الرتبة داخل الكلمة ورتبة الكلمات

ضمن الإشكالات الهامة في بنية الجملة تحديد طبيعة وعدد المقولات الوظيفية الصُّرفية التي ترأسها، وكيف تسقط أو تضم، وما ترتيبها بالنظر إلى بعضها بعضاً، في البنية العميقة والبنية السطحية. وبما أن عدداً من هذه العناصر الصرفية تكون جزءاً من الفعل، فإن من الضروري أن ننظر كيف تعكس رتبة الصرفات داخل هذه الكلمة رتبة المكونات في الجملة.

وبعد العمل الرائد لأبني (1987) Abney حول المقولات الصُّرفية، اقترح عدد من اللغويين أن تحلل المقولة التقليدية ص، التي ترأس الجملة، إلى عدد من المقولات، كل واحدة منها تمثل إسقاطاً مستقلاً (انظر الفاسي الفهري (1987 أ) و (1988 ب)، بولوك (1988) Pollock، و أوحلا (1988) Ouhalla). ففي هذا الإطار التفكيكي للصرفة، نتعرض للإسقاطات الوظيفية التي ترأس الجملة. والمقولات التي نتفحصها هي : المصدري (= مص) Complementizer، والموجّه (Modality)، والنفي، والوجه (Mood)، والزمن (= ز) والتطابق (= تط) والجهة (Aspect)، والبناء (Voice).

1.2. رتبة المكونات الصُّرفية :

لنتأمل الجمل التالية :

(13) أما رأيت الرجل ؟

(14) أ) زعم أن سيحضر

ب) زعم أن قد حضر

(15) سوف لا يحضر الرجال

فمن الواضح أن الحروف المصدرية (الهمزة أو أن) تسبق كل المكونات الصرفية الأخرى. وهذا ما دعانا إلى اعتبار الجملة مركباً مصدرياً يرأسه المصدري.[12] إلا أن رتبة المكونات الأخرى ليست واضحة بنفس الشكل. ففي الحالات البسيطة، تكون الرتبة كما يلي : موجه ـ نفي ـ ف ـ بناء / زمن / جهة ـ تط ـ وجه.

فالموجه (Modality) تمثله حروف مثل السين أو سوف أو «قد». فهذه الحروف دورها تكييف المعنى الزمني للفعل. فـ«قد»، مثلاً، تدل على تمام الحدث أو وقوعه بالفعل (عندما يكون الفعل ماضياً)، وتدل على التشكك أو الإمكان (مع الأفعال المضارعة). من جهة أخرى، تدل «سوف» على معنى المستقبل، وكذلك السين. فهذه الحروف «الموجهة» تأتي في الرتبة بعد المصدري، كما يدل على ذلك المثالان في (10)، وقبل النفي، كما في (15). والنفي يتبع الموجهات، ولكنه يسبق التطابق والزمن.[13]

والمصدريات والموجهات وأدوات النفي لها حكم مخالف للعناصر الأخرى في اللائحة، لأنها كلمات مستقلة بذاتها عن الفعل، وإن كان بعضها يلتصق بالفعل أحياناً مثل السين. فهذه الطبقة للمقولات الصرفية تختلف عن طبقة العناصر التي تذوب في جذع الكلمة، بل هي العناصر التي تجعل الكلمة قابلة للنطق بها. ويمثل هذه الطبقة الجذع المركب ف ـ بناء / جهة / زمن ـ تط ـ وجه. ونستعمل الخطوط الأفقية هنا للفصل بين الصرفيات التي تكون الجذع، والخطوط العمودية للدلالة على أن هذه المقولات ذائب بعضها في بعض، تكوّن صرفية واحدة لا يمكن تحليل عناصرها صوتياً، وإن كان تفكيكها في المستوى الدلالي النحوي ممكناً. وهكذا، فإن البناء والجهة والزمن لا تمثل إلا صرفية واحدة، بينما تط تمثل صرفية أخرى، وكذلك الوجه. إلا أنه يجب التنبه إلى أن الصرفية الواحدة لا تقابلها مقولة تركيبية واحدة بالضرورة. فالزمن والجهة والبناء قد تمثل أكثر من مقولة تركيبية، كما سنبين، إلا أن هذه المقولات مندمجة وذائبة في صرفية واحدة. ومع

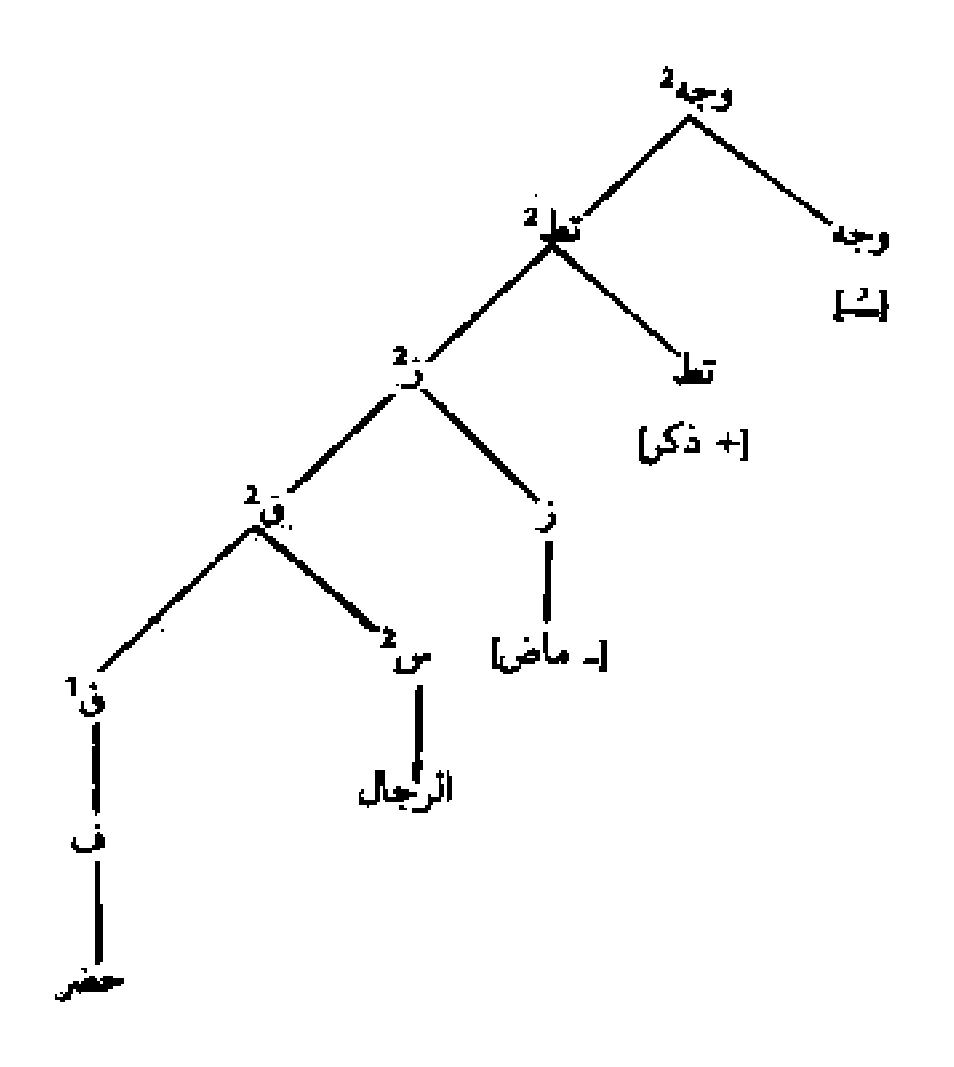
12) انظر الفاسي الفهري (1980)، وهو أول بحث اقترح فيه أن المصدري هو رأس الجملة، وله إسقاطات تركيبية مثل الرؤوس الأخرى.

13) قد يقترح البعض أن هذه الموجهات هي تحقيق للزمن المطلق، وعليه فإنها هي التي يمكن أن تعتبر إسقاطاً للزمن. ولكن هذا الموقف بعيد، كما سنبين أسفله.

ذلك، سنعتبر، تبسيطاً للعرض هنا، أن الزمن والجهة والبناء تمثل مقولة تركيبية واحدة نعنونها بزمن (= ز).

فكيف يرصد النحو إذن رتبة المكونات الوظيفية ؟ لنفرض أولاً أن هذه العناصر الوظيفية رؤوس لإسقاطات تركيبية، وأن رتبتها تعكس مباشرة العلائق العميقة أو السطحية في الشجرة. وبما أن ز عبارة عن حركات داخلية تشارك في تكوين الجذع، فإن من الطبيعي أن نفترض أنه أسفل إسقاط في الشجرة، أو بالأحرى، هو أسفل إسقاط وظيفي يعلو إسقاط الجذر، الذي يتضمن العناصر المحورية / الدلالية (thematic). وبالمقابل، فإن التطابق أعلى من الزمن، لأنه لاحقة (suffix) في الماضي، وسابقة (prefix) ولا حقة في المضارع، ولا ينتمي إلى الجذع الأصلي. والوجه يأتي بعد التطابق. وبناء عليه، نقترح أن تكون البنية العميقة لجملة مثل (15) هي (16)، متجاهلين الموجه والنفي :

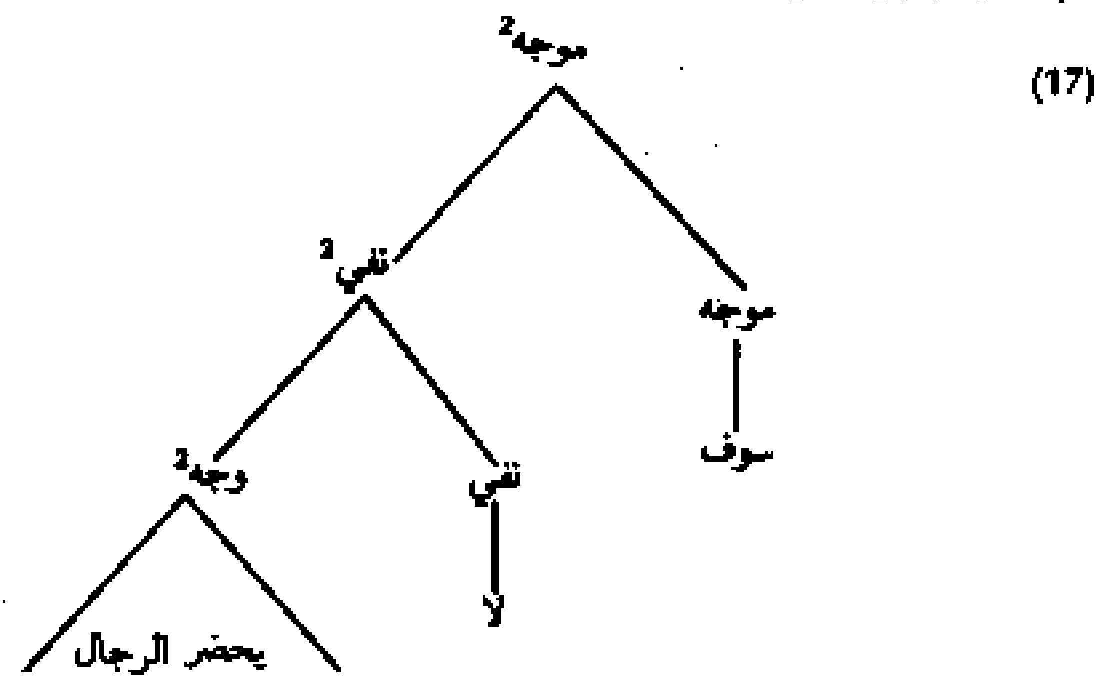
(16)



ففي البنية السطحية، ينتقل الجذر الفعلي إلى ز، ثم إلى تط، ثم ف ـ ز ـ تط إلى وجه، بواسطة قاعدة نقل الرأس إلى رأس آخر (head-to-head movement)، فينتج عن ذلك الترتيبُ الذي نرومه.[14] ثم تنطبق القواعد الصرفية والصواتية على خَرْج البنية السطحية.[15]

ولنعد، الآن، إلى النفي والموجه. هب أنهما يوجدان داخل إسقاط الصرفة الجملية، وأنهما يرأسان إسقاطات مستقلة بذاتها. فبخصوص هذين العنصرين، تكون للجملة (15) بنية مثل (17) :

(17)



فهذه الأمثلة التي حللنا تمثل البنى النواة، وهناك أمثلة تبدو وكأنها لا تتمشى مع هذا التحليل. وسنقوم في باقي الفصل بتقديم مزيد من الاستدلال على هذا التفكيك الصرفي، وكذلك على الرتبة المفترضة، كما نقوم بتحليل البنى التي تبدو وكأنها أمثلة مضادة. زد على هذا أننا نقوم بتحليل آليات وخصائص النحو الصوري المفترض. وقبل أن نقوم بهذا، نناقش رتبة المكونات داخل الجملة في الفقرة الموالية.

14) من خصائص هذه القواعد الصورية، انظر تريفس Travis (1984)، تشومسكي (1986 أ)، وبيكر (1988).
15) انظر النموذج العام لبناء الكلمة في الفقرة الأخيرة من الفصل.

2.2. البنى ف ـ فا ـ مف :

معلوم أن البنية الأصلية في الجملة العربية هي ف ـ فا ـ (مف) (س)، حيث س رمز متغير، قد يكون مركباً حرفياً، أو ظرفياً، أو أحد الملحقات (كالحال مثلاً). وهذه الرتبة تظهر مع الأفعال المتعدية واللازمة، وفي الجمل الدامجة والمدمجة. ومعلوم أن الفاعل يسبق المفعول في العربية، كما هو واضح من الأمثلة التالية :

(18) انتقد عيسى موسى

(19) من انتقد موسى ؟

(20) عيسى انتقد موسى

ففي كل هذه الأمثلة، لا تأويل إلا التأويل الذي يكون فيه المركب الاسمي الأول هو الفاعل، والثاني هو المفعول، مع أن الرتبة مفعول ـ فاعل موجودة في العربية في جمل مثل (21) :

(21) أ) أيَّ رجل انتقدت

ب) زيداً انتقد موسى

ج) شكا زيداً هنا الرجلُ الذي ترى

ففي (21 أ)، يتقدم المفعولُ الفاعل نتيجة لتطبيق قاعدة الاستفهام التي تنقل المركب الاستفهامي إلى مص. وبما أن هذا المكون يحمل إعراب المفعول، فإن اللبس مأمون، بخلاف ماهو عليه الأمر في (19) أو (20). وبنفس الكيفية، فإن المركب الاسمي الفاعل قد زُحْلِقَ إلى يسار المفعول بقاعدة زحلقة المركب الاسمي «الثقيل» (Heavy NP Shift).[16] ففي كل هذه الحالات، لا يتقدم المفعول على الفاعل إلا إذا اتُّمِن اللبس.

16) عن هذا الضرب من القواعد، انظر الفاسي الفهري (1987). ولا شك أن هذا النوع من القواعد مَنْزِلة lowering في جل الأدبيات. إلا أن لارسن (1988) Larson لا يعتبر الأمر كذلك بل إن هذا التركيب عنده يتم عن طريق قاعدة مساعدة.

والرتبة فا ـ مف أصلية كذلك في المركبات الضميرية. فتأويل الضمائر يخضع لترتيب معين هو فا مف¹ مف²، سواء أكانت الضمائر متصلة، كما في (22 أ)، أو مزيجاً من المتصلات والمنفصلات، كما في (22 ب) :

(22) أ) أعطيتنيه

ب) أعطيتني إياه

فإذا كانت الضمائر المتصلة ضمائر يتم نقلها من موقعها الأصلي لتدمج في الفعل، كما هو مبين في الفاسي الفهري (1984)، وكذلك في الفصل الثالث من هذا العمل، فإن وقائع الاتصال تقدم الدليل على أصلية رتبة ف ـ فا ـ مف. وقد يقع تغيير للرتبة الأصلية مع الضمائر، مما يتيح روز الأصل الرتبي. لنتأمل الجمل التالية :

(23) أ) شكا الولدَ أبوه

ب)* شكا أبوه الولد

(24) أ) دخل مكتبَه هذا الرجلُ الذي ترى

ب) رجع إلى بيته عالمنا الكبير

فهناك قيود على العلائق البنوية بين الضمير والمفسر، وهذه القيود يمكن صياغتها باستعمال مفهوم «السبق». ففي (23 أ)، يسبق المفسر الضمير في الرتبة الخطية. أما (23 ب)، فهي لاحنة لأن قيد السبق الخطي (linear precedence) غير محترم. وأما التراكيب (24)، فهي سليمة رغم كونها لاتحترم السبق الخطي. فهذا ما يسميه النحاة التقدم في الرتبة، لا في اللفظ، يقصدون التقدم في أصل الرتبة. ويمكن إعادة صياغة هذه الملاحظة الوصفية في القيد التالي :

(25) المفسر يسبق الضمير إما في الرتبة السطحية أو الرتبة العميقة (أو هما معاً).

ويمكن تحسين صياغة هذا القيد على العلائق البنيوية بين الضمير والمفسر. فعلى افتراض أن المركب الاسمي الفاعل في (24) قد زحلق إلى يسار المفعول تاركاً أثراً في موقعه الأصلي، فإنه يمكن إعادة النظر في هذه الوقائع وصياغة قيد عليها باستعمال مفهوم السبق السلسلي (chain precedence).[17] فهذا المفهوم يمكن صوغه كما يلي :

17) اقترحنا هذا القيد في محاضرة عن الرتبة في العربية بـ MIT في أكتوبر 1985.

(26) تسبق سلسلة س^1 سلسليا سلسلة س^2 في البنية المكونية إذا وفقط إذا كان كل عضو في س^1 يسبق كل عضو في س^2.

وباستعمال هذا المفهوم، نعيد صياغة (25) كما يلي :

(27) الضمائر لا تسبق سلسليا مفسراتها.

فالوقائع التي أوردناها أعلاه يمكن إعادة تحليلها باستعمال مفهوم السبق السلسلي، وكذلك القيد (27). ففي (23 أ)، ينتمي الضمير إلى سلسلة مكونة من مركبين اسميين، لا يسبق إلا عضو واحد منهما المفسر. وعليه، فإن الضمير لايسبق سلسلياً مفسره. وبالمقابل، فإن الضمير في (23 ب) يسبق سلسليا مفسره. أما في (24)، فإن الضمير يسبق مفسره خطياً، لكنه لا يسبقه سلسلياً، على افتراض أن الأثر الذي يمثل رأس السلسلة التي يوجد فيها المركب الاسمي الفاعل المزحلق يسبق المركب الاسمي الذي يتضمن الضمير.

فهذه الوقائع ووقائع أخرى أوردناها في أماكن أخرى تبين أن اللغة العربية رتبتها هي فا مف (س).[18] إلا أننا لم نقل شيئاً عن رتبة الفعل بالنسبة لهذه المكونات. ولأن الفعل في صدر الجملة في البنية السطحية، فإننا سنتساءل هل هناك ما يدل على أنه يُكَوِّنُ مع المفعول مركباً واحداً (أي مركباً فعلياً م.ف) في مستوى عميق.

3.2. هل في العربية م.ف. ؟

يتصدر الفعل الفاعل والمفعول في بنية الجملة السطحية. إلا أن رتبته العميقة غير محددة. فقد يكون مولداً أصلاً في المكان الذي يَنْطَقِ فيه، وقد يكون انتقل إلى المكان في السطح فقط. فهل هناك ما يبين أن الفعل والمفعول يكونان مركباً واحداً في البنية العميقة ؟

ففي اللغات التي يحتل فيها الفاعل والمفعول (وكذلك الفضلات الأخرى والملحقات) مواقع بنيوية غير متناظرة في البنية الشجرية، فإن الخصائص المتباينة لهذه المركبات غالباً ما يتم استخلاصها باستغلال عدم التناظر الموجود في البنية

18) انظر داود عبده (1983) الذي يبين أن الرتبة في العربية فا مفـ ولكنه يشكك في أنها ف فا مفـ بل يعتبرها فا ف مفـ.

الشجرية. ويوظف عادة مفهوم التحكم المكوني (c-command) وكذلك مفهوم العاملية البنيوية (structural government) لتشخيص هذه الفروق ووصفها. فهل هناك ما يدل على قيام عدم التناظر بنيوياً بين الفاعل والمفعول ؟ سنعطي أمثلة لهذا بالنظر إلى خصائص الربط والنقل. إلا أننا نريد أن نشير، قبل ذلك، إلى حجة نظرية استعملها بعض اللغويين، وهي كلية المركب الفعلي.[19] والمقصود هنا أن م.ف. موجود في جميع اللغات بحكم انتمائه إلى النحو الكلي (أو الملكة اللغوية العامة)، لا إلى نحو لغة بعينها. ولذلك، لا نحتاج منهجياً، إلى إقامة الدليل على وجوده في كل لغة على حدة. هذه الحجة النظرية قد تكون مقنعة، ومع ذلك ليس هناك ما ينفي أهمية معرفة هل هناك ما يدعم هذا التبرير النظري من داخل اللغة نفسها.

1.3.2. النقل

إذا كان الفاعل والمفعول يحتلان مواقع بنيوية غير متناظرة (asymmetric)، كأن يكون الفاعل مخصّصا لإسقاط الفعل، والمفعول فضلة له، وإذا كانا يحتلان مواقع عاملية مختلفة، كأن يكون الفعل عاملاً في المفعول، والزمن عاملاً في الفاعل، فإن هذا يتنبأ بكون إمكانات تنقل كل من الفاعل والمفعول ليست متكافئة. فمبدأ المقولة الفارغة يفرض أن يكون الأثر معمولاً فيه عملاً مناسباً (properly governed). والعمل المناسب إما **عمل معجمي** (lexical government)، أي عمل رأس معجمي في مركب فضلة، وإما **عمل بالمفسر** (antecedent government)، والمقصود به أن مركباً اسمياً يتحكم مكونياً في مقولة فارغة ويقرن بها في مجال محلي محدد. وبالمقابل، فإن بنية مُسَطَّحة (flat)، مثل (9) أعلاه، يعمل فيها الفعل المتصرف عملاً مناسباً في الفاعل والمفعول توحي بأن هناك تناظراً في التنقل بالنسبة لكل منهما. وسنبين أن تنقل المفعول لا يطرح مشكلاً، في حين أن تنقل الفاعل لا يتم بدون مشكل، خلافاً لما تتنبأ به البنية المسطحة.

19) بشأن هذا الاستدلال، انظر وليمز (1984) Williams.

فلننظر أولاً في الحالات البسيطة للتنقل في الاستفهام والتبئير. ففي هذه الحالات، يبدو أن الفاعل لا يمكن نقله بخلاف المفعول :

(28) أ) جاء الأولاد

ب)* الأولاد جاء

(29) أ) جاء أي أولاد ؟

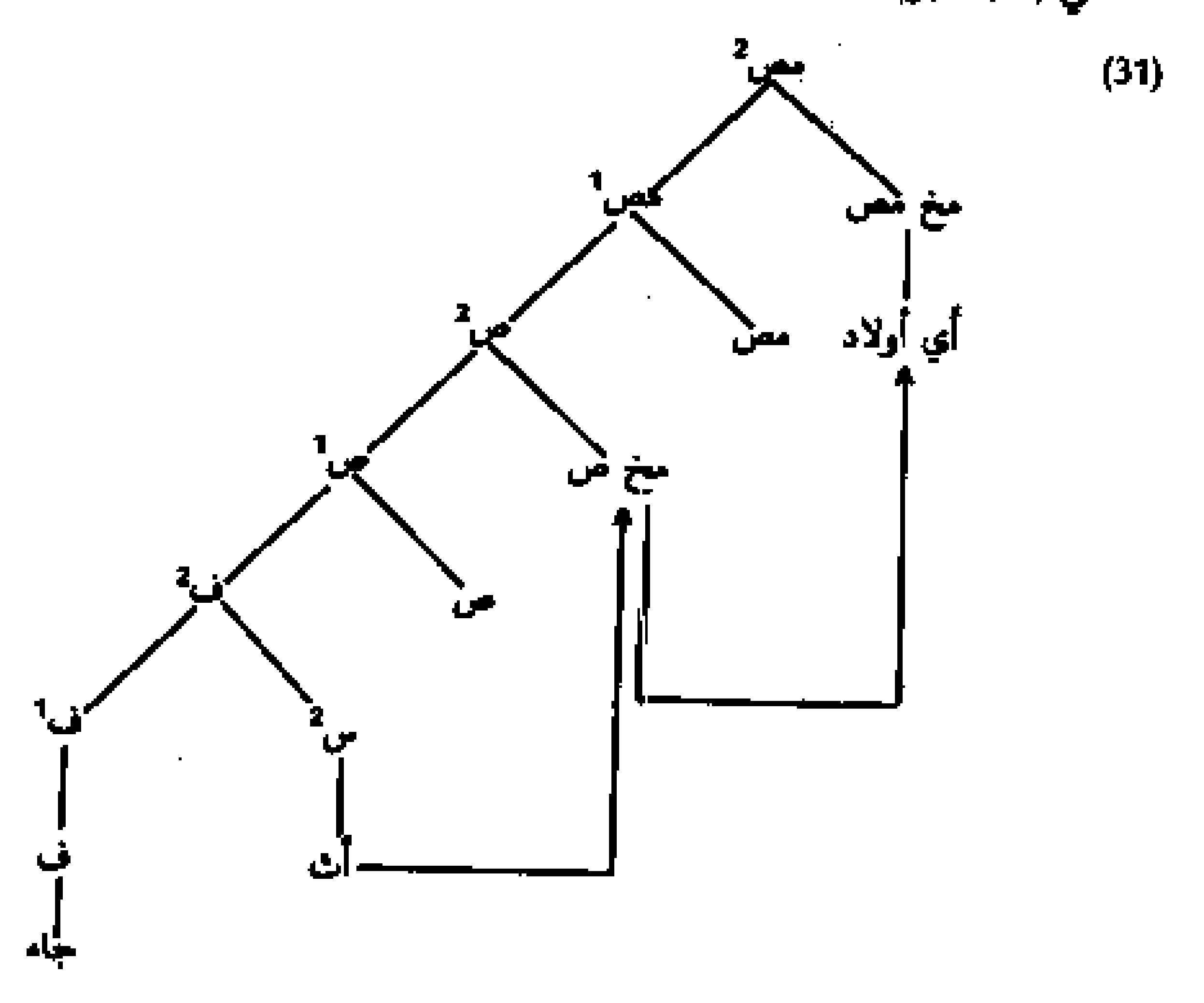
ب)* أي أولاد جاء ؟

(30) أ) أيّ رجل ضرب عمرو ؟

ب) زيداً ضرب عمرو

هب أن العربية لها قواعد مركبية مثل (8) أعلاه. ففي البنية السطحية، يتنقل الفعل إلى ص، للالتصاق بالصرفة هناك، فتتولد عن هذا رتبة ف ـ فا ـ (مف)، كما في (28 أ). أما عن (29 ب)، فإن المركب الاستفهامي يتنقل إلى مخصص مص، كما في (31)، عبر المخصصات :

(31)



ففي هذه البنية، تعمل ص في الأثر الموجود في موقع الفاعل. إلا أن الأثر ليس معمولاً فيه عملاً مناسباً، لأن الزمن ليس رأساً معجمياً، بل هو رأس وظيفي. وبالتالي، فإن الناتج يكون غير سليم، لوجود خرق لمبدأ المقولة الفارغة. ولا يوجد هذا الخرق في حالة المفعول. ولنتأمل الآن الأمثلة التالية :

(32) أ) الأولاد جاءوا

ب) أي أولاد جاءوا

توجد، في هذه البنى، علامة في الفعل تدل على العدد والجنس والشخص، وهي نفس السمات التي يدل عليها الضمير. ولا يهمنا هنا أن تكون هذه العلامة ضميراً متصلاً أو علامة تطابق (تتطابق مع ضمير فارغ هو ضم).[20] المهم أن هذه العلامة تبرز وجود مقولة فارغة في موقع الفاعل في مخصص المركب الفعلي. وهذه المقولة مقرونة مع التطابق الذي يتيح ظهورها.[21] فهنا يبين أن النقل المادي للفاعل من مخصص ف^2، بدون وجود عنصر ضميري، غير ممكن. وليس هذا الشرط موجوداً في حالة المفعول.

ولننظر الآن إلى حالات تَنَقُّل أكثر تعقيداً. فالمصدريان «أن» و «أنّ» يسلكان سلوكاً مختلفاً في تحديد مجال النقل، إذ يسمح الأول باستخراج الفاعل إلى ما قبله، وترك أثر بعده، ولكن الثاني لا يسمح بذلك. إلا أن كليهما يسمحان باستخراج المفعول، كما تبين ذلك الأمثلة التالية :

(33) أ) من تريد أن تضرب ؟

ب) من تريد أن يأتي ؟

(34) أ) من تظن أن عمراً انتقد ؟

ب)* من تظن أنّ انتقد عمراً ؟

فالمصدريان يختلفان من جهة أن المصدري «أنْ» يتطلب وجود م.س. بؤرة يعمل فيه النصب، إلا أن «أنّ» لا يقبل وجود هذا المصدري،في استقلال عن مشكل النقل :

20) انظر الفاسي الفهري (1984) بصدد هذا الإشكال، وكذلك (1985). ثم انظر الفصل الثالث.

21) عن شروط ظهور ضم، انظر ردزي (1986) Rizzi.

(35) أ) تريد أن يضرب الرجلَ الولدَ

ب)* تريد أن الرجل يضرب الولد

(36) أ)* تظن أنْ يضرب الرجل الولد

ب) تظن أن الرجل يضرب الولد

وبناء على هذا الفرق، فإن البنية (34 أ) تصبح سليمة عندما يُوصَلُ المصدريّ بضمير، كما في الجملة التالية :

(37) من تظن أنه انتقد عمراً ؟

وهنا أيضاً نجد فرقاً بين الفاعل والمفعول. فنقل الفاعل يحتاج إلى ضمير، بينما نقل المفعول لا يحتاج إلى ذلك، مما يكرس عدم التناظر. وعدم التناظر هنا يمكن أن يمثل له شجرياً.

2.3.2. الربط :

اقترح تشومسكي (1981) ثلاثة مبادئ أساسية في نظرية الربط (Binding Theory)، أي ربط الضمائر والعوائد إلى مفسراتها. هذه المبادئ هي :

مبدأ أ

كل عائد مربوط في مقولته العاملية.

مبدأ ب

كل ضمير حرّ في مقولته العاملية.

مبدأ ج

كل تعبير محيل حرّ.

ومفهوم الربط يمكن تحديده كما يلي :

(38) أ تربط ب إذا

أ) أ تتحكم مكونياً في ب.

ب) أ مقرونة ب ب.

أما مفهوم المقولة العاملية، فنحصره كما يلي :

(39) أ مقولة عاملية لـ ب إذا أ أصغر م.س. أو ج يحوي ب والعامل في ب.

لننظر أولاً في العوائد (anaphors). فالعائد يجب أن يربط في م.س. أو في ج. وعليه، نجد الأحكام النحوية التالية تتمشى مع نظرية الربط :

(40) أ) قتل الرجل نفسه

ب)* قتل نَفْسَه الرجلَ

ج) أقلقني انتقادُ الرجلِ نَفْسَه

(41) أ) ظن الرجل نفسه غبياً

ب)* ظن الرجل أن نفسه غبي

ج) ظن الرجل أنه غبي

(42) أ)* يحب الرجل أستاذ نفسه

ب) يحب الرجل أستاذه

ففي (40 أ) و (40 ج)، نجد العائد (ضمير النفس) مربوطاً في ج أو م.س، على التوالي. إلا أن التركيب (40 ب) لاحن. ويُفَسَّرُ هذا اللحن إذا افترضنا أن العائد الفاعل يتحكم مكونياً في مفسره، دون أن يكون العكس صحيحاً. وعليه، فإن المفسر هناك لا يمكن أن يربط العائد، خارقاً المبدأ أ في نظرية الربط. أما الجملة (41 أ) فتختلف عن الجملة (41 ب) من جهة أن المقولة العاملية للعائد في التركيب الأول هي الجملة الدامجة، والمفسر موجود هناك، بينما المقولة العاملية للمنعكس في (41 ب) هي الجملة المدمجة، وليس فيها مفسر. وهذا ما ينتج عنه سلامة الجملة الأولى ولحن الثانية. ففي السياق الأخير، لا يمكن إدراج إلا مضمر، كما في (41 ج). ونفس الشيء يمكن أن يقال عن المركب الاسمي الذي يحوي منعكساً في (42 أ)، والذي يعد مقولة عاملية بالنسبة للمنعكس. فهو لا يحتوي على مفسر. ولا يمكن إنقاذ البنية إلا بوضع مضمر هناك، كما في (42 ب).

فلو كانت البنية «مسطحة»، لما أمكن أن نفرق بين (41 أ) و (41 ب)، باستعمال علاقة التحكم المكوني. وقد يتبادر إلى الذهن أن الفرق يمكن رصده باستعمال علاقة السبق. إلا أن لحن التركيب الآتي يبين أن هذا المفهوم ليس وارداً في تحديد العلاقة البنيوية بين المنعكس ومفسره :

(43)* قتل الرجُلَ نَفْسُهُ

ففي هذا التركيب، يسبق المفسر العائد خطياً، ومع ذلك فالتركيب غير سليم. ويمكن رصد هذا اللحن باستعمال مفهوم التحكم المكوني، وافتراض أن الفاعل «أعلى» في البنية الشجرية من المفعول. فكون البنية الانعكاسية (43) لا حنة، بينما البنية الضميرية الموازية لها سليمة (قارن بـ (23 أ) أعلاه)، يبين أن التحكم المكوني هو الوارد في تحديد العلاقة بين المفسر والعائد. وكلازمة لهذا، فإن بنية الجملة يجب أن تكون سُلَّمِيَّةً شَجَرِيَّةً، وإلا لتحكم المفعول أيضاً في الفاعل، ولما أمكن استغلال عدم التناظر بينهما في التحكم المكوني، لرصد الفرق المقصود.

ولنتجه، الآن، إلى ربط المضمرات. ففي (41 ج)، نجد المضمر متصلاً بالمصدري في البنية السطحية. وهناك اختياران في هذه الحالة. فإما أن نعتبر المتصل بمثابة علامة تطابق تتيح ورود ضمير فارغ في موقع الفاعل (أي في مخصص ف أو مخصص ص)، وإما أن يكون ضميراً مدمجاً في المصدري، يترك أثراً في تنقله من مكانه الأصلي. ففي الاختيار الأول، يكون المضمر حراً في ج، تمشياً مع المبدأ ب في نظرية الربط. وفي الاختيار الثاني، فإن أثر م.س. يعتبر عائداً، ويجب أن يربط في ج. إلا أنه ليس مربوطاً، وهنا يطرح مشكلاً بالنسبة لنظرية الربط، التي يجب أن تراجع حتى تمكن العائد من أن يكون مربوطاً إلى موقع غير موقع موضوع (argument position). وسنتجاهل هذا المشكل هنا. ونركز فقط على الدور الذي تلعبه نظرية الربط في تحديد البنية المركبية. ففي (42 ب)، نجد المضمر حراً في م.س. لاحظ أن المضمر في (42 ج) و (42 ب) يمكن أن يقترن بمفسر خارج مقولته العاملية، ومن هنا قراءة الشَّرْكة الإحالية (coreference) الممكنة في هذه التراكيب.

ولنتأمل الآن الأمثلة التالية :

(44) أ) لم يفرح ليلة زفافه صاحبنا المسكين

ب) شكا الولد أبوه (= (23 أ))

ج)* شكا أبوه الولد (= (23 ب))

ففي (44 أ)، يمكن التنبؤ بأن الضمير له سلوك مطابق لسلوكه في (42 ب)، بقبوله لقراءة الشركة الإحالية. فهو حر في م.س. الذي يحويه، ومربوط في ج. ونفس

الشيء يجب أن يصدق على المثالين الآخرين، إلا أن الأمر ليس كذلك، خلافاً لما كنا نتوقعه. فلماذا إذن هذا الفرق في المقبولية بين المثالين الأولين في (44) والمثال الأخير؟ وخصوصاً بين (44 ب) و (44 ج)؟ ليس هناك في نظرية الربط، كما توجد عند تشومسكي، فيما نعلم، ما يمكن أن يميز بين هذين التركيبين. والسبب أن نظرية الربط ترصد عدم التناظر باستعمال علاقة التحكم المكوني فقط أساساً للتحليل. أما الفرق بين المثالين المذكورين، فيتطلب، فيما نعتقد، توظيف مفهوم السبق (الخطي) لتقييد العلائق بين المفسر والمضمر، كما أسلفنا.

وورود علاقة السبق تدعمها كذلك الأحكام النحوية في التراكيب التالية :

(45) أ)* تحبه أمُّ زيد

ب) أم زيد تحبه

ج)* وجدت جاره عند زيد

د) وجدت عند زيد جاره

فالمركبان الاسميان في (45 ب)، وإن كانا يشتركان في الإحالة، إلا أنهما ليسا مربوطين بالمعنى الذي تحدده نظرية الربط، أي أن الضمير لا يتحكم فيه المفسر مكونياً. فهما مقرونان إحالياً بطريقة «محايدة» (غير نحوية).[22] فإذا انطبق هذا الاقتران المحايد في (45 أ)، فليس هناك من سبيل لتفسير عدم سلامة البنية. وهذا ما يوحي بأن النحو يجب أن يلجأ إلى مفهوم آخر غير التحكم المكوني، لتحديد مجال الاقتران الإحالي، سلباً. والمفهوم الذي نحتاجه هو مفهوم السبق الذي اقترحناه. ونفس الملاحظات تنطبق على الفرق بين (45 ج) و (45 د).

واضح، إذن، أن التحكم المكوني والسبق يلعبان دوراً في تقييد العلائق بين المفسر والضمير. إلا أن العائد لا تقيد علاقته بالمفسر إلا بالتحكم المكوني، كما بينا. واعتماداً على ما أوردناه من عدم التناظر في النقل والربط بين الفاعل والمفعول، يمكن اعتبار المفعول فضلة للفعل في أصل البنية، بينما الفاعل مخصص

22) عن هذا الاقتراح، انظر رينهارت Reinhart (1983). وهي تدعي أن السبق قريبي لا نحوي. وبصدد استعمال مفهوم السبق في تقييد مفسر الضمير، انظر إفنس Evans (1980).

للمركب الفعلي، يتحكم في المفعول مكونياً، ولكن هذا الأخير لا يتحكم فيه.[23]

3. الجمل الاسمية

تبدو الجمل الاسمية البسيطة وكأنها لا تخضع للتحليل الذي أوردناه آنفاً، بصدد تفكيك العناصر الصرفية للجملة. فعدم وجود فعل في هذه الجمل يمكن أن تلتصق به صرفة الزمن وصرفة التطابق الجملي يوحي بأن هذه الجمل ليس فيها زمن ولا تطابق من النوع المذكور، ويجعلها، مظهرياً، مختلفة عن الجمل الفعلية التي ترأسها صرفة زمنية وصرفة تطابق جملي. إلا أننا سنبين أن الجملة الاسمية لا تختلف في شيء من هذا عن الفعلية، وأن الزمن والتطابق حاضران في بنيتها.

1.3. الزمن

اقترحنا في الفاسي الفهري(1981) و (1985) أن بنية جملة اسمية مثل (46) هي عينها بنية الجملة الرابطية في (47) :

(46) الرجل مريض

(47) كان الرجل مريضاً

فالفعل الرابطي «كان» الموجود في (47) موجود أيضاً في بنية (46) العميقة، وإن كان لا يظهر في بنيتها السطحية، على افتراض أنه لا يتحقق في السطح عندما تكون سمته الزمنية [ـ ماض]. وبالمقابل، فإن الزمن [+ ماض] يفرض أن يكون الفعل الرابطي محققاً في السطح حتى يتحمل الزمن. وإحدى مزايا هذا التحليل، الذي دافعنا عنه آنذاك، هو أنه يمكن من تقديم تحليل موحد للجمل الفعلية وغير الفعلية. وقد اقترحنا في الفاسي الفهري (1987 أ) تحليلاً للجمل الاسمية مماثلاً لهذا التحليل، إلا أنه لا يفترض وجود فعل رابطة في البنية العميقة للجملة (46).[24]

23) ضمن الأدلة المقدمة على عدم تناظر الفاعل والمفعول وجود عبارات مسكوكة تتضمن المفعول، لا الفاعل. انظر تشومسكي (1981)، وبالنسبة للعربية مشوه (1986) Mouchaweh. وانظر كذلك مرنتز (1984) Marantz. وفي انتقاد هذا الاستدلال، انظر برزنن (1982) Bresnan.

24) نحتاج إلى مزيد من البحث لتحديد حيثيات منظورية الرابطة (visibility). ففي لغات مثل الإنجليزية والفرنسية تتحقق الرابطة مهما كان الزمن والجهة. وليس الأمر كذلك في العربية. ويعتبر أوحلا (1988) أن الرابطة ضرب من المبهمات، أي أنها بالنسبة للفعل بمثابة الضمير المبهم، وأن ظهورها تتحكم فيه عوامل صرفية محضة، إذ هي إجبارية مع لاصقة تشترط مقولة فعلية لإشباع تفريعها الصرفي.

هناك دليل تجريبي على تضمن الجمل الاسمية لصرفة الزمن. فالظروف الزمنية هي بمثابة وصف لعنصر الزمن الموجود في بنية الجملة. وبحسب تموضعها في الزمن، يمكن أن توافق أوْ لاَ توافق زمن الفعل. فالتركيب (49)، مثلاً، لاحن، لأن هناك تنافراً بين زمن الفعل والزمن الذي يدل عليه الظرف، بخلاف ما هو عليه الأمر في (48) :

(48) يأكل الرجل الآن.

(49)* يأكل الرجل أمس.

فإذا كانت الجملة الاسمية تتضمن عنصراً زمنياً، فما تتنبأ به هو أن هذا العنصر سيكون متلائماً مع بعض الظروف الزمنية، ومتنافراً مع أخرى. وبالفعل، فإن الفرق في المقبولية بين الجملتين الفعليتين السابقتين يوازيه فرق بين الجملتين الاسميتين التاليتين :

(50) الرجل مريض الآن.

(51)* الرجل مريض أمس.

وهكذا، فإن رائز الظرف الزمني يبرز أن الجمل الاسمية تتضمن عنصراً صرفياً زمنياً، وأن سمة هذا العنصر هو [ـ ماض]. وهو خلاف ما يُعْتَقَدُ عادة.[25]

2.3. التطابق

افترضنا في الفاسي الفهري (1987 أ) أن جملة اسمية مثل (46) لا تتضمن عنصراً تطابقيا جملياً، وإنما التطابق الوحيد الموجود فيها هو التطابق الملتصق بالصفة. ورغم كون عنصر التطابق الجملي لا يظهر في الجمل الاسمية عادة، إلا أنه قد يظهر في بعض الجمل الاسمية المنفية.

ففي العربية نوعان من حروف النفي أساساً، حسب حيزها وخصائصها الإعرابية. فبعض الحروف «جُمْلية»، بمعنى أن حيزها الجملة بأتمها، وهي ترأس

25) قد يستدل علي أن وجود الزمن في الجملة ضروري من وجهة نظر منطقية، لأن الزمن عنصر أساسي في تكوين الجملة منطقياً، وعليه يكون ز ضرورياً في كل جملة. كما أن مص ضروري لتحقيق قوتها الإنجازية. انظر الفاسي الفهري (1980)، وكذلك أوحلا (1988) في هذا الشأن. إلا أن السمة المنطقية لا تقول شيئاً عن التركيب، فهي لا تقول لماذا يجب أن يكون الزمن إسقاطاً مغايراً للمصدري أو لماذا يجب أن يكون داخل إسقاط مص.

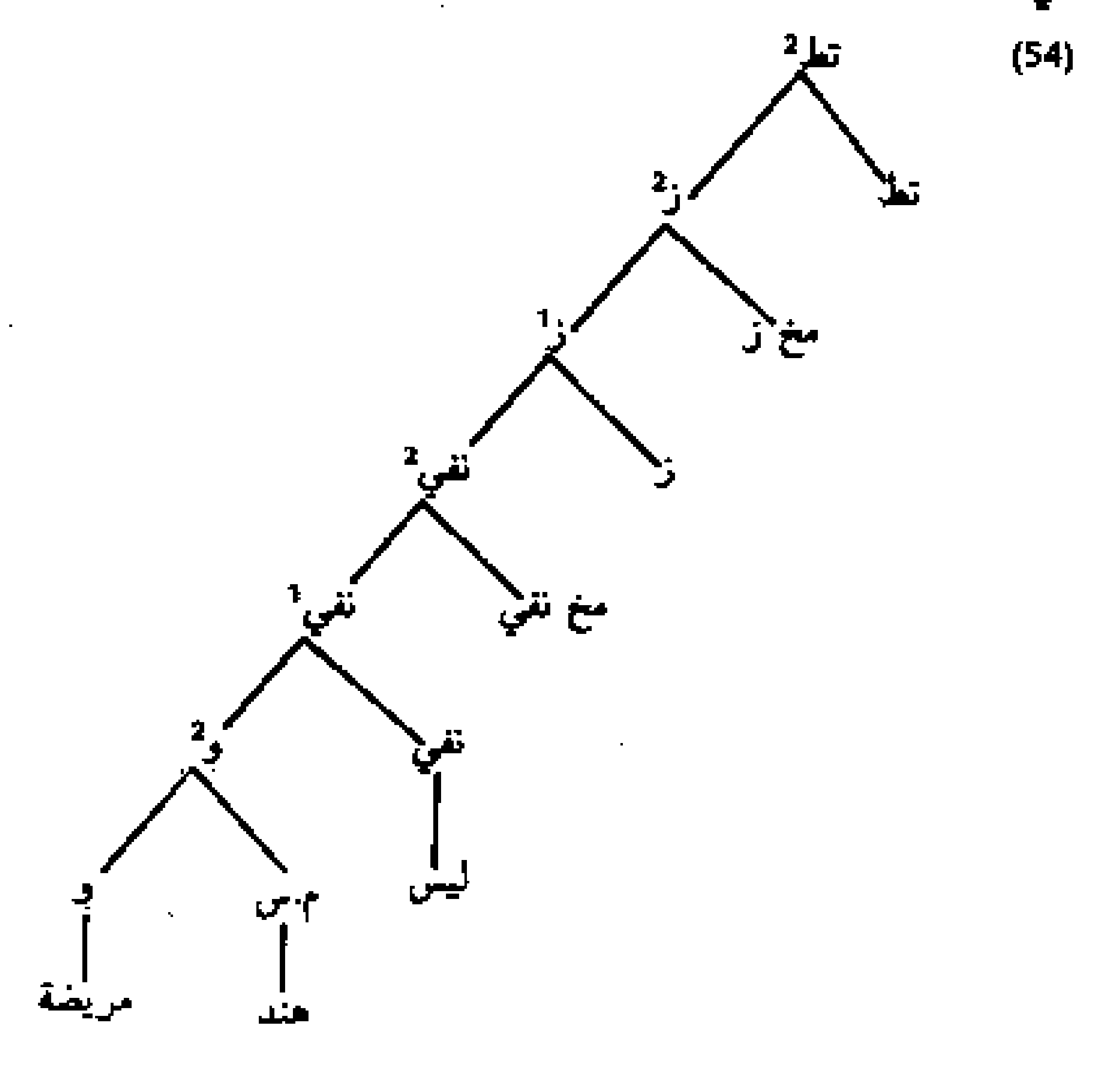
إسقاطا للنفي يعلو إسقاط التطابق، كما هو مبين أعلاه. وبعضها الآخر «مركبي»، بمعنى أنها مولدة لترأس إسقاط مركب، وإن انتقلت فيما بعد إلى رأس الجملة. فهذان النوعان نمثل لهما بالجملتين التاليتين، على التوالي :

(52) ما هند مريضةً.

(53) ليست هند مريضةً.

وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن موقع حرف النفي في (53) ليس أصلياً، بينما قد يكون حرف النفي في (52) مولداً أصلاً هناك. فالحرف «ليس» يسند إعراب النصب إلى الصفة. ومن المحتمل أن يكون هذا الإعراب دلالياً محورياً (thematic)، أي أنه يسند في البنية العميقة، بمجاورة «ليس» للفضلة الوصفية. ف «ليس» تنتقل أولاً إلى الزمن ثم إلى التطابق، والبنية العميقة المفترضة هي (54) :

(54)



فمن الملاحظ أن علامة التطابق التي تظهر مع «ليس» هي عينها التي تظهر مع الفعل، وهذا ما دعا النحاة إلى اعتبار «ليس» فعلاً. وظهور هذا الشكل من التطابق مع «ليس» يمكن أن يفسر إذا فرقنا بين التطابق «الزمني» (أي التطابق الذي يعمل فيه (الزمن) أو الجُمْلي، والتطابق غير الزمني أو المركبي، على افتراض أن «ليس» تتصل بالزمن قبل أن تتصل بالتطابق.

وهكذا نرى أن بنية الجملة الاسمية تتضمن ز كما تتضمن تط، خلافاً لما اقترحه عدد من اللغويين التوليديين، الذين اعتبروا الجمل الاسمية «جُمَيْلات» (small clauses)، أي مركبات بدون صرفة.[26] وإذا كانت الجمل الاسمية تتضمن صرفة زمنية وتطابقية، فهل هذه الصرفات هي التي تسند الرفع للفاعل في هذه الجمل؟ أم إنه يتلقى إعراباً مجرداً؟ ففي الفقرة الموالية، نطرح مسألة إسناد إعراب الرفع لفاعل الجملة الاسمية.

3.3. إعراب «معمول» فيه أم إعرابُ التجَرُّدِ ؟

يعتبر إعراب الرفع في العربية إعراب تجرد. فهو إعراب يتيح لعدد من المركبات الاسمية والوصفية التي لا يعمل فيها عامل بنيوي أن تحمل إعراباً غير معمول فيه، كإعراب «آخر لحظة» لإنقاذ البنية من المصفاة الإعرابية التي اقترحها تشومسكي (1981). فالمبتدأ، مثلاً، يأخذ إعراب التجرد في الجملة التالية :

(55) الرجل جاء.

ففي (55)، يتلقى المبتدأ إعراب الرفع، وعندما يوجد عامل بنيوي، كما هو الشأن في (56) و (57)، فإن المبتدأ يتلقى الإعراب من هذا العامل :

(56) ظننت الرجلَ جاء.

(57) إن الرجلَ جاء.

26) اقترحت مثوه (1986) هذا التحليل بالنسبة للعربية، بناء على ما ورد في كين (1984).

ومعلوم أنه لا يجوز أن يكون إعراب المبتدأ هنا إعراب تجرد، كما يدل على ذلك لحن الجمل التالية :

(58)* ظننت الرجلُ جاء.

(59)* إن الرجلُ جاء.

لنتفحص الآن الجملة الآتية :

(60) إن زيداً مريض.

ففي هذه الجملة، يسند المصدري النصب إلى «زيد»، الذي يوجد في مخصص تط. والسؤال الذي يطرح هو : هل يولد «زيد» هناك أصلاً ؟ أم إنه يولد في مكان أسفل في البنية (فاعلاً للمركب الوصفي)، ثم ينتقل عبر المخصصات إلى مخصص تط؟

لا يمكن أن يكون الافتراض الثاني صالحاً إذا كان ز المجرد (أو تط المجرد) يسند إعراباً. فالسلسلة التي تكَوَّنْ عن طريق النقل ستتلقى إعرابين : واحد من ز المجرد، وهو الرفع، والآخر من المصدري، وهو النصب. وهذا الازدواج الإعرابي يمنعه قيد السلسلة الذي اقترحه تشومسكي (1986 أ). ويصير الحل الوحيد لإنقاذ التحليل هو افتراض أن ز المجرد لا يسند إعراباً.

أما الافتراض الأول، أي أن «زيد» يولد أصلاً في مخصص تط، فإنه لا يضطرنا إلى هذا الحل. إلا أن هناك مشكلين يطرحان في هذه الحالة. الأول أن «زيد» يجب أن يكون ضمن سلسلة تتلقى دوراً محورياً، مُوَافَقَةً للمقياس المحوري. والصفة تتطلب فاعلاً لنفس الغرض. والمشكل الثاني هو أن الصفة يجب أن تتطابق مع «زيد» الذي يولد في مكان الموضع (topic). فهذان المشكلان يمكن حلهما إذا افترضنا أن ضم يولد فاعلاً للصفة، ثم يقع قرن «زيد بضم»، فيحصل التطابق بين «زيد» والصفة بكيفية غير مباشرة. ويبرز «زيد» في سلسلة تتلقى دوراً محورياً من الصفة.[27]

(27) يولد ضم في مخصص و (الوصف)، وينتقل إلى مخصص تط لمراقبة تط، كما نبين في الفصل الثالث. ففي هذا التحليل يكون ضم هو الفاعل المحوري، بينما «زيد» موضع يظهر في موقع غير محوري. فالعلاقة بين «زيد» وضم توازي العلاقة بين الموضع والضمير المتصل في جمل فعلية مثل «زيد جاء». لتحليل مشابه، انظر شوه (1986).

من الصعب رَوْزُ أي الافتراضين أكفى تجريبيا، ولن نقرر في شأنهما هنا. ولننظر في مشكل إعراب الصفة. ففي جملة مثل (60)، يبدو أن أبسط افتراض هو أن الرفع مسند إلى الصفة تجرداً. يدعم هذا أن وجود عامل بنيوي يغير إعراب الصفة، كما في الجمل التالية :

(61) أظن زيداً مريضاً

(62) كان زيد مريضاً (= (47))

ففي (61)، يعمل الفعل في طرفي الفضلة الوصفية. فما هي بنية هذه الفضلة ؟ هل هي مركب وصفي أم جملة ؟ لقد اقترحنا في الفاسي الفهري (1987 أ) أن الفضلة هنا مركب وصفي يرأسه عنصر تطابق غير جملي، وليس فيها زمن. فلو كان الزمن موجوداً لأسند الرفع إلى الصفة، خلافاً للواقع. فلحن التركيب (63) يبين أن الزمن غير موجود في الفضلة الوصفية :

(63)* أظن زيداً مريضٌ.

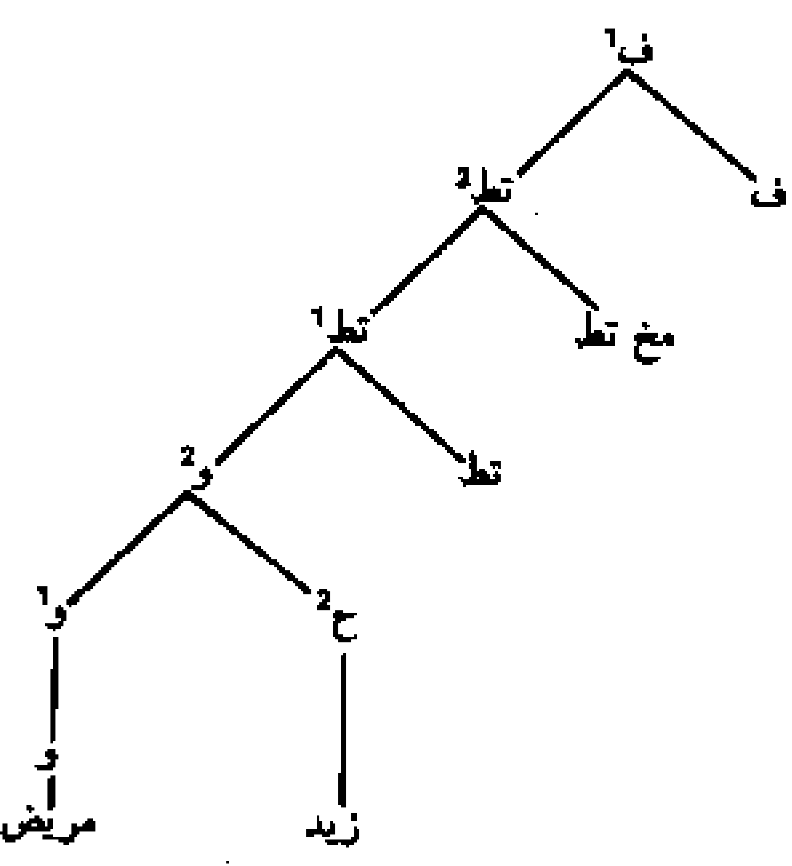
فإذا افترضنا أن الزمن المجرد يسند إعراباً، فإن الفضلة لا يمكن أن تكون إلا مركباً وصفياً، ولا تكون مركباً جملياً. أما إذا افترضنا أن الزمن المجرد لا يسند إعراباً، فلا مانع من اعتبار فضلة «ظن» في (61) جملة، أي ص².

إلا أن هناك مشكلاً في اعتبار فضلة «ظن» إسقاطاً للصرفة (أو ص²). فهذا الإسقاط يجب أن يتلقى إعراباً، كما بينا، وليس هناك، فيما نعلم، ما يدل على أن إسقاط الزمن يمكن أن يتلقى إعراباً. بل إن هناك ما يدل على عكس هذا، وأن الزمن والإعراب مقولتان من طبيعة متباينة ومتنافرة.[28] وبناء على هذا، فإن اعتبار فضلة «ظن» في (61) مركباً وصفياً هو أكثر احتمالاً ومعقولية. وتكون بنية

28) انظر كيرون وهوكسترا (1988) Guéron & Hoekstra، وكذلك فوكوي (1986) Fukui.

هذه الجملة كما يلي (إذا وضعنا جانباً التفاصيل التي لا تهمنا) :

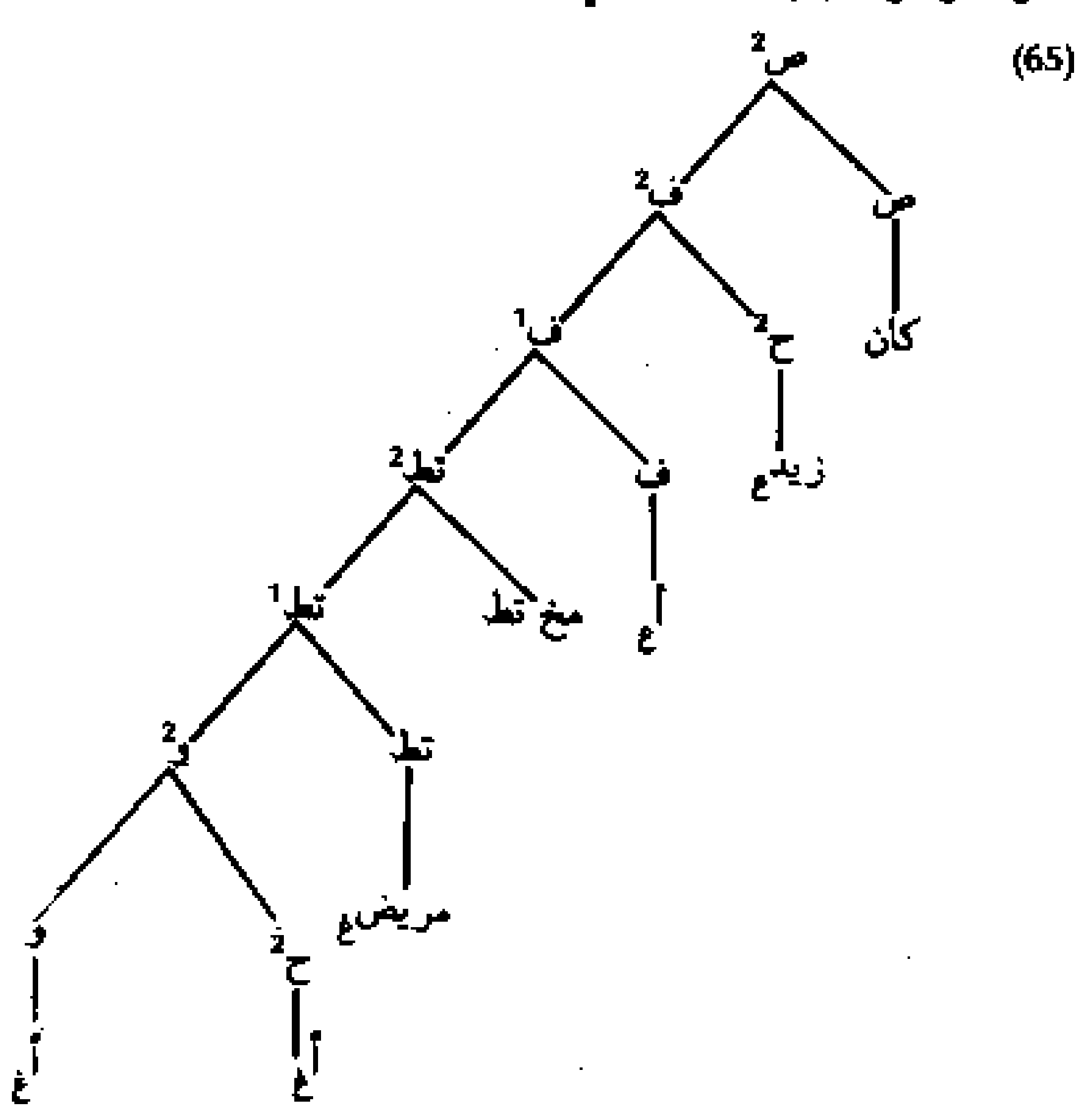
(64)



فالبنية العميقة «للجملة الاسمية» الفضلة هي «جُمَيْلة»، رأسها المعجمي هو الصفة. ورأس التركيب الوظيفي هو تط (غير الجملي). والتطابق هنا في سمتي الجنس والعدد. والإعراب المحوري مسند إلى التطابق. والصفة تنتقل إلى تط، لتدعمه وتتلقى الإعراب هناك (بالتسرب من الإسقاط الأعلى). وفاعل الصفة يجب أن ينتقل إلى موقع موسوم إعرابياً لتلقي الإعراب. ومخصص تط هو الموقع المناسب. فالفعل يسند إعراباً بنيوياً إلى مخصص تط، ويسند إعراباً محورياً إلى رأس تط. ولنعد الآن إلى (62). فإعراب الفضلة الحملية أيضاً محوري. فالفعل «كان» شأنه في ذلك شأن «ظن»، يأخذ فضلةً مركباً تطابقياً. إلا أنه، بخلاف «ظن»، ليس له فاعل محوري. فالإعراب الذي يسنده «كان» إلى تط² يتسرب إلى تط، وإلى الصفة بعد أن تنتقل إلى موضع يتلقى فيه هذا الإعراب. والموقع المرشح لذلك هو موقع الفاعل في الجملة الدامجة،أي مخصص ف. فهنالك يتلقى الفاعل الرفع من

الصرفة. وتكون البنية السطحية هي التالية :[29]

(65)



ففي هذه البنية، تنتقل الصفة إلى تط. والإعراب المسند إلى تط2 محوري. فلو كان بنيوياً، لتسرّبَ إلى مخصص تط، مما سيمنع تنقل المركب الاسمي هناك إلى مكان آخر يتلقى فيه إعراباً آخر. ويكون الناتج هو الجملة اللاحنة : * كان زيداً مريضاً.

لنتأمل الآن الجملة (46) أعلاه. فكما بينا آنفاً، فإن «الرجل» يمكن أن يكون قد تلقى إعراب التجرد، نظراً إلى ما قلناه عن خصائص المبتدأ الإعرابية. أما إعراب الصفة، فقد يكون أيضاً بالتجرد. وهناك سببان يدعوان إلى مثل هذا التمثل.

(29) نختصر تط وز في عدد الطبقات لتفادي تعدد التفكيكات التي لا نحتاج إليها في الاستدلال.

فالصرفة المجردة، إذا كانت تتلقى إعراباً، فإنها تتلقى دون شك إعراباً بنيوياً. وهذا الإعراب يرثه مخصص تط، ولا يمكن أن يتسرب إلى رأس تط. ثم إنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن إعراب الرفع يمكن أن يكون محورياً. وعليه، فقد يكون الإعرابان في (46) إعرابَيْ تجرد، وإن كانت الجملة الاسمية لها بنية وظيفية تامة. وبالمقابل، فإن جملاً مثل (62) تمثل جملاً «اسمية» تسند الصرفة فيها إعراباً للفاعل. فإذا افترضنا أن التطابق الجملي يسند إعراباً عاملياً، فإن «الرجل» في (62) يتلقى إعراباً بنيوياً.

4. إعراب الرفع، الفاعل المحوري والفاعل الوظيفي

في هذه الفقرة، نشكك في افتراض أن الرفع يسنده التطابق في جميع اللغات، كما ادعى ذلك تشومسكي (1981). ونبين أن الرفع، وإن كان عامله هو التطابق في الجمل المتصرفة (finite clauses) في لغات مثل الفرنسية والإنجليزية، إلا أن الأمر ليس كذلك في الجمل غير المتصرفة، حتى في هذه اللغات نفسها. ومن جهة أخرى، ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن الرفع يسنده التطابق في العربية. فاقتراحنا هو أن الرفع يسنده الزمن (ز) في كل اللغات. إلا أن تط قد يرث إعراب ز ويسنده أو لا يسنده إلى غيره من المركبات الاسمية، بحسب ضميريته (pronominality) أو عدم ضميريته. ففي الفقرة الفرعية الأولى، نناقش التمييز بين الفواعل المحورية والوظيفية (أو البنيوية أو الصُّرفية). وفي الفقرات الموالية، نتطرق لإسناد الرفع وشروطه.

1.4. الفاعل المحوري والفاعل الوظيفي

لاحظ كورودا (1986) أن هناك ثغرة تصورية في نظرية س، كما توجد مطبقة في الأدبيات. فمخصص ف، بخلاف مخصصات المقولات الأخرى، لا يلعب دوراً في هذه النظرية. ويقترح كورودا أن يكون المركب الاسمي الفاعل مولداً في مخصص ف في أصل البنية، وهذا هو الموقع الذي يتلقى فيه (عادة) دوراً

محورياً. وللفاعل موقع آخر في البنية السطحية. فهو مخصص ص (أو تـط) في الإنجليزية. وفي هذا الموقع، يتلقى الفاعل الرفع من تـط. وعليه، يكون موقع الفاعل المحوري (أو العميق) مخالفاً لموقع الفاعل الوظيفي (أو الصُّرفي أو السطحي).[30] فماذا إذن عن الفاعل في العربية ؟

رأينا أن الرتبة في عدد من الجمل في العربية هي فـ ـ فا ـ مف. فإذا كانت القواعد المقولية كلية، يجب أن نحدد الآلية التي ترصد الاختلاف في الترتيب بين الإنجليزية والعربية، باعتبار أن الإنجليزية رتبتها فاعل ـ فعل ـ مفعول. وبموازاة مع هذا الاختلاف في أصل الرتبة، هناك اختلاف أيضاً في إسناد الإعراب في اللغتين. قارن المجموعتين التاليتين من الجمل :

(66) أ) أظن زيداً جاء.

ب)* أظن زَيْدٌ جاء.

(67) أ)* Mary believes him is a liar

ب) Mary believes he is a liar

ففي الجمل العربية، يَنْصِبُ المركبَ الاسميَ الموجود في مخصص ص في بنية الجملة المدمجة الفعلُ الذي ينتمي إلى الجملة الدامجة، كما في (66 أ). ولا يمكن أن تسند الصرفة الإعراب إلى هذا المركب، كما يبين ذلك لحن الجملة (66 ب). والأمر على عكس هذا في الجمل الإنجليزية. ففي (67 ب)، تسند الصرفة الرفع إلى فاعل الجملة المدمجة، ولا يمكن أن يتلقى هذا المركب الإعراب من الفعل الدامج، كما يدل على ذلك لحن (67 أ). فهذا يبين بوضوح أن مخصص ص ليس ضمن مجال ص الإعرابي في العربية، بينما هو ضمن هذا المجال في الإنجليزية. وهذا يبين أيضاً أن مخصص ص ليس هو موقع الفاعل الوظيفي في العربية، بل هو مكان للموضع (topic)، كما بينا سابقاً.

(30) عن هذا الفصل، انظر كيتاكَوا Kitagawa (1986) وآخرين.

أين يوجد إذن الفاعل الصرفي العربي ؟ الجواب المباشر هو أنه فضلة لـ ص. هناك عدة إمكانات لرصد هذا الفرق تنظر فيها في الفقرة الموالية.

2.4. اتجاه إسناد الإعراب والرتبة

اقترح عدد من اللغويين أن يرجع الفرق في الترتيب بين اللغات إلى الاتجاه الذي يسند فيه الإعراب.[32] ويمكن توسيط (parametrize) اتجاه إسناد الإعراب تبعاً لما هو وارد في (70)؛[33]

(70) أ) في الإنجليزية، تسند المقولات الوظيفية الإعراب إلى اليمين، في حين تسند المقولات المعجمية الإعراب إلى اليسار.

ب) في العربية، يسند الإعراب بصفة موحدة إلى اليسار.

فبناء على (70 ب)، ينحصر مجال المقولة المُسْنِدة للإعراب في العربية في المقولات التي توجد إلى يسارها. ويدخل في هذا المجال المكونات أخوات

(31) يفترض تشومسكي (1981)، ص.52، أن الصرفة قد تكون [+ زمن] في الجمل المتصرفة و[- زمن] في الجمل غير المتصرفة. ففي حالة التصرف يكون هناك تط (بسمات الشخص، والعدد، والجنس)، وتط يعتبر مطابقاً لضم (الكبير)، وعليه فهو ذو طبيعة اسمية ([+ س ـ ف]). ولأن تط يعتبر هو العنصر العامل الذي يسند الإعراب (في الصرفة)، فإن نظرية الإعراب توسع «...حتى يصبح [+ س ـ ف + ص] مسنداً للإعراب مثل [ـ س]، باعتبار الصرفة بفعليته أساساً، إذا اعتبرنا تط اسمياً. فالصرفة تعمل في الفاعل إذا كانت تحوي تط، وتسند إعراب الرفع بموجب السمة [+ ص]. إلا أن المشكل يظل مطروحاً، يقول تشومسكي، عندما نتفحص الفواعل المرفوعة في الجمل غير المتصرفة في البرتغالية، حيث يوجد فيها تطابق. فهل الزمن أم التطابق أم خصائص أخرى (تجريبية أو متعلقة بالفصل) هي التي تعمل وتسند إعراب الرفع ؟ يقترح تشومسكي لاحقاً (ص.259) أن : (أ) التطابق مقترن بالمركب الاسمي الذي يعمل فيه و(ب) الرفع يسند إلى المركب الاسمي الذي يعمل فيه تط.

(32) إحدى الاستراتيجيات الحديثة جداً في التركيب تفكيك المعلومات التركيبية، وإرجاعها إلى مبادئ وقيود تعمل بصفة مستقلة في قوالب مختلفة داخل النحو. ففي نظرية الربط العاملي، يعزى تحقق الرتبة السطحية وتنوعها في لغة بعينها إلى التفاعل بين نسق قاعدي مركبي أدنى وكلي (تتحكم فيه مبادئ نظرية س) وعدد محدود من الوسائط في النظريات الفرعية المختلفة التي تكون النحو.
وقد اقتُرِحَ التوسيط في اتجاه العمل، وإسناد الإعراب، وإسناد الأدوار المحورية، وإسناد (predication)، والرأسية في القواعد المركبية (headedness). انظر تريفس (1984)؛ وكيمن (1984). فتوسيط اتجاه الإعراب يحدد الرتبة في البنية السطحية، بينما يحدد توسيط اتجاه إسناد الأدوار المحورية البنية العميقة. وعليه، يتقلص دور القواعد المركبية، وتصبح المعلومات المركبية حشوية إلى حد كبير. وقد اقترح هذا التغيير في تصور القواعد المركبية بدعوى الكفاية التفسيرية. انظر ستاول (1981) Stowell.
وإذا أخذنا بتوسيط اتجاه الإعراب، فإن فضلات س يمكن أن تتلقى إعراباً منه (في العربية)، ولا يمكن ذلك بالنسبة لمخصصاته.

(33) نستبق ما يرد في فصول أخرى، وخصوصاً كون فاعل المركب الاسمي في العربية فضلة للحد (أو للاسم، كما في «دار زيد») فخزينه يوجد في مكان الفضلة في البنية السطحية بالنسبة للرأس مطره)، في حين أن هذا الفاعل مخصص الحد في الإنجليزية. ومثال ذلك : John's house (لا تقول house John's*).

المقولة المسندة، ورؤوس هذه المكونات (بالشرب)، ومخصصاتها، وينتج عن هذا أن ليس هناك موقع سطحي موحد بالنسبة للفاعل الوظيفي في جميع اللغات، وإن كان موقع الفاعل المحوري قد يكون موحداً.[34]

فهذه هي المقاربة التي تبنيناها في الفاسي الفهري (1987 أ). إلا أنه لم يكن بالإمكان آنذاك التفريق بين ز وتط، بالنظر إلى إسقاطات شجرية مختلفة. وعليه، اعتبرنا أن الفاعل الوظيفي يوجد في مخصص ف، وهو نفس المكان الذي يوجد فيه الفاعل المحوري. أما النظرية الجديدة لتفكيك الصرفة، فإنها تمكننا من وضع الافتراضين المذكورين أعلاه. فإذا كان الافتراض الثاني صحيحاً، فإن الفاعل الصُّرفي يوجد في مخصص ف، طبقاً للوسيط في (70). وإذا كان الافتراض الأول صحيحاً، فإن تط يسند إعراباً إلى الفاعل الصرفي في مخصص ز، إذا تبنينا افتراض تشومسكي (1981) الذي يقر بأن تط يسند الرفع إلى الفاعل البنيوي. ونلجأ مرة أخرى إلى وسيط اتجاه إسناد الإعراب لفصل العربية عن الإنجليزية.

لنفترض، الآن، أن الرفع في العربية يسنده ز، لا تط. فإذا انتقل المركب الاسمي الفاعل إلى مخصص ز، فإن ز يسند الرفع إليه. وبناء على هذا، فإن الفرق الرتبي بين العربية والإنجليزية لا يرجع إلى اتجاه إسناد الإعراب، لأن ز تسند الإعراب إلى اليمين كذلك. ففي الفقرة الموالية، نحلل هذا الاختيار وبعض نتائجه.[35]

3.4. مخصص تط ومخصص ز

الاختيار الذي يطرح نفسه هو أن الفرق بين العربية والإنجليزية يوجد في الترتيب داخل الجمل المتصرفة فقط. ففي هذه الأخيرة، لا يسند الزمن الرفع للمركب الاسمي الفاعل لأسباب يجب شرحها. ولكن الأمر ليس كذلك في كل الجمل. ففي بعض الجمل الإنجليزية، يسند الزمن الرفع كما في الجمل التالية

34) هذا ليس صحيحاً إذا اعتبرنا، تبعاً لتريفس (1984)، أن اتجاه إسناد الأدوار المحورية يختلف من لغة إلى لغة.
35) لا يزال السؤال مطروحاً بصدد معرفة هل الاتجاه يجب أن يحدد بالنسبة للعاملية أو بالنسبة لإسناد الإعراب.

(وهي مأخوذة من كَيرون (1989) Guéron) :

(71) أ) There seem to be people in the house

ب) There is a man in the room

فكَيرون تستدل على أن «people» في (71 أ) تتلقى إعراب الرفع عن طريق الزمن، وكذلك شأن (man) في (71 ب). وبموازاة مع هذا، فإن الرفع في العربية يسنده الزمن، حتى في الجمل المتصرفة، كما اقترحنا آنفاً. فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تسند تط في الإنجليزية إعراب الرفع، ولا يحدث ذلك في العربية ؟

لنلاحظ، بعد كَيرون (1989)، أن تط في الجمل المتصرفة في الإنجليزية (والفرنسية كذلك) لها كل السمات الضميرية، وخاصة سمة الشخص. فإذا كان تط ضميرياً، فإنه يتطلب إعراباً. وهو يتلقى الإعراب من ز. فإعراب ز «يمتصه» إذن تط. وهكذا يُمْنَعُ ز من وسم المركب الاسمي الفاعل إعرابياً. ويكون على هذا المركب أن ينتقل إلى مخصص تط، ليربط إلى تط، و«يرث» إعراب الرفع منه. بل إن في تصور كَيرون أن تط يتلقى دوراً محورياً كذلك. أما تط في الجمل غير المتصرفة، مثل (71)، فإنه (إن وجد) لا يمتص إعراباً.[36]

فماذا عن العربية، وخصوصاً رتبة ف ـ فا ـ مف ؟ لماذا لا يصدق عليها ما يصدق على الإنجليزية ؟ يمكن أن نجيب ببساطة أن العربية لها تطابق «ضعيف» في هذه البنى. فتط في الجمل التي يتصدرها الفعل إما فارغ، أو محدود في سمة الجنس فقط. وعليه، فتط هنا ليس ضميرياً، ولا يتطلب إعراباً، شأنه في ذلك شأن تط في الجملة الإنجليزية غير المتصرفة. ولأن ز يجب أن يسند إعراباً، فإن المركب الاسمي الفاعل يتلقى الرفع في مخصص ز. ولو تنقل المركب الاسمي الفاعل إلى مخصص تط، لما تلقى الرفع هناك من تط، لأن هذا الأخير ليس له إعراب يستطيع أن يورثه إياه. وعليه، فتط يكون ضميرياً أو غير ضميري، حسب

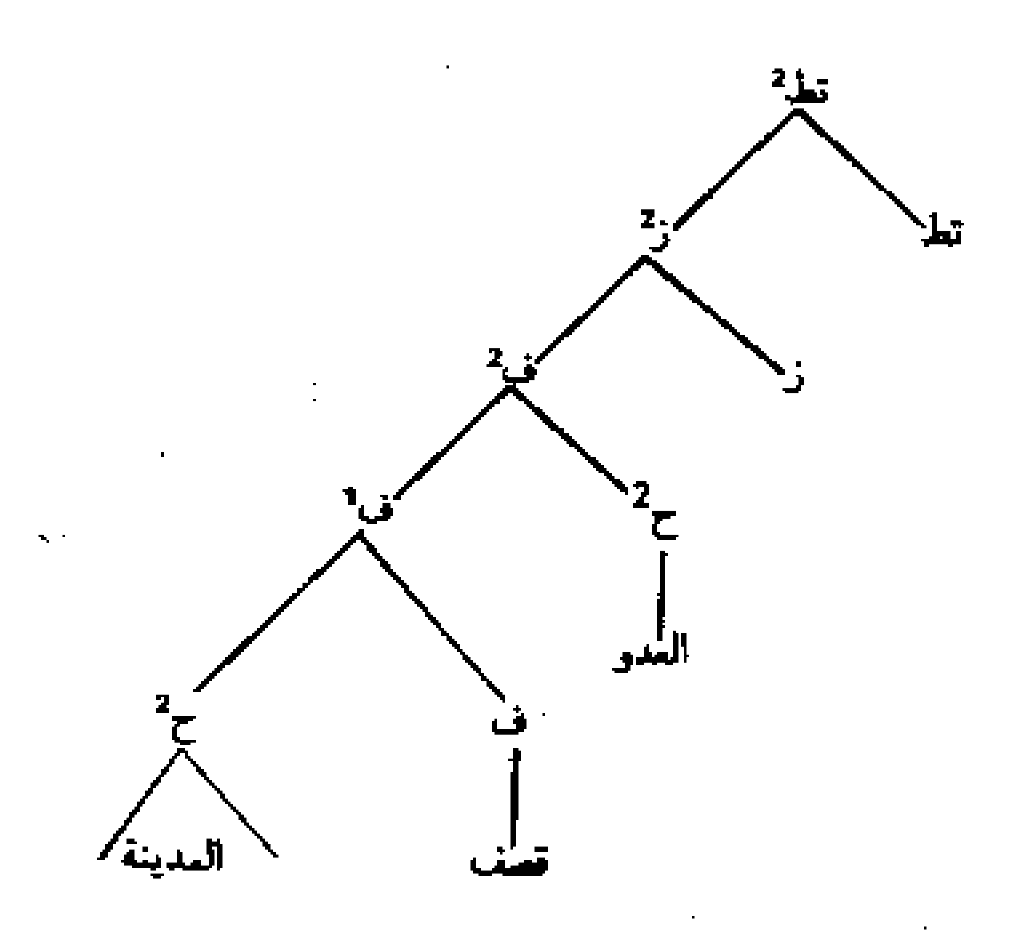
36) قد لا نحتاج إلى افتراض أن تط يتلقى دوراً محورياً، كما يتضح في الفصل الثالث. ويجب أن نذكر هنا أن كَيرون تتحدث عن الإحالية، لا عن الضميرية. فالواقع أننا حورنا كثيراً مما اقترحته، ولكن التحليل مع ذلك يظل في نفس اتجاه ما اقترحته.

اللغات، وهذا الوسيط لـه انعكاسات بالنسبة لنظرية الرتبة، والتطابق، والنقل. وسنعود إلى هذه النتائج في الفصل الثالث.[37]

ولأن ص يحلل إلى تط وز، فإن الفاعل الصرفي إما أن يكون مخصصاً للزمن، أو مخصصاً للفعل. فإذا كان الافتراض الثاني صحيحاً، فإن الفاعل الصرفي والفاعل المحوري يتموضعان في نفس الموقع. وإذا كان الافتراض الأول صحيحاً، فإن الفاعلين لا يظهران في نفس الموقع في السطح. فكل افتراض له نتائجه بالنسبة لإسناد الإعراب، والتطابق. لنتأمل الجملة (68)، وبنيتها (69) :

(68) قصف العدو المدينة

(69)



37) يعتقد أوحلا (1988) كذلك المقاربة المعتمدة على وسيط اتجاه الإسناد. وهو يعتبر أن تط يسند الإعراب إلى الفاعل في كل من الإنجليزية والبربرية (التي ترتب أيضاً بطريقة فـ ـ فا ـ مف). إلا أن رتبة الزمن والتطابق وإسقاطاتهما تختلف من لغة إلى أخرى. ففي لغات فـ ـ فا يكون تط أسفل في الشجرة، وفي لغات فا ـ فـ ـ يكون أعلى. إلا أن الدليل ليس قائماً على هذا الزعم. فالصرف لا يدعم هذا الترتيب، كما رأينا، إذ الزمن قبل التطابق. زد على هذا أن هذا التحليل ليس هو الأمثل نظرياً، لأنه يشتق رتبة خارجية من رتبة خارجية أخرى.

فهذه البنية تضم مركباً فعلياً مدمجاً يمثل فضلة بالنسبة للرأس الوظيفي ز. والمركب الزمني يعلوه المركب التطابقي، كما بينا أعلاه. والفعل ينتقل إلى الزمن، ثم إلى التطابق للاندماج مع الصرفات. وهذا التنقل يتم عن طريق انتقال رأس - إلى - رأس آخر، ويخلق بنية ملحقة. ومثل هذه القاعدة الصاعدة سبق أن اقترحها إيموندز (1980) Emonds. وانظر كذلك كوبمن (1984) Koopman وسبروت (1985 أ) Sproat، وآخرين.

أما عن المركب الاسمي الفاعل، فإنه يولد في مخصص ف، ويجب أن ينتقل إلى مخصص ز ليسند له تط الرفع هناك، إن نحن جارينا تشومسكي (1981) في افتراض أن تط يسند الرفع في كل اللغات. والإعراب يسند إلى يسار تط في العربية، في مخصص ز. وهذا الموقع يعتبر الموقع البنيوي للفاعل في العربية. وبالمقابل، فإن الفاعل البنيوي في الجمل المتصرفة في الإنجليزية يتموقع في مخصص تط. وإذا كان هذا صحيحاً، فإننا يجب أن نحدد الآلية التي ترصد هذا الفرق. فما المانع إذن أن يكون الفاعل البنيوي فضلة لتط في اللغتين، أو مخصصاً لتط فيهما معاً ؟

5. الزمن، الجهة، الوجه، والموجه

مفاهيم الجهة (Aspect) والوجه (Mood) والمُوَجِّه (Modality) مفاهيم جديدة على النحو العربي، وإن كان المنطق العربي القديم قد أدرج عدداً منها في باب «الجهات».[38] ونظراً إلى شيوع مصطلح الجهة بما حددناه، فإننا نقترح مصطلحي الوجه مقابلاً لـ Mood، وقد يسمى أحياناً «الضرب»، ونقترح مصطلح «الموجه» مقابلاً لـ Modality.

ومعلوم أن في الأدبيات خلطاً وغموضاً في استعمال المصطلحات في هذه الأبواب، حتى في الأدبيات الغربية. فمنهم من لا يفرق بين الزمن (Tense) والجهة (Aspect). ومنهم من لا يعتبر الوجه مغايراً للموجه. ويزيد الطين بلة أن بعض

38) انظر فاخوري (1980) على سبيل المثال.

اللغات مثل العربية والفرنسية ليس لها إلا لفظ واحد للدلالة على المقولة النحوية والمنطقية Tense وعلى المعنى التصوري الذي يدل عليه الزمن، أي Time. وأقرب مقابل عربي للدلالة على الزمن بهذا المعنى هو «الوقت»، وإن كان من الصعب أن نتحدث عن الظرف «الوقتي»، مثلاً، في قولنا «جئت هذا الصباح». فالشائع أن «هذا الصباح» ظرف زمني، وليس ظرفاً وقتياً. ومعلوم أن الظرف الزمني هو بمثابة وصف للزمن الصُرفي (Tense).

نفرق بين الزمن والجهة. والجهة أساساً مجموع سمات الحدث التي تمكن من قياسه ووصفه زمنياً. فهو ممتد (durative) أو غير ممتد أو لحظي، وهو محدود (bounded) وغير محدود، وهو تام (perfective) وغير تام، الخ. وقد نفرق بين جهة الوضع أو الحدث التي تدعى Aktionsart، وهي لازمة للفعل (قبل تصرفه)، وجهة البناء أو التصرف، وهي ما يدعى عادة بالجهة (Aspect) في دلالتها الضيقة. وهذه الجهة ليست ممعجمة عادة، وإنما يرثها الحمل المتصرف (الفعل أو الصفة)، عندما يدخل التركيب. وسنفصل الحديث عن الجهة في الفصلين الرابع والخامس.

ومعلوم أن الجهة تختلف عن الزمن من عدة وجوه. فالزمن، مثلاً، لا يمكن أن يكون ممعجماً، وهو إشاري (deictic)، بخلاف الجهة.[39] وقد أسلفنا أن الزمن النحوي في العربية على نوعين، إما [+ ماض] أو [- ماض]. فـ[+ ماض] تدل عليه صيغة الفعل الماضي، و [- ماض] تدل عليه صيغة الفعل المضارع، إذ يفيد الحال أو الاستقبال. والسين و «سوف» تدلان أيضاً على الاستقبال، ولكننا أدرجناهما ضمن محققات الموجه، لا محققات الزمن. وحرف النفي «لن» يدل أيضاً على الاستقبال، الخ. وهناك تداخل وذوبان مقولتين أو أكثر من هذه المقولات الأربع في الأداة أو الكلمة الواحدة.

وقد يقال إن الفعل العربي المتصرف لا يدل على الزمن، كما حددناه، وإنما يدل فقط على الجهة، والزمان مستفاد منها، وأن أساس الفعل هو بين الجهة التامة (perfective) والجهة غير التامة (imperfective). وإذا دل الفعل على الزمن، فإن الزمن فيه نسبي، لا مطلق.[40] وعليه، فإن ما نسميه إسقاطاً للزمن قد يكون إسقاطاً

39) للتدقيق في خصائص الجهة في العربية، انظر التوكاني (1989).
40) حول هذا النوع من التحليل، انظر كمري (1976).

للجهة. بل إن الزمن المطلق قد يكون موضعاً في إسقاط أعلى من إسقاط التطابق.[47] إلا أن هذا الموقف ليس له ما يدعمه. فذوبان الزمن والجهة في الفعل لا يختلف عن ذوبان الموجه في النفي، أو الزمن في النفي... الخ. ومع ذلك لا تخلط النفي بالزمن بالموجهات، لمجرد إمكان ذوبانها في بعضها بعضاً.

ومثلما فصلنا الزمن عن الجهة، فصلنا الوجه عن الموجه، وهو فصل يصعب الدفاع عنه أكثر مما يصعب الدفاع عن الفصل الأول. وعلى كل، فإن كان الفرق بين الاثنين غير واضح على المستوى الدلالي أو التصوري، فإن الفرق واضح على المستوى النحوي في العربية على الأقل. فالوجه عنصر من العناصر الصَّرفية التي تلتصق بالفعل، وتغير صورته، في حين أن الموجهات مثل «قد» و «سوف» لا تلتصق بالفعل. وإن التصقت مثل السين واللام في قولنا «ستدخل» أو «لَتَدْخُلَنَّ»، فإنها تلتصق في موضع غير الموضع الذي يلتصق فيه الوجه. وصيغة الماضي توظف لوجه واحد هو الوجه «البياني» أو التعييني (indicative). أما صيغة المضارع، فتكون طلبية (jussive)، كما في قولك «لِيَخْرُجْ»، وافتراضية (subjunctive)، كما في قولك «أريد أن يَأْتِيَ»، وشرطية (conditional) في «إن تدخل القاعة تجد ما لا يرضيك»، وتوكيدية (energetic) في «تَدْخُلَنَّ». وهذه الوجوه تترجمها صرفة في آخر الفعل المضارع هي بمثابة الإعراب بالنسبة للاسم، ولذلك حللها النحاة على أنها ضرب من الإعراب، ولم يفردوا لها مقولة نحوية خاصة بها.

وأما الموجهات، فلا توجد في نفس الموقع. وليست محدودة في الصرفات، بل قد تكون أدوات أو أفعالاً، وتدل على عدة معان مثل «الاحتمال» و«الإمكان» و«الضرورة». وهذه بعض الأمثلة :

(72) قد أعود إلى فاس.

(73) سوف نعود إلى القدس.

(74) لعله غائب.

(75) يجب أن تتخلى عن موقفك.

(47) انظر الهامش (37)، وكذلك الفصل الثالث.

ونترك لفرصة أخرى دراسة المشكل الدلالي الذي يطرح مسألة تداخل الوجوه والموجهات. فربما كان هذان الصنفان التحويان لا يكونان إلا مقولة دلالية واحدة، وربما كان العكس هو الأسلم. إلا أن هذا يحتاج إلى مزيد من البحث في مجال لم تتضح فيه الأشياء بعد.[42]

6. تحاليل منافسة

عمدنا في الفقرات السابقة إلى اقتراح مقاربة عامة لبناء الكلمة وبناء الجملة. وهذه المقاربة التركيبية ترتكز على افتراضين أساسيين :

أ) أن الفعل في العربية ينتقل إلى الصرفة (تط و ز)، و «يرسو» فيها.

ب) أن الفاعل يوجد في مخصص ف في البنية العميقة.

وهذان الافتراضان متعالقان إلى حد. فلو افترضنا أن المركب الاسمي الفاعل لا يولد في مخصص ف، بل في مخصص ص، كما في تحليل تشومسكي (1981)، لاضطرنا ذلك إلى إعادة النظر في تحليل الرتبة في جمل مثل (68) أعلاه. فالرتبة ف ـ فا ـ مف ـ في هذه الجملة لايمكن أن تنتج عن نقل الفعل إلى الصرفة لأن هذا النقل يولد فقط رتبة فا ـ ف ـ مف كما تبين ذلك البنية السطحية التالية :

(76)

ص2
ص1 — س2
ف2 — ص — العدو
س2 — ف — قصفع
المدينة — أع

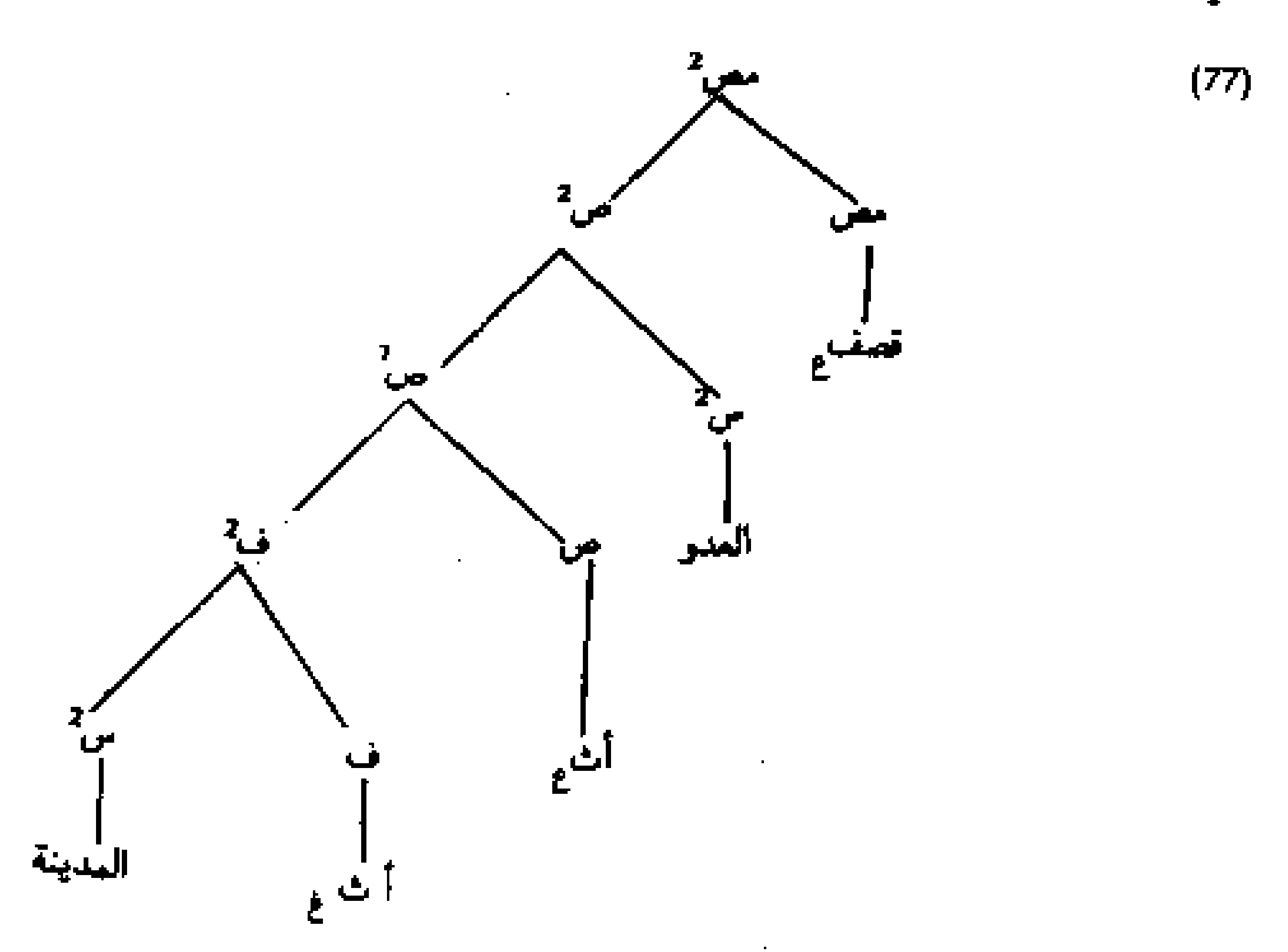
42) انظر لاينز (1977) Lyons وكذلك بلمر (1985) Palmer في هذا الصدد.

وعنـدئـذ، نضطر إمـا إلى افتراض أن الفعل ينتقل لاحقـاً إلى رأس أعلى هـو المصـدري، وإمـا أن المركب الاسمي الفـاعل ينخفض ليُلْحَق بـالمركب الفعلي. وسنحلل كلاً من هذين الاحتمالين فيما يلي، لنبين عدم كفايتهما.

1.6. ضد الصعود إلى المصدري

اقترح سبروت (1985) بالنسبة لعدد من اللغات الكلتيكية، وخاصة الولش (Welsh) أن تنتج رتبة فـ ـ فا ـ مف عن نقل الفعل إلى المصدري. وحجة سبروت، هي هذا أن الزمن، في هذه اللغات، يوجد في المصدري، ويضطر الفعل إلى الانتقال هناك لضمه. إلا أن الحجة التجريبية في العربية تقوم ضد هذا التحليل. وبعبـارة، ليس هنـاك في العربيـة، مـا يبرر أن تكـون بنيـة (68) السطحيـة هي (77) :[43]

(77)



43) هذا التحليل سيقرب، خطأ، اللغة العربية من اللغات الجرمانية.

(أن تمثل الأثر، وع قرينة العنصر المتنقل). فهناك مايبين أن هذا التحليل غير صالح.

فإذا تأملنا الجمل التي تكون الرتبة فيها هي ف ـ فا ـ مف ـ فإن هذه الجمل قد يتصدرها مصدري، أو موجه، أو نفي، أو غير ذلك من المكونات التي توجد داخل إسقاط الصرفة، وكلها تتقدم الفعل، كما في الجمل الآتية :

(78) لن يأتي زيد
(79) أريد أن لا يأتي زيد
(80) زعم أن سوف لن يأتي

ففي هذه الجمل، نجد أن الفعل يتقدم الفاعل في الرتبة، ولكن النفي و/أو الموجه يتقدم الفعل، ويتقدم الكل أحياناً المصدري. فهذا يبين بوضوح أن الفعل لم ينتقل (ولا يمكن أن ينتقل) إلى المصدري. ولأننا نضطر في كل هذه الجمل إلى استعمال آلية غير آلية الصعود إلى المصدري لتوليد الرتبة ف ـ فا ـ مف، فإننا لا نحتاج إلى افتراض آلية مغايرة بالنسبة للجملة (68).

ولا يبقى أمامنا في هذه الحالة إلا أن نلجأ إلى افتراض إنزال المركب الاسمي ليَلحق بالمركب الفعلي وهذا ما نتفحصه في الفقرة الموالية.

2.6. إنزال الفاعل

هناك ما يدل على أنه يقع إنزال المركب الاسمي الفاعل، في لغات مثل الإسبانية والإيطالية، لتوليد جمل يُظهر الفعل فيها متقدماً على الفاعل (والمفعول) في البنية السطحية. وعليه، تكون البنى السطحية لجمل مثل (81) و (82) هي (83) أساساً :[44]

(81) أ) las tortillas   Juan   Comió
عجة البيض   خوان   أكل
أكل خوان عجة البيض.

44) انظر شلونسكي (1987) بصدد هذا الاقتراح.

ب) coche este Juan manejaria Porque

السيارة هذه خوان سيسوق لماذا

لماذا سيسوق خوان هذه السيارة ؟

(82) أ) la pasta ? Mario, ha mangiato Quando

البستا ماريو أكل متى

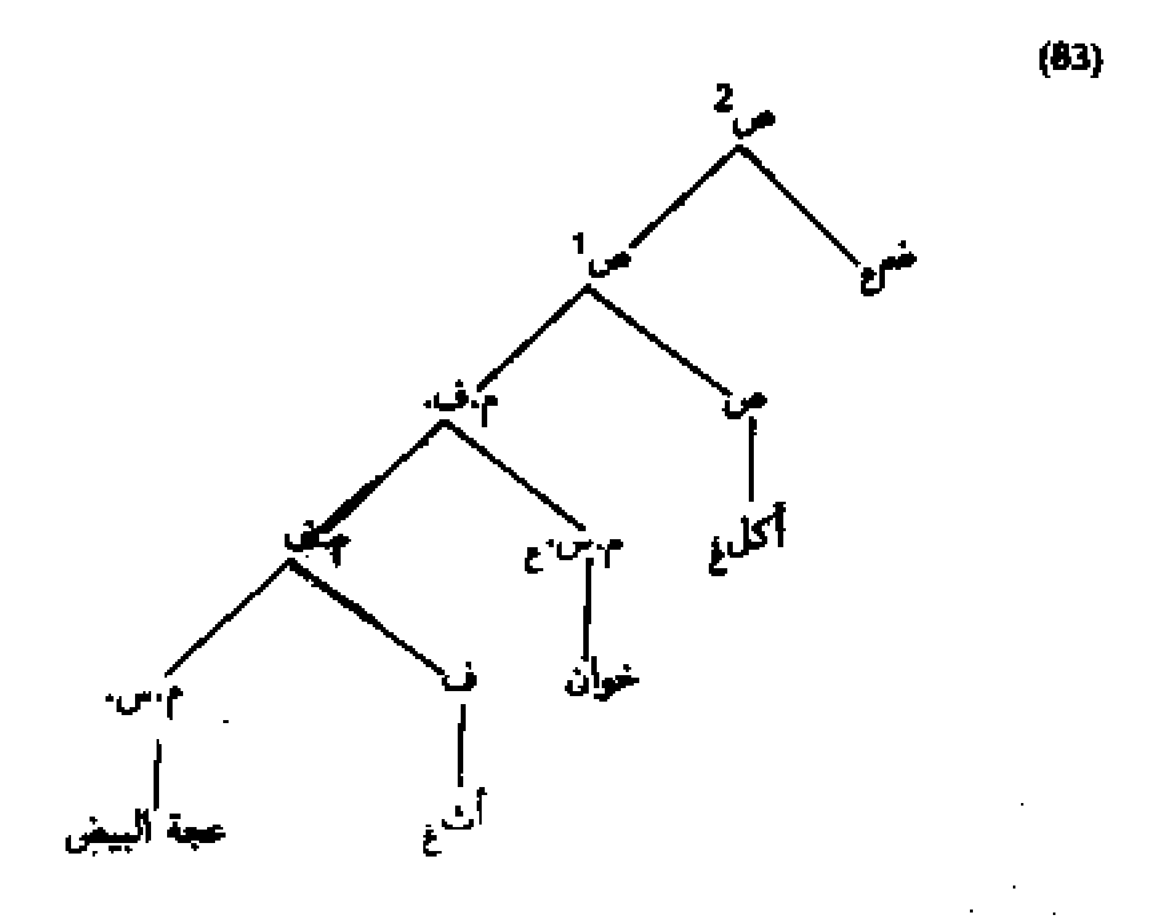
متى أكل ماريو البستا ؟

ب) Mario ? la verita ha detto Achi

ماريو الحق قال لمن

لمن قال ماريو الحق ؟

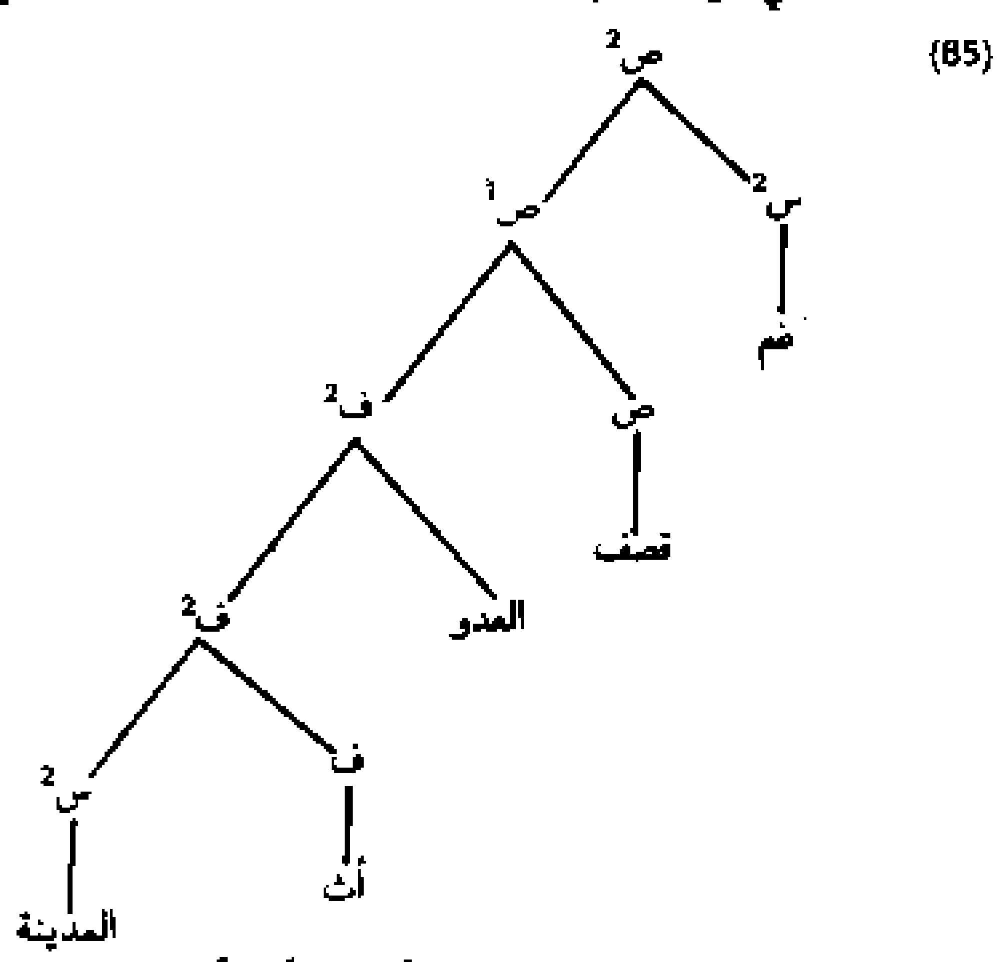
(83)



ففي هذه البنى التي يولد فيها الفاعل أصلاً في مخصص ص، يترك نقله بالإنزال أثراً ضميرياً (هو ضم)، تلافياً لخرق مبدأ المقولة الفارغة. وأما المركب الاسمي النازل فيلحق بالمركب الفعلي. فهل يمكن تطبيق مثل هذا التحليل على الجملة

(68) أعلاه، التي من الممكن أن تكون بنيتها السطحية، تبعاً لهذا، هي (85) :[45]

(85)



لا شيء يمنع، مبدئيا، هذا التحليل. إلا أنني لا أرى أي حجة تدعمه ضد التحليل الذي قدمناه، والذي يعتمد على صعود الفعل. بل إن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنه يطرح مشاكل. واكتفي هنا بذكر مشكلين. الأول تجريبي، والثاني نظري. لنتأمل الجملة التالية :

(86) لم يكن الأولاد يلعبون.

ففعل «كان»، كما أسلفنا، ليس له فاعل محوري أو عميق. وإنما فاعله السطحي هو الفاعل المولد في مخصص تط في الجملة المدمجة، الذي ينتقل ليصبح فاعل الجملة الدامجة، ويتلقى إعراب الرفع من الزمن في الجملة الدامجة. ولو كان الإنزال ممكناً، لأمكن أن نستعمل التركيب (87)، وهو تركيب غير سليم :

(87)* لم يكن يلعب الأولاد

45) يمكن اقتراح تحليل مماثل لهذا، إلا أنه مولد قاعديا، عوض الوصول إليه عن طريق تحويل إنزال. هذا التحليل نناقشه في الفصل الموالي.

فإنزال الفاعل لإلحاقه بالمركب الفعلي المدمج يولد، حتماً، هذا التركيب. أما الافتراض الذي تبنيناه فلا يطرح فيه هذا المشكل.

لاحظ أن نفس المشكل يطرح أيضاً بالنسبة لتراكيب مثل (88)، حيث الفعل «ظن»، والفضلة بعده وقع فيها إنزال الفاعل :

(88)* ظننت يلعب زيد

وهذا المشكل لا يطرح طبعاً عندما لا يقع الإنزال، كما في (89) :

(89) ظننت زيداً يلعب

وبالإضافة إلى مثل هذه المشاكل الوصفية، هناك مشكل نظري يطرحه الإنزال. فقد اقترح تشومسكي (1989) مبدأ للاقتصاد في الاشتقاق يقضي بأن الاشتقاقات التي تتطلب «أقل مجهود» تفضل على الاشتقاقات الأخرى. وبما أن الفاعل في الصورة المنطقية يكون مخصصاً للصرفة، في منظور تشومسكي، فإن الاشتقاق الأقصر والأكثر اقتصاداً هو أن يوجد الفاعل في مخصص ص في البنية السطحية، وإلا اضطرزنا إلى نقله إلى هذا الموقع في المكون المنطقي. وانطلاقاً من هذا التصور، تصبح القواعد التي تنزل الفاعل لتلحقه بالمركب الفعلي أكثر موسومية من القواعد التي لا تفعل ذلك. وكلازمة لهذا، يفضل التحليل الصاعد على التحليل النازل. وبما أن تحليلنا تحليل صاعد، فإنه يكون أقل موسومية من الآخر، وهو مفضل نظرياً على التحليل النازل.

7. بعض النتائج

والآن، وقد تم تحليل عدد من البنى التي تبدو غير قابلة لما افترضناه، واقتراح حلول للمشاكل المطروحة، يمكن استخلاص عدد من النتائج، وخاصة بالنسبة لبناء الكلمة.

إن الكلمة العربية، كما بينا، تبنى أساساً في التركيب، بواسطة قاعدة نقل الرؤوس التي تُلحِق رأساً بآخر. وقد رأينا أن هذا الإلحاق صعودي، لا نزولي، وأنه يتوقف في الوجه، ولا يتعداه إلى المصدري، كما اقترح بعض اللغويين بالنسبة للغات أخرى.

وأكيد أن هذا الإلحاق يخلق بنية مقوسة داخل هذه الإسقاطات والإلحاقات الرأسية. وهذه البنية المقوسة تدخل المكون الصرفي، فيضطر إلى الفصل بين ما سيظل فيها مقوساً حتى في التكوين الصواتي للكلمة، وما سيؤدي إلى ذوبان غير سلسلي. ثم إن هذه البنية نفسها لابد أن «تحقق» صواتياً تحقيقات مختلفة حسب عدد صوامت الجذر (وطبيعة هذه الصوامت) ومعاني الجذر، وطبقات الأسماء وأوزانها، الخ... بعبارة أخرى، نحتاج إلى التفريق بين الصرفيات الثابتة التي لا يغيرها الصرف، والصرفيات المجردة. فصرفية مثل «اسْتَ» في «استدرك» و «مستدرك» و «استدراك» يمكن اعتبارها صرفية ثابتة، بينما صرفية الجمع أو صرفية الوجه مجردة. ولتحقيقها صواتياً نحتاج إلى المرور بقواعد «تعديل» (readjustment rules) وقواعد تهجية (spelling rules) من النوع الذي اقترحه مككرتي وپرنس (McCarty & Prince (1988، أو هالي (Halle (1989.[46] وبناء على هذه الملاحظات، نقترح أن يكون النموذج العام لتكوين الكلمة (في اللغة

---

(46) من قواعد التهجية التي يقترحها هالي (1989) للجمع في الإنجليزية ما يلي :

الجمع ← أ) /i/ إذا كان الاسم الأصل مختوماً باللاصقة /us/ (التي تحذف في الجمع).

ب) /Ø/ إذا كان الاسم sheep، fish، deer، moose، الخ.

ج) /en/ إذا كان الاسم child، ox، الخ.

د) /z، s، iz/ بحسب الصوتية الأخيرة في الاسم.

ويقترح مككرتي وپرنس (1988) قواعد تهجية بالنسبة للجمع العربي هي :

الجمع ← Ø ، إذا كان جذع الكلمة «قياسياً» (canonical).

← /ون/ / [مذكر] .

← /ات/ / [مؤنث] .

وهناك قواعد تعديل نذكر منها ما يلي :

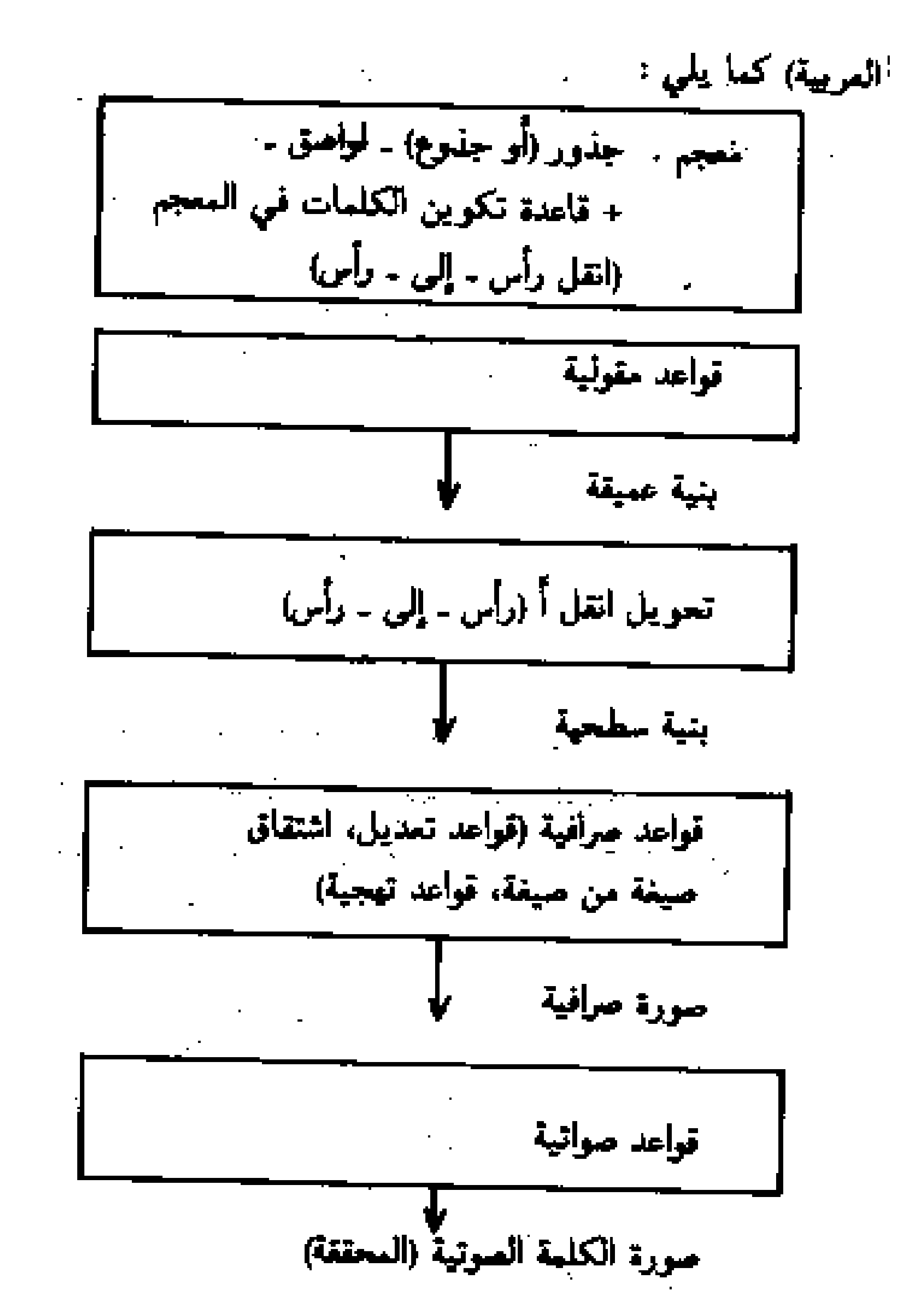
أ) إذا كان الاسم مختوماً بتاء التأنيث فإنها تحذف.

ب) حلل الاسم إلى مقاطع، بغض النظر عن آخر صامت.

ج) كل من الرؤوس المقطعية وعنصر القافية الموالي (إن وجد) عروضي (metrical)، أي مسقط في الخط ס من الشبكة العروضية... الخ.

وعن قواعد اشتقاق صيغة من صيغة وضوابطها الصواتية، انظر الفهري (قيد الإنجاز).

(العربية) كما يلي :

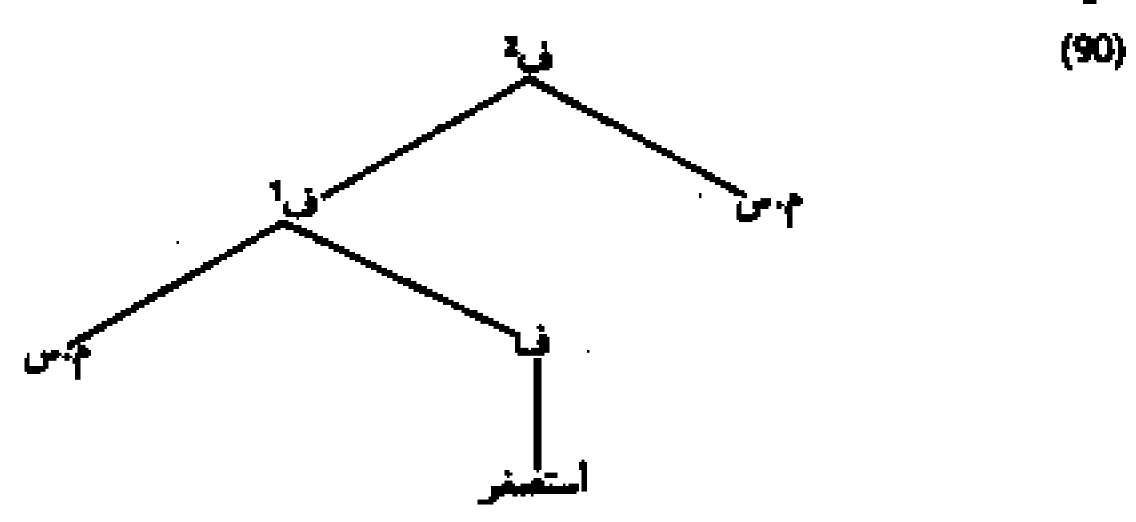


فهذا النموذج يحتاج إلى تفاصيل ما يوجد في المكون الصرافي، والمكون الصواتي إلا أننا نظن أن المسألة مسألة تنفيذ، أكثر مما هي مسألة تنظير أو نمذجة. وتوضيحا للنموذج سنأخذ هنا بعض الأمثلة.

لنتفحص مثلاً كلمة مثل «يَسْتَصْغِرُونَ». فمن الواضح أن هذه الكلمة أساسها جذر مزيد هو [س.ت.ص.غ.ر]. وهذا الجذر قد تم تكوينه في المعجم بقاعدة «انقل أ»، وهي قاعدة عامة يمكن أن توجد عدة صرفيات معجمية، وتوجد خصوصاً

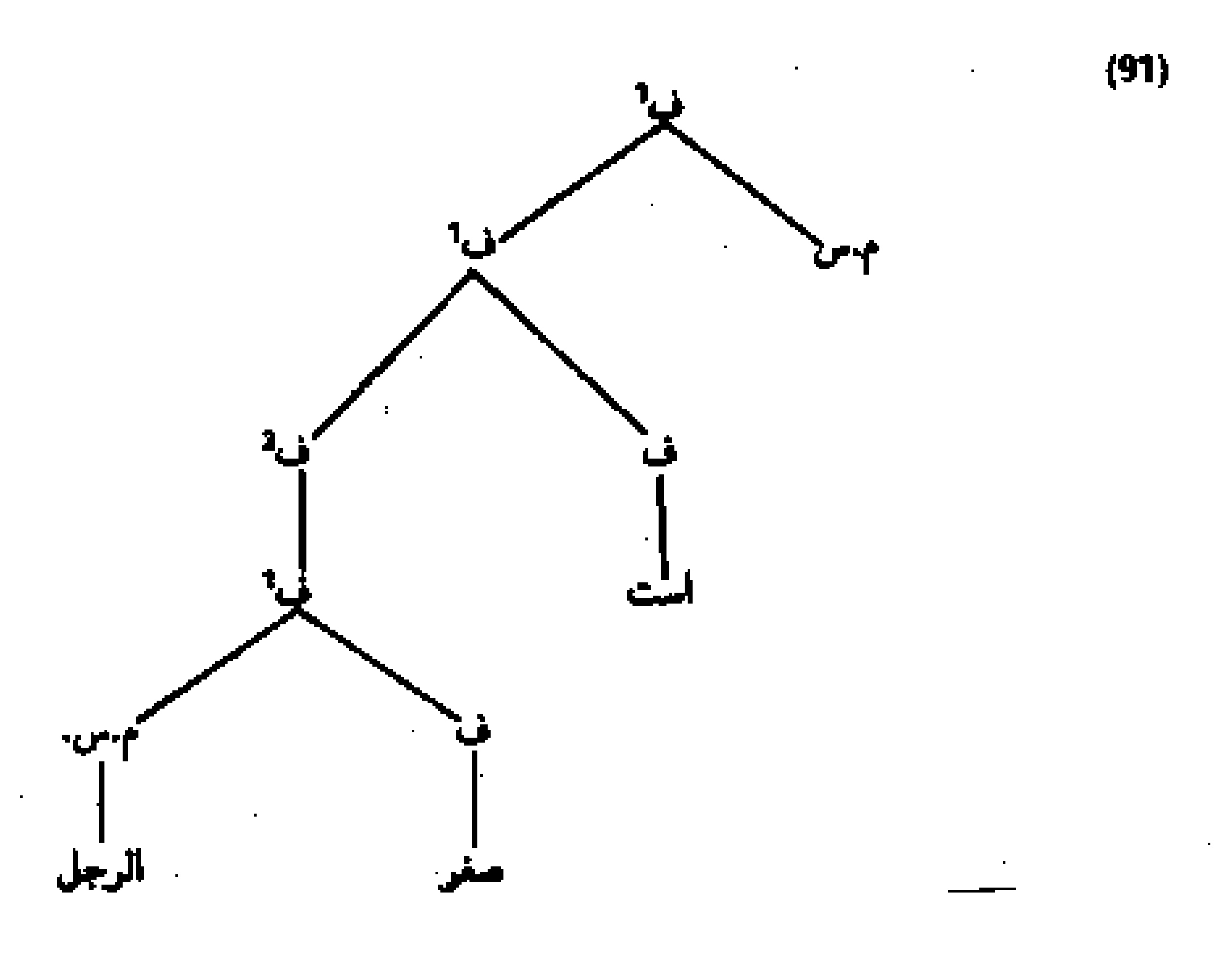
الجذر و اللاصقة الجعلية أو السببية (causative)، في «أفعل» و «استفعل» و «فعّل»، الخ. فمن المحتمل أن تكون بنية فعل سببي مثل «استصغَرَ زيد الرجل» هي (90) :

(90)



لفعل مثل «استصغر» يسند دورين دلاليين أو محوريين، ونعتقد أن التمثيل لبنيته المحورية في المعجم هو تمثيل مثل (90)، وهو تمثيل شجري. إلا أن (90) ليس إلا ناتج لانطباق قاعدة تكوين الفعل السببي. فالبنية «الأصل» لـ (90) هي (91) :

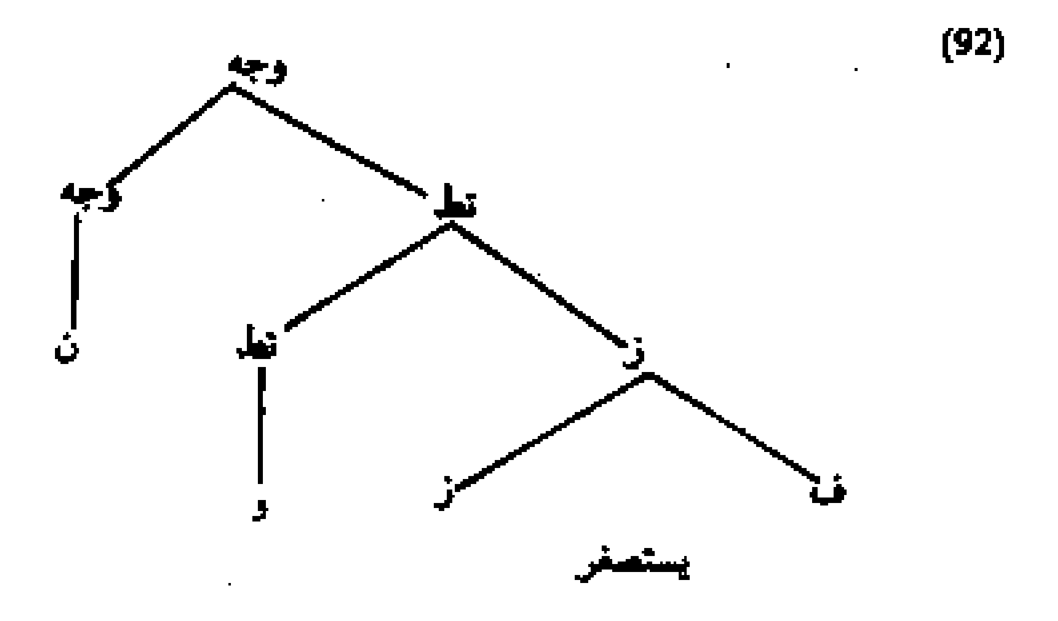
(91)



ففي (91)، هناك فعل لازم «صغر» وفاعله هو مفعول في المعنى. ولذلك وضعناه في مكان المفعول. أما «استـ» فهو فعل جعلي. ولأن هذا الفعل الجعلي «صرفية مربوطة» (bound morpheme)، فلا بد من التصاق الفعل السفلي به. وبعد هذا الالتصاق، يقع الاستغناء في المعجم عن العجر غير الضرورية (أو التشذيب pruning) مما يؤدي إلى بنية مثل (90). وهذه البنية هي التي تسقط في التركيب.

وفي التركيب، يندرج المركب الفعلي ضمن بنية تتضمن الصرفات المختلفة. وهناك يتلقى هذا الجذر المزيد الحركات اللازمة لكي يتم النطق به. ويقع التقويس بالطريقة التي تحدثنا عنها آنفاً. ونتيجة لهذا التقويس، نصل إلى البنية الداخلية الآتية للكلمة :

(92)



فهذه البنية هي التي تكون دَخْلاً للصرف، فتعمل فيها قواعد «التعديل» بالطريقة العروضية التي اقترحها مككرتي (1979) ومككرتي وبرنس (1988) وكذلك هالي (1989)، كما تعمل قواعد التهجية، متبوعة بالقواعد الصواتية المحضة. ونترك الجانب التنفيذي للمتخصصين في هذا الباب.

وتمثل قاعدة إلصاق اللاصقة الجعلية السين والتاء أو الهمزة النموذج العام لاتصال لاصقة بجذر في المعجم ويسير على هذا المنوال اتصال لواصق المطاوعة (أو السببية المضادة) والتفاعل والانعكاس، الخ، أخذاً بالتوجه العام الذي اقترحناه في الفاسي (1986 ب).

وإذا كانت قاعدة «انقل أ» تنطبق في المعجم لتضم لاصقة إلى جذر، فإن القاعدة نفسها يمكن أن تضم جذراً إلى جذر، ولا شيء يمنع من هذا. وبالفعل، فإن قاعدة النحت يمكن اعتبارها قاعدة تضم جذراً إلى جذر. فالنحت القياسي، في تصورنا، هو الذي يكون خرجاً لقاعدة «انقل أ»، التي تجمع جذراً ثلاثياً إلى جذر ثلاثي آخر. فـ«بسمل» مكونة من «بسم» و«له» ثم يقع اقتطاع الهاء لأسباب صواتية، على غرار ما نفعله في «عنادل» عندما نجمع «عندليب»، فنُنْحِب الباء، أو «سفارج» في جمع سفرجل».

فباستثناء الكلمات الرباعية التي تَكَوَّنُ بالإلحاق الصواتي مثل «ضربب» و«جلبب»، فإن الكلمات ما فوق الثلاثية تكون بواسطة «انقل أ» في المعجم: تلصق الجذر بلاصقة، أو جذراً بجذر، ثم تنطبق قاعدة انقل أ في التركيب، فتلحق الجذر الفعلي، مثلاً، بلواصق الزمن وجهة البناء والتطابق، الخ، على غرار ما قدمناه، علماً بأن عدداً من اللواصق تكون مجردة، ولا يمكن تحقيقها إلا في الصرافة. فصيغة «فاعل» مثلاً، التي تدل على المشاركة، لا يمكن اشتقاقها من جذر مزيد إلا على حساب فقدان عدد من العلائق والاطرادات التي يحتاج إليها النحو الكافي وصفياً. ولذلك، فإن الأرجح أن يكون اشتقاقها من جذر صامتي غير مزيد، إضافة إلى لاصقة المد المجردة. ولا يتم تحقيق هذه اللاصقة التي تدل على المشاركة إلا في الصرف.

8. خاتمة

بينا في هذا الفصل كيف أن بناء الكلمة يمكن من بناء الجملة، وكذلك العكس. وقد اقترحنا نموذجاً عاماً للمراحل التي يمر بها بناء الكلمة في المعجم والتركيب والصرف والصواتة. وهذا النموذج يتلافى المآخذ النظرية التي تجسدت في نماذج أخرى، كما أنه يأخذ بخصائص الكلمة العربية، وخاصة كونها سلسلية في جزء منها، وغير سلسلة في جزء آخر. وقد اتضح أن الكلمة العربية كلمة مقوسة، وتخضع لمبادئ التركيب في المعجم والنحو.

الفصل الثالث

التطابق، الاتصال الضميري، والمبهمات

دراسة ظواهر التطابق والدور الذي تلعبه علاماته تظل فقيرة، وليست هناك نظرية شاملة ومقنعة للتطابق، فيما نعلم. وفي هذا الفصل، سنحاول تقديم بعض العناصر الأساسية في سبيل بناء هذه النظرية، كما نقدم تحليلاً للوقائع المعقدة للتطابق في العربية، مركزين على التطابق بين المركب الاسمي والحمل. ومعلوم أن نسق الضمائر يتفاعل مع نسق التطابق، ولا يمكن دراسة واحد منهما في معزل عن الآخر، بل إن عدداً من الثغرات في النسقين، وعدداً من الأسئلة الحرجة يمكن الإجابة عنها عندما يُدرس النسقان دراسة موازية. ونستطيع الوصول إلى تمثل أمثل للتطابق عندما نحلل عدداً من الحالات التي تبدو وكأنها حالات تطابق على أنها حالات اتصال أو دمج ضميري (pronominal incorporation). إن أحد المشاكل الجوهرية بالنسبة لكل نظرية للتطابق والإضمار هو مشكل الاشتراك اللفظي بين علامات التطابق والضمائر. ويمكن أن يصاغ هذا المشكل كما يلي : لماذا ترد نفس الأشكال الوظيفية علاماتٍ للتطابق وضمائرَ في نفس الوقت، أو تحلل كذلك؟ ففي قولنا، مثلاً، «جاءوا»، يتفق النحويون على أن الفاعل ضمير متصل هو الواو، وليست الواو علامة تطابق، في حين أن التاء في «جاءت» علامة، والضمير مستتر، وكذلك هي في قولك «جاءت البنات». ولماذا لا تكون الواو علامة في جملة مثل «الأولاد جاءوا» (كما اقترح ذلك ابن مضاء في الرد؟).

وللإجابة عن مشكل الاشتراك، يجب الإجابة، في نفس الوقت، عن عدد من الأسئلة العالقة به. فمنها تمثل الدور الذي يلعبه التطابق في النحو، ولماذا يلتبس التطابق بالاتصال، وما العلاقة بين الاتصال الضميري وإسقاط ضم، وما الدور الذي يلعبه التطابق في ربط الرتبة فا ـ ف ـ ب ف ـ فا؟ وهل التطابق مُشَيِّدٌ للرفع، وماذا عن الزمن، وما السمات التطابقية التي تتيح وجود الضمائر «المستترة»، وما السمات التي لا تسمح بذلك، وما التفاعل الممكن بين الضمائر المبهمة والتطابق، وكيف يمكن رصد تجمع سمات تطابقية أو سمات أخرى؟ إلى غير ذلك من الأسئلة الكثيرة. وفي الإجابة عن هذه التساؤلات، نفرق بين نمطين شجريين أساسيين من التطابق : التطابق بين الرأس والمخصص (Spec-head agreement) والتطابق بين الرأس والفضلة (Head-comp agreement).فهذان النمطان يظهران عادة في سياقات مختلفة، وتوجد لهما توزيعات وأشكال مختلفة، بحسب وجودهما في الجمل أو في المركبات. إلا أن هذين النمطين يظهران معاً في التراكيب المبهمة، ويكون رأس المركب محققاً للمشتَرَك بين علامتيهما.

ولحل المشاكل المطروحة، نضع عدة افتراضات. سنعتبر أن الضمائر المتصلة أو المربوطة (bound pronominals)، وعلامات التطابق تنتمي إلى طبقة طبيعية واحدة هي طبقة العناصر الصُّرفية (أو الوظيفية) الاسمية. إلا أن هذه العناصر تختلف بالنظر إلى الإحالية (referentiality). فإذا كان العنصر إحالياً، فإنه يولد رأساً للمركب الحدي (DP). وإذا كان غير إحالي، فإنه يولد تحت ص، في المركب الصرفي (أو بصفة أكثر دقة تحت تط في ص). وهكذا، فإن إحالية الشكل أو عدمها تنتج عن افتراض التوليد تحت صرفة أو أخرى. وبهذا الافتراض، يمكن رصد الطبيعة المزدوجة (أو الاشتراك) للشكل الواحد.

ومن جهة أخرى، فإن المتصلات وعلامات التطابق أشكال مربوطة صرفياً، بمعنى أنها لا تستعمل بذاتها. وعليه، فإن قيود السلامة الصرفية تضطرها إلى الاندماج أو الاتصال بعماد تلتصق به. وقد تتيح قاعدة انتقال رأس إلى رأس أن تتصل هذه اللواصق أو المربوطات بكلمة أخرى ـ ثم إن هذه الأشكال مكونة من

سمات (الشخص، العدد، الجنس، الخ). فبعض المجموعات من السمات تجتمع فيها جميع سمات الضمير (كالشخص والعدد)، وبعض الأشكال لا يجتمع فيها ذلك. فهناك مجموعة من السمات تجعل التطابق بمثابة اسم يتلقى إعراباً، ويخضع للمصفاة الإعرابية. بينما هناك مجموعات من السمات لا تكتمل اسميتها، فلا تتلقى إعراباً. لنسم هذا وسيط اسمية التطابق. فهذا الوسيط له انعكاس مباشر على الرتبة. ويمكن اعتبار اسمية التطابق خاصية محددة للغات فا ـ فـ ـ مف، بينما عدم اسمية تط هي خاصية محددة للغات فـ ـ فا ـ مف.

الفصل منظم بالشكل التالي. في الفقرة الأولى، نجمل أهم خصائص النظام الضميري ونظام التطابق في العربية. وفي الفقرة الثانية، نحلل مختلف أنواع التطابق، ونقترح نظرية لتجميع السمات التطابقية. ونتفحص كذلك الدور الذي يلعبه التطابق في النحو، خصوصاً في الوسم الإعرابي، وفي الإسناد. ونزعم أن التطابق لا يتلقى إعراباً إلا في البنى فا ـ فـ ـ (مف) فقط. ففي هذه البنى، يكون التطابق اسمياً بما يكفي لاشتراط الإعراب، وهو يتلقى الرفع من الزمن، بينما يتلقى المركب الاسمي الفاعل الإعراب من التطابق. فالعربية تمثل نسقاً مختلطاً، يمكن أن يكون فيه تط اسمياً أو غير اسمي. فإذا كان غير اسمي، فإن الناتج يكون هو رتبة فـ ـ فا، وإذا كان اسمياً، فإن الرتبة التي تنتج هي فا ـ فـ ـ فتط في الجمل ف ـ فا ـ لا يتيح وروده إلا الإسنادَ. أما في الفقرة الثالثة، فنحلل بنية التراكيب المبهمة، وننظر في نتائج هذا الافتراض بالنسبة للتطابق، واستخراج الفاعل من مكانه الأصلي، والبناء لغير الفاعل، وكذلك الشروط المسوغة لظهور المبهمات وتط.

1 ـ تفاعل النسقين الضميري والتطابقي

1.1. خصائص وإشكالات أساسية

النسق الضميري مبني أساساً على طبقتين من الأشكال الضميرية : طبقة الضمائر المنفصلة، وطبقة الضمائر المتصلة. فالطبقة الأولى مكونة من ضمائر الرفع البارزة مثل «أنا» و«أنت» و«هو»... ومن ضمائر غير الرفع التي تتخذ «إياه» عماداً لها

في الانفصال مثل «إياك» و«إيانا» و«إياه»، الخ.[1] وما تختص به هذه الطبقة توزيعياً هي أنها تحتل موقع مركب اسمي تركيبي، سواء أكان هذا المركب معمولا فيه، أو غير معمول فيه، كما سنبين.

وأما طبقة الضمائر المتصلة، فليست محددة تحديداً واضحاً مثل الطبقة الفارطة، بل إن لائحتها، وكذلك أسس تحديدها، تقبل التشكيك والنقاش. فهذه الضمائر، كما هو معلوم، تمثل جزءاً من الكلمة التي يوجد ضمنها عاملها (فعلاً كان أو اسماً أو صفة، الخ). ولا نجد خلافاً بين اللغويين في لائحة الضمائر المتصلة غير المرفوعة (مثل ياء المتكلم المفرد، أو كاف المخاطب، أو هاء الغائب الخ). ما هو موضع خلاف هو لائحة الأشكال التي تكون فواعل. فاللائحة لا تحتوي على جميع الأشخاص. فبعض الأشخاص اعتبر النحاة أن لها ضمائر متصلة بالعامل، وبعضها اعتبروا أن ضميرها «مستتر»، أو «في النية»، والعامل لا تتصل به إلا علامة. فهذه الأشخاص ليس لها ضمير متصل بارز.[2] ومنهم من أراد أن يعمم فكرة العلامة لتنسحب على كل هذه الأشكال (وهو رأي منسوب إلى المازني)، فتكون كل الضمائر المتصلة علامات في الحقيقة، والضمير في النية، وليس بارزاً.[3]

وهذا الرأي يبدو أكثر وضوحاً على مستوى التصور من رأي الجمهور. وإن نحن أردنا ترجمته في النموذج الذي نتبناه، قلنا إن رأي المازني هو أن المتصلات علامات، وأن الضمائر مقولات ضميرية فارغة (أي «ضم»)، مولدة في مكان المركب الاسمي، وأن العلامات تصلح لتعيين (identify) هذه الضمائر الفارغة (صواتياً). وعليه،

1) من المحتمل أن يكون أصل هذه الضمائر متصلات انفصلت عن عاملها، واتخذت «إيا» عماداً. وقد اعتبر بعض النحاة أن «إيا» فيها اسم وما بعده علامة، كما اعتبروا أن «أنت» مكونة من اسم «أن» وعلامة بعده هي التاء. عن المسألة الأولى، انظر الفاسي الفهري (1985)، وعن الثانية، انظر، على سبيل المثال، أصول ابن السراج، ج. 2، ص. 116، وما بعدها.

2) المتصلات من الضمائر المرفوعة : التاء المتحركة وألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة وياء المخاطبة. والمستترات في الفعل الأمر للمذكر الواحد والفعل المبدوء بتاء الخطاب في المضارع للواحد، أو بهمزة المتكلم أو بالنون، أو فاعل الأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء مثل خلا وعدا وحاشا، أو مرفوعاً لأدوات الاستثناء الناسخة وهي : ليس في «انقضى الوقت ليس يوماً»، أو فاعل فعل التعجب الخ... انظر النحو الوافي، ج. 1، ص. 217 وما بعدها.

3) انظر شرح المفصل، ج. 3، ص. 87 و 88.

يكون رأي المازني مكافئاً (حين يترجم) لما اصطلح عليه في التوليديات الأخيرة بإسقاط ضم (pro drop)، كما حدده تشومسكي (1981)، وريدزي (1986) Rizzi.[4]

ومعلوم أننا سبق وأن دحضنا هذا الرأي في أبحاث سابقة، واستدللنا على رأي مضاد اسميناه بافتراض الدمج أو الاتصال (incorporation). وجوهر هذا الرأي أن ما أسماه القدماء بالضمائر المتصلة والضمائر المستترة كلها ضمائر مدمجة أو متصلة بعاملها.[5] وهذا الرأي، على اختلافه عن الرأي السابق، يتفق معه في عدم التسليم بوجود «ثغرات» في النسق (نسق المتصلات أو نسق العلامات). فأساس الموقف الذي نسبناه إلى المازني هو أن نظام العلامات شامل، يغطي كل الأشخاص، والضمائر الفارغة أيضاً شاملة في توزيعها. أما موقفنا في الفاسي (1984)، فهو أن نظام الضمائر المتصلة شامل، إضافة إلى أن هناك علامات ملتبسة بين الضميرية والعلامة (كتاء التأنيث مثلاً). وبخلاف هذا، نجد جمهور النحاة يعتمدون موقفاً غير نسقي، بحيث يعتبرون بعض الأشكال المحققة علامات فقط، وأشكالاً أخرى ضمائر فقط.

أما في هذا الفصل، فإننا سندافع عن تحليل يوحد بين فكرة الضميرية الشاملة وفكرة أن هذه الأشكال كلها يمكن أن تكون علامات. والفكرة التي يرتكز عليها التحليل ويبلورها هي أن أشكال المتصلات ملتبسة بين كونها ضمائر أو علامات. فهذا التحليل يوحد بين فكرة المازني وفكرة الفاسي (1984)، ولكنه يختلف جذرياً عن التحليلين السابقين في تمثل طبيعة المتصلات وطبيعة العلامات. وقبل أن نقدم التحليل وندافع عنه، وندحض موقف إسقاط ضم، نريد أولاً أن نتفحص بعض خصائص الضمائر العربية توزيعياً، وكيف يمكن تأويلها، علماً بأننا لن نكرر هنا ما أوردناه في أبحاث سابقة، وعلى القارئ أن يعود إلى ذلك، إن هو أراد التفصيل.

يظهر الضمير المنفصل عادة في سياق غير معمول فيه (سياق التجرد). فهو «مبتدأ»، أو «توكيد» عادة، كما في (1) و (2)، ولكنه لا يكون فاعلاً أو مفعولاً، كما

4) لصورة عن خصائص إسقاط ضم، انظر الفاسي الفهري (1985).
5) انظر الفاسي الفهري (1984) و (1985) للتفاصيل.

يدل على ذلك لحن (3) و (4) :

(1) أنت مريض

(2) مررت به هو، لا بأخيه

(3) أ)* جاء هو

ب)* جاء هم

ج) جاء

(4) أ)* ضربت أنت (إياك)

ب) ضربتك

ج)* إن أنت مريض

د)* ظننت هو جاء

فهذه الوقائع هي التي قادتنا في الفاسي الفهري (1985) و (1987 أ) إلى افتراض وجود تعميم مثل (5) :

(5) أ) الضمائر المعمول فيها يجب أن تتصل بعاملها.

ب) الضمائر المنفصلة لا تظهر في مواضع معمول فيها.

إلا أن هناك ما يشكك في كفاية هذا التعميم، في صيغته المطلقة. فهناك، مثلاً، بعض السياقات في الاستثناء «المفرغ» التي يمتنع أن يتصل فيها الضمير، مع كونه معمولاً فيه.[6] فلا شك أن الضمير في (6)، مثلاً، هو فاعل الفعل المتصرف، وأن الصرفة هناك تعمل في الرفع، بينما الضمير في (7) مفعول منصوب بالفعل :

(6) ما أتاني إلا هو

(7) ما رأيت إلا أياك

ثم إن الضمير المرفوع يرد مع الصفة التي تعمل فيه، ومع ذلك فهو لا يتصل بها، كما في المثال التالي :

(8) أمريضة أنتِ ؟

ثم إن الضمير لا يتصل بالفعل عندما يكون موجوداً ضمن مركب عطفي. ففي (9)، ليس هناك اتصال، بينما (10)، التي وقع فيها اتصال، لاحنة :

(6) ابن السراج، ن.م.

(9) جاءت هي وأحمد

(10)* جاءت وأحمد

ويضاف إلى هذا، أن الضمير المنصوب، قد يتصل، أو لا يتصل، حسب القيود الواردة. فمن ذلك أن الضمير المنصوب لا يتصل إذا أدى اتصاله إلى خرق قيد الشخص الذي اقترحناه في الفاسي (1984)، ونعيده هنا للتذكير :

(11) إذا كان المفعول الأول والمفعول الثاني متصلين، فإن شخص المفعول الأول يسبق شخص المفعول الثاني.

فهذا القيد يفيد أن لاصقة الضمير المتكلم يجب أن تسبق لاصقة الضمير المخاطب، التي تسبق بدورها لاصقة الغائب. وهو قيد يرصد لحن المتواليات التالية :

(12)* أعطيتهوك

(13)* أعطاكني

(14)* أعطيتهوني

فهذه المتواليات تخرق قيد الشخص على الاتصال. وليس الأمر كذلك في المتصلات التالية :

(15) أعطيتكه

(16) أعطانيك

(17) أعطيتنيه

ولإنقاذ بنى مثل (12) إلى (14)، يجب الانفصال، ويكون الناتج سليماً :

(18) أعطيته إياك

(19) أعطاك إياي

(20) أعطيته أياي

وهناك سياقات أخرى يجوز أو يجب فيها الانفصال مع المنصوب، بجدها مبعثرة في كتب النحاة.[7]

ومع وجود هذه الخوارق للتعميم (5)، فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنه يترجم حدساً واقعياً يجب أن يؤخذ به في رصد كاف لسلوك المتصلات والضمائر وتوزيعها. والحدس هو أن الضمير يجب أن يتصل بعامله، ما لم يوجد ما يمنع ذلك.

(7) ثم

ويجب أن نلاحظ هنا أن الضمير لا يرد مع علامة التطابق حين يمتنع اتصاله. تقول (21)، ولا تقول (22) :

(21) أ) لم يأت إلا أنتم.

ب) لم يأت إلا هم.

ج) ما أتاني إلا أنت.

(22) أ)* لم تأتوا إلا أنتم.

ب)* لم يأتوا إلا هم.

ومن جهة أخرى، فإن المتصل لا يتوارد مع المركب الاسمي غير الضميري، ولا الضميري، في رتبة فـ ـ فا :

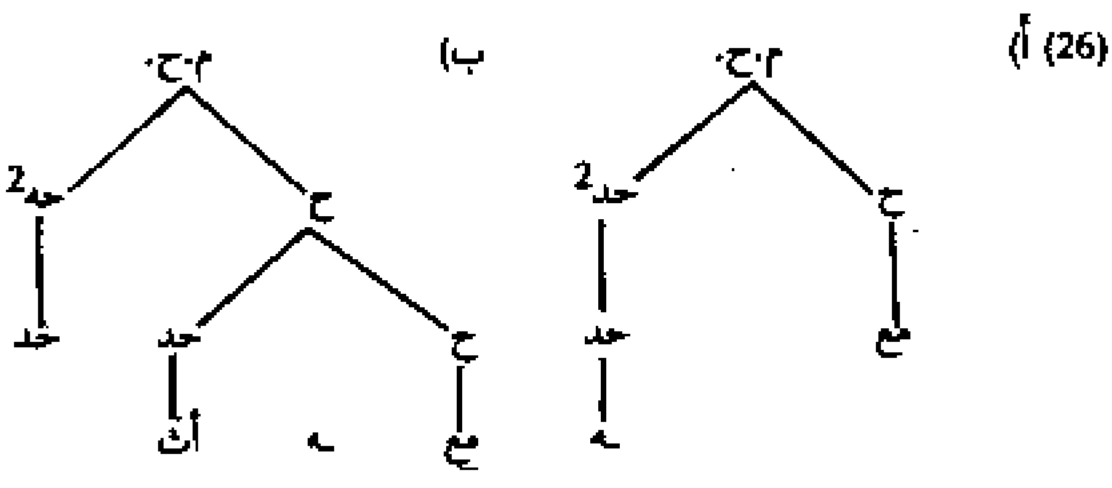
(23) * جاءوا الأولاد

(24) * جاءوا هم

فهذه الخصائص والحدوس ترصدها قاعدة الاتصال الضميري كما نتصورها. لنفرض أن قاعدة الاتصال هي عملية دمج تتم عن طريق القاعدة التركيبية التي تنقل رأساً إلى رأس آخر. فإذا اعتبرنا أن الضمير رأس للمركب الحدي، أي أنه مولد تحت الرأس «حد»، تمشياً مع تحليل پوسطل (1966) Postal للضمائر (إذ اعتبر أن الضمير حد Determiner)، فإن هذا الحد بصفته مربوطاً يجب أن ينتقل ليلحق بالعامل فيه. فالضمير، مثلاً، لابد أن يتصل بحرف الجر. وعليه، تكون البنية العميقة للمركب الحرفي في (25) هي (26 أ)، بينما بنيته السطحية (بعد الاتصال) هي (26 ب) :

(25 كنت معه

(26) أ) ب)



ففي هذا التمثيل، يعتبر الضمير حداً عارياً، بدون فضلة أو مخصص. والخط قبله يمثل كونه مربوطاً. ثم ينتقل هذا الرأس إلى الرأس الحرفي «مع»، تاركاً أثراً (أث) في المكان الذي انتقل منه.[8]

فهذه القاعدة العامة (قاعدة «انقل أ» المحصورة في الرؤوس) ستنطبق في كل الحالات التي يعمل فيها عامل (لفظي) في الضمير، وخصوصاً في حالات الضمير المنصوب، اللهم إلا إذا انطبقت قاعدة خاصة، فحالت دون تطبيقها. فإذا افترضنا أن القاعدة اختيارية (كسائر قواعد النحو)، فإنها ستنطبق في السياق (25) ضرورة، وإلا فإن قيود السلامة الصرفية، ستجعل من سطح (26 أ) تركيباً لاحناً. ونفس الشيء يصدق على حالات الاتصال التي أوردناها سابقاً.

وأما إذا وجد ما يمنع الاتصال، فإنه لا ينطبق. فمن ذلك وجود حرف استثناء فاصل بين العامل ومعموله. وعليه، يكون العمل شرطاً ضرورياً في الاتصال، ولكنه ليس كافياً. وإذا اعتبرنا أن حرف الاستثناء بمثابة عامل آخر (وإن كان غير مسند للإعراب)، فإن الاتصال مع الاستثناء يمنعه القيد على نقل الرأس (Head Movement Constraint) الذي اقترحته تريفس (1984). ونصوغ هذا القيد كما يلي :

(27) **قيد على نقل الرأس**

نقل مقولة ب من مستوى س° محدود في موقع رأس أ الذي يعمل في الإسقاط الأقصى ج، إسقاط ب، حيث ب تعمل محورياً في ج، أو تسم معجمياً (l-mark) ج.

ومفاد هذا القيد أن الرؤوس لا يمكن أن تنتقل إلا إلى رأس عامل في المقولة التي ترأسها، ولا يمكن أن «تتخطى» عاملها إلى عامل آخر. (مفهوم الوسم المعجمي هنا يمكن تعريفه كالتالي : أ تسم معجمياً ب إذا أ مقولة معجمية تعمل في ب). فهذا القيد يمكن أن يكون كافياً لمنع الاتصال في (21).[9]

8) من أجل تحليل مماثل مبني على قاعدة الرأس، انظر هيل (1988) وهيل وبيكر (1989).

9) معلوم أن بعض أدوات الاستثناء تحمل الإعراب في الضمير بعدها كما في :

* (i) ما أكلت غير دجاجة.

وهذا يوحي بأن هذه عاملة، ولكنها ليست مسندة للإعراب. وواضح أيضاً أننا نستعمل هنا مفهوم العاملية كما عرفناه في الفصل الأول، لا العاملية كما هي عند القدماء.

إذن المقاربة العامة التي نأخذ بها هي أن الاتصال تركيبي، يتم عن طريق النقل. وهو مقيد بالقيود التركيبية العامة، بما فيها القيد على نقل الرأس. ومعلوم أن هذه القاعدة اختيارية، وتتفاعل مع قيود أخرى في النحو. وفي الفقرة الفرعية الموالية، سنقارن هذه المقاربة للأشكال المتصلة، أي مقاربة الاتصال في التركيب، بمقاربة أخرى تجعل من الأشكال المتصلة علامات. وأما الضمير، فهو عنصر فارغ. وهذه المقاربة تسمى في الأدبيات الغربية بإسقاط ضم.

1. 2. تحليل الاتصال، لا تحليل العلامة

يمكن تصور المتصلات علامات، والضمائر عناصر تركيبية فارغة (أو «ضم») اتمكن علامة التطابق من تعيينها. وهذا هو التحليل الذي اقترحه ريدزي (1986) بالنسبة للجمل الإيطالية التي لا يوجد فيها فاعل تركيبي مع الفعل المتصرف. فهذا التحليل معقول بالنسبة للإيطالية، لأن الشكل الملتصق بالفعل هو علامة تطابق تظهر مع المركبات الاسمية الفواعل (الضميرية منها وغير الضميرية)، بدون أن يقع مشكل. وعليه، يمكن اعتبار الفاعل التركيبي مقولة ضميرية فارغة هي ضم، وعلامة التطابق وسيلة تمكن من «كشف» سمات هذا الضمير. ونفس الشيء يصدق على العامية المغربية، إذ يتوارد فيها التطابق والمركب الفاعل، دون مشكل، كما تبين ذلك الجملتان التاليتان :

(28) أ) جاو لولاد

ب) هما جاو

وعليه، فإن الجملة (29)، التي لايظهر فيها الضمير، يمكن اعتبار بنيتها مطابقة للبنية (28 ب)، باستثناء كون الضمير الفاعل «أُسْقِطَ» منها، أي أن الفاعل مقولة ضميرية فارغة صواتياً :

(29) جاو

وليس هناك ما يوحي بأن ما يصدق على الإيطالية والعامية المغربية يصدق أيضاً على الفصيحة، وإن كان مككلوسكي وهيل (1984) McCloskey and Hale قد حاولا تعميم هذا التحليل على الإرلندية، وهي لغة تقترب في عدد من

خصائصها من العربية. وسنبين أن تحليل العلامة لايصلح للعربية (وربما للإرلندية أيضاً)، لأنه يضطرنا إلى وضع افتراضات عن التطابق في العربية لا يقوم الدليل عليها.[10]

فلو كان افتراض العلامة صحيحاً، لأمكن توارد العلامة والمركب الاسمي الفاعل، كما في الإيطالية والمغربية. وهذا مخالف للواقع. فوجود علامة على الفعل تدل على الشخص والعدد يمنع ورود عبارة تركيبية تقوم بدور الفاعل، كما يدل على ذلك لحن التراكيب التالية :[11]

(30) أ)* جئن البنات

ب)* جئن هن

ولا يمكن أن تظهر على الفعل إلا سمة الجنس، إذا ورد الفاعل التركيبي بعد الفعل، كما في (31) :

(31) أ) جاءت البنات

ب) جاء الرجال

وهكذا، فإن سلامة (31) ولحن (30) يمثلان دليلاً على أن الشكل الذي يرمز للعدد والشخص يوجد في توزيع تكاملي مع الفاعل المعبر عنه تركيبياً. ويمكن أن يعتبر تحليل الاتصال تفسيراً لهذا التوزيع.[12]

إلا أن التوزيع التكاملي لا يمثل دليلاً لصالح تحليل الاتصال إلا إذا بينا أن لحن (30 أ) و (30 ب) يعود إلى نفس السبب. أما إذا توخينا تبني تحليل العلامة، فيمكن إنكار هذا، وافتراض أن هناك فرقاً بين التطابق مع الفاعل الضميري والفاعل غير الضميري. فالتركيب(30 أ)، مقارناً بـ (31 أ)، يرجع لحنه إلى كون التطابق بين الفعل والفاعل غير الضميري بعده محدود في سمة الجنس. إلا أن هذا التحليل لا يعم (30 ب) ضرورة. هب، مثلاً، أن التركيب (3 ب) أعلاه لاحن، لا لكون الاتصال لم يقع هناك، ولكن لكون التطابق هناك غير صحيح. فـ (3 ب) تكون

10) في انتقاد هذا الموقف انظر الفاسي (1984) و (1985).
11) هذه التراكيب غير لاحنة في القراءة التفكيكية.
12) انظر هيل (1988) بصدد استدلال مماثل في الإرلندية.

لاحنة لو أن التطابق بين الفعل والفاعل الضميري يشمل جميع السمات (بما فيها الشخص والعدد والجنس). فإذا كان الأمر كذا، فلماذا تكون (30 ب) لاحنة ؟

قد يكون ظهور الضمير بعد العامل مباشرة مشروطاً بكونه مفخماً. وفعلاً، فإن (30 ب) تصير سليمة إذا فخم الضمير. وإذا لم يفخم، فإنه لا يسوغ ظهوره تمشياً مع مبدأ اجتناب الضمير الذي اقترحه تشومسكي (1981) Avoid Pronoun Principle. وعليه، يكون الشكل المربوط في (3 د) علامة تطابق فقط، والفاعل هو الضمير الفارغ. وكنتيجة لهذا، يكون التوزيع التكاملي مظهرياً فقط، ولا يمكن التخلي عن تحليل العلامة بسهولة.

هذه المقاربة تعتمد على افتراض أساسي هو التفريق بين التطابق الضميري والتطابق غير الضميري بعد الفعل. فالتطابق الضميري يكون في جميع السمات، ولو كان الفاعل بعد الفعل، ولكن التطابق غير الضميري محدود في سمة الجنس. فهل هناك ما يدعم هذا الزعم ؟

إذا نظرنا إلى التطابق مع الصفات، وجدناه يختلف بحسب وجود الصفة قبل أو بعد الفاعل. فإذا كان الفاعل يتقدم الصفة، وجب أن تطابقه في العدد والجنس. وإذا كانت الصفة قبل الفاعل، فإنها قد تطابقه في الجنس فقط :

(32) أ) النساء نبيلات

ب)* النساء نبيلة

(33) أنبيلة النساء ؟

فالتطابق الأول هو تطابق بين المخصص والصفة (تطابق مخصص ـ رأس). أما التطابق الثاني، فهو تطابق بين الرأس وفضلته. وهذا التطابق عينه يوجد مع الأفعال. ولنتأمل، الآن، الجمل التالية :

(34) أنتن نبيلات

(35) أنبيلة أنتن ؟

فالتطابق هنا يسير على منوال ما يجري في (32) و (33). وهذا يبين بوضوح أن النسق لا يفرق بين التطابق الضميري وغير الضميري، وإنما الفرق في السياق.

الشجري للتطابق. ولو كان كذا، لكانت (35) لاحنة. وعليه، فإن الافتراض الضميري لا تدعمه الوقائع، ويجب التخلي عنه.

وهناك تأويل آخر ممكن للوقائع في (30 أ) و (30 ب). فقد تكون (30 ب) لاحنة لنفس السبب الذي نجد من أجله أن (30 أ) لاحنة، أي لأن التطابق بعد الفعل لا يكون في جميع السمات. وقد تكون (3 أ) و (3 ب) لاحنتين، أخذاً بمبدأ اجتناب الضمير. وأما (3 د)، فإذا أخذنا بفكرة أن التطابق بعد الفعل محدود في الجنس، فإنها لا تقبل تحليلاً يكون فيه ضم بعد الفعل. إذن يبقى فقط إمكان توليد ضم قبل الفعل في مخصص ص، مراقباً للتطابق. فالفاعل في هذا التأويل يكون هو ضم الذي يولد في مخصص ص. فهذا التحليل يعيد ورود إسقاط ضم، على أن نبرهن على أن مخصص ص يمكن أن يكون موقعاً للفاعل في العربية.

ومع ذلك، فهناك ما يشكك في هذا التحليل. لنتأمل أولاً العلة المقدمة للحن (3 أ) و (3 ب). فلو كان مبدأ اجتناب الضمير هو الذي يفسر هذا اللحن، لأمكن أن تصير الجملة سليمة عندما يفخم الضمير كأن تقول «جاء هُم» (بنبرهم). إلا أن الجملة، مع هذا، تظل غير سليمة. ولا يصح التفخيم إلا مع وجود ضمير متصل بالفعل، يكون المنفصل بمثابة توكيد له. وينبني على هذا أننا نجد أنفسنا بدون علة لإخراج (3 أ) و (3 ب).

وهناك مشكل آخر يشكك في تحليل العلامة. فالمتصلات المنصوبة والمجرورة هي ضمائر تم دمجها دون شك في عاملها، ولا مبرر، إطلاقاً لاعتبارها علامات تطابق، إذ لا تطابق بين الحرف والمركب الاسمي، أو بين الاسم والمضاف إليه، الخ. وعليه، فإذا كانت قاعدة الاتصال التركيبي مبررة بالنسبة لهذه الحالات، فإنها ستنطبق بصفة طبيعية في حالة الفاعل أيضاً. ولا ندري كيف (ولماذا) سنمنعها من التطبيق هنا. ولأننا لا نرى مانعاً مبدئياً لهذا التطبيق، فإننا نعتقد أن أبسط تحليل هو الذي يأخذ بتحليل الاتصال. وإذا عُمّم الاتصال فإن تحليل العلامة في حالة فاعل الفعل المتصرف يصبح بدون فائدة، بل إنه يعقد النحو فقط. فكل هذه الاعتبارات تقودنا إلى التخلي عن تحليل العلامة.

3.1. السمات وأنماط التطابق

والآن، وقد تأكدنا أن افتراض الاتصال هو الذي من شأنه أن يكشف عن التعميمات الأكثر دلالة في اللغة المدروسة، لنعمد مجدداً إلى مشكل الفصل بين الأشكال الضميرية والعلامات، وكذلك تحديد السمات التي توجد في كل نمط من أنماط التطابق، وخصائصه.

فإذا كان تحليل الأشكال المربوطة مثل الأشكال في (2) إلى (4) هو تحليل الاتصال، فإن السؤال التالي يطرح نفسه : كيف نعرف أن شكلاً مربوطاً هو علامة للتطابق أو ضمير؟ لقد افترضنا، إلى حد الآن، أن اللواصق في الصفات، وكذلك في بعض الأفعال، علامات، وليست ضمائر. فلنشرح لماذا اتخذنا هذا القرار.

لننظر إلى اللواصق في الصفات. فالتفكيك الأساسي لهذه اللواصق هو العدد والجنس، وليس هناك شخص. فهذه اللواصق هي عادة نفس اللواصق التي تظهر في الأسماء، وليس لها شكل اللواصق التي تظهر في الأفعال. هناك بقايا تاريخية محدودة تربطها باللواصق الفعلية (مثل ألف التثنية وواو الجمع)، إلا أنها على العموم ذات أشكال مختلفة، بحسب كونها مُكَسَّرة، أو سالمة، أو متصرفة في إعراب أو آخر، الخ. فالجنس والعدد والإعراب سمات تذوب عادة في لاصقة واحدة في الصفة، وهي [ون] في الجملة التالية :

(36) الرجال واقفون.

وقد بينا سابقاً أن اللاصقة في الصفة ليست ضميراً. والسبب هو أن سمة الشخص ليست موجودة فيها. فهذه العلامات إذن لا تتيح وجود ضمير فارغ (لعدم اكتمال التعيين، دون شك). وهذا التنبؤ ثابت، إذ نجد أن (37)، مثلاً، وهي بنية لا يبرز فيها الضمير، لاحنة :

(37) * (هم) واقفون.

وبالمقابل، فإن اللاصقة في الفعل تسمح بظهور ضمير فارغ، كما في (38) :

(38) وقفوا.

فهذا يقودنا إلى الاعتقاد أن العلامات في الصفة لا يمكن أن تكون ضمائر. وعليه،

فليس هناك اتصال ممكن. وهـذا رغم كون التطـابق بين المخصص والرأس، أو بين الرأس والفضلة في الصفات، يفرز مجموعاتٍ سماتٍ مختلفة.

لنتفحص الآن الأفعال المتصرفة. لقد افترضنـا أن [ـَــ] و [ـْـ ت] في (31) عناصر تطابق لسمة الجنس. فلو كـانت ضمائر هنـاك، لصرنـا أمام عبـارتين محيلتين يسند لهما دور دلالي واحد، وهو وضع يمنعه المقياس المحوري. ومن الواضح أن هاتين اللاصقتين يمكن أن تكونا ضميريتين، كما في (38) أعلاه، أو في (39) :

(39) جاءت.

ولا نريد أن نعود إلى افتراض العلامة لحل هذا الالتباس، للأسبـاب التي ذكرنـاهـا آنفاً. فهذا السلوك المزدوج يمكن رصده بطريقة مؤسسة أكثر، كما نبين أسفله. ومع ذلـك، نشير إلى مشكل يطرح هنـا. فـإذا كـانت تـاء التـأنيث ملتبسة بين الضمير والعلامة، فما الذي يمنع أن تكون الأشكال الأخرى أيضاً ملتبسة، مثل [نَ] (أي نون النسـوة) مثـلاً ؟ لنتـأمـل مجـدداً البنى (30). فهـذه التراكيب يمكن إخراجهـا في افتراض الاتصال باستعمال المقياس المحوري. فنفترض أن هنـاك عبارتين محيلتين، وليس هناك إلا دور محوري واحد. وهناك حل آخر. فالتطابق بين الفعل والفـاعل الموجـود بعـد الفعـل محـدود في سمـة الجنس. وعليـه، فـإن هـذه التراكيب يمكن اعتبارها لاحنة، لكون العلامة الموجودة على الفعل ليست محدودة في الجنس، بل فيها أيضاً سمة العدد (إضـافـة إلى سمـة الشخص). وعليـه، فـإننـا لسنـا مضطرين في افتراض الاتصال أن نزعم أن الشكل المربوط في (30) ضمير متصل، كما أن الشكل المربوط في (40) ضمير أيضاً :

(40) جئن.

ففي هذه الجملـة، يكون افتراض الاتصـال هو الحل الوحيـد. فلو كـانت النون هنـا علامة، لما أمكن للفعل أن يُسْنِد دور الفاعل، لعدم وجود عبـارة محيلـة في مكـان الفاعل. وبما أنه ليـس هناك تحليل علامـة ممكن، فـإن افتراض الاتصـال يصبح هو التحليل الوحيد الممكن.

وتلخيصاً لما سبق، فـإن التراكيب في (30) يمكن إخراجها إمـا بـاللجوء إلى النظرية المحورية، أو نظرية التطابق. فـإذا أمكن أن نبين أن الأشكـال المربوطـة التي تكون للغائب المفرد هي وحدها التي يمكن أن تكون ملتبسة، فـإن النظريـة

المحورية وحدها هي التي تخرج هذه الحالات. وبالمقابل، فإذا كانت كل الأشكال المربوطة ملتبسة، فإن نظرية التطابق يجب أن تقدم تفسيراً لهذا الالتباس. وسنجيب عن هذا المشكل بتفصيل في الفقرة الثانية. وقبل ذلك نريد أن نتفحص بعض الوقائع.

لننظر إلى التطابق بين الرأس والمخصص. هل هناك نماذج لهذا النمط من التطابق مع الأفعال المتصرفة ؟ لنتأمل الجمل التالية :

(41) البنات جئن.

(42) هن جئن.

لقد اقترحنا سابقاً أن اللاصقة في هذه الأمثلة يجب أن تؤول على أنها ضمير متصل. فإذا كان الأمر كذلك، فإن المركب الاسمي قبل الفعل ليس فاعلاً تركيبياً، بل إنه «مبتدأ»، أي محور (theme) أو موضع (topic)، في بنية تفكيكية (dislocation) والذي يدعم هنا أن موقع المركب الاسمي قبل الفعل هو موقع غير موضوع (Ā-position) وهو موسوم بعامل خارجي، كما يظهر من مقارنة الجملتين التاليتين :

(43) أ) إن البناتِ جئن.

ب)* إن البناتُ جئن.

ففي (41)، يتلقى المحور إعراب الرفع فقط، بالتجرد. فإن وجد هناك عامل خارجي، كما في (43)، فإن المحور يتلقى الإعراب منه. فهذا يبين بوضوح أن بنية (43) لا تتضمن فاعلاً قبل الفعل. وإلا لأصبح الفاعل هناك تحت تأثير عاملين مختلفين، ولأصبح متلقياً لإعرابين مختلفين كذلك، واحد من التطابق وهو الرفع، والآخر من العامل الخارجي، وهو النصب. وهذا الازدواج الإعرابي لا تسمح به النظرية الإعرابية، على افتراض أن كل سلسلة أو مركب لا يتلقى إلا إعراباً واحداً. وعليه، يصبح ما يبدو وكأنه تطابق بين الفاعل والفعل في (43) مجرد أثر لاتصال الضمير من جهة، وكون «المبتدأ» المفكك لا بد له من عائد، من جهة أخرى.[13]
ولنتأمل الآن التركيب الآتي :

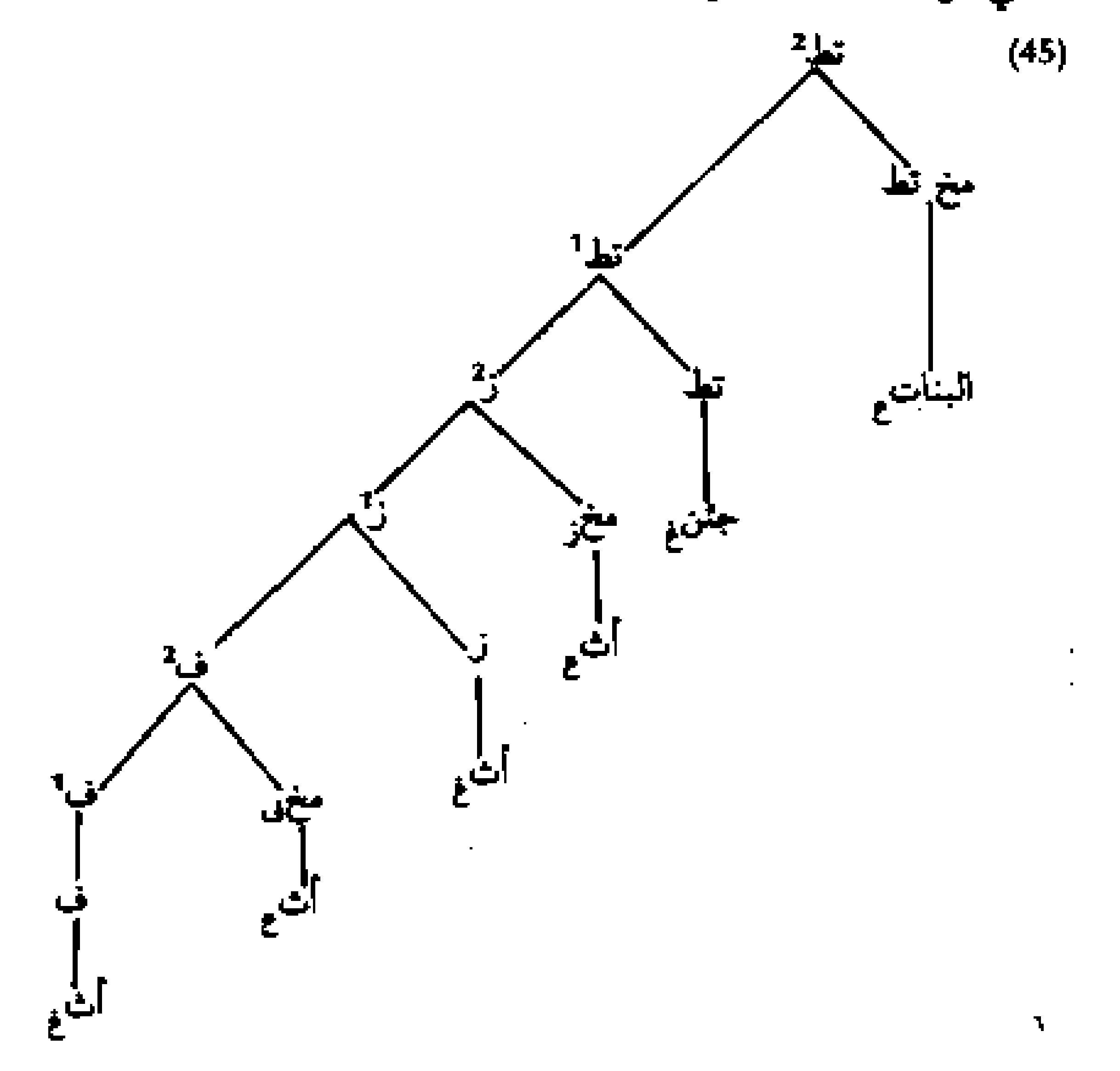
13) عن شرط العائدية في الجمل التي تتضمن مبتدأ، انظر الفاسي (1981) و (1984).

(44) * البنات جاءت.

فإذا تبنينا المنطق السابق، فإن العلة في كون (44) لاحنة هي أن العلامة المتصلة لا يمكن ربطها إلى المفكّك. وكنتيجة لهذا، لا يكون المركب الاسمي المفكك في سلسلة يسند لها دور محوري.

إلا أنه يجب التأكد من أن (41) و (42) ليست لهما بنية تكون فيها اللاصقة على الفعل علامة فقط، والمركب الاسمي قبل الفعل فاعل انتقل هناك من موقع بعد الفعل. فنحن نعرف أن هذا الاختيار غير ممكن في (43)، لأسباب إعرابية، ولذلك اضطررنا إلى القول بتفكيكية هذه التراكيب. إلا أن حالة (41) و(42) مختلفة. فقد تكونان ملتبستين، بين بنية تفكيكية وبنية غير تفكيكية فيها تطابق بين الفاعل الموجود في مخصص تط والفعل الذي ينتقل إلى تط. وهذا التحليل الثاني هو ما تمثله التشجيرة التالية :

(45)



لاحظ أن هذا التساؤل يصبح ذا دلالة فقط إذا سلمنا بأن اللاصقة في (41) و (42) ملتبسة. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فلا يمكن افتراض أن الفاعل قبل الفعل يتوارد مع فاعل متصل. أما إذا كان الجواب عن مشكل الالتباس موجباً، فلن يكون هناك فرق جذري بين التطابق في الصفات والتطابق في الأفعال. ويكون الفرق محصوراً في عدم وجود سمة الشخص في تطابق الصفة.

1.2 دور التطابق في النحو

في هذه الفقرة، نقدم بعض الاقتراحات من أجل بناء نظرية للاتصال والتطابق في نفس الوقت، ونحدد بعض الوسائط والاختيارات المطروحة. من ذلك أن اللغات تختلف بالنظر إلى **وسيط الإحالية**. فهذا الأخير يميز اللغات التي يتصل فيها الضمير عن اللغات التي لا يتصل فيها. وسنناقش دور هذا الوسيط في الفقرة 2.2، في ارتباط مع مشكل اشتراك اللواصق لفظياً. ونتفحص، في الفقرة 2.2، **وسيط الاسمية**، وهو وسيط يجعل بعض تجمعات السمات في التطابق بمثابة أسماء، تستحق الإعراب، في حين أن تجمعات أخرى ليست كذلك. فهذا الوسيط يرصد أنماط التطابق في اللغات. وفي الفقرة 3.2، نحلل نتائج النظرية التي نقترحها للتطابق، وخصوصاً بالنسبة لنمطية الرتبة. وفي الفقرة 4.2، نشكك في وجود تطابق مع المفعول، ونتساءل عن مسوغات ظهور تط، وكذلك طبيعة كل نمط تطابقي.

1.2. إحالية التطابق ومشكل الاشتراك

طرحنا آنفاً مشكل طبيعة الاشتراك في الأشكال المربوطة المتصلة بالفعل، كالتاء في الجملتين التاليتين :

(46) جاءت.

(47) جاءت البنات.

فإذا كانت [ـــ ت] في (46) ضميراً متصلاً (بسمات الشخص والعدد والجنس)، وهي علامة في (47)، محدودة في سمة الجنس (لأنها هي السمة الوحيدة المخصّصة في

العلامة، أما السمات الأخرى، فيزود الضمير منها بقيم «عدمية» (by default)، فما هي طبيعة الاشتراك، وكيف يمكن رصده ؟

وهناك سؤال آخر يرتبط بهذا التساؤل، وإن كان من نوع مختلف هو : هل الاشتراك محدود في الغائب (ة) ؟ استباقاً لما سنبينه في الفقرة الفرعية الموالية، لنفترض أن كل أشكال اللواصق يمكن أن تكون ملتبسة. ولتسهيل المهمة، سنرمز لكل منها بتط. فالالتباس في تط يمكن إرجاعه إلى كون الضمائر المربوطة وعلامات التطابق تنتمي إلى نفس الطبقة النحوية الطبيعية، أي طبقة العناصر الاسمية في الصرفة التي دللنا عليها بتط. ويكون الاختيار الآتي مسؤولاً عن تحديد الاشتراك :

(46) يكون تط إحالياً أو غير إحالي.

ولكي نكون واضحين، نفترض أن تط يولد في نوعين من المواقع : (أ) تحت إسقاط ص في الجملة (وتحديداً تحت تط في ص) و (ب) تحت الإسقاط الصرفي في المركب الاسمي التقليدي، الذي أعدنا تحليله كمركب حدي. والإسقاط الصرفي هو حد (D)، كما عند أبني Abney (1987).

فإذا كانت تط مولدة تحت الحد، في المركب الحدي، فإن لها قدرة على «إشباع» (saturate) الموقع الداخلي «المفتوح» داخل المركب الحدي، عن طريق الربط، إذا ما اتبعنا نظرية هيكنبثم Higginbotham (1985) في إشباع الأدوار الدلالية، أو «تحريرها» (discharge). فالمركب الحدي المشبَع هو عبارة محيلة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المركب الحدي الذي يحوي تط يسنَد إليه دور محوري، بموجب المقياس المحوري. وكنتيجة لهذا، فإن تط في المركب الحدي (الذي يعتبر ضميراً مربوطاً) يمكن أن يشبع المواقع المحورية في المحمول. أما إذا ولد تط تحت الصرفة، فإنه لا يكون إحالياً. فإذا افترضنا أن الوسم الإعرابي لا يقع إلا في إسقاطات المقولات المعجمية، فإن كون تط يسند إليه دور محوري ينتج كذلك عن المقياس المحوري. فهذا التعريف السياقي الوظيفي للإحالية يقدم رصداً

للفرق بين تط في (46) و(47). ففي (46)، تولد تط تحت المركب الحدي. أما في (47)، فهي مولدة تحت صرفة الجملة (في تط رأس الجملة). ومجمل هذا الكلام أن تط في العربية قد تكون إما [+ إحالي] أو [- إحالي]، بالمعنى الذي حددناه.[14]

لاحظ أن تط لاصقة مربوطة في الحالتين. وكنتيجة لهذا، فإن شروط السلامة الصرفية تشترط أن يتصل تط بكلمة أخرى. فإذا كان تط تحت حد، فإنه يتصل بالعمل فيه (ح،س،ف،...). أما إذا كانت تحت ص، فإنه يتصل بالفعل الذي ينتقل إلى ص (وكذلك بالزمن هناك). ويتم الاتصال بقاعدة «انقل رأس - إلى - رأس»، التي تخضع للقيود التي اقترحنا على هذا الضرب من القواعد. إلا أن اللغات تختلف بالنسبة لإحالية تط. فالإنجليزية، مثلاً، ليس لها تط إحالي، بخلاف العربية. ولأن الفرق بين اللغتين لا يمكن أن يعزى إلى مضمون المركب الاسمي (أو الحدي) في كل لغة، فإن ما نقترحه هو أن وسيط الإحالية يجب أن يسوى بوجود أو عدم وجود قاعدة للاتصال. فالعربية لها هذه القاعدة، والإنجليزية ليس لها. وبعبارة، فإذا كان التعريف السياقي للإحالية واقعياً، فإن كون الإنجليزية ليس لها تط إحالي يمكن استخلاصه من كون الإنجليزية لا يمكن أن يكون لها اتصال تركيبي. وإذا ما تساءلنا أكثر عن طبيعة وسيط الإحالية، أي لماذا لا توجد قاعدة من هذا النوع في الإنجليزية، وتوجد في العربية، أمكن إرجاع ذلك إلى سمة معجمية للأشكال في اللغتين. فكل شكل من هذه الأشكال الصرفية له مدخل معجمي يثبت إحاليته أو عدم إحاليته. فاللغات يمكن تصنيفها، تبعاً لهذا الوسيط

14) يبقى أن نفسر، طبعاً، ما الذي يتيح الالتباس. كيف تلتبس التاء، مثلاً، فتكون علامة للجنس فقط، وتكون غير إحالية، أو تكون للجنس والعدد (المفرد) والشخص (الثالث) حينما تكون إحالية.
في نسق الأشكال الضميرية ونسق العلامات عناصر إطراد تدل على أن هناك قابلية للتحليل إلى حد. فالفتحة والفتحة الطويلة (ألف الاثنين) والضمة الطويلة (واو الجماعة) علامات للمفرد والمثنى والجمع المذكر، على التوالي، مع الأفعال الماضية المتصرفة. إلا أن العلامتين الأخيرتين توجدان كذلك مع الصفة والفعل المضارع والاسم. والتاء قد تكون للمتكلم أو للمخاطب أو للغائبة، حسب توزيعها في الكلمة، الخ. إلا أن النسق لا يقبل تحليلاً تاماً، بل إنه لا يقبل التحليل إلا شذوذاً. فالهمزة في بداية الفعل المضارع تكون للشخص المتكلم والمفرد، وهي غير مخصصة جنساً. والنون للشخص المتكلم الجمع في المضارع تكون سابقة، وفي الماضي لاحقة مشبعة بألف، الخ.
فتحليل هذه الأشكال وأشكال أخرى (كل قطعة تقابلها سمة) غير ممكن. إلا أن التخصيص أو عدمه هو ما يتيح الالتباس أو يمنعه. وعلى الأخص بالنسبة للجنس غير الموسوم (وهو المذكر)، أو العدد غير الموسوم (وهو المفرد)، أو الشخص غير الموسوم (وهو الشخص الغائب). فالعلامات غير المخصصة بالنسبة للعدد والشخص قد ترد مع المركبات، ولكن العلامات المخصصة لا ترد، لأسباب نقوم بشرحها.

كما يلي :[15]

(49) أ) [ـ إحالي] : الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية، الخ.

ب) [+ إحالي] : الإرلندية، الولش، البربرية، الخ.

ج) [± إحالي] : العربية الفصيحة، الخ.

2.2. الاسمية

افترضنا أن أشكال تط في العربية كلها إحالية أو غير إحالية. وفي الواقع، فإننا لا نرى لماذا سنحد الالتباس في الغائب (ة) المفرد (ة).[16] فإذا كان هذا صحيحاً، فإننا نحتاج إلى التمييز بين صنفين من تط غير الإحالي، أو صنفين من العلامات، بحسب السمات المثبتة في هذه العلامات. فبعض العلامات لا تتضمن إلا الجنس، وبعضها يتضمن العدد والشخص، إضافة إلى الجنس. وبما أن العلامات الأخيرة لها كل السمات التي توجد في الضمائر، فإنه يبدو من المعقول أن نعتبر هذه العلامات بمثابة «أسماء» (أو ضمائر)، في حين لا تكون العلامات الأخرى أسماء،[17] لأن اسميتها لا تكتمل بوجود سمة أو سمتين. ونفترض، بصدد هذا، أن العلامات التي تكتمل اسميتها تتلقى (أو تطلب) إعراباً، بينما العلامات غير الاسمية لا تتلقى إعراباً. فهناك ارتباط بين اكتمال الاسمية في تط وتطلب الإعراب، وهو ما يمثله التضايف التالي :

(50) إذا كان تط اسمياً، فإن تط يتلقى إعراباً.

هذا التضايف (correlation) هو حالة خاصة، دون شك، للمصفاة الإعرابية التي تحتم أن يتلقى كل اسم إعراباً.

ولنعد، الآن، إلى نوع التطابق بين المخصص والرأس في الجمل الفعلية. فإذا كانت كل الأشكال ملتبسة، كما اقترحنا ذلك، فإن ما نتنبأ به هو أن هذا التطابق

15) تبنى هنا اقتراحات تشومسكي (1989) المتأخرة بصدد تحديد الوسائط. وانظر كذلك منزيني ووكسلير (1986) Manzini & Wexler.

16) هذا القرار راجع إلى أن التحليل إلى قطع ليس مشجعاً، كما بينا.

17) اقترح ريتزي (1982) وسيطاً يبدو مشابهاً لهذا الوسيط، يسميه وسيط الضميرية. إلا أن هذا الوسيط مختلف. ولعل اقتراح كيرين (1989) أقرب إلى هذا الاقتراح، إلا أنه مغاير أيضاً.

ممكن في العربية، شريطة أن لا يمنعه مانع. فإذا كان الأمر كذلك، فإن جملة مثل (51) (المعادة للتذكير)، يمكن أن تؤخذ على أنها تمثل التطابق بين المخصص والرأس :

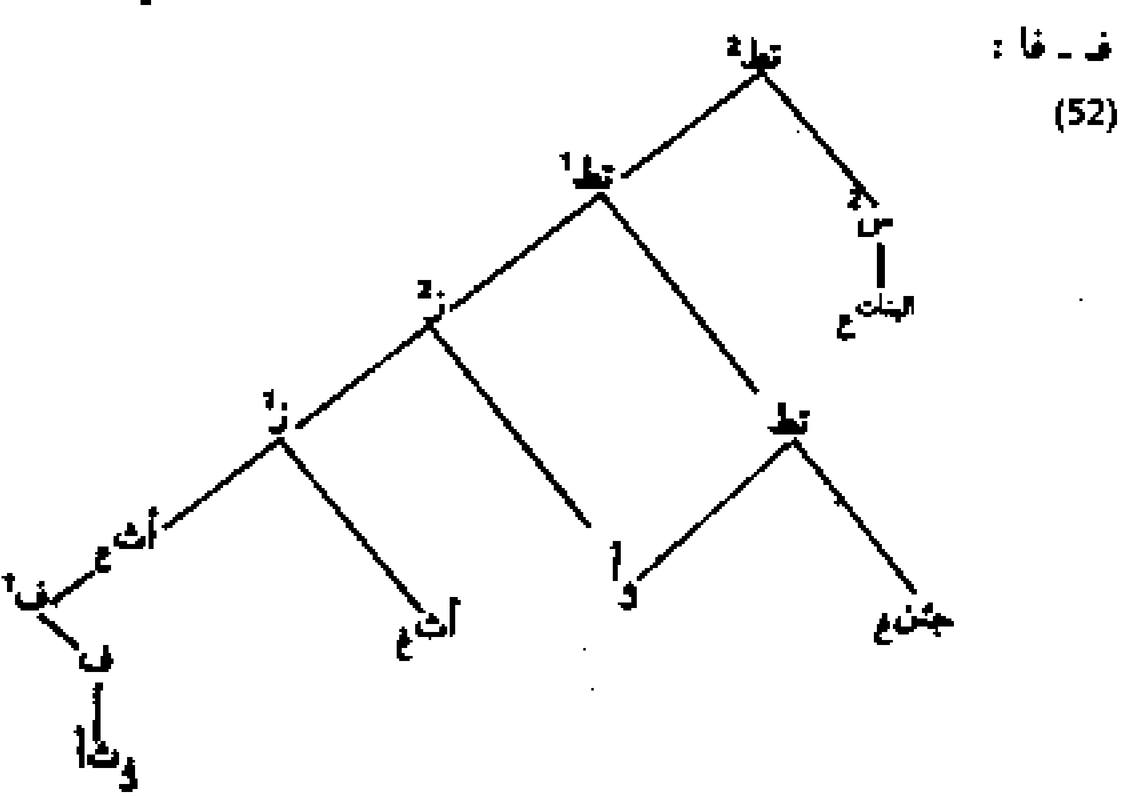
(51) البنات جئن.

وقد سبق أن قدمنا هذا التحليل في الشجرة (45).

هناك عدد من الأسئلة تطرح نفسها في هذا السياق، من ضمنها : (أ) كيف يسند الرفع في بنى مثل (45) (أو (51))، في مقابل بنى يتقدمها الفعل (ف ـ فا) ؟ (ب) ما الذي يسوغ تنقل المركب الاسمي إلى مخصص تط في البنى فا ـ ف مثل (51)، إذا كان م.س. الفاعل يستطيع تلقي الإعراب في بنية ف ـ فا ؟ (ج) لماذا يجب أن تكون الإنجليزية مختلفة عن العربية في هذا الصدد، ولماذا لا توجد في الإنجليزية رتبة ف ـ فا، بجانب فا ـ ف ؟ نعتقد أن هذه الأسئلة تجد أجوبة لها في وسيط الاسمية. ففي المقاربة التي نقترحها، ترتبط اسمية التطابق بإسناد الإعراب، وعن المتطلبات الإعرابية تنتج الرتبة.

بينا آنفاً أن تط الاسمي يحتاج إلى إعراب، بينما غير الاسمي لا يحتاج إلى ذلك. فلنتأمل مجدداً البنية السطحية لجملة مثل (47)، المقترحة في (52)، ورتبتها ف ـ فا :

(52)



في هذه البينة، ينتقل ف إلى ز، ثم إلى تـط. ويصعد المركب الاسمي الفاعل من مخصص ف إلى مخصص ز، ويرسو هناك. فكيف يتلقى المركب الاسمي الفاعل الرفع ؟ نفترض أن ز يسند الرفع في كل الحالات. فإما أن يكون ز مسنداً للرفع إلى م.س. الموجود في مخصص ز، وإما أن يسند تـط الإعراب إلى م.س. هناك. والحل الأول أفضل لسببين : (أ) تـط ليس اسمياً ولا يمكن أن «يتحمل» الإعراب ويسنده بعد ذلك. (ب) لو أسند تط الإعراب هنا يكون مسنداً له بصفة «استثنائية»، أي غير اعتيادية، لأن الإسناد الاعتيادي يكون بالعمل المباشر. وأما تط هنا، فإنه لا يعمل مباشرة في المركب الاسمي، كما يعمل ز فيه، وإنما يعمل بعد تخطي حد الإسقاط الأقصى ز[2]، وهو ما يتعارف عليه بالوسم الإعرابي الاستثنائي (Exceptional Case Marking). وهو حل أقل طبيعية من الحل الذي لا يلجأ إلى هذه الآلية الاستثنائية.

لاحظ أنه لا يمكن اللجوء إلى اتجاه إسناد الإعراب هنا لتفضيل حل أن تـط يسند الإعراب في رتبة ف ـ فا، إلى يساره، لأن تـط تسند إعراباً إلى اليمين في البنية (45)، كما أسلفنا. والمهم هو أن هناك ارتباطاً بين رتبة ف ـ فا والتطابق الجزئي (في الجنس فقط).

ولنعد الآن إلى بنية فا ـ مف في (45). فالرتبة هنا مرتبطة باسمية تـط. فإذا كان التضايف (50) صحيحاً، فإن الإعراب المسند بواسطة ز يمتصه تـط، وإلا فإن الناتج تصفيه المصفاة الإعرابية. فإذا كان هذا صحيحاً، فإن ز لن يسند الإعراب ثانية إلى م.س. في مخصص ز، لأنه «أفْرَغَ» إعرابه. وهنا يضطر م.س. إلى الانتقال إلى موقع يتلقى فيه إعراباً. والموقع هو مخصص تـط، يتلقى فيه الإعراب من تـط الذي يعمل فيه بصفة اعتيادية. لاحظ أن الترتيب ليس مهماً في عملية إسناد الإعراب. فهب أن ز أسندت أولاً الإعراب إلى الفاعل م.س. في مخصص ز، فإن تط يَسْطُح بدون إعراب، لأنه ليس هناك مصدر آخر يمكن أن يتلقى منه الإعراب إذا أفرغت ز إعرابها في م.س. وعليه، تكون البنية غير سليمة. فلا غرابة أن لا يتوارد التطابق الاسمي والمركب الاسمي الفاعل بعد الفعل، وأن يؤدي تواردهما إلى تركيب لاحن، كما في (53) :

(53) * جئن البنات.

فإذا اعتبرنا أن كل الأشكال المربوطة ملتبسة، كما أسلفنا، فإن (53) تصبح تركيباً فيه تطابق اسمي. فإذا كان تط إحالياً، فإن البنية تكون لاحنة بموجب المقياس المحوري. وإذا كان تط غير إحالي، فإن البنية تكون لاحنة كذلك، إلا أن لحنها يعود إلى المصفاة الإعرابية.

ولنتأمل الآن التراكيب التي يرد فيها الضمير فاعلاً مثل (54) :

(54) * جئن هن.

فقد استدللنا سابقاً على أن الطبيعة الضميرية أو غير الضميرية لمراقب التطابق ليست واردة في تحديد طبيعة التطابق مع المركب الاسمي الذي بعد الفعل. فإذا كان هذا صحيحاً، فإننا نتنبأ بأن تفسير لحن ورود التطابق الاسمي مع مراقبات اسمية بعد الفعل، كما في (53)، يجب أن يمتد بدون أي تغيير إلى المراقبات الضميرية. وهذا التنبؤ صحيح. فالتركيب (54) لاحن كذلك، لمشكل إعرابي، إذا كانت اللاصقة هناك تطابقاً اسمياً.

والخلاصة أن البنى فـ ـ فا تظهر مع تط غير الاسمي، في حين تظهر البنى فا ـ فـ مع تط الاسمي. ونتيجة لهذا، فإن تط يمتص الإعراب الذي يسنده ز في الرتبة فا ـ فـ مما يضطر المركب الاسمي الفاعل إلى الانتقال إلى مخصص تط لتلقي الإعراب منه. وليس الأمر كذلك في الرتبة فـ ـ فا، التي لا يظهر فيها تط الاسمي. فالرتبتان معاً تنتجان، بحسب نمط تط. ومنطق التحليل أن العربية لها تط اسمي وتط غير اسمي، في حين أن الإنجليزية ليس لها إلا تط اسمي. ومن غير المحتمل أن يكون وسيط الاسمية مؤدياً إلى وجود قاعدة تركيبية أو عدم وجودها. ومن المعقول أن نربط هذا الأخير بالخصائص الداخلية لنظام العلامات، بمعنى أن الوسيط مرتبط بما يوجد من علامات في اللغة. فالإنجليزية اختارت العلامات الاسمية فقط، بينما العربية اختارتهما معاً، والإرلندية اختارت العلامات غير الاسمية فقط.[18]

18) بصدد الإرلندية، انظر هيل (1987) ومككلوسكي وهيل (1984).

3.2. بعض النتائج

هناك نتيجة مباشرة لتحليلنا بالنسبة لنظرية الرتبة. فإذا كان استدلالنا صحيحاً، فإن خاصية محددة للغات مثل الإنجليزية، التي رتبتها هي فا ـ ف، هي أن تط فيها اسمي. وبالمقابل، فإن خاصية محددة للغات (أو البنى) ف فا هي أن تط فيها غير اسمي. فما نتنبأ به هو أن نمطية اللغات ستستغل وسيط اسمية تط، محددة أنماطاً ثلاثة للغات :

(أ) اللغات ذات الرتبة فا ف فقط، مثل الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية، ولها تط اسمي فقط.

(ب) اللغات المزدوجة الرتبة، ولها تط اسمي وغير اسمي، ومثالها العربية الفصيحة.

(ج) اللغات ذات الرتبة ف فا فقط، وليس لها تط اسمي، مثل الإرلندية.

فإذا كانت هذه العلاقة بين التطابق والرتبة صحيحة، فإنها تعد من مزايا التحليل المقدم.

وقد لوحظ أن عدداً من اللغات ذات الرتبة الأساسية فا ف لها استعمالات محدودة للبنى ف فا. وهذا يصدق على عدد من اللهجات العربية. وليس من الغريب ألا يظهر في هذه الرتبة إلا تطابق في سمة الجنس، أو لا يظهر تطابق إطلاقاً.[19] وفي نفس الاتجاه، نجد في العامية المغربية، ورتبتها الأساسية فا ف فرقاً واضحاً في التطابق بين الفاعل المعطوف والفعل المتصرف، بحسب رتبتهما. فإذا كان الفاعل قبل الفعل، وهو أصل الرتبة، فإن التطابق يكون في العدد والشخص (والجنس)، وأما إذا كان الفعل قبل الفاعل، فإن التطابق يكون في الجنس فقط، كما تبين ذلك الأمثلة التالية :[20]

(55) أ) مينة وخديجة جاو.

ب)* مينة وخديجة جات.

19) انظر فركسن (1988) Ferguson.

20) ليس في العامية المغربية تطابق غير اسمي بعد الفعل، إلا في حالات محدودة مثل الحالات المذكورة هنا. فعندما يتأخر الفاعل عن الفعل، كما في (أ)، فإن الفعل يجب أن يطابق الفاعل، وإلا فإن التركيب يكون لاحناً، كما يبين ذلك (ب) :

(أ) جاو لولاد.

(ب)* جا لولاد.

(56) أ) جات مينة وخديجة.

ب)* جاو مينة وخديجة.

فالواو في الفعل هي علامة للجمع والغائب. ولا يوجد فرق في الجنس في الجمع. أما اللاصقة [ت]، فهي للجنس فقط. فلحن (55 ب) يبين أن التطابق الاسمي ضروري عندما يكون الفاعل قبل الفعل. أما لحن (56 ب)، فيبين أن التطابق غير الاسمي يرد عندما يظل الفاعل في موقعه الأصلي، بعد الفعل. فهذه الوقائع ووقائع أخرى تبدو غريبة في غياب نظرية كافية للتطابق، ولكنها تتلقى تفسيراً طبيعياً إذا كان الوسيط الاسمي، كما حددناه، يلعب دوراً في تقييد التطابق الممكن.

وهناك نتيجة هامة أخرى لهذا التصور، يمكن استخلاصها بالنسبة لنظرية مي. فقد اقتُرح، مثلاً، أن الفاعل يولد أصلاً في مخصص ف تحت الإسقاط الأقصى لـ ف، الذي يحتوي أيضاً المفعول. زد على هذا أن المقولات الصُّرفية لها إسقاطات مختلفة، وهذه الإسقاطات توجد في أعلى الشجرة. وقد اقترح بعض اللغويين تفكيك ص التي ترأس الجملة إلى رؤوس صرفية مختلفة، وعلى الأخص ز و تط. فبالنسبة للغات مثل الإنجليزية أو الفرنسية (ورتبتها فا ف)، اقترح تشومسكي (1989) أن تط فيها أعلى من ز، واقترح الفاسي الفهري (1988) نفس الشيء بالنسبة للعربية (انظر الفصل الثاني). لنفرض، الآن، أن ز أعلى من تط، كما اقترح ذلك پولوك Pollock (1988) بالنسبة للفرنسية، أو أوحلا (1988) بالنسبة للبربرية والعربية. ففي تصور أوحلا أنه يجب التمييز بين اللغات فا ف (وتط فيها أعلى من ز) واللغات ف فا (وتط فيها أسفل من ز). فلو كان الأمر كذلك، فإننا لا نرى كيف يمكن رصد التنوع في الرتبة الذي تحدثنا عنه آنفاً. لنفرض، مثلاً، أن الفرنسية لها ز أعلى من تط. فإذا كان ز مسنداً للرفع، فإنه يسنده إلى تط، الذي يسند بدوره الرفع إلى م.س. الموجود في مخصص تط.

وكنتيجة لهذا، فإن المركب الاسمي الفاعل سيمكث في مخصص تط، تحت ز، لأنه ليس هناك ما يدعوه إلى التنقل إلى مخصص ز (الذي هو أعلى في هذا التحليل من مخصص تط). وبما أن الفعل لا بد أن يتنقل إلى ز لدعم ز صرفياً

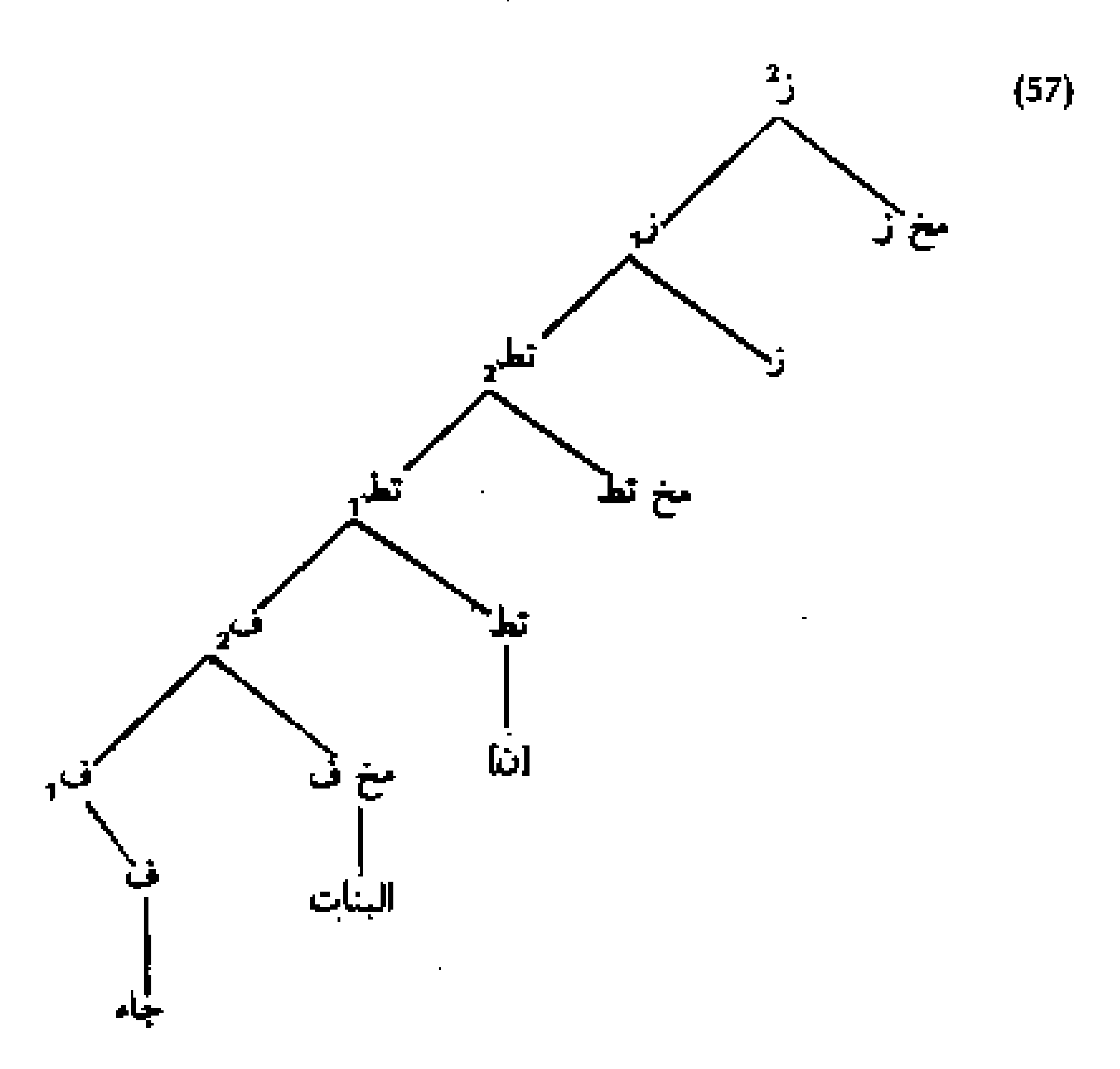
والاتصال به، فإن الرتبة فـ فا ستنتج، وهي رتبة غير مقبولة في الفرنسية. وهناك نتائج أخرى من جملتها ترتيب الصرفيات، وهي تؤدي كذلك (ولحسن الحظ) إلى نفس النتيجة، أي أن افتراض وجود ز في إسقاط أعلى من تط ينتج عنه ترتيب غير مقبول للصرفيات داخل الكلمة (انظر كلمة trouverons «وجدناه» الفرنسية، حيث الصرفية الدالة على المستقبل فيها ملتصقة بالجذع قبل التطابق، مما يوحي بأن الزمن أسفل في الشجرة من التطابق). وإذن يمكن استخلاص أن ز في اللغات التي رتبتها فا مف أسفل من تط.

فماذا عن لغة مثل العربية، ورتبتها أصلاً فـ فا ؟ هل هناك فرق وسيطي (parametric) بين اللغات التي رتبتها فا فـ وتلك التي رتبتها فـ فا ؟ أيتجلى هذا في أن ز في الأولى أسفل من تط، وفي الثاني أعلى من تط؟ لو كان هذا صحيحاً، لأمكن اشتقاق الرتبتين في الصنفين من اللغات معاً. إلا أننا لا نرى كيف يمكن أن تكون لغة فـ فا هي أيضاً فا فـ، وأن تكون مبرزة لنفس الخصائص التي تبرزها اللغات من الصنف الثاني. وخصوصاً، لا نرى كيف سنبرر صعود المركب الاسمي الفاعل إلى مخصص تط في اللغة فـ فا. وحتى لا يكون التحليل اعتباطياً، فإننا سنضطر إلى افتراض أن الفاعل في العربية لا يمكن إطلاقاً نقله إلى موقع قبل الفعل، على غرار ما ادعاه جل نحاة البصرة. فكل المركبات الاسمية قبل الفعل مبتدآت، وليست فواعل. وهذا هو الموقف الذي أخذنا به في الفاسي الفهري (1981) و(1987 أ). وهو يدافع عن فكرة أن الأشكال الملتصقة بالفعل الذي يتقدمه مركب اسمي هي ضمائر بالضرورة. وهذا التحليل يضطرنا إلى التخلي عن فكرة أن كل الأشكال التطابقية ملتبسة بين الإحالية وعدمها.

وهناك مشكل آخر لا يمكن أن يحله التحليل السابق المبني على وسيطية رتب الصُرفات في اللغات. فلو كان الفاعل التركيبي في اللغات التي رتبتها فـ فا في مخصص تط، لا في مخصص ز، ما الذي يجعل التطابق محدوداً في سمة الجنس؟ فإذا كان م.س. الفاعل يتحكم مكونياً في تط في الرتبتين معاً، فإن ما نتنبأ به هو أن التطابق الاسمي يمكن أن يظهر في الرتبة فـ فا. وحتى نرى كيف،

لنتأمل البنية المقترحة لتركيب مثل (53)، في إطار هذا التصور :

(57)



ففي هذا التصور، ينتقل الفعل إلى تط ثم إلى ز. وأما «البنات»، فتنتقل إلى مخصص تط وترسو هناك. فكيف يتم بناء الكلمة الفعلية أولاً؟ ثم كيف يمكن إخراج هذا التركيب؟ لأن ز قد تسند الرفع إلى تط الذي يسنده بدوره إلى «البنات». كل هذا غير واضح. والوسيلة الوحيدة لإخراج هذه البنية لا يمكن أن تكون إعرابية، بل يجب اللجوء إلى المقياس المحوري باعتبار أن اللاصقة [نا] ضميرية ضرورة، أو عبارة محيلة. إلا أن وقائع التطابق مع الفعل الأمر تشكك في هذا الموقف.

إذا نظرنا إلى اللواصق مع فعل الأمر، وجدناها مكونة من سمتي الجنس والعدد، ولكن سمة الشخص لا تظهر فيها. ويمكن استخلاص هذا عندما نقارن

لاصقة الأمر بلاصقة المضارع. فلواصق المضارع، كما هو واضح، هي لواصق متقطعة (discontinuous)، فيها جزء يأتي كسابقة (prefix) في بداية الفعل، ويدل على الشخص (المتكلم، المخاطب الغائب)، وفيها جزء يأتي كلاحقة (suffix)، ويكون للعدد والجنس. فإذا قلنا «أكتب» أو «تكتبان» أو «يكتبون»، فإن من الواضح أن الهمزة والتاء والياء تدل على الشخص، في حين تدل الألف على العدد المثنى (دون جنس محدد)، وتدل الواو على الجماعة للمذكر، في حين تدل نون النسوة على الجماعة للنساء.

أما في الأمر، فليس هناك سوابق للشخص، لأن الأمر محدود في المخاطب، ولكن سمة المخاطب ليست مثبتة في اللاصقة. وهذا ما نلمسه بوضوح من خلال هذا التصريف :

(58) ادخُل ادخلي

ادخلا

ادخلوا ادخلن

فالمفرد المذكر ليس فيه علامة للتطابق بارزة، بخلاف المؤنث. والمثنى له علامة تبرزه دون أن تبرز الجنس. والجمع يختلف فيه المذكر عن المؤنث. ومن المعقول أن نعتبر أن فعل الأمر ليس فيه ضمير للفاعل، خلافاً لما دافع عنه القدماء، بل إن فيه علامة فقط، والفاعل مقدر، على غرار ما هو موجود في اللغات الأخرى مثل الإنجليزية أو الفرنسية. مثلاً في الفرنسية تقول entrez في جمع الأمر، ولا تقول *entrez-vous. فالأمر في العربية ليس فيه إلا علامة، علامة الجنس والعدد. وهذا يدحض فكرة أن هذه الأشكال ضميرية ضرورة. وإضافة إلى هذا، نلاحظ أن هذه الأشكال هي التي تظهر في تراكيب مثل (51)، وكذلك (53) و (54).

وهكذا، نرى أن التحليل المبني على وسيطية الرتبة في الصرفات يفضي إلى تنبؤات خاطئة بالنسبة للتطابق في اللغة العربية، إضافة إلى كونه غير كاف نمطياً. وأما تحليلنا، فيقوم على فكرة أن العربية رتبتها ف فا وفا ف في نفس الوقت. فلو كانت ف فا فقط، ولم يكن لها تطابق اسمي قط (مثل الإرلندية فيما يبدو)، لكانت الوسيلة الوحيدة لانتقالها إلى رتبة فا ف، فيما نتصور، هي إعادة

تحليل البنى المفككة (المكونة من مبتدإ وخبره) على أساس أنها بنية إسنادية فيها فاعل وحمل (أو مركب فعلي). وبعبارة، فإن التغيير من ف فا إلى فا ف يكون ممكناً (في هذه الحالة المفترضة) بواسطة تغيير في العلائق التي تحددها نظرية مسَ من جهة، إضافة إلى نظرية الموضوعات (argument theory) ومواقعها، ولا تلعب نظرية التطابق دوراً في هذا التغيير. فمن جهة نظرية مسَ، قد يكون موقع الموضع (topic) هو موقع الفاعل، لأن كليهما مخصصان لتط. إلا أن موقع الموضع هو موقع غير موضوع (non argument)، وموقع الفاعل هو موقع موضوع. فإعادة التحليل (reanalysis) تمكن من تغيير حكم الموقع، موقع مخصص تط. فهذا يمكن أن يكون هو مجال التطور بالنسبة للغة مثل الإرلندية. أما العربية، فهي مختلفة في تطورها، لأنها يمكن أن تعتبر فا ف، إضافة إلى كونها ف فا. ومخصص تط في العربية ملتبس بين كونه موقع موضوع (A-position)، وموقع غير موضوع، (A-position) فعندما تعمل تط في الفاعل هناك، فإن الموقع يكون موقع موضوع، وعندما يرد موضع هناك، فإن الموقع لا يكون كذلك. وربما كانت العلة في أن اللغات التطابقية التي أصلها ف فا تنتقل إلى فا ف هي إلغاء هذا الالتباس.[21]

لاحظ أن هذه المقاربة لا تسلم بوجود نمط واحد من اللغات ف فا، كما أنها لا تسلم بوجود نمط واحد من اللغات فا ف. فإذا أردنا وضع تضايفات شمولية بين اللغات مثل كليات كَرينبرك Greenberg (1966)، فإن هذه التضايفات، فيما نعلم، لا يمكن أن تكون مبنية إلا على نظرية مسَ، وما يوجد ضمنها من وسائط بالنسبة لرتبة رأس المركب. أما إذا ميزنا اللغات التي يلعب فيها التطابق دوراً رئيسياً في تحديد العلائق النحوية (ما يمكن أن نسميه باللغات «التطابقية») عن اللغات التي لا يلعب فيها التطابق هذا الدور (اللغات «الرتبية» ربما)، فإن النمطية ونظريتها تكون مختلفة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الإرلندية تصبح أبعد عن العربية من الإنجليزية، لأن هذه الأخيرة هي أيضاً ف فا في مستوى من مستويات الاشتقاق، إضافة إلى كونها تفرز تطابقاً اسمياً مثل العربية. وأما الإرلندية، فليس فيها هذا النوع من التطابق فيما يبدو.

21) هناك تحليلات مختلفة لهذا التحول في الأمهات، وكذلك لموسومية اللغات التي رتبتها ف فا. انظر على سبيل المثال، إمندز (1980) و (1985).

4.2. التطابق مع المفعول، الإسناد، ومسوغات ظهور تط

إلى هنا حللنا التطابق مع الفاعل، إحالياً كان أو غير إحالي. فلنتجه إلى المفعولات والفضلات. ومما يثير الانتباه أنه لا يوجد تط غير إحالي مع المفعول أو الفضلة. فالتطابق هنا (إن صحت هذه العبارة) محصور في المتصلات الضميرية. والعوامل في المفعولات (أو الفضلات) لا تظهر عليها علامة للتطابق معها. فهذا يخلق عدم تناظر (asymmetry) يجب تفسيره : لماذا لا يوجد تطابق غير إحالي مع المفعولات (والفضلات) ؟ والجواب البسيط هو أن الفعل ومفعوله، أو الحرف وفضلته التي يعمل فيها، لا يعلوهما إسقاط للتطابق، خلافاً، لما اقترحه تشومسكي (1989). والسؤال بعد هذا هو : لماذا لا يكون تط (غير الإحالي) ممكناً مع الحرف والفعل... الخ ؟ والجواب الذي نقترحه هو أن مسوغ ظهور تط الصُّرفي هو الإسناد (predication). فالفاعل عضو في علاقة الإسناد التي تسوغ ظهور تط، ولكن المفعول ليس كذلك. فليس المجرور مسنداً إلى الحرف الذي يجره، أو الفعل مسنداً إلى مفعوله... الخ. فلما كان الإسناد محدوداً في الفاعل دون المفعول والفضلة، ساغ ظهور تطابق للفاعل، ولم يسغ بروزه لغيره.(22)

لنتأمل أمثلة اتصال الضمير المفعول أو الفضلة (المكررة هنا) :

(59) انتقدته.

(60) أ) التقيت به.

ب) انتقدت مؤلفه.

ج) زيد حسن الوجه وأنت قبيحه.

أحد ملامح اتصال الضمير المفعول التي تجعله مخالفاً لاتصال الفاعل هو أن الشكل المتصل ليس حساساً البتة لطبيعة العامل. وهكذا، فإن نفس الشكل، ـه مَا في هذه الأمثلة، يكون فضلة للفعل المتصرف، أو للحرف، أو للاسم المضاف، أو للصفة. ولنتذكر أن شكل تط الذي للفاعل يختلف بحسب كون العامل صفة أو فعلاً

22) ويوازي هذا ما ذكره النحاة من أن المستتر لا يكون إلا في المرفوعات (النحو الوافي، ج1، ص219)، وكذلك اعتبارهم أن الفعل المتصرف لا يحذف معه الضمير المرفوع.

متصرفاً، وبحسب الزمن والجهة والوجه في الفعل. وبسبب هذا التنوع، أمكن اعتبار شكل التطابق مع الفاعل علامة للتطابق، سواء أكانت إحالية أم غير إحالية. إلا أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الشكل الذي يظهر مع الحرف أو الفعل أو الصفة في (59) و (60) هو فعلاً علامة. وعليه، يكون الحل الطبيعي هو افتراض أن الاتصال الضميري هو الحل الوحيد الممكن هنا. ولو استعمل لفظ تط (توسعاً وتعسفاً) للدلالة على هذه الحالات، فإن تط الإحالي هو الاختيار الوحيد الممكن.

والذي يدعم هذا أنه ليس هناك حالات تطابق يمكن تأويلها على أنها حالات تطابق بين الرأس والفضلة، أو المخصص والرأس، حيث المخصص أو الفضلة هو المفعول. لنحاول بناء هذه الحالات. لنتأمل الأمثلة التالية :

(61)* انتقدته الرجلَ.

(62)* الرجل انتقدته.

فهذان المثالان سليمان إذا أولناهما على التفكيك إلى اليسار أو إلى اليمين. إلا أن هذا لا يهمنا هنا. فالجمل اللاحنة هي الجمل التي ليس فيها وقوف (جزئي) لفصل المركب الاسمي عن بقية الجملة. وهذا الفصل لا يكون عادة مع الموضوعات، وإنما مع العناصر الاعتراضية أو مع المبتدآت. فكيف يمكن رصد لحن هذه التراكيب ؟ الجواب المباشر يمكن أن يكون هو اللجوء إلى المقياس المحوري. فإذا كان تط محيلاً هنا، فإن واحداً من المفعولَيْن لا يتلقى دوراً محورياً. وهذا هو السبب الذي يبدو لنا وارداً. فهل يمكن أن يكون السبب كذلك تطابقياً ؟ فإذا كانت المفعولات مع عاملها يعلوها إسقاط لتط، مثل ما اقترح تشومسكي (1989)، فهل تكون هاتان الجملتان لاحنتين من الوجهة التطابقية ؟ من الممكن أن يكون (61) لاحناً إذا اعتبرنا أن [ـ ه] علامة تطابق اسمي، ففي هذه الحالة يفرغ الفعل (أو العامل) إعرابه في تط أو في المفعول، ويبقى العنصر الآخر بدون إعراب. إلا أن هذه العلة لا يمكن أن تمتد إلى (62). ففيما يخص التطابق، يجب أن تكون (62) سليمة لأن المفعول في موقع يتحكم مكونياً في تط، والتطابق بين المخصص

وتط، وكذلك توارث الإعراب الذي ينتج عنه، يجب أن يكون مشروعاً هنا، كما هو مشروع في حالة الفاعل في (51). وبما أن (62) لاحنة مع هذا، فإن التحليل الأول الذي اقترحناه، أي إخراجها بواسطة المقياس المحوري، يصبح هو الحل الأمثل. وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هناك تطابقاً بين العامل ومفعوله. أما الحالات التي يسميها تشومسكي (1989) تطابق المفعول، وهي حالات تطابق اسم المفعول في الفرنسية مع المفعول إذا تقدمه، فهي أولى أن تخرج على تطابق الفاعل، كما نبين تحته.

لنفرض إذن أن الحروف والأفعال والصفات، الخ، مقولات معجمية ليس لها إسقاط لتط يعلوها ويعلو فضلاتها. والسؤال هو : لماذا ؟ لنزعم أن ورود تط الصّرفي لا يسوغه إلا الإسناد، بينما تط الإحالي يسوغه ضرورة الإشباع المحوري. ولبلورة هذه الفكرة، نسوغ المبدأ التالي :

(63) إذا كان أ مسنداً إلى ب، فإن أ يتطابق مع ب

ويمكن تعريف التطابق كما يلي :

(64) أ يطابق ب فقط إذا

أ) أ يعمل في ب

ب) هناك سمة (إحالية س$_{ع}$) بحيث إذا كانت ب تتضمن س$_{ع}$، فإن أ تتضمن أيضاً س$_{ع}$.

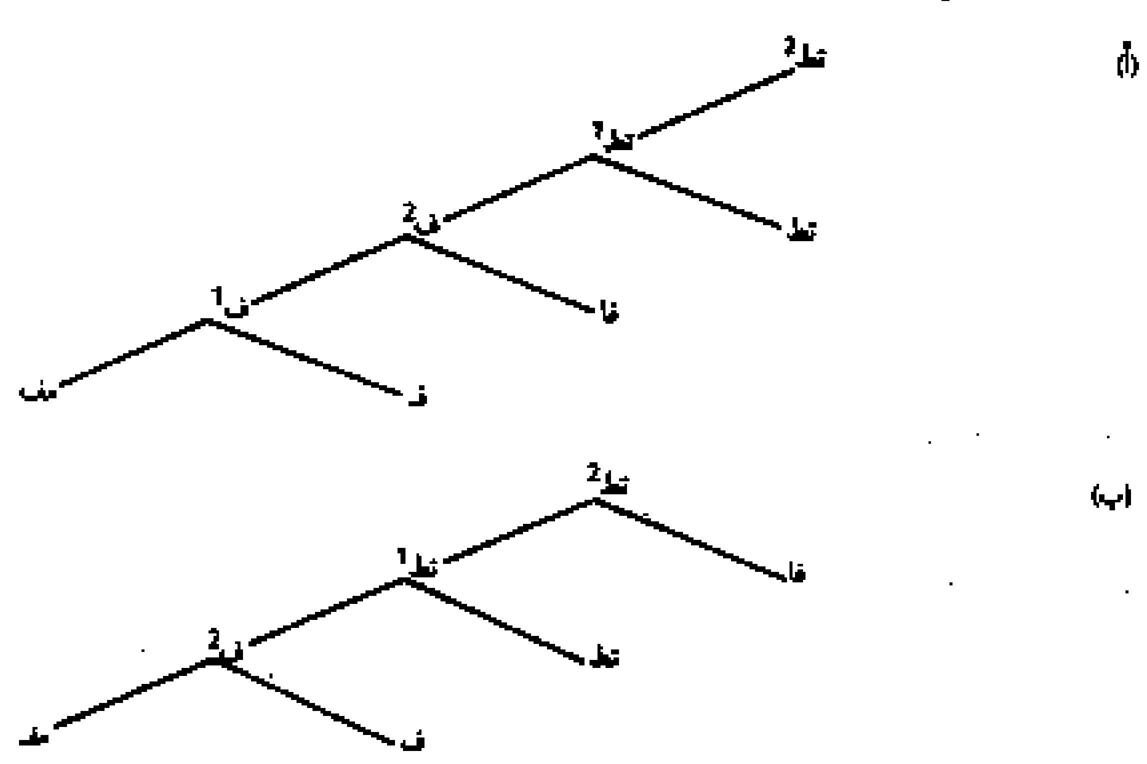
فالمبدأ (63) يربط ورود تط بوجود الإسناد. ولأننا لا نفترض إسناداً للمركب الاسمي إلى الحرف مثلاً، فإننا لا ننتظر تطابقاً هناك. وهذه النتيجة تسحب على جميع الفضلات.[23]

23) تطابق المشارك في الفرنسية يشبه تطابق المخصص مع الرأس في الصفات. فهذا التطابق تطابق مع الفاعل (التركيبي). انظر الفاسي (1990 ب) وموجان (1989) [illegible] في هذا الصدد. فليس من السهل إيجاد فعل يتطابق فعلاً مع مفعوله الذي يحل في مكانه عموماً في اللغات التطابقية المحضة أي اللغات الشجرية التي تلعب فيها علامات التطابق دوراً في الإسناد والوسم الإعرابي على الخصوص. ففي هذه اللغات، فإنه من الصعب أن نتصور العلاقة البنيوية بين التطابق والمفعول في تشجيرة مثل : (أ) أو (ب)، (بحسب كون الفاعل مولداً داخل

5.2. نتائج أخرى بالنسبة للاتصال الضميري

يورد هيل (1987) و (1988) عدداً من الخصائص الهامة للاتصال. فهو يلاحظ، مثلاً، أن اتصال المفعولات والفضلات شائع في اللغات، بينما اتصال الفاعل محدود جداً. بل إنه محدود في اللغات التي رتبتها ف فا. أضف إلى هنا أن اتصال الفاعل محدود في الضمير، حتى في هذه اللغات. ويحاول بيكر وهيل (1988) اشتقاق هاتين الواقعتين معاً من مبدأ المقولة الفارغة، لأن المفعولات والفضلات معمول فيها عملاً مناسباً، بينما الفاعل ليس معمولاً فيه عملاً مناسباً في جل اللغات، وهو معمول فيها العمل المناسب في رتبة ف فا، لأن الفعل يعمل فيه. فقاعدة صعود الفعل تتيح هنا العمل المناسب. وليس الأمر كذلك في رتبة فا ف.

المركب الفعلي أو خارجه) :



ففي هاتين التشجيرتين، تكون المواقع الطبيعية التي يمكن أن يستهدفها تط هي إما موقع مخصصه أو فضلته (أو مخصص فضلته بتوسع). وأما المفعول فليس في مجال تط.

ويبدو أن الأفعال تُطابق مفعولاتها، أو موضوعاتها بصفة أعم في اللغات غير الشجرية. ففي هذه الحالة، يمكن اعتبار أن الفعل يضم كل موضوعاته في شكل علامات تطابق إحالية، وأن المركبات الاسمية هي بمثابة ملحقات بالنسبة لهذه العلامات التي تكون بمثابة الموضوعات الفعلية. ففي هذه اللغات، يكون دور التطابق أساساً هو تحرير الأدوار الدلالية. انظر ألكسندر (قيد الإنجاز) بصدد اقتراحات بالنسبة لهذه اللغات.

فاتصال الفاعل ممكن في اللغات التي رتبته ف فا، وليس ممكناً في اللغات التي رتبتها فا ف. وهذا ما تؤكده الوقائع.

إلا أنه يجب ملاحظة أنه إذا كانت البنى ف فا وفا ف لها نفس التشجيرات العميقة، كما اقترحنا، فليس هناك ما يمنع أن يتصل الضمير الفاعل في اللغات فا ف، كما يتصل في اللغات ف فا، لأن الرتبة فا ف هي أيضا ف فا، بالمعنى المحدد. وهذا يعني أن تحليل بيكر وهيل (1988) سيصبح غير قائم، وهي نتيجة لا نريدها، لما لهذا التحليل من نتائج مرجوة. فكيف يمكن إذن أن نحتفظ بتحليل هيل وبيكر، ونحتفظ بتحليلنا للتطابق والاتصال في نفس الوقت ؟

لنفرض أن لغة مثل الإنجليزية ليس لها تط إحالي، بموجب تثبيتها لوسيط الإحالية في هذا الاتجاه. فهذا يرصد كون الإنجليزية ليس لها اتصال على الإطلاق. فليس لها اتصال مع الحروف، ولا مع الأفعال، ولا مع الصفات.. الخ. ويكون علينا إذن أن نجد لغة رتبتها فا ف، ولها اتصال في المفعولات والفضلات، لا في الفواعل حتى نتمكن من روز تحليل هيل. فالعامية المغربية هي هذه اللغة. ففي المغربية، تتصل المفعولات والفضلات الضميرية بعواملها، كما هو مبين في (65). وأما توارد هذه المتصلات بجانب مركبات اسمية، فهو غير ممكن، كما يبين ذلك لحن (66) :

(65) أ) كلاه.

ب) جا معه.

(66) أ)* كلاه الخبز.

ب)*جا معه الرجل.

(67) أ) كلا الخبز.

ب) جا مع الرجل.

ففي (67)، يوجد المفعول أو الفضلة التركيبيان محققين، بينما هما متصلان في (65). فماذا عن الفاعل ؟

يمكن أن يكون الفاعل في المغربية مقولة ضميرية فارغة (ضم)، كما في (68). والشكل المتصل هنا ليس ضميراً، وإنما هو علامة تطابق، بدليل وروده

مع الفاعل التركيبي في (69) :

(68) جاو.

(69) أ) لولاد جاو.

ب) هما جاو.

وعليه، يمكن الاعتقاد بأن الدارجة المغربية، وإن كان لها تط إحالي، لها أيضاً تط اسمي، يمكن من تعيين ضم، ويسوغ ظهوره. فتط الإحالي يوجد في المفعولات والفضلات، كما هو واضح من الوقائع التي أوردناها في (65) إلى (67)، بينما تط غير الإحالي الاسمي موجود مع الفاعل، كما هو واضح من الوقائع في (68) و (69).

وبما أن هذه اللغة قد ثبتت وسيط الإحالية بقيمة موجبة، يمكن إذن أن يكون فيها تط الإحالي فاعلاً أيضاً، إذا لم يكن هناك ما يمنع ذلك. وعليه، فإذا لم يوجد مانع يمنع اتصال الضمير في (68)، فإن بنية هذا التركيب يمكن أن تنتج أيضاً عن نقل تط الإحالي للالتصاق بالفعل. إلا أننا نعرفه بعد هيل، أن الفاعل الضمير لا يمكن أن يتصل انطلاقاً من مخصص تط، خارقاً مبدأ المقولة الفارغة. ومع ذلك، يمكن اتصاله من مخصص ز، لأن الأثر الذي يتركه هناك يكون معمولاً فيه عملاً مناسباً. وعليه، فإن (68) يمكن أن تكون مثالاً لاتصال الضمير من مخصص ز، لا من مخصص تط.

ولأن المغربية لغة فا ف أيضاً، ولأن لها تط اسمي، فإن ضم من الممكن أن يكون قد وُلِّد في مخصص تط. ويُمَكِّن تط الاسمي من تعيينه، وتسويغ ظهوره. ومن هنا التباس بنية (68). ويكون من المفيد أن نبحث عن لغة مثل المغربية في كون رتبتها هي فا ف، ولها تط اسمي غني بما يكفي لتعيين ضم، إلا أنها بدون إمكان للاتصال. فهذه اللغة هي الإيطالية (انظر تشومسكي (1981) وريدزي (1986)). ففي هذه اللغة، لا يمكن أن تكون بنية تركيب مثل (68) ملتبسة، لأن وسيط الإحالية ذو قيمة سالبة.

فإذا كان تحليلنا لوقائع الدارجة المغربية صحيحاً، فإن اتصال الفاعل يصبح ممكناً في اللغات فا ف. ولو لم تكن اللغات فا ف أيضاً لغات ف فا (بالمعنى الذي

حددناه) لما أمكن هذا الاتصال. وعليه لا تكون نتيجتنا معارضة لفكرة هيل الأساسية. فاتصال الضمير الفاعل يظل غير ممكن في البنية فا ف ولكنه ليس مستحيلاً في اللغات ذات الرتبة فا ف لأن اتصال الفاعل، في اللغات التي لها تط إحالي، ممكن انطلاقاً من تشجيرة ف فا.

والخلاصة أننا قدمنا عدداً من العناصر لنظرية للاتصال والتطابق في هذه الفقرة. وفي الفقرة الموالية، نتفحص الخصائص التطابقية للتراكيب المبهمة (pleonastic)، وكذلك مسائل متصلة بها.

3. المبهمات والتطابق

الضمائر المبهمة (pleonastics) في العربية إما مملوءة صواتياً، أو فارغة، كما نبين. وتمثل التراكيب المبهمة مثالاً هاماً ومعقداً. فالحمل في هذا التراكيب يحمل علامة تطابق لها مراقبان في نفس الوقت : الضمير المبهم الذي يوجد في مخصص تط، والفاعل «المنطقي» الذي يوجد في مخصص ز. وهذا ما تمثله الجملة (70)، وبنيتها (71) :

(70) إنها جاءت البنات.

(71)

مص^2
مص — إن
تط^2
حد^2 — ها
تط^1
تط — [[جاء] ت]ع
ز^2
مخ ز — البناتع
ز^1
ز — أثاع
ف^2
ف — أثاع
ح^2 — أثاع

ففي هذه البنية، تراقب الهاء علامة التطابق، كما أن «البنات» أيضاً تعد مراقبة للتاء. فهناك تطابقان : تطابق مخصص ـ رأس (هو التطابق الأول)، والتطابق رأس فضلة (وهو الثاني).

وإضافة إلى هذه المبهمات المحققة، هناك مبهمات فارغة. ويبدو أن البنى التي رتبتها فعل ـ فا لها من الخصائص المشتركة مع البنى المبهمة ما يجعلنا نعتقد أن التطابق في الجنس فيها هو تطابق ناتج عن وجود مبهم فارغ في مخصص تط يراقب هذا التطابق، وبذلك يمكن اعتبار ما يبدو وكأنه التطابق في الجنس تطابقاً في جميع السمات، كما نبين، يراقبه مخصص مبهم.

1.3. خصائص وإشكالات أساسية

الضمائر المبهمة تكون محققة في عدد من السياقات. فهي تظهر، مثلاً، في الجمل الاسمية مثل (72)، فواعل أو مواضع حسب التحليل، أو هي مواضع ملصقة بالمصدري، أو بالفعل، كما في (73) :

(72) أهو مستحيل أن تتفق يوماً ؟

(73) أ) إنه ليؤسفنا أن نعيد نفس الكلام.

أ) أظنه من غير اللائق أن تقول هذا.

ج) حسبته جاء أخوك.

والمبهم ينتمي إلى سلسلة عضوها الآخر هي الجملة الفضلة، كما هو واضح من الأمثلة.[24]

ويمكن افتراض وجود ضمير مبهم فارغ مع أفعال «الصعود» (raising verbs) مثل «بدا» في (74)، أو مع الأفعال «المُوَجِّهة» (modal verbs)، كما في (75) :

(74) بدا أن الرجل قلق.

(75) ينبغي أن تقول هذا.

24) انظر تشومسكي (1981) و (1986) بصدد القيود على سلاسل المبهمات.

فهذه البنى مبهمة في الإنجليزية والفرنسية، مثلاً. إلا أن الأمر في العربية مختلف. فجائز أن تكون الجملة هي الفاعل الذي بعد الفعل، وجائز أن يكون المبهم فارغاً يحتل مكان مخصص تط، وهو فاعل، والجملة بعده فضلة.

وهناك سياق آخر تكون فيه المبهمات فواعل بعد الفعل، وذلك مع البناء لغير الفاعل اللازم، كما في (76) :

(76) رُقِص هنا.

إلا أننا سنبين أن هذا المبهم تختلف طبيعته عن المبهمات الأخرى لكونه يدل على الدور الحدث.

ويمكن إسقاط المبهمات المرفوعة في عدد من الحالات. فالمبهم في (72)، مثلاً، يَسْقُطُ في (77) :

(77) أ) أمستحيل أن نتفق يوما ؟

ب) ليس مستحيلاً أن نتفق يوماً.

ج)* ليس هو مستحيلاً أن نتفق يوماً.

فلحن (77 ج) يبدو موازياً للحن «جاء هو» أعلاه. فإذا كان هناك مبهم، فإنه يجب أن يتصل بـ «ليس».

والمبهمات المحققة محدودة عادة في الضمير الغائب المفرد المذكر، وقد تأخذ شكل الغائبة المفردة أيضاً. وهذا ما تبينه (78) ·

(78) أ) إنه زارني البارحة ثلاث شاعرات.

ب) إنها زارتني البارحة ثلاث شاعرات.

ج) إنها لا تعمى الأبصار.

إلا أن المبهمات لا تكون جمعاً، كما يبين ذلك لحن (79) :

(79) أ)* إنهم زارني الأولاد.

ب)* إنهم زاروني الأولاد.

ج) إنه زارني الأولاد.

فهذا يبين بوضوح أن الضمير المبهم محدود في المفرد الغائب، أساساً، والمفردة الغائبة، توسعاً. كما أن المبهم هو المراقب الأساسي للتطابق في الفعل، بدليل أن

(78 أ) لا يطابق فيها الفعلَ الفاعلَ بعده جنساً. ففي كل هذه السياقات، يوجد مبهم محقق أو فارغ. في الفقرة 2.3، نحلل خصائص هذه المبهمات، ومسوغات وجودها. وفي الفقرة 3.3، نتفحص بعض نتائج افتراض المبهم بالنسبة لنحو التطابق، واستخراج الفاعل، والأفعال المبنية لغير الفاعل. وفي الفقرة 4.3، نعود إلى مسألة مسوغات المبهم.

2.3. الطبيعة المبهمة لبعض الضمائر في العربية

1.2.3. الوسم المحوري :

لنتأمل الجمل التالية :

(80) أ) إنه يؤسفنا أن نعيد نفس الكلام.

ب) حسبته جاء أخوك.

(81) أ) ؟؟ هو يؤسفنا أن نعيد أن نعيد نفس الكلام.

ب) ؟؟ هو جاء أخوك.

(82) أ) يؤسفنا أن نعيد نفس الكلام.

ب) جاء أخوك.

ففي (80)، يتصل المبهم بالفعل أو الحرف المصدري، ويؤدي إسقاطه إلى تركيب غير سليم. وفي (81)، يؤدي ظهور الضمير المبهم المنفصل إلى مشكل. فهذه الجمل، وإن كانت نحوية، إلا إنها ذَرَعياً غير مقبولة. وعدم المقبولية يرجع، دون شك، إلى كون الضمير يظهر في صورته المفخمة، وهو شيء يتنافى وتأويل المبهم. أما في (82)، فليس هناك مشكل، والمبهم ليس بارزاً هناك. وقد يكون في هذه البنى مبهم، في موقع الموضع، إلا أنه فارغ. ويضطرنا دخول عامل خارجي يسند له الإعراب إلى إبرازه كما في (80).

والمهم أن المبهم، ظاهراً كان أو خفياً، لا يرد في مكان موسوم محورياً. فهذا واضح في (80)، لأن المبهم يظهر هناك في مكان الموضع، وهو موقع غير موسوم محورياً (انظر البنية (71) أعلاه). ونفس الشيء يقال عن (81)، لأن مكان الفاعل المحوري مملوء هناك، فيكون المبهم في مكان الموضع. أما (82)، فإذا كان المبهم فيها يتقدم الفعل، فيجري عليه ما يجري على المبهم في (81).

وقد يقال إن المبهم، وإن كان لا يتلقى دوراً محورياً، إلا أنه ينتمي إلى سلسلة تتلقى دوراً. فإذا قرّنّا المبهم والفاعل بعد الفعل إحالياً (coindex)، وجعلناهما يكونان سلسلة، فإن «رجل» هذه السلسلة (وهي «أخوك» مثلاً) تتلقى دوراً محورياً من الفعل، وعليه تكون السلسلة الذي يوجد فيها المبهم موسومة محورياً. إلا أن المبهم والمركب الاسمي الفاعل لا يمكن أن ينتميا إلى نفس السلسلة إذا كان قيد السلسلة العام الذي اقترحه تشومسكي (1986 أ) صالحاً. فهذا القيد مصاغ كما يلي :

(83) إذا كانت س = ($أ_1$ ... $أ_ع$) سلسلة قصوى (maximal)، فإن $أ_ع$ يحتل موقعها المحوري الوحيد، و $أ_1$ يحتل موقعها الإعرابي الوحيد.

وبناء على هذا القيد، فإن عضواً واحداً في السلسلة يجب أن يتلقى إعراباً، وهو «رأس» السلسلة. إلا أن هذا لا يصدق على (80). فالمبهم هناك يتلقى النصب من المصدري أو الفعل، والعضو الآخر في السلسلة يتلقى الرفع من الزمن. فهذا يوحي بأن المبهم والفاعل لا ينتميان إلى نفس السلسلة. وبناء عليه، فإن المبهم لا ينتمي إلى سلسلة موسومة محورياً.

2.2.3. مراجعة القيد الفاعل

ورود المبهم، كما رأينا، لا يسوغه الوسم المحوري. وفضلاً، فإن عدداً من اللغويين افترضوا بناء على هذا، أن دور المبهم محدود في ملء موقع الفاعل الجملي (غير الموسوم محورياً)، عندما لا يظهر هذا الأخير. فقانون الواحد النهائي (Final-1-Law) في النحو العلاقي أو مبدأ الإسقاط الموسع (Extended Projection Principle) الذي اقترحه تشومسكي (1982) قيدان يقران بأنه لابد في كل جملة من فاعل.[25] إلا أن هذين القيدين لا ينطبقان على (80)، فيما نعلم. فالفاعل موجود هناك. ثم إن المبهم في مخصص تط يتلقى إعراباً من الفعل الخارجي أو من المصدري، مما يبين أن مخصص تط هناك ليس موقع الفاعل التركيبي (أو الموضوع الفاعل).

25) انظر تشومسكي (1982) وبرلمتر وبسطل (1983) بصدد صياغة هذه المبادئ. وانظر بورر (1986) Borer بشأن اقتراح يقترب من اقتراحنا.

نستخلص إذن أن المبهمات العربية لا يسوغ ظهورها الوسم الإعرابي، ولا قيد الفاعل الذي يقره مبدأ الإسقاط الموسع. فعلى افتراض ورود مبدأ التأويل التام (Principle of Full Interpretation) الذي اقترحه تشومسكي (1986 أ)، يجب أن نبحث إذن في الآلية التي تسوغ ظهور هذه المبهمات.

وكخطوة أولى في اتجاه حل هذا المشكل، لنفرض أن مخصص تط في العربية (على غرار لغات أخرى) يجب أن يكون مملوءاً. فقد يكون مملوءاً بموضع محيل، كما في (84)، أو بموضع غير محيل مبهم كما في (80)، أو بفاعل تركيبي يراقب تط الاسمي، كما بينا في الفقرة الثانية :

(84) الرجال جاءوا.

ثم إن المبهمات إما محققة صواتياً، كما في (80)، أو غير محققة فارغة، كما في (82). وبعبارة، فنحن نفترض أن التراكيب (80) إلى (82) لها أساساً نفس البنية، أي إسقاط للتطابق يملأ مُخَصِّصَه المبهمُ (المحقق أو الفارغ). فإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يجعل ورود هذا الموضع ضرورياً، حتى في (82 ب) ؟

أحد الأجوبة الذي يبدو محتملاً هو أن تط يتطلب وجود مراقب يتحكم فيه موكنياً ويقترن به تط. لنفرض أن هناك قاعدة تجعل اقتران تط مع مراقب له ضرورياً، كما في (85) :

(85) اقرن تط (الجملي) مع مخصص تط.

فما تفعله هذه القاعدة هي أنها تجعل التطابق بين المخصص والرأس الذي اقترحه تشومسكي (1986 ب) ضرورياً في الجمل. وفي الفقرات الموالية، نتفحص بعض نتائج هذه القاعدة.

3.3. نحو التطابق والمبهمات

1.3.3. التطابق غير الضميري

لاحظنا سابقاً أن تطابق الفعل مع المركب الاسمي الفاعل غير الضميري يختلف بحسب وجود هذا المركب قبل أو بعد الفعل. فإذا كان م.س. قبل الفعل، فإن التطابق يكون في العدد والجنس والشخص، وإلا ففي الجنس فقط. ونعيد هنا بعض الوقائع الواردة :

(86) أ) البنات جئن.
ب)* البنات جاءت.
ج) جاءت البنات.
د)* جئن البنات.

فالمعارضة بين (86 أ) و (86 ب) اعتبرت انعكاساً لشروط التطابق من نمط مخصص - رأس، وكذلك القيود الإعرابية فيه. وليس لنا ما نضيفه هنا. فاهتمامنا سينصب أساساً على التطابق من نمط رأس - فضلة في (86 ج) و (86 د). فقد أسلفنا أن هذا النمط محدود في الجنس في (86 ج)، وأن التركيب (86 د) يمكن إخراجه لسبب إعرابي، لأن تط الاسمي هناك يحتاج إلى إعراب الرفع، والمركب الاسمي بعده كذلك.

إلا أن اللافت للنظر هو أن المعارضة بين (86 ج) و (86 د) تذكرنا بمعارضة موازية لها في بنى المبهمات، معارضة بين (79 أ) و (79 ج). فالمبهم، كما أسلفنا، يمكن أن يؤنث، ولا يمكن أن يجمع. وهذه الواقعة تمثل لها الأمثلة التالية :

(87) أ) إنها زارتني ثلاث شاعرات.
ب)* إنهن زرنني ثلاث شاعرات.
ج)* إنها زرنني ثلاث شاعرات.

فالتركيب (87 ب) لاحن لأن المبهم جمع. والتركيب (87 ج) لاحن لأنه لا تطابق بين المبهم والتطابق في الفعل في سمة العدد. وأما التركيب (87 أ)، فهو التركيب الوحيد الممكن، لأن التطابق على الفعل هناك يطابق المبهم في الجنس والعدد (وكذلك الشخص، باعتبار أن الشخص الثالث أو الغائب هو أيضاً لا شخص). وعليه، فإن التطابق في هذه التراكيب هو تطابق من نمط مخصص - رأس، وهو تطابق اسمي تام الاسمية.

ولنعد الآن إلى التطابق في (86 ج ود). فإذا كانت هذه التراكيب تراكيب مبهمة، يوجد مبهم فارغ فيها في مخصص تط، فإن العلامة على الفعل يمكن أن تعتبر علامة تطابق مع المبهم الفارغ صواتياً، على شاكلة العلامة الموجودة على الفعل في (87 أ). وبما أن هذه العلامة تعتبر اسمية هنا (أي تمثل الجنس والعدد

والشخص)، فإن العلامة هناك يمكن أن تعتبر أيضاً اسمية. وأما لحن (86 د)، فيمكن موازاته بلحن (87 ب). فإذا كان هذا صحيحاً، فإن التطابق في البنى ف فا يصبح أيضاً تطابق من نمط مخصص ـ رأس، لا رأس ـ فضلة، كما ذهبنا إليه آنفاً. ويمكن، بناء عليه، توحيد النمطين في نمط واحد.[26]

فإذا كان التوحيد واقعيا، فما ننتظره هو مزيد من الدعم لهذا الافتراض عند النظر في القيود المتنوعة التي تنطبق في السياقين. وهذا ما نجده فعلاً عندما ننظر إلى التنوع في التطابق.

فقد لاحظ عدد من النحاة أن الفعل قد يحمل أو لا يحمل علامة الجنس عندما يأتي الفاعل بعده، كما في (88) :

(88) أ) زارني ثلاث شاعرات.

ب) زارتني ثلاث شاعرات.

وهذا التنوع في التطابق مع الفاعل بعد الفعل، لا يوازيه تنوع في التطابق مع الفاعل قبل الفعل. ف (89) لاحنة لأن التطابق محدود في العدد والشخص :

(89)* البنات جاءوا

ومما يلفت النظر أن نفس التنوع في الجنس نجده في التراكيب المبهمة. وهذا ما يمثل له الجملتان التاليتان (المعادتان هنا) :

(90) أ) إنه زارني ثلاث شاعرات.

ب) إنها زارتني ثلاث شاعرات.

ويمكن رصد وقائع التنوع في التطابق والمبهمات إذا افترضنا أن (88) لها أيضاً بنى مبهمة، حيث المبهم عنصر فارغ في مخصص ت ط يراقب التطابق. فبما أن المبهم فارغ جاز تعيينه بواسطة لاصقة للمؤنث المفرد أو للمذكر المفرد.

2.3.3. التطابق الضميري :

أسلفنا أن الضمير المنفصل الفاعل لا يمكن أن يظهر مع الفعل، مما يبرر لحن الجملتين التاليتين :

26) انظر محمد (1987) بشأن اقتراح مماثل، ولكنه مع ذلك مختلف عن اقتراحنا.

(91) أ)* جاء هم.

ب)* جاءوا هم.

وفي مقابل هذا، يمكن أن يتقدم المنفصل الفاعل في المعنى على الفعل، سواء أكان فاعلاً تركيبياً أو موضعاً مشدوداً إلى المتصل الفاعل :

(92) هم جاءوا.

والذي يلفت النظر أن المبهم لا يمكن أن يظهر في مكان الموضع في تركيب ضميري. وهذا ما توضحه الأمثلة التالية :

(93)* إنه جئت.

(94) إنني جئت.

(95) إنه جاء.

فالضمير في (95) لا يمكن أن يؤول مبهماً. ويمكن رصد هذا بافتراض أن الشخص الثالث (الغائب) يختلف عن عدم الشخص الموجود في الضمير المبهم، مما يؤدي إلى عدم التطابق. فكون (95) لا تقبل تأويل المبهم بالنسبة للضمير الموضع راجع إلى كون الفعل يسند دوراً محورياً إلى فاعل محيل (وإذن غير مبهم)، وهو الضمير المتصل به، وكون ضمير الشخص لا يمكن أن يكون عائداً على المبهم، لعدم تطابقهما في الشخص (الشخص الثالث وعدم الشخص، على التوالي). فلحن القراءة المبهمة في (95) يمكن أن يعادل بلحن القراءة في (93).

فإذا كان هذا صحيحاً، فإن التركيبين (91 أ) و (91 ب) يمكن أيضاً إخراجهما لنفس السبب، أي إذا اعتبرنا أن في بنيتيهما موضع فارغ يتقدم الفعل. ففي هذه الحالة، لا يجوز أن يكون الضمير الغائب هناك عائداً على المبهم الفارغ.

3.3.3. استخراج الفاعل والمبهمات

رأينا أن استخراج الفاعل إلى موقع قبل الفعل يؤدي حتماً إلى وجود تطابق إحالي. ففي الاستفهام، مثلاً، يمكن معارضة (96) ب (97) :

(96) أي رجال جاءوا ؟

(97)* أي رجال جاء ؟

ونفس الوقائع نجدها في التبئير :

(98) الرجال جاءوا.

(99)* الرجال جاء.

وكما بينا سابقاً، فإن المركب الاسمي في (98) ملتبس بين أن يكون فاعلاً مبأراً، أو موضعاً في بنية تفكيكية. فإذا كان فاعلاً، فإنه يسطح في مخصص تط. والذي يسوغ هنا النقل أن المركب الاسمي لا يستطيع أن يتلقى إعراباً في مخصص ز، لأن التطابق الاسمي يمتص إعراب ز. فماذا عن المركب الاسمي الذي ينتقل إلى مخصص المصدري في (96) ؟ كيف يصير التطابق الاسمي إجبارياً هناك ؟ لماذا لا يكون التركيبان (97) و (99) سليمين بوجود مبهم في مخصص تط، يراقب التطابق في الفعل ؟

هناك مشاكل يجب حلها هنا. فالتطابق في هذه الحالات هو تطابق على «مسافة بعيدة». وإذا أخذنا بفكرة كين (1987) Kayne التي مفادها أن هذه الحالات مركبة من «قطع» يكون فيها التطابق محلياً، فيجب أن نحدد كيف يتم هذا. ثم يجب، بعد هذا، أن نرفع إمكان ظهور المبهم هناك. فهذان المشكلان مرتبطان، وإن كانا مختلفين.

لنتأمل مشكل المحلية في التطابق. فقد بين كين أن التطابق على مسافة بعيدة في الجملة الفرنسية (100)، يتم عن طريق سلسلة (سلسلة النقل) تتضمن عدداً من المقولات الفارغة. فهذه الآثار تخلق علائق محلية، ولا نحتاج إلى افتراض علاقة «بعيدة» بين الموقع الأول والموقع الأخير فقط. وهذا ما تبينه (101) :

(100) Je me demande combien de tables Paul a repeint-e-s

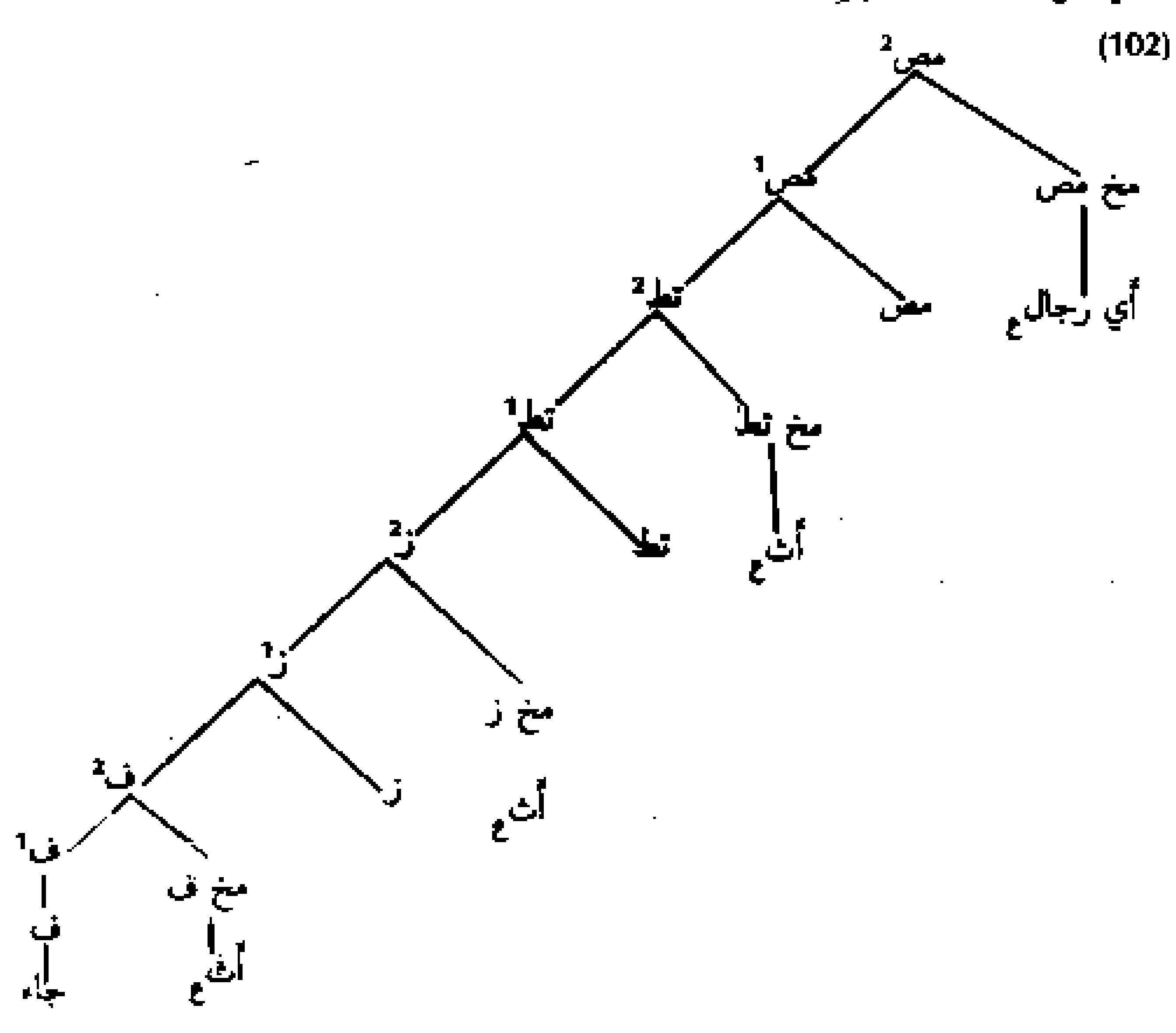
(101) [...] combien de tables$_i$ Paul a $[e]_i$ AGR$_i$ repeint-e-s $[e]_i$

فكين يفترض أن اسم المفعول (past participle) مع مفعوله لهما إسقاط يعلوه تط، وأن أثر المركب الاسمي الملحق بتط، والمتحكم مكونياً في تط، هو الذي يراقب التطابق، ويجعله محلياً. ونحيل على المقال لمن يريد التفصيل.

فإذا أخذنا بفكرة المحلية هذه، يمكن أن نقول إن المركب الاسمي المنتقل إلى مخصص مص يجب أن ينتقل إلى مخصص تط، أو إلى موقع ملحق به،

ويكون أثره (بعد انتقاله إلى مخصص مص) متحكماً مكونياً في تط في تشجيرة محلية. وهذا ما تمثله البنية التالية :

(102)



وإذا كان الانتقال كما هو مبين في (102)، فإن أثر المركب الاسمي يكون مخصصاً لتط ويراقبه، وعن هذه البنية ينتج التطابق الاسمي ضرورة، في الجنس والعدد، فلا ينتج عن ذلك التركيب (97)، وإنما ينتج (96). وأما إذا كان هناك مبهم يراقب تط، فإن المركب الاسمي المتنقل لا يمكن أن ينتمي إلى نفس السلسلة، لعدم إمكان مراقبته للمبهم.

ويدعم هذا عدد من الوقائع. لنتأمل التراكيب التالية :

(103) أي رجال تظن أنهم جاءوا ؟

(104)* أي رجال تظن أنه جاءوا ؟

(105)* أي رجال تظن أنه جاء ؟

فلحن (104) و (105) يبين بوضوح أن المركب الاسمي المتنقل لا يمكن أن يراقبْ مبهماً. أما الضمير في (103)، فإنه يجعل التطابق محلياً.

4.3.3. المبهمات والبناء لغير الفاعل

بينا أن المبهمات ضمائر تَعَى خالية من كل محتوي دلالي، وهي تظهر في مواقع غير موسومة محورياً. إلا أن هذا لا يصدق على الضمائر المبهمة التي توجد في البنى المبنية لغير الفاعل، كما في (106) :

(106) أ) جُلِس هنا.

ب) نيم البارحةَ.

فإذا اعتبرنا أن هذه الأفعال لها فاعل مبهم، كما في الفاسي (1988 أ)، فإن هنا الضمير يعود على موقع (محوري/دلالي) هو موقع الحدث. وكما بينا هناك، فإن المفعول المطلق يحقق أيضاً الحدث، وهنا يجعل وروده مع الضمير المبهم غير ممكن، كما يبين ذلك لحن (107 أ) :

(107 أ) نِيمَ نَوْمٌ ثقيل.

ب)* نيم نوماً ثقيلاً.

ونعتقد أن لحن (107 ب) يرصدها المقياس المحوري. فدور الحدث هناك محقق بعبارتين : الضمير المبهم والمفعول المطلق. فإذا اعتبرنا أن الشبكة المحورية للفعل تتضمن موقعاً للحدث، كما في نظرية هكَنبتم (1985)، فإن المقياس المحوري

يصبح وارداً بالنسبة لتحقيق هذا الموقع. فـ (107 ب) لاحنة لأن المقياس المحوري يشترط أن الدور المحوري الواحد يسند إلى موقع واحد، وكذلك العكس. ويمكن إخراج (107 ب) أيضاً باللجوء إلى نظرية الربط. فالمبدأ ج يقر بأن العبارات المحيلة حرة، وليس الأمر كذلك هنا، لأن المفعول المطلق مربوط إلى الضمير المبهم. وبناء على هذا، تكون الضمائر المبهمة في البناء لغير الفاعل غير «مضافة» ولا «زائدة»، بل هي دلالية محورية.

4.3. توزيع المبهمات ومسوغات ظهورها

تفحصنا عدداً من السياقات التي تظهر فيها المبهمات. وتأخذ المبهمات صوراً مختلفة بحسب السياقات التي تظهر فيها، إذ تكون منفصلة أو متصلة أو فارغة. ومن المحتمل أن تكون المبادئ التي تتحكم في توزيع ضمائر الشخص هي عينها التي تضبط توزيع الضمائر المبهمة. فالضمائر المنفصلة تظهر عادة في موقع غير موضوع، كموقع المحور، إذا كان موقعاً غير معمول فيه. أما الضمائر التي يعمل فيها عامل لفظي، فتكون لواصق متصلة بعاملها. فهذه المواضع نعتبرها أمثلة للاتصال، لا لإسقاط ضم.

ونريد أن نميز مواضع اتصال الضمير المبهم عن مواضع تمثل حالات لإسقاط ضم. فإسقاط ضم في معناه الدقيق هو توارد موضوع تركيبي ضم مع تطابق اسمي «غني بما يكفي» لتعيين هذا الضمير الفارغ (انظر ريدزي (1986) في هذا الصدد). فهذا الضمير الفارغ لا يرد مع الأفعال المتصرفة، وتُحَلَّلُ كل حالات الاضمار مع الفعل المتصرف على أنها حالات اتصال.[27] أما إسقاط ضمير الشخص، فهو غير ممكن كذلك مع الصفات، كما يبين ذلك لحن (108 ج) :

27) يمكن، مبدئياً، تصور أن بعض الحالات في الفعل المتصرف هي حالات إسقاط ضم، لا حالات اتصال، كأن تصور أن الضمير الغائب المفرد في الفعل المتصرف مُستَتِر، لا متصل. فهنا يقابل الفرق الذي وضعه القدماء بين الاتصال والاستتار، إلا أنه يعقد النحو أكثر، ولا نرى ما الداعي إلى افتراضه والأخذ بهذا التعقيد.

(108) أ) هو مريض.

ب) أنت مرض.

ج)* مريض.

وبالمقابل، فإن إسقاط ضم يبدو ممكناً مع المبهمات. فإذا كان المثالان في (109) لهما نفس البنية، فإن ضم يكون هو الفاعل التركيبي في (109 ب) :

(109) أ) أهو مستحيل أن تتفق يوماً ؟

ب) أمستحيل أن تتفق يوماً ؟

فضم يحتاج في تعيينه إلى سمة العدد والجنس فقط، ولا يحتاج إلى سمة الشخص، لأن سمة الشخص غير مخصصة في التطابق في الصفة. فالمبهم يراقب هاتين السمتين في الصفة. والصفة لا يمكن أن تحمل سمة الجمع، للأسباب التي ذكرنا، ولا تكون مؤنثة لأنها تتطابق مع الجملة الفاعل التي يمدها (والجملة في حكم المذكر). وعليه تكون التراكيب التالية لاحنة :

(110) أ)* أمستحيلة أن تتفق يوماً ؟

ب)* أمستحيلات أن تتفق يوماً ؟

وفرق آخر بين المبهمات وغير المبهمات من الضمائر أن الأولى لا تظهر في صورتها المنفصلة إلا قليلاً. لنتذكر شذوذ الجمل (81)، المعادة هنا :

(111) أ) ؟؟ هو يؤسفنا أن نعيد نفس الكلام.

ب) ؟؟ هو جاء أخوك.

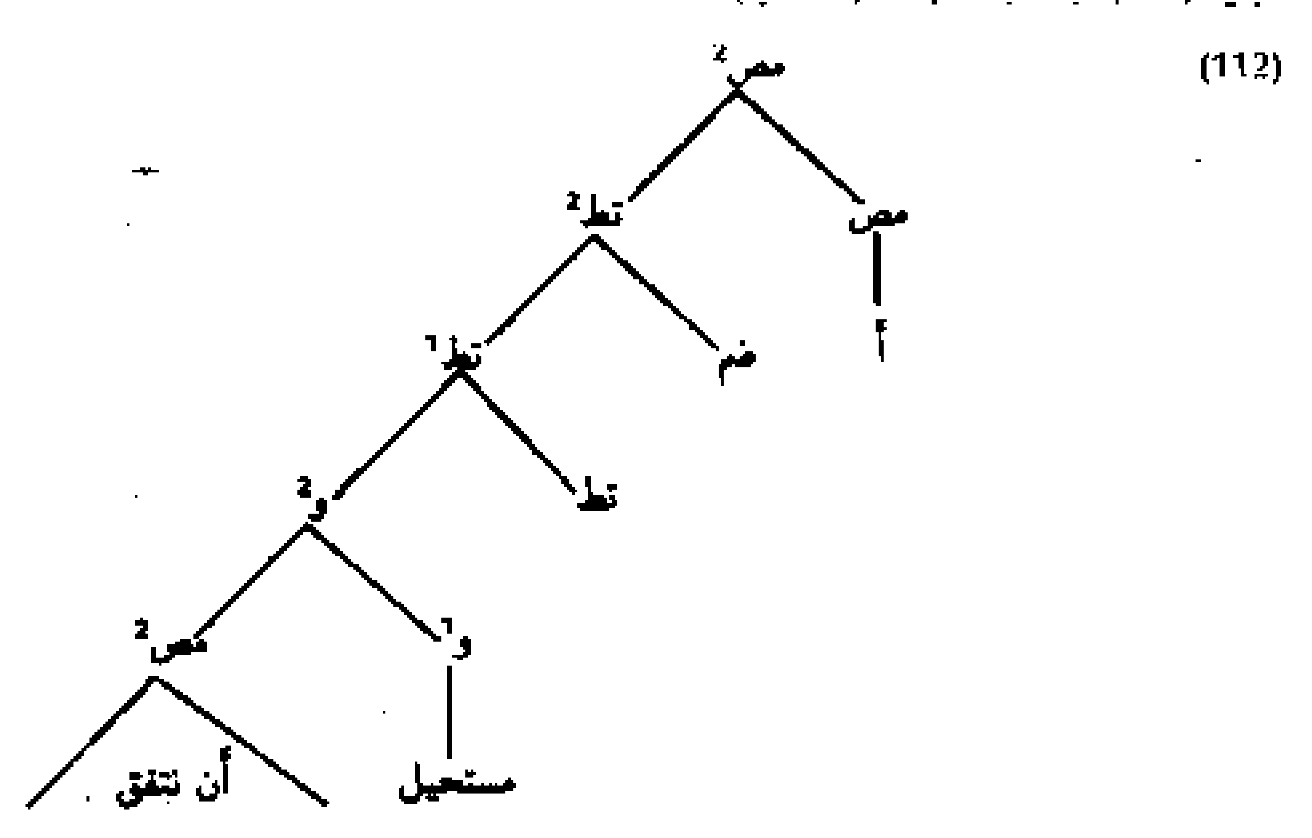
فشذوذ هذه الجمل راجع إلى أن المبهم لا يتوافق والقراءة المفخمة التي يمليها وجود ضمير منفصل. وهذه القراءة قد يمنعها تأويل المبهم.[28]

وعليه، لا يكون للضمائر المنفصلة المبهمة وغير المبهمة نفس التوزيع. أما المنفصلة، فقد يكون لها نفس التوزيع، فيما نعلم، باستثناء أن الأشكال المبهمة لا تظهر في مواقع موسومة محورياً. ونعتقد أن ظهور المبهم تسوغه القاعدة (85).

(28) يمكن رصد لحن قراءة التفخيم في المبهمات إذا افترضنا وجود آلية للاشتغال في الصورة المنطقية، تشتغل الجملة (أو المركب الاسمي) بالمبهم كما اقترح ذلك تشومسكي (1986 أ). وانظر كذلك شلونسكي (1987).

والتطابق في كل حالات المبهمات يراقبه المبهم. ولنرى كيف يتم ذلك، نقترح البنية (112)، بالنسبة للجملة (109 ب) :

(112)



فالمبهم الفارغ يولد تحت مخصص تط (في الموقع الذي يولد فيه المبهم المعجمي)، والصفة تنتقل إلى تط في البنية السطحية لتلقي الإعراب. وهنا التطابق يراقبه المبهم، طبقاً للقاعدة (85).

والخلاصة أننا بينا أن بعض خصائص تطابق الجمل مع الفاعل، والبنى التي رتبتها ف فا مف، وكذلك استخراج الفاعل، يمكن تفسيرها اذا افترضنا ورود مبهم فارغ في مخصص تط في الجمل العربية الذي لا يظهر فيها مركب اسمي في مخصص تط. والموقع الذي تظهر فيه المبهمات هو موقع غير موضوع، ولا يمكن لمبدأ الإسقاط المعمم أن يكون مسوغاً لهذه المبهمات. وقد اقترحنا أن القاعدة الكلية (85) هي ما يسوغ ظهور موضع في مخصص تط.[29]

(29) إن نظرية مثلى للتطابق يمكن أن تستغني عن القاعدة (85)، نظراً إلى وجود مبادئ متفاعلة في القوالب المختلفة للنظرية النحوية، وعلى الأخص النظرية المحورية والنظرية الإعرابية ونظرية الربط. ف تط يمكن أن يكون [*إحالي]، أي موسوم أو غير موسوم إعرابياً. وإذا كان تط [+ إحالي]، فهو اسمي بالضرورة، وموسوم إعرابياً. وإذا كان [− إحالي]، فإنه إما أن يكون [+ اسمي]، فيكون موسوماً إعرابياً، وإما أن يكون [− اسمي]، وحينئذ يكون

خلاصة وخاتمة

اقترحنا، في هذا الفصل، نظرية لاتصال الضمير والتطابق وإسقاط ضم. فلكي نتمكن من حل مشكل الاشتراك بين الأشكال الضميرية وعلامات التطابق، افترضنا أن تكون الضمائر المتصلة وعلامات التطابق من نفس الطبقة، وأن تكون طبيعتها الإحالية وغير الإحالية مرتبطة بالموقع الذي تولد فيه في التركيب. وبما أنها أشكال مربوطة، فإن وسيط إحالية التطابق يثبت بشكل أو آخر، حسب وجود قاعدة تركيبية للاتصال أو عدم وجودها.

من جهة أخرى، فإن أشكال التطابق مكونة من سمات. وقد ذهبنا إلى أن بعض المجموعات السماتية «اسمية»، وبعضها لا تمثل اسماً. فإذا كان تط اسمياً، فإنه يستحق الإعراب. وكنتيجة لهذا، فإن الفاعل التركيبي يضطر إلى الانتقال إلى مخصص تط في تراكيب فا ـ ف ـ مف لتلقي الإعراب من تط. وهذا التنقل ليس ضرورياً في البنى ف ـ فا ـ مف. فالزمن وحده هو الذي يسند إعراباً إلى الفاعل هنا. ولهذا نتائج بالنسبة لنمطية الرتبة.

وقد حللنا التراكيب المبهمة في العربية كذلك، وكيف تتفاعل مع الرتبة، والتطابق، وإسناد الإعراب. وقد بينا أن عدداً من الوقائع يمكن رصدها إذا افترضنا وجود مبهم فارغ في البنى ف فا مف. وهذا يفسر لماذا يبدو التطابق محدوداً في هذه البنى في الجنس. بل إنه يوحد نوعي التطابق اللذين افترضنا وجودهما: التطابق مخصص ـ رأس والتطابق رأس ـ فضلة. فهذا التطابق الأخير يبدو وكأنه حالة خاصة من نمط التطابق مخصص ـ رأس، حيث المبهم مراقب من موقع مخصص تط، وهناك مراقب ثان (في سمة الجنس فقط) يوجد في مخصص فضلة تط.

غير موسوم إعرابياً. لاحظ، مع هذا، أنه عندما يكون تط موسوماً إعرابياً، وليس موسوماً محورياً، فإن قيد المنظورية (visibility) يحتم عليه أن يكون ضمن سلسلة بالضرورة. وعليه يكون تط مقروناً بسابق ضرورة، وإلا فإن الناتج يكون غير سليم. ويمكن أن يقرن تط إلى اليمين أو إلى اليسار. فإذا قرن إلى اليمين، فإن المراقب يكون مخصص تط. وإذا قرن إلى اليسار، فإن الاقتران لا يكون قياسياً، لأن الاقتران القياسي يشترط فيه أن يكون الرابط متحكماً مكونياً في المربوط. وهذا يفسر لماذا يعثر التطابق بين الرأس والفضلة هامشياً. لاحظ أن هذا الاقتران يوازي اقتران المبهم بجملة فضلة.

الفصل الرابع

الصفة، الجهة، ومستويات البناء

نحلل، في هذا الفصل، خصائص الصفات المعجمية والتركيبية. وندرج ضمن دراسة الصفات ما دعي في الأدبيات التقليدية بالصفة المشبهة واسم الفاعل واسم المفعول. فهذه كلها صفات، وإن كانت الصفة في معناها الضيق تختلف عن اسم الفاعل واسم المفعول في كون هذين الأخيرين في خصائصهما «الداخلية» أقرب إلى الأفعال منهما إلى الصفات أو الأسماء. على أن اسم الفاعل واسم المفعول بالنظر إلى خصائصهما «الخارجية» أيضاً صفات، لأنهما يحملان إعراباً وتطابقاً هو تطابق الصفات، وليس تطابق الفعل المتصرف. وتشترك الصفات مع اسم الفاعل واسم المفعول في كونها مشتقة من جذور فعلية، ولا يمكن اعتبار جذع الصفة مادة معجمية «ذرية» (atomic) أو أصلية. وهنا يختلف جذرياً عما هو عليه الأمر في الإنجليزية أو الفرنسية. فصفات مثل «كبير» أو «طويل» مشتقة في العربية، لكن big و tall في الإنجليزية أو grand و haut في الفرنسية ليست كذلك، بل هي كلمات ذرية أصلية. وإذا كانت كل الصفات (أو جلها على الأقل) فعلية الأصل في العربية، فإن الفروق في الخصائص الإعرابية والمحورية بين الصفات المحضة وأسماء الفاعلين والمفعولين يمكن رصدها باقتراض أن بناء الصفة (أو تكوينها) يتم في مستويات مختلفة في النحو (في التركيب أو المعجم).

ومن جهة أخرى، فإن اللواصق التي تنتج التحول المقولي (من الفعلية إلى الصفية) لها خصائص جهية. وهذه الخصائص تأتلف مع الخصائص الجهية للجذور الفعلية لتكون أسماء الفاعلين أو المفعولين أو الصفات المحضة. فهذا الائتلاف ينتج عنه تصفية بعض الخرُوج لعدم تلاؤم خصائص الجذر وخصائص اللاصقة، ويمكن من رصد كاف «للثغرات» الموجودة، أي كون بعض الأفعال تشتق منها الصفات وأسماء الفاعلين أو المفعولين، وبعض آخر لا تشتق منه إلا الصفات، وثالث لا تشتق منه إلا أسماء الفاعلين والمفعولين. وفي هذا الصدد نبين أن مفهوم «الحدوث» يلعب دوراً في التنبؤ بالثغرات، في الأنواع المختلفة.

أما بخصوص الإسقاطات الصُّرفية للصفات، فتبين أن تراكيب أسماء الفاعلين والمفعولين هي إسقاطات للجهة، وللتطابق كذلك، بينما قد لا تكون الجهة في الصفة المحضة إسقاطاً تركيبياً، وكذلك التطابق في هذه المقولات قد تكون سمات معجمية للاصقة الصفة. ونقدم روائز تشخص التمييز بين الإلصاق المعجمي والإلصاق التركيبي.

الفصل منظم بالشكل التالي. ففي الفقرة الأولى، نتفحص الطبيعة المقولية لطبقة من الصفات المحضة. وهي طبقة تقابل طبقة ما يدعى بالصفات (adjectives) في الإنجليزية أو الفرنسية، إلا أن هذه الطبقة، مع هذا، مشتقة. ونبين لماذا لا تنتج جميع الجذور الفعلية هذه الأشكال. ثم نحلل الخصائص المقولية والمحورية والإعرابية لما يدعى بأسماء الفاعلين، وكيف تنتج هذه الخصائص عن «أحياز» مختلفة للإلصاق. ونبين أن أسماء الفاعلين والصفات المحضة تشترك في الخصائص المقولية النووية، فهي جميعاً أفعال في مستوى س°، وهي صفات في المستوى الصُّرفي. وتشترك المقولتان أيضاً في خاصية جهية، وهي دلالة اسم الفاعل على الحدوث. إلا أن اسم الفاعل يختلف عن الصفة من وجهة النظر الإعرابية أو المحورية. وكذلك باعتبار الجهة. والخصائص المختلفة لكل من اسم الفاعل والصفة يمكن إرجاعها إلى كون الإلصاق ينطبق في مستويات مختلفة من النحو، مما ينتج عنه تحول مقولي متقدم أو متأخر في الاشتقاق.

وفي الفقرة الثانية، نعرض للعلاقة بين البناء (للفاعل أو للمفعول) والجهة. ثم نتفحص آلية التعيين المحوري (thematic identification) والطريقة التي ترصد بها الخصائص المحورية للصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين.

1. الصفات وخصائصها

1.1. طراز الصفات : (prototype)

في لغة مثل الإنجليزية (أو الفرنسية)، ليس هناك شك في أن الصفات تمثل طبقة مقولية في المعجم، مثل الأسماء والأفعال. والصفة الطراز تدل إما على لون (نفشمر، red، yellow...)، أو على مقياس (narrow, thick, big, short)، أو على العمر (old, young)، أو على صفة حسية (... hard, soft, light, rough)، أو على سرعة (fast, slow,...). فهذه الصفات ذرية معجمياً، بمعنى أنها غير مشتقة من أشكال معجمية أخرى.وعلاوة على هذا، فهذه الصفات لا تقابلها أفعال. ليس هناك أفعال to yellow* أو to big* أو to rough*. وبعبارة أخرى، فالصفات الأصول في الإنجليزية في توزيع تكاملي تام (أو شبه تام) مع الأفعال. وإضافة إلى هذه الصفات الذرية، هناك صفات غير ذرية، يجب بناؤها في المعجم أو في التركيب، بإلصاق صرفية بها. فصفات مثل helpful، harmful، healthful، beautiful، delicious، genious، ridiculous مبنية دون شك في المعجم، انطلاقاً من أسماء أو أفعال. وفي مقابل هذا، فإن صفات مثل surprising، puzzling، temting، known، broken، believed، مكونة في المعجم أو في التركيب، بحسب خصائصها المحورية والإعرابية، أساساً، وكذلك بالنظر إلى نظرية الكلمات التي نتبناها.

وليس في العربية صفات ذرية تذكر، فيما نعلم. بل إن جل الصفات تقابلها أفعال، وهي مشتقة من جذر صامتي (يحمل نفس المعنى الجهي / التصوري الذي يحمله الفعل المقابل له) مضافاً إليه لاصقة صِفِيَّة. فصفات مثل «مريض»، و«حزين»، و«طويل»، و«بليد»، و«ضعيف»، الخ، تقابل الصفات الذرية الإنجليزية، إلا أنها مشتقة من أصل فعلي صامتي صيغ على «فعيل». فهذه الصفات، خلافاً

للصفات الإنجليزية، لها أفعال ومصادر موازية لها. تقول : حَزِنَ حُزْناً، وطال طولاً، وبَلُد بلادة، وضَعُف ضَعفاً الخ. وهناك صيغ أخرى للصفات، مثل «حسن» و«أبيض» و«فَرِح» و«عطشان». فهذه الأشكال يمكن التنبؤ بها إلى حد من معنى الجذر.[6]

وعلاوة على هذه الأشكال، التي توازي الصفات الذرية في الإنجليزية، هناك صيغ مطردة للصفات. وهذه الصيغ هي ما يسميه القدماء بأسماء الفاعلين والمفعولين مثل «نافع» و«معروف»، وما يسميه النحو الغربي بـparticiples. وأقرب ترجمة لهذه اللفظة هي «مشارك»، أي الذي يشترك في الفعلية والاسمية في نفس الوقت. فهذه صفات، كما سنبين، من الناحية المقولية. والجذور غير الثلاثية لا تأتي منها الصفة إلا بصيغة المشارك. فالجذر الثلاثي يمكن أن تصاغ منه، مبدئياً، ثلاثة أشكال من الصفات : (أ) صيغة الصفة المحضة (أو المشبهة)، (ب) صيغة اسم الفاعل و (ج) صيغة اسم المفعول. وأما الجذر غير الثلاثي، فلا تصاغ منه إلا (ب) و (ج)، وليس هناك ما يقابل (أ).

وفي الواقع، فإن الجذر الواحد لا ترد منه كل هذه الصيغ، ضرورة. فهناك جذور لا تصاغ منها إلا الصفة، مثلاً، وأخرى لا يصاغ منها إلا اسم الفاعل، وثالثة يصاغ منها الاثنان. تقول مثلاً : مريض وقبيح من «مرض» و«قبح»، ولا تقول «*مارض» أو «*قابح». وتقول «ضارب» على «فاعل» من «ضرب»، أو «واقف» من «وقف»، ولا تقول «*وقيف» أو «*ضريب» الخ. ثم تقول : آمن وأمين وسالم وسليم الخ. فهناك إذن ثغرات وفروق توزيعية بين الصيغ المذكورة. وما نتمناه هو أن تكون هذه الثغرات والفروق مطردة، ويمكن رصدها بضوابط ومبادئ نحوية. وفي الفقرات الموالية، نبين أن التمييز الأساسي في العربية بين الصفات الطراز والصفات الأخرى لا يمكن رصده باللجوء إلى فرق بين ما هو أصلي وبين ما هو مشتق، كما في الإنجليزية، بل بين الخصائص الجهية للواصق الصفات (لاصقة الصفة ولا صقة المشارك).

6) هناك الصفة التي ليست مشبهة باسم الفاعل، مثل أبيض وأسود والتي لا يمكن اشتقاقها من فعل، لعدم وجود فعل بسيط مثل «باض» أو «ساد» يمكن أن يعتمد أصلاً لها. ومع ذلك فإننا نعتبر هذه الصفات مشتقة من جذر فعلي مجرد، ولا يهم أن يكون هذا الجذر لا يحقق فعلاً متصرفاً بسيطاً.

2.1. بعض الخصائص الجهية

يميز النحاة التقليديون بين خصائص اسم الفاعل الجهية وخصائص الصفة. فالصفة تدل على وضع قار ودائم، أو على **الثبوت**، بينما المشارك يدل على شيء واقع وعارض أي على **الحدوث**. ثم إن اسم الفاعل يدل على حدث أو عمل في نقطة معينة من الزمن فقط، بينما الصفة تدل على شيء لازم، يصدق في أي وقت من الزمن. وكما يقول عباس حسن، فإن الصفة «تدل على معنى في الماضي يستمر في الحاضر ويدوم».[2]

وأخيراً، فإن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل ويدل على الحاضر أو المستقبل، ولا يدل على الماضي، بل إن بعضهم ذهب إلى أن اسم الفاعل يوازي المضارع.[3] فهذه الملاحظات تحتاج إلى تقويم وتوضيح وتصحيح.

قد يتبادر إلى الذهن أن مقولة الحدوث والثبوت التي وظفها النحاة في تحديد الفرق بين الصفة واسم الفاعل يمكن أن تعوض بمقولة الحركية والسكونية (dynamicity / stativity) التي توجد في الأدبيات اللسانية الحالية. وهكذا تكون الصفات سكونية، بينما تكون المشاركات حركية. فالأفعال التامة السكون لن تكون لها أسماء فاعلين، ويمكن أن تصلح فقط لاشتقاق الصفات. تقول : كريم من كَرُمَ، لا كارم، وحَسَن من حَسُن، لا حاسن، ونشيط من نشِطَ، لا ناشط، وشبيه ومثيل وطويل وكبير وصحيح وبعيد وأبيض وأحمق، وهلم جراً. فـ «فاعل» لا تأتي من كل هذه الأفعال. وعلى العموم، فإن الأفعال التي على «فَعُلَ» خاصة، وفَعِل (غالباً)، لا تأتي منها إلا الصفات. وهذا يمكن رصده بافتراض أن سكونية الجذر الفعلي تتناقض وحركية صيغة اسم الفاعل.

إلا أن هناك أمثلة مضادة عديدة لهذا الاقتراح. لأن عدداً من الأفعال اللازمة السكونية يأتي منها اسم الفاعل، تقول : صالح وفاسد وطاهر وباطل وآمن وضائق، الخ، وكلها تدل على سكون. وهناك أفعال متعدية ساكنة مثل عارف وعالم وجاهل

2) النحو الوافي، ج3، ص295.
3) انظر على سبيل المثال من المحدثين كنتربنو (1975)، وهذا هو موقف القدماء

وفاهم وسامع وكاره ومحب... الخ.[4] فهذه الأفعال ساكنة بجميع الروائز الكلاسيكية للسكون. فهي لا تتصرف في الأمر. لا تقول : «أَصْلُحْ» أو «أفسُد» أو «اجْهَل»... الخ. وهي لا تظهر مع الظروف مثل «عمداً» التي تتطلب فاعلاً إرادياً. لا تقول : «*يعرف الجواب عمداً» ولا «*يحبها عمداً». وهي لا تظهر في فضلات أفعال المراقبة مثل «*أقنعته بأن يعرف الجواب»، أو «*اقنعته بأن يَصْلُح». ولا تظهر في التراكيب «الفالقة» (pseudo-cleft) كما في : *ما فعله هو أنه عرف الجواب، *ما فعله هو أنه صلح. وهي لا تدل كذلك على التدرج (progressive). لا تقول : «أنا صالح» بمعنى أنا متدرج في الصلاح، الخ. فعدد من هذه الروائز تروز المنفذية أو الإرادة : فالأمر يقتضي الإرادة، وكذلك بعض الظروف. التواجد ضمن فضلات أفعال المراقبة شرطها الإرادة كذلك، الخ. والمنفذية تقتضي وجود وضع حركي. إلا أن المنفذية ليست هي الرائز الوحيد للحركية. فالتدرج يمكن أن يروز حركية بعض الأوضاع، وإن كانت هذه الأوضاع ليست من الأعمال أو الأنشطة. فالجملة (1)، مثلاً، تصف وضعاً حركياً، وإن لم تكن هناك منفذية :

(1) الدمع هامر.

فهذا الوضع يصف انتقالاً من حالة إلى أخرى، أي حدث (process)، وهو حدث ممتد.

وبناء على ما تقدم يمكن استخلاص أن صيغة «فاعل» ليست خاصة بالتدرج، ولا بالجهة الحركية. فكلمات مثل «عارف» أو «باطل» ليست منفذية، ولا إرادية، ولا حركية، ولا تَدَرُّجِيَّة. فما الذي يسوغ وجود هذه الكلمات، وما الذي يوحد بينها وبين الأعمال والأنشطة والأحداث ؟ وما الذي يميزها عن صفات مثل «طويل» و«أبيض» مثلاً ؟ فالنحاة القدامى لم يخرجوا أي فعل، حتى الأفعال الساكنة المحضة، من إمكان بناء اسم الفاعل. ومنطقهم أن هذه الأفعال يمكن أن تكون لها قراءة تدل على الحدوث، وحينذاك يصبح بناء اسم الفاعل منها ممكناً.

4) هذه الأفعال متعدية، بالمصادفة، وهذا جعل بعض اللغويين يعتقدون أن اسم الفاعل يبنى بدون قيد من المتعدي ولكن بناءه من اللازم يخضع لقيد عدم السكون (انظر مثلاً ورايت (1958) Wright، ج 1، ص.131 ـ 132). إلا أن الأمر مخالف لهذا. فمن جهة، هناك أفعال ساكنة لازمة تبنى منها أسماء فاعلين (مثل «صالح» و«باطل»، الخ) وهناك أفعال متعدية لا يبنى منها اسم الفاعل مثل «أشبه».

إلا أن المعطيات تدحض هذا الرأي. فالأفعال التامة السكون لا تبنى منها صيغة «فاعل» (لا تقول *جامل ولا *قابح، الخ).

فما هو إذن التعميم الذي يرصد إمكان بناء «فاعل» ؟ يبدو أن الجواب هو أن صيغة «فاعل» لا تميز بين ما هو ساكن وبين ما هو حركي، أي بين وضع يظل قاراً عبر الزمن ووضع يتغير، بل بين وضع مقيد زمنياً (أو وضع ظرفي عارض)، ووضع غير مقيد زمنياً (أو مطلق أو دائم). فصفات مثل «حسن» و«غريق» و«سجين» تصف حالات لا يكون فيها الامتداد الزمني وارداً. فالوضع منسجم وممتد، وغير متغير، عبر امتداده. وليس الأمر كذلك في «غارق» أو «مسجون»، فهنا ليس القياس الزمني وارداً. قد يكون ممتداً أو لحظياً، ولكن المهم هو أن الحدث (أو الحالة) يبدأ في وقت من الزمن، وينتهي في وقت آخر. فإذا قلت «غارق»، فإنك تعني أن شخصاً يوجد في حالة غرق، ولكنه قد لا يكون في هذه الحالة بعد مدة، وقد تعني أنه يدخل في هذه الحالة (الجهة البدئية inceptive). أما إذا قلت «غريق»، فإن وجهة المتكلم هو وصف حالة دون اكتراث بالامتداد الزمني وبزمن البدء. وهذا هو المضمون الأساس في الملاحظة الأولى عند القدماء.

والملاحظة الثانية التي نجدها عند القدماء، يبدو وكأنها تميز بين الصفات والمشاركات باعتبار الامتداد (durativity). إلا أن هذا غير صحيح، إذ لا يمكن التمييز بينهما باستعمال هذا العنصر الجهي. فاسم الفاعل يدل على الجهة المتصلة الممتدة. لنتأمل الجملة التالية :

(2) عمرو ضارب زيداً.

ففي هذا التركيب، لا يصير الحدث إلى نهاية، بل هو ممتد. ويدل اسم الفاعل هنا عل التدرج كذلك. فإذا كان التدرج مكوناً من الاتصال (أو الامتداد) وعدم السكونية، فإن التمييز يكون بين شيء منسجم في امتداده وشيء توجد نقطة انفصام في امتداده.

والملاحظة الثالثة التي أوردها القدماء مبنية على المعارضة التالية :

(3) أ) عمرو ضارب زيداً الآن.

ب)* عمرو ضارب زيداً أمس.

فإذا كان اسم الفاعل حاملاً لزمن / جهة اللاتمام (imperfective)، كما في الفعل المضارع، فإن لحن (3 ب) يمكن رصده بنفس الكيفية التي نرصد بها لحن (4) :

(4)* يضرب زيد عمراً أمس.

لاحظ، مع ذلك، أن هذه التراكيب اسمية، وأن رأسها صرفة تتضمن عنصر زمن فارغ، سمته [– ماض]، فهذا التخصيص يجعل الجملة الاسمية لا تتلاءم والظروف الزمنية التي تحيل على الماضي، ومن هنا لحن (4). فكون التخصيص الزمني خاصية للإسقاط الصرفي للجملة، لا اسم الفاعل، يتضح عندما نعارض الجمل في (3) بجمل اسمية موازية تتضمن صفات تامة السكون، كما في (5)، أو مركبات حرفية، كما في (6) :

(5) أ عمرو مريض الآن.
ب)* عمرو مريض أمس.

(6) أ) عمرو في الدار الآن.
ب)* عمرو في الدار أمس.

ففي هذه الجمل، ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن الصفة أو المركب الحرفي لهما تخصيص زمني [– ماض]، وإلا بطل التفريق الذي يهدف إليه النحاة. ومع ذلك، فإننا نجد نفس التعارض الذي وجدناه في (3).[5]

5) لقد خطأ بعض النحاة تراكيب مثل (5 أ). فصاحب النحو الوافي، مثلاً، (انظر ج.3، ص.281) يخطئ المثال التالي :

(أ) المتسابق بطيء الحركة الآن.

فهو يدعي أن الصفة تدل على خاصية ملازمة دائمة، ولا يصح أن تكون محصورة في الحال، أو الماضي، أو المستقبل. فهذه الخاصية يجب أن تصدق في كل الأزمنة في نفس الوقت، لا في زمن واحد، ومن هنا لحن (أ). وبالمقابل، فإن اسم الفاعل يدل على حدث في نقطة زمنية معينة، ومن هنا سلامة جمل مثل (3 أ) أعلاه.

فهذا الموقف يخلط بين الخصائص الجهية للصفة واسم الفاعل، والخصائص الجهية والزمنية للتركيب. وعباس حسن نفسه يستشهد بالصبان الذي يذكر أن الصفة يمكن أن تظهر في سياق تدل فيه على الماضي، أو الحال أو المستقبل فقط، كما في الأمثلة التالية (ن.م،ص.280) :

(ب) كان زيد حسناً فقبح.

(ج) سيصير حسناً.

(د) هو الآن حسن.

فواضح من هذه الأمثلة أنه لا تنافر بين الخصائص الجهية الملازمة للصفة وبين الخصائص السياقية (جهية وزمنية).

والخلاصة أن التمييز بين صيغة «فاعل» وصيغة الصفات المحضة (و/أو المشبهة) هو تمييز جهي، لا تمييز زمني. وهذا التمييز يمكن رصده بمفهوم الحدوث/الثبوت الذي أورده النحاة. وهو مفهوم يختلف عن مفهوم الحركية/السكونية، كما بينا، كما يختلف عن مفهوم الامتدادية (و/أو الاتصالية). ونعالج الآن مشكل رصد هذا التمييز داخل النموذج.

لنتأمل صفات مثل «حسن» و«طويل» و«أبيض»، الخ. فبناء هذه الصفات على صيغة أو أخرى إما فَرادي شاذ، وإما مطرد محدود في طبقة دلالية/تصورية. فهب أن هذه الفرادات أو الاطرادات الفرعية معجمية، بمعنى أن تكوين هذه الصفات يتم في المعجم.[6] هب، علاوة على هذا، أن شرط الثبوت خاصية من خصائص الصيغة (و/أو اللاصقة) الصّفية، فهذا يضمن أن لا تنطبق هذه الصيغة على الجذور التي تُفيد العمل أو النشاط أو الحدث. فعندما تدخل هذه الصفات التركيب، فإنها تدل على صفة لازمة بحكم تخصيصها الجهي المعجمي. وعندما تظهر في تشجيرة جهية معقدة، فإن الصفة قد تكون أو لا تكون متلائمة مع العناصر الجهية والزمنية الأخرى. فمثلاً هناك ظروف تمكن من قياس محدودية أو محدودية الحدث، أي كون الحدث يحد في نقطة تكون هي أحد موضوعات الحمل.[7] فالصفات تكون عادة لا محدودة (atelic)، وهذه الخاصية يمكن اشتقاقها من ثبوتها. وكلازمة لهذا، فإن الصفات لا تتوارد والظروف المحدودة. وهذا ما يفسر التعارض التالي :

(7) كتبت الدرس في ساعتين.

(8)* أنا مريض في ساعتين.

فالظرف «في ساعتين» ظرف محدود، وهو يلائم «كتابة الدرس»، لأن هذا الحدث محدود أيضاً، بينما لا يلائم وضع «المرض»، لأن المرض ليس حدثاً محدوداً.

ولنتجه الآن إلى أسماء الفاعلين. فهب أن شرط الحدوث تخصيص معجمي للاصقة/الصيغة. فلاصقة اسم الفاعل المجرد التي نمثل لها بـ[ـا-ـ] للتقريب يكون

6) هذه الإطرادات يمكن رصدها عن طريق قواعد الحشو من النوع الذي اقترحه «جاكندوف» (1975)، أو عن طريق قواعد معجمية أكفى وصفياً مثل القواعد التي تحدثنا عنها في الفصل الثاني.

7) انظر التوكاني (1989) في هذا الباب.

جزءاً من مدخلها المعجمي التخصيص (9) :

(9) [شـ] : أ) (ف، و)

ب) [ف حدوث]

ففي (أ)، مثلنا للتحول المقولي الذي تقوم به اللاصقة / الصيغة إذ تنقل فعلاً (ف) إلى وصف (و). وفي (ب)، مثلنا لشرط الحدوث. وكنتيجة للتخصيص الجهي في (9)، فإن أي فعل لا يدل على الحدوث لا يمكن أن يكون دخلاً لقاعدة بناء اسم الفاعل، أي قاعدة الالصاق، وهكذا فإن قاعدة الالصاق لا يمكن أن تنطبق على أفعال تامة السكون (أو الثبوت)، ومن ثم لحن *حاسن و*طاول... الخ. وهناك أفعال ساكنة يمكن أن تقرأ على الحدوث أو الثبوت، وهذا الازدواج يؤدي إلى ازدواج في بناء الصيغ الصفات. تقول : «سليم» وسالم من «سَلِم» و«أمين» و«آمن» من «أمِن»، و«غريق» و«غارق» من «غرق»، الخ. إلا أن هذا الازدواج لا يقع مع كل الأفعال، بل إن هناك أفعالاً لا يأتي منها إلا اسم الفاعل، دون الصفة. فمنها «باطل» و«فاسد»، لا تقول «بطيل» أو «فسيد». وهناك طبعاً أفعال لا تأتي منها إلا الصفة المحضة مثل «جميل» (لا تقول «جامل») وطويل (لا تقول طاول)، الخ. ولابد من البحث الوصفي لتحديد الطبقات الثلاث على أسس اطرادية، جهية ودلالية. إلا أننا حددنا أين يقع وجه التمييز بين هذه الطبقات. وإذا كنا قد افترضنا أن الصفات المحضة تولد في المعجم، فأين يُبنى اسم الفاعل ؟ فهذا ما نعرض له في الفقرة الموالية.

3.1. عن الطبيعة المقولية لاسم الفاعل

عندما نتفحص خصائص اسم الفاعل التوزيعية والانتقائية، نجده ذا طبيعة مقولية مزدوجة، إذ يمكن القول إنه بين الفعل والصفة. فخصائصه الداخلية هي خصائص الفعل، بينما خصائصه الخارجية هي خصائص الصفة. لنتأمل الأمثلة التالية :[8]

(10) عمرو ضارب زيداً بشدة.

(11) عمرو سالب زيداً ماله.

[8] عن هذه الخصائص، انظر الفاسي (1987 أ).

(12) عمرو مومن بما يقول

ففي (10)،نجد مفعول اسم الفاعل، مثل مفعول الفعل، يتلقى إعراب النصب، كما أن المفعولين في (11) يتلقيان إعراب النصب. وأما المثال (12)، فيبين أن الفعل ينتقي نفس الفضلة الحرفية التي ينتقيها الفعل. زد على هذا أن اسم الفاعل ينعته ظَرْفُ كيفٍ في (10)، وهو ظرف يتعلق عادة بالأفعال، ولا يمكن أن ينعت بصفة، مثلاً، كما هو شأن الأسماء. فهذه الخصائص يمكن رصدها بسهولة إذا افترضنا أن اسم الفاعل فعل. وهذا الافتراض يمكن من حصر إسناد النصب في الأفعال. وأما الخصائص الانتقائية لاسم الفاعل، فتجد كذلك حلاً لها في هذا الافتراض، نظراً إلى أن الأسماء لا تُسْقِط عادة كل فضلاتها، كما في قولنا «القتل محرم»، حيث لا يسقط المصدر فضلاته. وأما النعت بالظرف، فيمكن رصده بالاعتماد على اقتراح هكنبتم (1985) الذي يقر بأن ظرف الكيف يمثل نعتاً بالنسبة للموقع الحدث في الشبكة المحورية للفعل. وعليه، فظهور هذا النوع من الظروف يكون مؤشراً على الطبيعة الفعلية لمراقبة الظرف، ويكون الظرف في (10) دالاً على فعلية اسم الفاعل.[9]

وأما بخصوص خصائصه الخارجية، فإن اسم الفاعل يمكن اعتباره صفة. فأسماء الفاعلين، مثل المركبات الوصفية الأخرى، تتلقى إعراباً. وهي، مثل الصفات، تحمل لاصقة التطابق. وهذه اللاصقة مخصصة في الجنس والعدد، وصورتها مثل صورة العلامة التي تكون على الصفة، لا العلامة التي تكون على الفعل.[10] زد على هذا أن أسماء الفاعلين لها أساساً نفس التوزيع الذي نجده للصفات. فالصفة قد تكون خبراً في جملة اسمية، كما في (10)، أو فضلة لفعل رابطة، أو حالاً، أو صلة مقلصة، الخ. واسم الفاعل يحتل نفس المواقع :

(13) كان عمرو مومناً بما يقول.

9) يعتقد هكنبتم (1986)، بعد دفدسن (1966) أن «... الإحالة على الأحداث (events) مؤداة في الانجليزية واللغات الأخرى بطريقة خاصة، يعني مواقع موضوعات...» زد على هذا أن «... المحمول العادية، بما فيها الأفعال الساكنة والصفات لها موقع حدثه في شبكاتها المحورية».

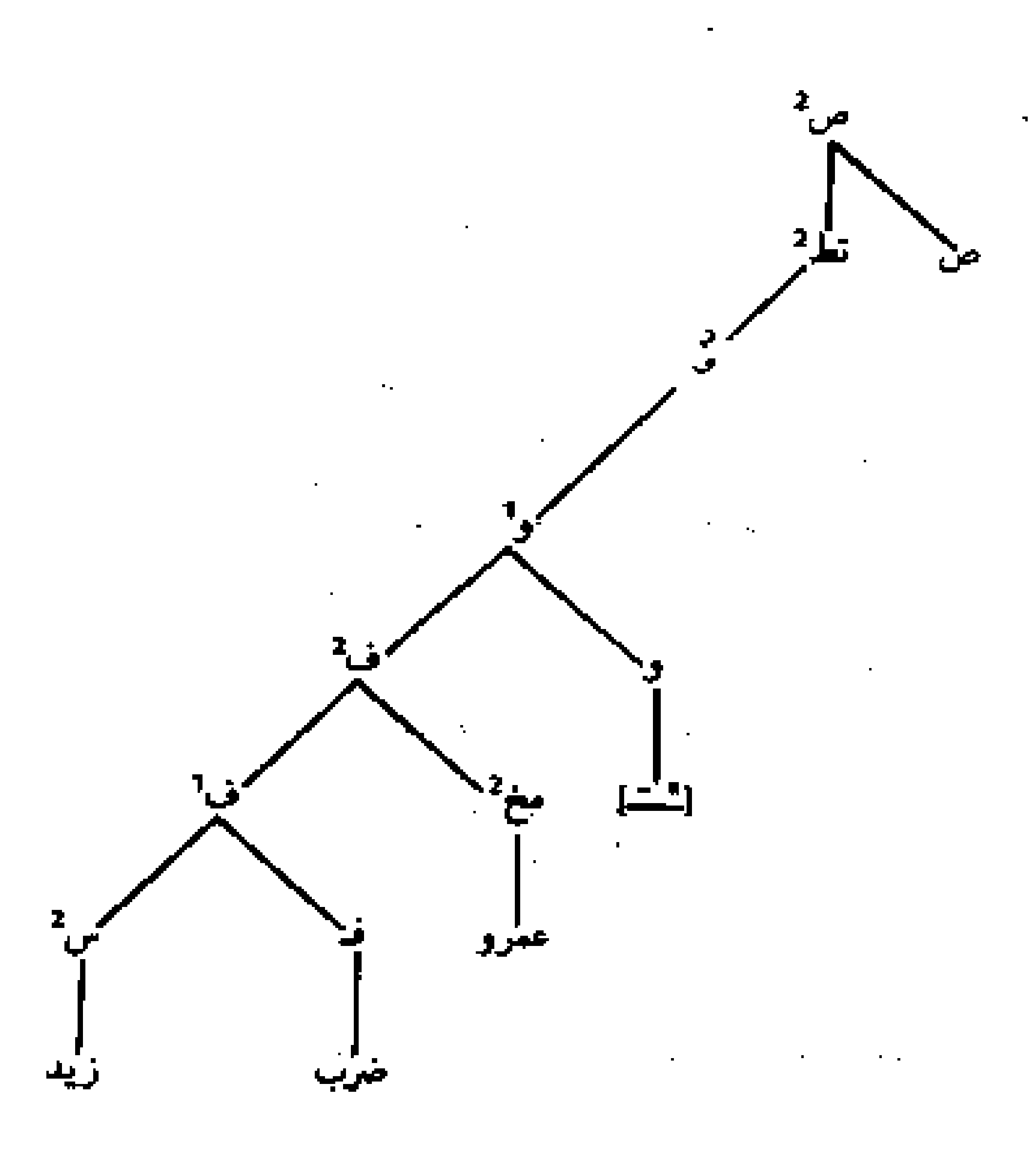
10) انظر الفصل الثالث.

(14) دخل زيد البيت ممتطياً حصاناً.

(15) هذا هو الضارب زيداً.

فهذه الخصائص الخارجية لأسماء الفاعلين والصفات المشتقة يمكن اعتبارها خصائص للإسقاطات الصرفية التي ترأس الصفات وأسماء الفاعلين. ويكون اسم الفاعل مثل الصفة «خارجياً»، وإن اختلفا داخلياً. فإذا اعتبرنا أن اسم الفاعل مركب فعلي داخلياً، وأن اللاصقة تحوله إلى وصف، وأن المركب الوصفي المُكَوَّن يعلوه إسقاط للتطابق، فإن مقاربة أولى لبنية اسم الفاعل العميقة في الجملة (10) تكون هي (16).

(16)



فالجملة الاسمية ترأسها صرفة فارغة فيها زمن غير ماض، وفضلة الصرفة الجملية هي إسقاط صرفي يعلوه تط. ففي البنية العميقة، يكون اسم الفاعل جذراً فعلياً مكوناً من الصوامت فقط. وأما اللاصقة الصائتية، فهي مولدة تحت و، ثم ينتقل الفعل إلى و ليتصل باللاصقة / الصيغة. فأثر ف هو الذي يسند النصب إلى «زيد»، ولكن الفاعل «عمرو» يجب أن ينتقل إلى مخ تط ليتلقى إعراباً من الزمن هناك. وأما المقولة المتصرفة التي ترسو في تط، فإنها تصير «صفية»، وهي تتلقى الإعراب الذي يسنده الزمن للمركب الصرفي، والذي يتسرب إلى الصفة.

هناك سمتان للمقاربة التي قدمناها هنا. فاسم الفاعل جذر صامتي فعلي، وهو يبنى فقط في البنية السطحية. ثم إن البناء، بناء اسم الفاعل، لا يتم إلا في مستوى الإسقاط الصرفي، مما يتيح لاسم الفاعل أن تكون له بنية فعلية داخلية تامة. وكنتيجة لهذا، فإن اسم الفاعل تكون له نفس خصائص الأفعال، تركيبية كانت أو دلالية محورية، أو إعرابية. فمن المهم جداً، بالنسبة لهذه المقاربة، أن لا ينطبق الإلصاق إلا في مستوى أعلى في البنية، في مستوى الصرفة. فعندما ينطبق الإلصاق، فإن المقولة تتغير من فعل إلى صفة. فلو كان الإلصاق ينطبق في أسفل الشجرة لتحول الفعل إلى صفة هناك، ولما أمكن أن تسند الصفة النصب، لأن الصفة في منظورنا قد تسند الجر، ولا تسند النصب. وهذا الإلصاق «المُبَكِّر» هو ما يحدث بالفعل مع بعض أسماء الفاعلين، كما سنبين.

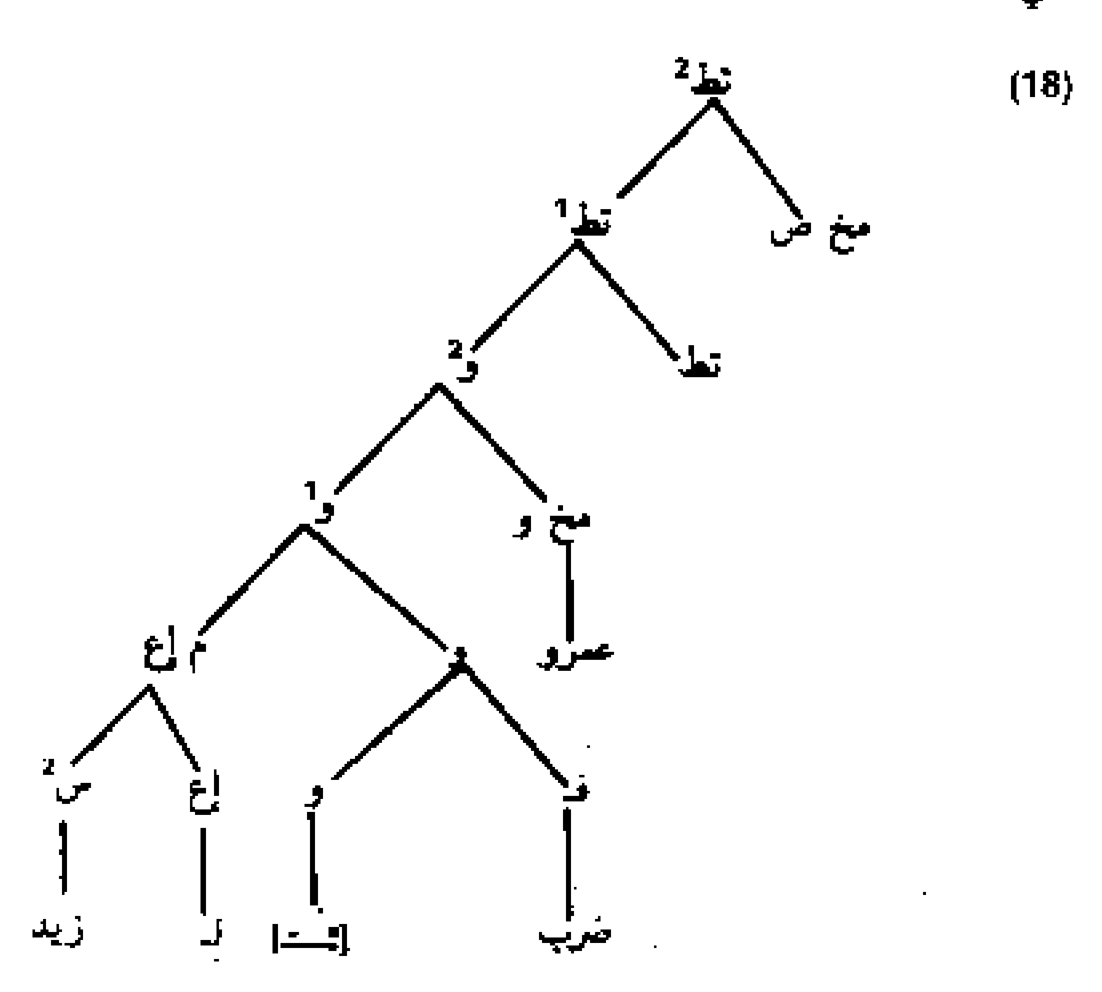
لنتأمل الجملة التالية :

(17) عمرو ضارب لزيد بشدة.

فتركيب اسم الفاعل هنا يفرز نفس الخصائص التي نجدها في (10) أعلاه، باستثناء خاصية إسناد النصب إلى المفعول. فالخصائص الانتقائية للاسمين واحدة، ومع ذلك، فإن اسم الفاعل هنا لا يسند إعراباً إلى مفعوله. فإذا كانت الأفعال المتعدية تنصب مفعولاً بالضرورة، فإن اسم الفاعل هنا لا يمكن أن يكون فعلاً. فهذا يوحي بأن إلصاق [ـِـ] ينطبق مبكراً، أو في أسفل الشجرة، في مستوى س°، مُحَوِّلاً ف إلى و، مما يمنع المقولة الناتجة أن تسند النصب. وعليه تكون البنية العميقة لـ (17)

هي (18) :

(18)



فإذا كان الإلصاق يعمل في مستويات مختلفة، كما افترضنا، فإن الفرق في إسناد الإعراب بين (10) و (17) يمكن رصده باللجوء إلى مستوى انطباق القاعدة. ففي (18)، تنطبق قاعدة الإلصاق في المستوى المحوري من الشجرة، وفي (16)، تنطبق في المستوى الصرفي. وتكون المقولة الناتجة الصفة (و) غير قادرة على إسناد الإعراب. وعندئذ، نلجأ إلى إقحام حرف الجر «لـ» حتى يسند الإعراب إلى المفعول المحوري «زيد». ونفترض أن هذا الحرف مؤشر إعرابي فقط، وليس كسائر الحروف، وأنه يرأس مركباً إعرابياً، كما هو مبين في الشجرة.

فإذا كان هذا صحيحاً، فإن الفرق في الإعراب بين اسمي الفاعل يمكن رصده بالنظر إلى «أحياز» الإلصاق. فبخلاف خاصية اللاصقة الجهية، فإن خاصية التحول المقولي «حيزية» (scopal)، بمعنى أنها تؤثر في خصائص العمل التركيبية في

المستوى الذي ينطبق فيه الإلصاق.[11] فاسما الفاعل في كل من البنيتين يفيدان الثبوت. إلا أنهما يختلفان مقولياً في مستوى س٠ المحوري، لأن اسم الفاعل وصف في (18)، وهو فعل في (16). وأما الخصائص الانتقائية، فهي محافظ عليها في الحالتين. وفي الفقرة الموالية، نتفحص خصائص صفات تأتي على «فاعل»، دون أن تحافظ على الخصائص الانتقائية، فيما يبدو.

4.1. صفات على «فاعل» ومشكل المحافظة على الانتقاء

في هذه الفقرة، نتدارس خصائص صفات تأتي على فاعل، إلا أنها تخالف أسماء الفاعلين التي أسلفنا فيها القول، في خصائصها الانتقائية والمحورية والإعرابية. فأسماء الفاعلين قد تكون متعدية إلى واحد أو إلى اثنين، ولكن هذه الصفات لازمة فقط. وأسماء الفاعلين لا تكون مضافة (على الأرجح)، ولكن هذه الصفات تضاف. وأسماء الفاعلين تدل على الأعمال، وهذه الصفات لا تدل إلا على الحالات. والسؤال الأساس الذي يشغلنا هو : هل هذه الصفات مشتقة من أفعال لازمة أصلاً، أم إن اللزوم ناتج عن تقليص للشبكة المحورية المتعدية في المعجم ؟ سندافع عن الحل الأول.

1.4.1. المحافظة على الجهة والشبكة المحورية

إحدى الخصائص البارزة لبناء اسم الفاعل هي المحافظة على الخصائص الجهية والمحورية للفعل أصل الاشتقاق، كما بينا آنفاً. فالخصائص الإعرابية وحدها هي التي يمسها التحول المقولي. وهكذا، فإن فعلاً مثل «منح» يمكن أن يكون متعدياً إلى واحد أو إلى اثنين. وكذلك يكون اسم فاعله، ثنائي المحل، أو ثلاثيه، كما في (19) و (20)، على التوالي :

(19) زيد مانحٌ المال.

(20) زيد مانح هنداً المال.

(11) هذا التحليل مشابه لتحليل أبني (1987) لإلصاق ing- المصدرية في الإنجليزية.

فالتركيب (21)، الذي استغني فيه عن المفعولين، لاحن :

(21)* زيد مانح.

فلحن (21) يمكن إرجاعه إلى مبدأ الإسقاط، لأن الدور المحور والدور الهدف لم يسقطا. فلحن التركيب (21) يوازي لحن التركيب (22)، ويمكن إرجاع لحنهما إلى نفس العلة :

(22)* منح زيد.

وهناك أسماء فاعلين يبدو وكأنها لا تحافظ على الخصائص المحورية للجذر الفعلي. لنتأمل الزوج التالي :

(23) زيد نافع أباه.

(24) زيد نافع.

فاسم الفاعل ليس له مفعول في (24)، ومع ذلك فالتركيب سليم. وهناك صفات أخرى يمكن استعمالها لازمة (إلى جانب إمكان استعمالها متعدية)، مثل «جاهل» و«عالم» و«ظالم»، الخ. فهذه الصفات تشتق من الأفعال الساكنة أو أفعال المعاناة (experiencer verbs). والسؤال هو : لماذا لحن (21) وسلامة (24) ؟

لاحظنا أن أصل اشتقاق اسم الفاعل في (20) و (21) واحد، وهو الفعل المتعدي، وأن مبدأ الإسقاط لا يسمح بتغيير الخصائص المحورية للفعل (في التركيب). إلا أن الوضع في (24) قد يكون مخالفاً. فأصل اشتقاق الصفة في (24) قد يكون مخالفاً لأصل اشتقاقها في (23)، أو قد يكون أصل الاشتقاق واحداً، ولكن تغيير عدد المحلات مسموح به في (24)، لأنه قد يكون حدث في المعجم، وهو شيء لا يمنعه مبدأ الإسقاط، الذي ينطبق في التركيب فقط. فهذا يعني أن الصفة في (23) فعل (في التركيب) ومسقط بجميع محلاته، بينما الصفة في (24) صفة في مستوى س- السابق للتركيب. وعليه، لا يكون هناك خرق لمبدأ الإسقاط.

وهناك ما يدل على أن الحل الأول هو اللائق، وأن هناك مصدرين مختلفين للاشتقاق في (23) و (24). وعليه، فليس هناك حاجة إلى إدخال تغييرات على الشبكة المحورية للفعل لاشتقاقها. وذلك لأن الفعل «نفع» قد يكون متعدياً أو لازماً، كما يدل على ذلك الزوج الجملي التالي :

(25) نفع زيد أباه.

(26) نفع زيد.

وإذن يمكن أن يكون اسم الفاعل اللازم في (24) قد اشتق من الفعل اللازم في (26)، وتكون بذلك عملية الاشتقاق محافظة على الخصائص الانتقائية والمحورية للفعل. وكلازمة لهذا، يمكن افتراض أن الاشتقاق يحدث في التركيب، وليس في المعجم، مادام مبدأ الإسقاط غير مخروق.

وليست كل الأفعال المتعدية قابلة لأن تكون متعدية ولازمة في نفس الوقت. فهناك أسماء فاعلين لازمة مثل «جاهل» و«عالم» و«ظالم» و«فاهم»، ولكن ليس هناك لزوم في *واهب ولا *عارف ولا *ضابط... الخ. فلو كان الأصل بالنسبة لأسماء الفاعلين المزدوجة مثل «نافع» و«نافع فلاناً» واحداً، لما أمكن أن نرصد الفرق بين الأفعال التي تسمح بالزوجين معاً، والأفعال التي لا تسمح إلا باسم الفاعل المتعدي. ففي تصورنا أن وجود الصفة اللازمة ناتج عن وجود الفعل اللازم، وإلا فلا. نقول : «جهل الرجل» و«علم فلان» و«نفع»، إلى جانب «جهل الرجل الشيء» و«علم الخبر» و«نفع فلاناً». ولا نقول «*وهب الرجل»، أو «*عرف الرجل» أو «*ضبط»، الخ. ونحتاج طبعاً إلى مزيد من البحث في المعطيات لتحديد كل طبقة من هذه الطبقات على حدة.

هناك فروق جهية (و/أو دلالية) بين الصيغة المتعدية والصيغة اللازمة. فالأفعال اللازمة تؤول عادة على أنها «أفعال» (acts). ومن المهم أن نعرف أن الصفة اللازمة هي اسم الفاعل بالنسبة لهذه الأفعال اللازمة، أو على الأقل، عندما لا يكون الفعل ساكناً سكوناً مطلقاً. فهناك تأويلان لجملة مثل (24). فقد تعني أن «زيداً ينفع»، وقد تعني أن من خصاله أنه نافع. ففي القراءة الأولى، نكون بصدد صيغة موازية للفعل، وفي القراءة الثانية، نكون بصدد صيغة مطلقة. فهذا يوحي بأن اشتقاق الصيغة في القراءة الأولى «تركيبي»، بمعنى أن الصفة تسقط في التركيب فعلاً، ثم تحول إلى صفة، بينما اشتقاقها في القراءة الثانية «معجمي». وسنعود إلى التفصيل في هذا الفرق لاحقاً.

وهناك روائز واضحة لتمييز اسم الفاعل عن الصفة. فاسم الفاعل، مثلاً، مثل الأفعال، يمكن نعته بظرف كيفي (manner adverb)، ولكن الصفات لا يمكن نعتها كذلك. ومن جهة أخرى، فإن الصفات يمكن أن تأخذ ظروفاً تبين الدرجة أو المدى (degree)، وهذا غير ممكن مع أسماء الفاعلين. ونمثل لهذه الفروق فيما يلي :

(27) أ) زيد نافع (أباهُ) بكثرة.

ب)* زيد مريض بكثرة.

ج) زيد مريض جداً.

د) زيد جد مريض.

(28) أ)* زيد نافع أباه جداً.

ب)* زيد جد نافع أباه.

ج)* زيد نافع للأب جداً.

(29) أ) زيد نافع جداً.

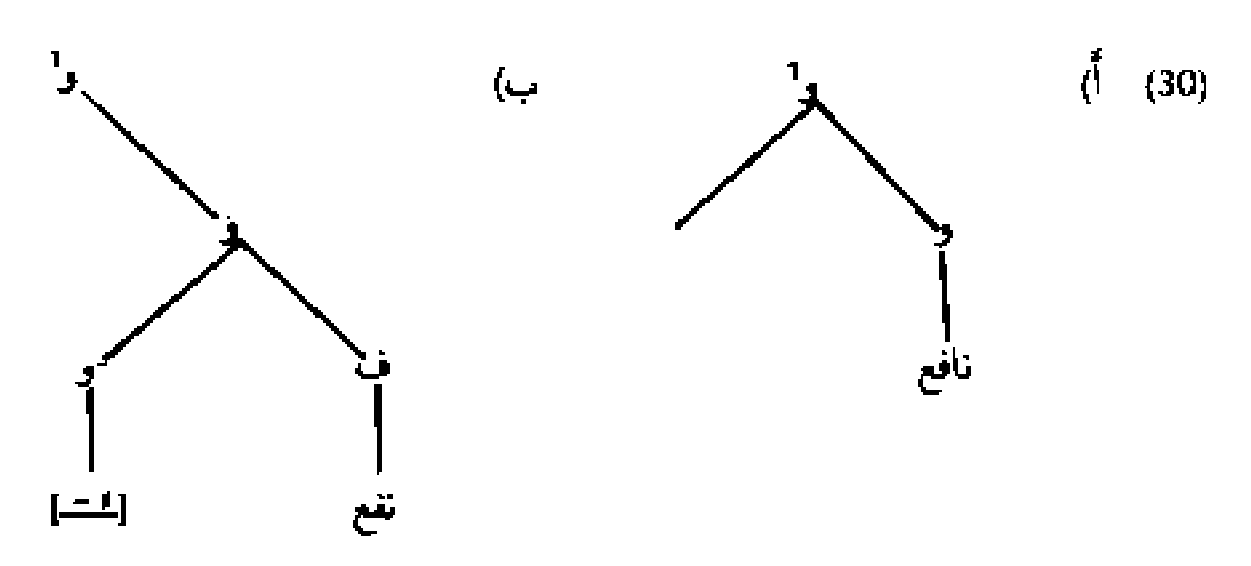
ب) زيد جد نافع.

ففي (27 أ)، يوجد اسم الفاعل مع ظرف كيف (كمي)، وهو ظرف لا يمكن أن يبنى مع الصفة. وأما الصفة، فيمكن أن تنعت بظرف مثل «جداً»، يدل على الدرجة، فالصفة القابلة للدرجات تدل على حالة مطلقة. والسؤال هو : من أين أتت هذه الخصائص الجهية ؟ وخصوصاً كيف يتم فقدان معنى الحدوث الذي يدل عليه اسم الفاعل ؟ ليس من السهل الإجابة، خصوصاً وأن هذا لا يقع مع كل الأفعال. وقد يكون من المحتمل أن هذه الصفات مولدة في المعجم، وهناك تفقد معنى الحدوث، لأن المعجم هو مكان التحول الدلالي. وبما أن هذه الأفعال التي تنتج عنها صفات ساكنة محضة هي أصلاً ساكنة، فإن التحول يكمن فقط في فقدان سمة الحدوث. لاحظ أن الصفات الساكنة لا تبنى من أفعال الأنشطة مثل «آكل» و«قاتل» و«حالق»... الخ. فهذه الصفات يمكن أن تستعمل لازمة، ومع ذلك فهي تدل على حدث لا على حالة. وكلازمة لهذا، لا يمكن إدخال النعوت الدرجية عليها. لا تقول : *جد آكل ولا *جد قاتل ولا *جد حالق... الخ.

2.4.1. في اشتقاق الصفات اللازمة :

بينا أن بنية الصفة في (24) يمكن أن تكون ملتبسة بين (30 أ) و (30 ب)، بحسب كونها صفة محضة، أو اسم فاعل يدل على حدث :

(30) أ) ب)



ففي البنية (30 أ)، تسقط الصيغة نفسها (ملتبسة بالجذر) معنونة مقولياً بـ و، بينما في (30 ب)، يسقط الجذر الفعلي، وتلتصق الصفة به في التركيب فقط، وقد اقترحنا أن تكون بنية (27 أ) هي (30 ب)، بينما تكون بنية (29 أ) هي (30 أ). فهذا الفرق في البنية هو الذي يرصد الفروق التي تحدثنا عنها، وخصوصاً الفرق في الجهة. وفي الفقرة الموالية، نحلل فرقاً آخر بين اسم الفاعل والصفة. فالصفة تسند إعراب الجر إلى ما دعي بالسببي، ولكن اسم الفاعل لا يسند الجر مباشرة إلى فضلاته.

5.1. اسم الفاعل، الصفة، وإسناد الجر

لننظر أولاً في اسم الفاعل. فقد لاحظ القدماء أن اسم الفاعل لا يضاف، وبعبارة أخرى، فإن اسم الفاعل لا يسند الجر، وإنما يسند النصب، أو يقحم حرف لإسناد الجر إلى فضلته. وهذا ما توضحه الأمثلة التالية :

(31) أمانح «زيد» المال ؟

(32) أمانح «زيد» للمال ؟

33) *أمانحٌ زيدٍ المالَ ؟

(34) *أمانحٌ زيدٍ للمال ؟

ففي هذه التراكيب، قدمنا اسم الفاعل حتى نخلق السياق الذي يمكن أن يسند فيه الجر. والتركيبان الأخيران، حيث أسند الجر إلى الفاعل، لا حنان. وبنفس الكيفية، فإن التركيب (35)، والذي أُسند فيه الجر إلى المفعول المحوري، لاحن كذلك في القراءة المعنية :[12]

(35) *زيد مانحُ المالِ.

فمن الواضح إذن أن اسم الفاعل لا يسند الجر إلى فاعله، ولا إلى مفعوله. فماذا عن الصفة ؟

الصفات المحضة، بخلاف أسماء الفاعلين، يمكن أن تسند الجر إلى بعض فضلاتها. إلا أن الجر لا يمكن أن يسند إلى فاعل الصفة، كما تبين ذلك الأمثلة التالية :

(36) أ) أنافعٌ زيدٌ ؟

ب) أمريضٌ زيدٌ ؟

(37) أ)* أنافعُ زيدٍ ؟

ب)* أمريضُ زيدٍ ؟

ففي كل هذه التراكيب، قدمت الصفة على فاعلها. إلا أن إضافة الصفة إلى فاعلها تؤدي إلى لحن، كما تبين ذلك (37). والسياق الوحيد الذي يمكن أن تسند فيه الصفة الجر هو دخولها على ضرب من الملحقات الذي شبهه القدماء بالمفعول، وهو ليس بمفعول، وحصروه في السببي، وذلك كما في (38) :

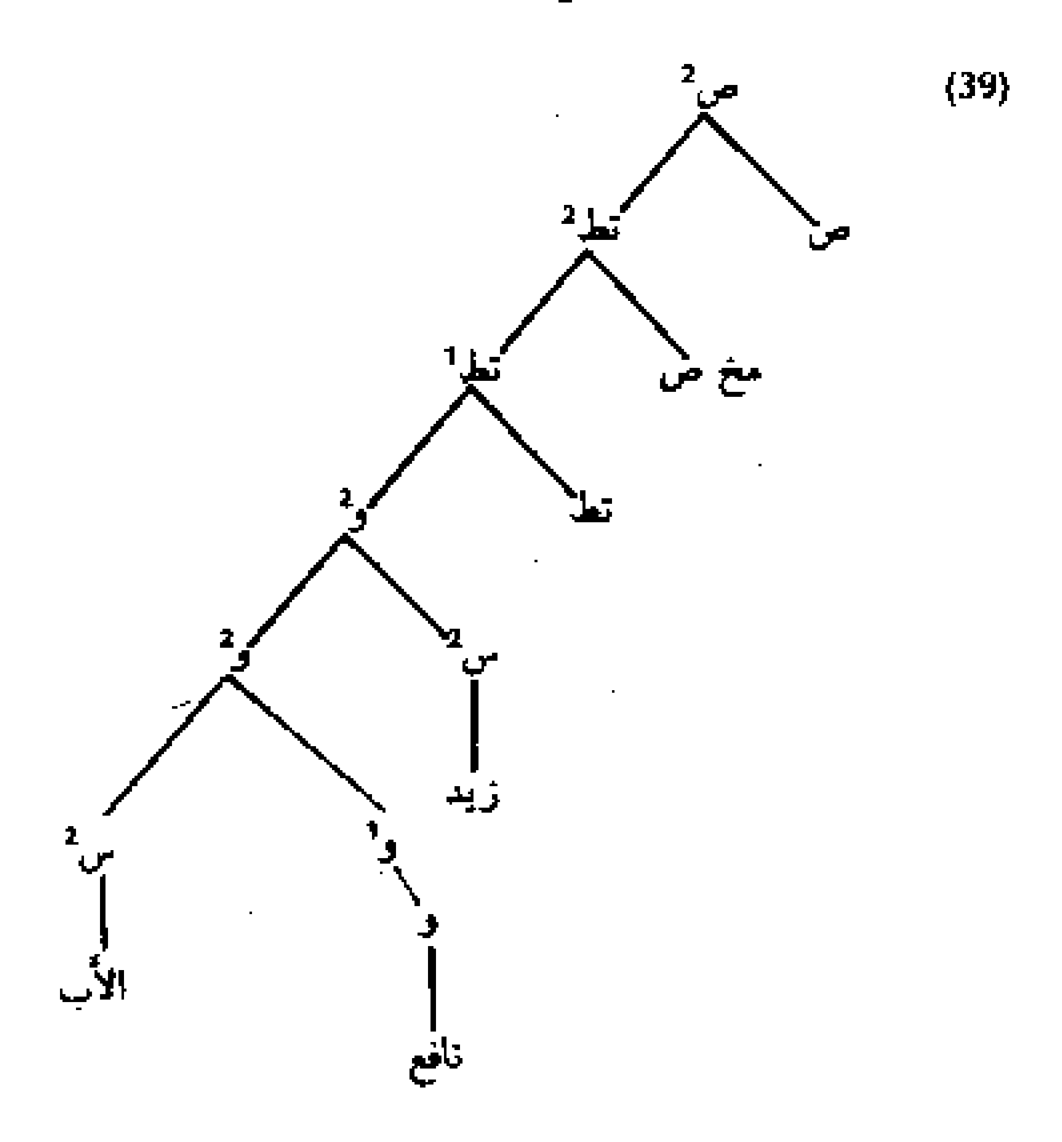
12) هذه الجملة غير لاحنة طبعاً في تأويل الإضافة، على أنها مركب اسمي محمول.

(38) أ) زيد حسن الوجه.

ب) زيد نافع الأب.

فعلاقة السببية ضرورية بين فاعل الصفة وفضلتها، بحيث يمكن اعتبار هذه الفضلة ضرباً من التمييز (في مستوى دلالي). وعليه، نعتبر أن هذا المضاف إليه ضرب من الملحقات، وأن الإعراب المسند إليه «دلالي محوري»، وليس بنيوياً، ونقترح أن تكون بنية (38 ب) العميقة هي (39) :

(39)



فهذه البنية موازية في تصورنا لبنية مركب وصفي له ملحق فضلة (يسمى عادة تمييزاً)، كما في (40) :

(40) زيد حسنٌ وجهاً.

فهذه الملحقات محمودة عادة بالنظر إلى العلاقة الدلالية بين الفاعل والفضلة. ولو كانت هذه الفضلات فواعل، لما أمكن تبين هذه القيود على إحالتها، لأن هذه القيود لا تحصر دلالة الفاعل. وأما إذا اعتبرنا أن هذا المكون فضلة يتلقى إعراباً دلالياً، لنسمه الإعراب التبعيضي (partitive)، فإن ما دعي بالسببية يمكن أن يفهم في هذا الإطار.

وهذه الملحقات لا تظهر مع اسم الفاعل. ولا غرابة في هذا لأن اسم الفاعل لا يتحمل الملحقات المنصوبة (التمييز) كذلك :

(41) أ)* زيد ذاهبُ الأبِ.

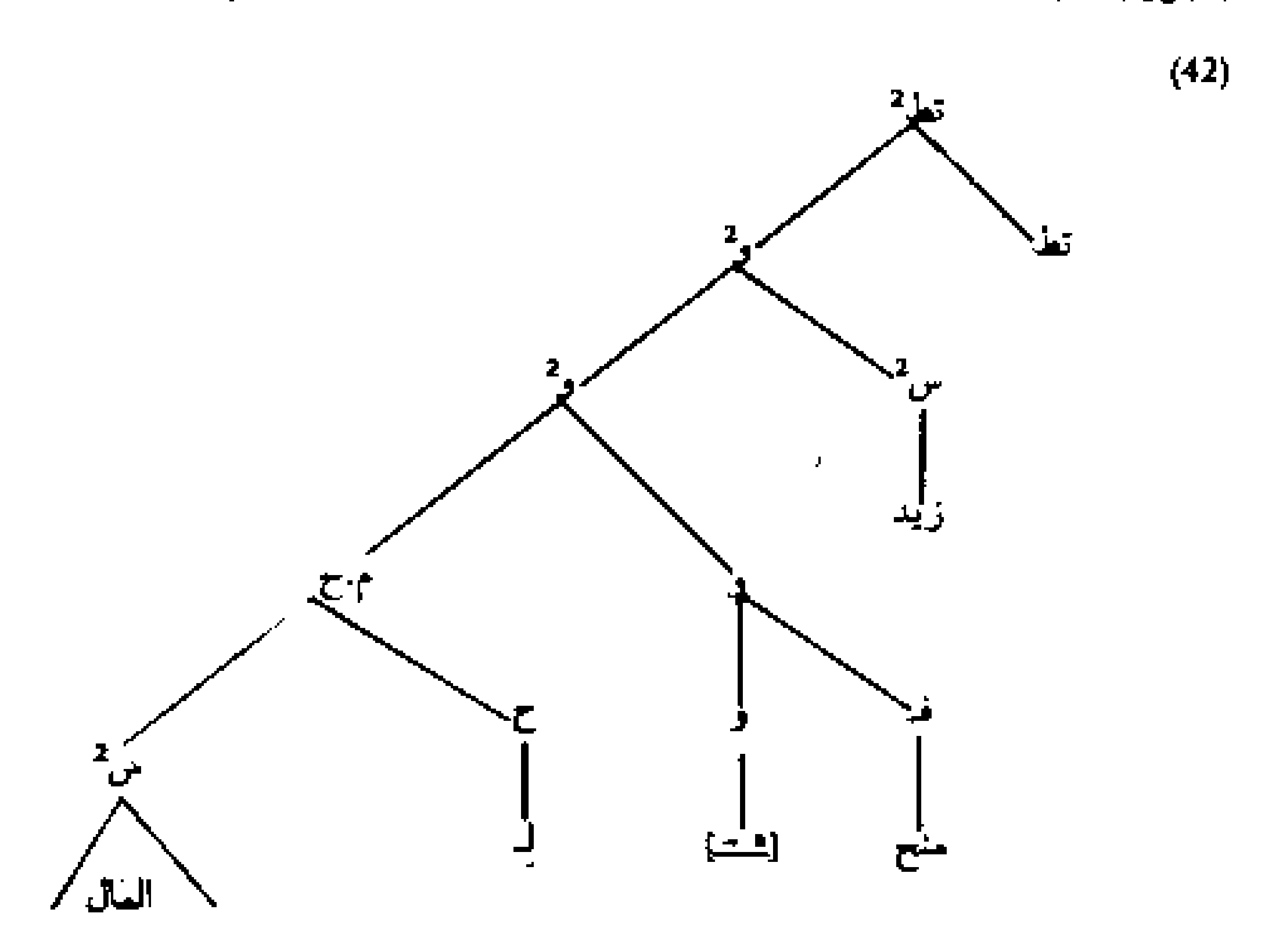
ب)* زيد ذاهبٌ أباً.

ومن المعلوم أن الصفة التي تظهر في هذه التراكيب يجب أن تكون دالة على خاصية ملازمة للفاعل والفضلة في نفس الوقت. فاسم الفاعل لا يرد في هذه التراكيب لأنه لا يدل على خصائص، بل يدل فقط على أعمال وأحداث.

واسم الفاعل لا يمكن أن يسند إعراباً تبعيضياً في (41)، لأن هذا الإعراب ليس بنيوياً. فإذا كان هذا صحيحاً، فإن ورود مثل هذا الإعراب في تركيب معين يعد مؤشراً على أن رأس التركيب صفة محضة. ويمكن حينئذ فهم الأحكام النحوية الفارطة الفهم الملائم. ففاعل الجملة الاسمية في (37) لا يمكن أن يكون مجروراً إذا افترضنا أن الجملة الاسمية ترأسها صرفة (تتضمن التطابق والزمن)، وأن هذه الصرفة تسند إعراب الرفع إلى الفاعل. وعليه، لا يكون هناك مصدر للجر في هذه التراكيب. ومن جهة أخرى، فإن إلصاق [ـــ] يمكن أن يقع في مستويات مختلفة من البنية، ويؤدي إلى تحول مقولي في مستويات مختلفة في الشجرة. فإذا التصقت اللاصقة بالجذر في مستوى ص، فإن اسم الفاعل تكون له بنية داخلية مثل المركب الفعلي، كما في (31). وحينئذ، يُسْنِد رأس المركب، أي ف، النصب إلى المفعول. أما إذا انطبقت قاعدة الإلصاق في مستوى ف، كما في (32)، فإن الفعل يتحول مبكراً إلى وصف، ولا يمكن أن يسند إعراباً (ولو إعراب الجر البنيوي) إلا إذا أقحمنا حرفاً إعرابياً مثل اللازم، ومن ثم لحن (35)، وسلامة (32).

وأما (38 ب)، فتأويلها مختلف عن تأويل (35). وتمثل (42) البنية العميقة (الجزئية) لـ (32) :

(42)



والخلاصة أننا بينا أن الصفات اللازمة التي على «فاعل» يمكن أن تكون ملتبسة بين بنية مثل (30 أ)، حيث الصفة وصف في مستوى س° قبل - تركيبي (أي معجمي)، أو بنية مثل (30 ب) حيث الصفة فعل في هذا المستوى، ثم تحول إلى وصف. وقد خصصنا هذه الفقرة لتحديد ما يجمع بين الصفة المحضة واسم الفاعل، وما يفصل بينهما، وخصوصاً ما يتعلق بالخصائص المحورية والإعرابية. وهناك طرف ثالث في هذه المقارنة، لم نتحدث عنه إلى حد الآن، هو اسم المفعول. وصيغته، كما سنبين، تقبل عدداً من التحاليل التي توازي التحاليل التي تحدثنا عنها بالنسبة لاسم الفاعل. إلا أن الفرق بينه وبين اسم الفاعل يطرح مشكلاً إضافياً هو مشكل البناء للفاعل أو للمفعول الذي سنعالجه في الفقرة الموالية ضمن ما نسميه بجهة البناء.

2 ـ جهة البناء

أوردنا سابقاً أن مما يوحد الصفات ويجعلها من صنف الأفعال، أنها حمول، وهي تصف أنماط أوضاع، على غرار ما تفعله الأفعال. وكلما كانت الصفات ساكنة سكوناً مطلقاً (أو دالة على حالة قارة)، فإنها تكون أكثر تمكناً في الوصفية من الصفات التي تدل على أحداث أو أنشطة أو أعمال. وإذا كان اسم الفاعل (كما رأينا) أو اسم المفعول (كما سنبين) يعدان ضمن الصفات أيضاً، أخذاً بالروائز التي تحدثنا عنها، فإن هناك سؤالاً يطرح نفسه بإلحاح هو : ما الذي يوحد بين كل هذه الصفات ؟ أو ما هو جوهر «الوصفية» ؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال في الفقرة 3.2. لكننا سنعرف أولاً بما نقصده بمفهوم «جهة البناء»، ولماذا نعتبر البناء جهة، ثم نعرف كذلك ببعض خصائص المفعول.

1.2. البناء والجهة

معلوم أن الفعل المتصرف يبنى إما للفاعل (ويسميه البعض البناء للمعلوم)، وإما لغير الفاعل أو للمفعول (ويسميه البعض البناء للمجهول). ولكن مقولة البناء هذه، التي تقابل لفظة (voice) الأجنبية، ليست محدودة في الفعل المتصرف بل إن الصفة أيضاً قد تبنى للفاعل (وتسمى عندئذ اسم الفاعل عند القدماء)، وقد تبنى لغير الفاعل أو للمفعول (وتسمى عندئذ اسم المفعول عند القدماء). وهمنا هنا أن نرصد خصائص البناء هذه.

لنفرض أن هذه الخصائص هي خصائص للاصقة / الصيغة. فاللاصقة [ـَـ]، مثلاً، لها دور التحويل المقولي، إذ تنقل الفعل إلى وصف، إلا أن لها دوراً آخر وهو الدلالة على بناء معين. فكيف يمكن أن نرصد هذه الدلالة على البناء ؟ هب أن اللاصقة لها بنية محورية خاصة بها. فاللاصقة في البناء للفاعل أو لغيره يمكن تمثلها على أنها حمل جهي (aspectual predicator)، وهذا الحمل يعمل كضرب من النعت بالنسبة للحمل المحوري. ويقع توحيد البنيتين المحوريتين عن طريق التعيين المحوري (thematic identification)، كما سنرى. فاللاصقة لها بنية محورية من نوع خاص هي بمثابة بنية إطار بدون محتوى فعلي. إلا أن هذه البنية تمكن

من تنظيم بنية الكلمة جهياً ومحورياً. وقد اقترحنا في الفاسي (1988 ب) أن هذه اللواصق مولدة تحت إسقاط مستقل أسميناه جهة البناء (Vasp)، لاعتقادنا أن البناء للفاعل أو لغيره ضرب من البناء الجهي. ويجد القارئ تفصيلاً لهذا الاقتراح في الفصل الخامس.

فالفكرة التي نريد أن ندافع عنها هي أن بنية المشارك (اسم الفاعل واسم المفعول) يرأسها إسقاط للجهة (جهة البناء). وإذا نظرنا إلى الصيغة، سواء صيغة الفعل المتصرف أو صيغة المشارك، فإنه يصعب فصل لاصقة للبناء عن لاصقة للزمن بالنسبة للفعل، أو لاصقة للبناء عن لاصقة للوصف، بالنسبة للصفة. ومع ذلك، فإن خصائص الزمن تختلف عن خصائص الجهة، وخصائص الجهة تختلف عن خصائص المقولة الوصفية. وافتراض جهة البناء يمكن من افتراض لواصق مجردة متباينة يكون لكل منها خصائصه المميزة. وسنرى أولاً كيف ينطبق هذا الاقتراح على اسم الفاعل، بعد أن نقدم للنظرية المحورية التي تمكننا من تنفيذ هذا الاقتراح، وهي نظرية هكّنبتم (1985) Higginbotham، ثم نعود إلى الحديث عن اسم المفعول.

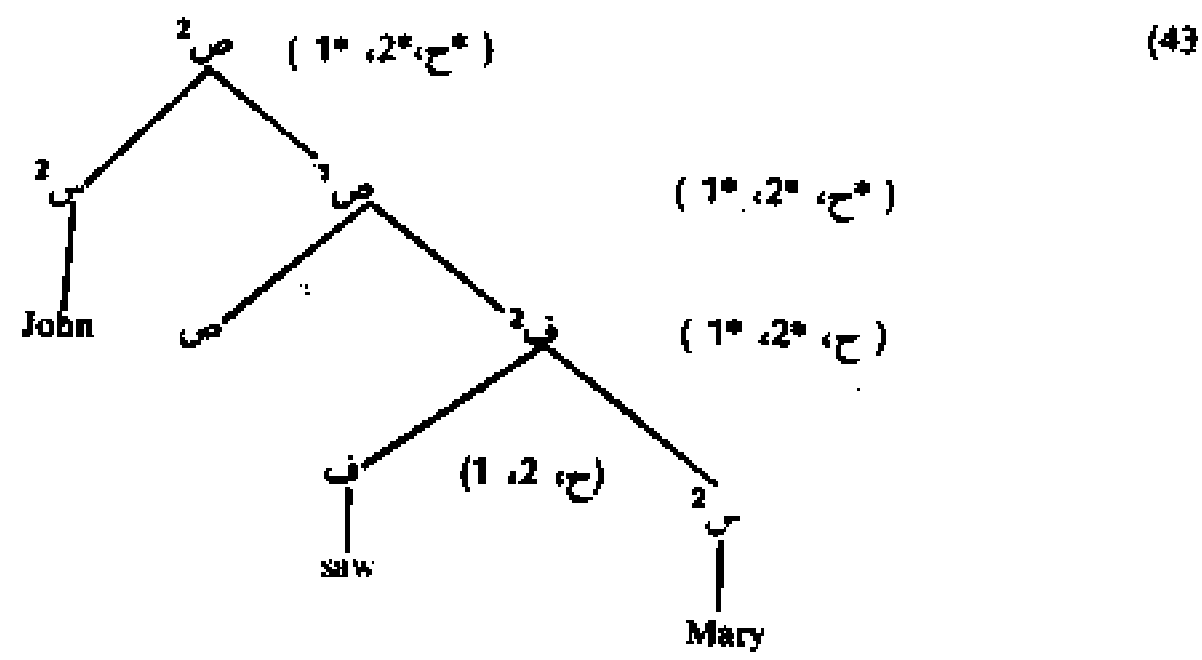
2.2. نظرية هكّنبتم المحورية

في هذه النظرية، تسند الشبكات المحورية (وهي لائحة الأدوار الدلالية، بما فيها دور الحدث) إلى الوحدات المعجمية وتسقط في التركيب، فتتسرب من أسفل الشجرة إلى أعلاها. وتسند الأدوار الدلالية إلى الموضوعات (أو تُفرّغ) إما عبر الوسم المحوري (theta marking) أو الربط المحوري (theta binding)، أو التعيين المحوري (theta identification).

والنموذج الطراز للوسم المحوري هو تفريغ دور في الرأس بواسطة فضلة. فالفعل مثلاً يسم محورياً مفعوله. وأما الربط المحوري، فمثاله ربط الزمن لموقع الحدث في الشبكة المحورية. والفكرة الأساسية وراء هذا التفريغ هي أن العنصر الصرفي يحصر الحدث، فيجعل منه حدثاً في زمن مقيد. وهكذا، فإن جملة مثل John saw Mary يقع فيه تفريغ الأدوار بالطريقة الآتية (يرمز النجم إلى التفريغ

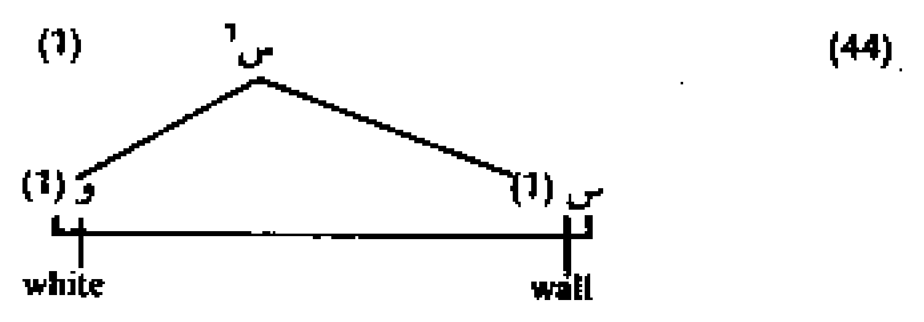

المحوري) :[13]

(43)



والآلية الثالثة للتفريغ المحوري هي التعيين المحوري. وهذا يقع بصفة خاصة في التراكيب النعتية. ففي تركيب مثل white wall (حائط أبيض)، فإن كل كلمة لها موضع محوري تمثله الذات الموصوفة. والفكرة العفوية هي أن هذين الدورين يوحدان حتى تكون الإحالة على ذات واحدة هي في نفس الوقت «حائط» و«أبيض». ويمثل التعيين أو التوحيد بخط يجمع بين الموقعين، كما في (44) :

(44)



3.2. اسم الفاعل

بعد أن قدمنا للآليات المختلفة في نظرية هكَنبتم (1985) المحورية، لنتجه الآن إلى المظاهر التأليفية المختلفة لبناء اسم الفاعل. لنبدأ أولاً بمشكل البنية

(13) يوضح هكَنبتم (1985) أن «... الموقع ح في الشبكة المحورية للفعل يُخزَّن في النقطة التي يتصل فيها المركب الفعلي بالمرفة. والتأويل هو التسوير الوجودي للموقع ح، كما في دفدسن (1966). وعليه، فهنا ضرب من الربط المحوري...».

المحورية للاصقة. هب أن هذه الأخيرة لها موقع حدث فقط. يمكن إذن إتمام المدخل المعجمي (9) بالجزء المحوري كما يلي :

(45) [___] : أ) (ح)

ب) (ف، و)

ج) [ف حدوث]

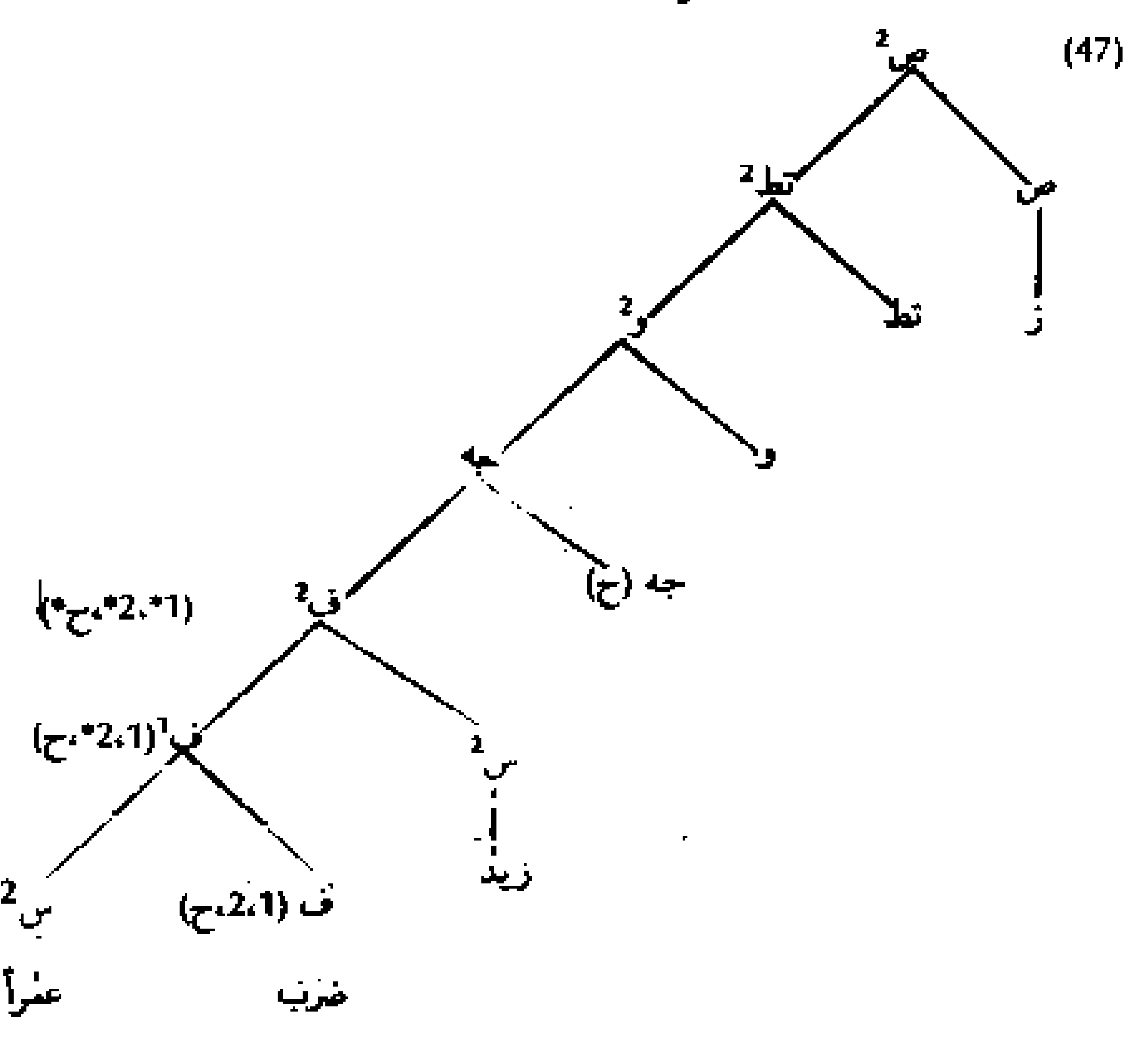
ف (أ) تمثل للمدخل المحوري للاصقة، و (ب) لمدخلها المقولي، و (ح) للقيد الجهي على الفعل الذي تلتصق به. ففي حالة الإلصاق المطرد العادي، فإن دور اللاصقة يوحد مع دور الحدث في الفعل.

لنتأمل بنية اسم الفاعل في جملة مثل (2) أعلاه، والتي نعيدها هنا :

(46) زيد ضارب عمراً.

فبنية هذا التركيب المحورية هي الآتية :

(47)



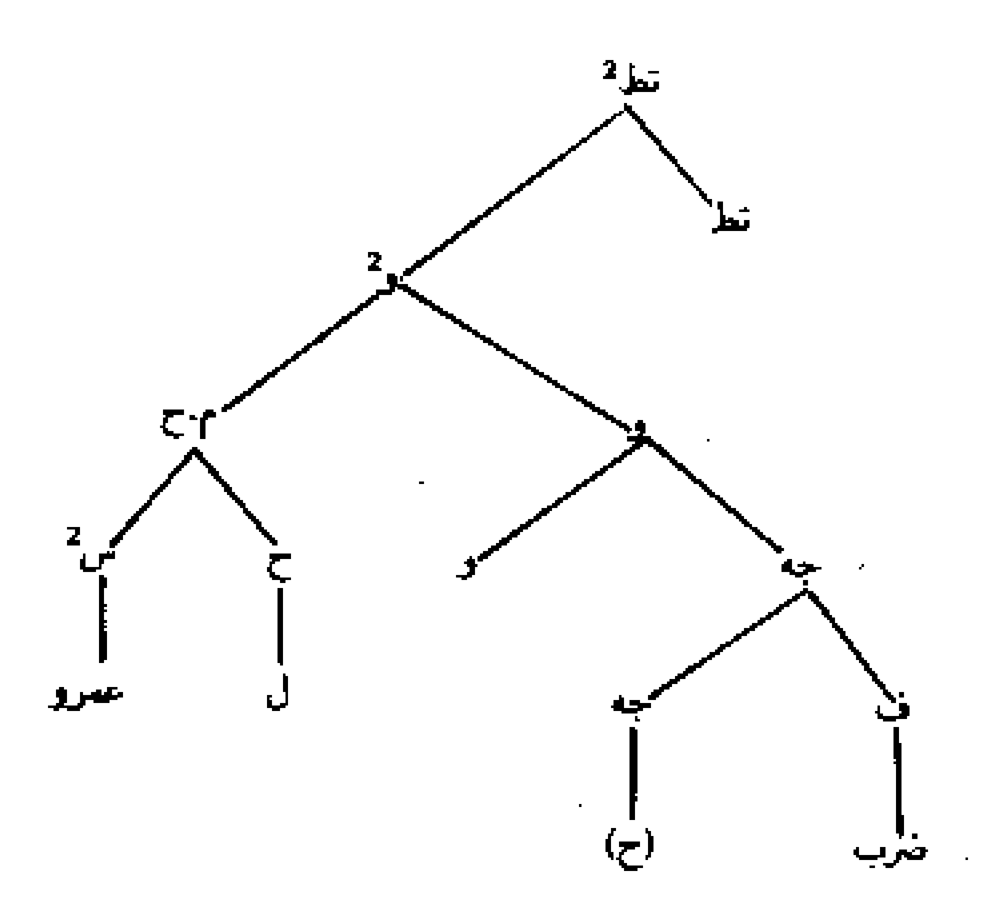
ففي هذه البنية، ينتقل الجذر الفعلي إلى الجهة (جه)، ثم إلى الوصف، ثم إلى تط، حيث يرسو في البنية السطحية. وأما ما يخص التفريغ المحوري، فإن المركب الاسمي المفعول يسمه الفعل، والمركب الاسمي الفاعل يسمه ف^{1} (أو المركب الفعلي). وأما الحدث، فيوحد أولاً مع حدث اللاصقة. ويغلب على الظن أن هنا الدور يفرغ داخل إسقاط و^{2}، لأن و^{2} تمثل إسقاطاً مشبعاً إذا اعتبرنا أن «كان» لا تأخذ إلا إسقاطاً مشبعاً كفضلة. وسيجيء الاستدلال على هذا في الفصل الخامس.

ولننظر الآن في جملة مثل (48)، حيث وقع الإلصاق «مبكراً» :

(48) زيد ضارب لعمرو (بشدة).

فلا وجود هنا لإسقاط جهي تام، كما لا وجود لإسقاط فعلي تام. فقد يتم إسقاط الجهة والوصفية في مستوى واحد (أو في لاصقة واحدة)، وقد يتم فصلهما. ويمكن التمثيل لهذا التركيب بالبنية التالية :

(48 أ)



فالتفريغ المحوري يعمل في هذه البنية بنفس الطريقة، وإن كان الإلصاق والإسناد الإعرابي مختلفان. وعلى كل، فإن هناك ما يدل على أن الإلصاق في اسم الفاعل ليس له خصائص مقولية وحسب، بل له أيضاً خصائص محورية وجهية، كما بينا.

4.2. اسم المفعول

يظهر اسم المفعول في المواقع التي تظهر فيها الصفات عادة، وهو يتلقى إعراباً، ويحمل علامة تطابق وصفية. واسم المفعول، شأنه شأن اسم الفاعل، قد ينصب مفعوله، وينتقي نفس الفضلات التي ينتقيها الفعل، وتشمل بنيته المحورية موقعاً للحدث. لنتأمل الجملة التالية :

(49) الرجل مسلوب ماله بشدة.

ففي هذه الجملة، يسند الفعل النصب إلى المفعول (أو بالأحرى أثر الفعل). والفعل ينتقل إلى الجهة، فالوصف، فالتطابق، على غرار ما يحدث مع اسم الفاعل. وقبول اسم المفعول للنعت بظرف الكيف مؤشر على وجود موقع حدث في بنيته المحورية، من جهة، وعلى أصله الفعلي، من جهة ثانية.

وهناك ما يدل على أن الفاعل «المنطقي» موجود ضمن البنية التركيبية لاسم المفعول، في جمل مثل (49). فإذا استعملنا رائز الظروف الإرادية مثل «عمداً»، التي تتطلب وجود فاعل إرادي (أو منفذ) في بنية الفعل المحورية، يراقب الموقع الموجود في الظرف، فإن (49) تقبل هذا النوع من الظروف، كما تدل على ذلك سلامة (49 أ) :

(49 أ) الرجل مسلوب ماله عمداً.

فهذا رائز يوحي بأن اسم المفعول هنا فعل نُزِعَ فاعلُه، ومع ذلك ظل موضوعاً «خفياً» في التركيب، يراقب فاعل الظرف.

وليست كل أسماء المفعولين قابلة لمثل هذا الروز. فالجملة (50) لاحنة لأن بنيتها لا تتضمن فاعلاً إرادياً «خفياً» :

(50)* زيد مزكوم عمداً.

فكلمات مثل هذه ملازمة للبناء للمفعول، ونعتقد أنه يتم إسقاطها في صيغتها المتصرفة من المعجم، ولا يتم بناؤها في التركيب. فهذه الكلمات تكون صفات في مستوى من* قبل المعجمي. ونتيجةً لهذا، فإن بنيتها المحورية لا تتضمن إلا موضوعاً واحداً هو فاعل الصفة.

فبالنسبة لتكوين اسم المفعول، فإن هذا التكوين يتم في مستويات مختلفة من مستويات النحو، على غرار ما يحدث مع صيغة اسم الفاعل. ونتيجة لهذا الاختلاف في مستوى البناء، هناك اختلاف في مستوى الخصائص الإعرابية والمحورية. وأما مشكل جهة البناء، وهو شيء يختلف فيه اسم المفعول عن اسم الفاعل، فإننا نرجئ الكلام عنه إلى الفصل الخامس، حيث تتبين خصائص اسم المفعول الجهية بموازاة مع خصائص الفعل المبني لغير الفاعل.

القصل الخامس

البناء لغير الفاعل محمولاً جهياً

في هذا الفصل، نقترح نظرية للبناء لغير الفاعل (passive). ندافع أولاً عن فكرة أن خصائص البناء لغير الفاعل الأساسية ليست خصائص للعلامة الصرفية للبناء لغير الفاعل، بل هي قبل كل شيء خصائص للمحمول المبني لغير الفاعل. فالمحمول المبني لغير الفاعل هو محمول ليس له موقع فاعل محوري اعتيادي، وإن كان دور الفاعل قد يسند إلى عنصر ملحق، أي إلى موقع غير عاد بالنسبة للفاعل. وعليه، فإننا نشكك في النظرة الشائعة في أدبيات نظرية الربط العاملي، والتي مفادها أن العلامة الصرفية في الفعل المبني لغير الفاعل هي التي تمنع الفعل من إسناد النصب إلى المفعول، والمركب الفعلي من إسناد دور محوري إلى الفاعل.[1] فليس دور الصرافة هنا دور «امتصاص» (الإعراب المفعول ودور الفاعل)، وإنما دورها أن تضمن ورود محمول محوري مبني لغير الفاعل. فكأن الصرفية هنا «تكرر» خصائص المحمول المحوري، على غرار ما يجري في المطاوعة، كما نبين.

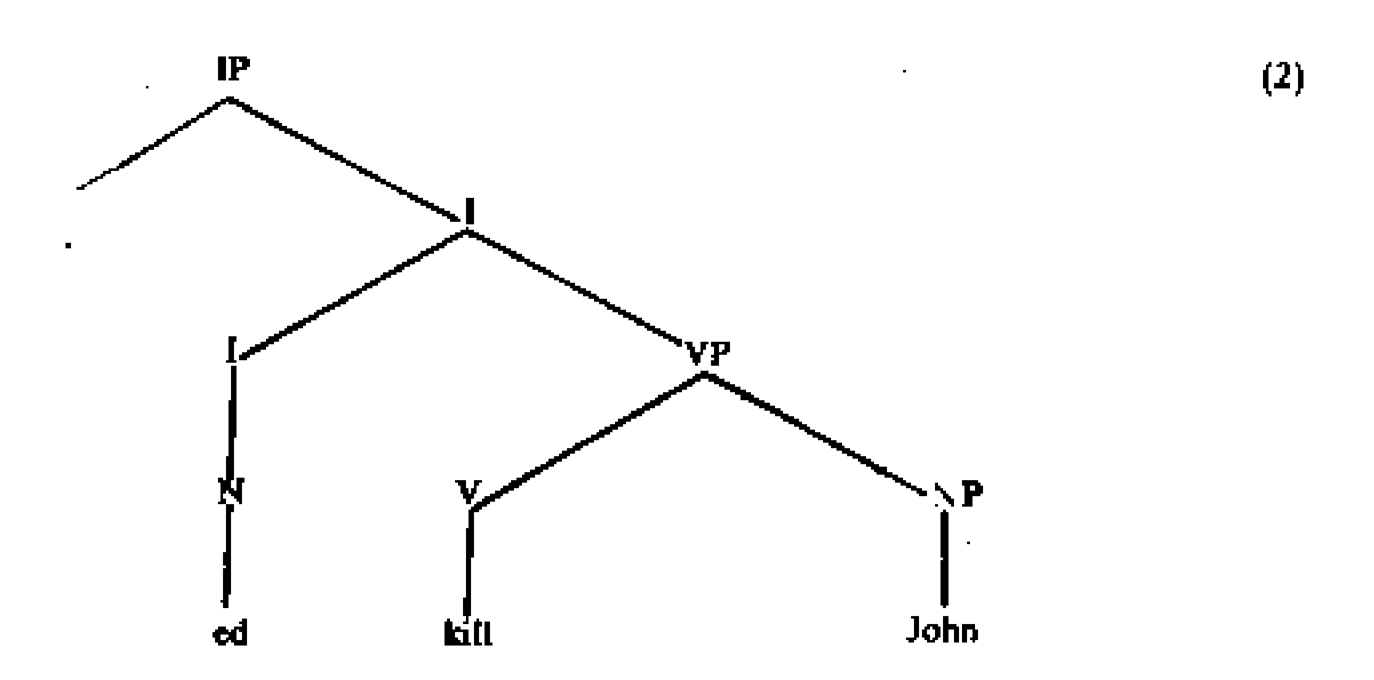
ثم إننا نعتبر أن العلامة الصرفية في البناء لغير الفاعل محمول جهي. فمعلوم أن موقع الفاعل في البناء لغير الفاعل موقع غير محوري، وأن إعراب النصب البنيوي غير موجود بالنسبة للمفعول، كما بينت ذلك كثير من الأبحاث. وحتى يتم رصد هاتين الخاصيتين، اقترح بعض اللغويين، ومنهم جيكلي (1986)

[1] هاتان الملاحظتان راجعتان إلى تشومسكي (1977) و (1981). وانظر كذلك روفري وفرنيو (1980).

وبيكر ودجـونسن وروبرتـز (1988) أن المـلاصـة الصرفيـة en – أو ed – في الإنجليزيـة اسم موضوع (argument). ولأن هـذه الملاصة اسم موضوع، فإنها تتلقى إعراباً هو إعراب المفعول، وتتلقى دوراً محورياً هو الدور الخارجي الذي يسند عادة للفاعل. وهكذا، فإن الجملة الإنجليزية (1)، تَكُونُ بنية الجزء الوارد فيها كما في (2) :[2]

John was killed (by Mary) (1)

(2)



ففي البنية السطحية، تنحدر اللاصقة لتتصل بالفعل فتمتص الإعراب الذي يسنده مما يضطر المركب الاسمي المفعول إلى الانتقال إلى مكان آخر لتلقي الإعراب، والمكان الممكن هو مكان الفاعل. من جهة أخرى، يعتبر بيكر ودجونسون وروبرتـز (1988) (بجر فيما بعد) أن اللاصقة تتلقى دوراً محورياً من المركب

2) عن هـذا الاتجاه في التفكير، انظر جيكلي (1986)، بيكر (1986). ويـزعم بيكر، دجـونسن وروبرتـز (1988) أن الخصائص الاختصاصية للاصقة يمكن اشتقاقها، ولا تحتاج أن ينص عليها فقط، دون تغيير في نظرية مبنية على الافتراضات التالية :

(أ) لاصقة البناء لغير الفاعل مولدة تحت ص.

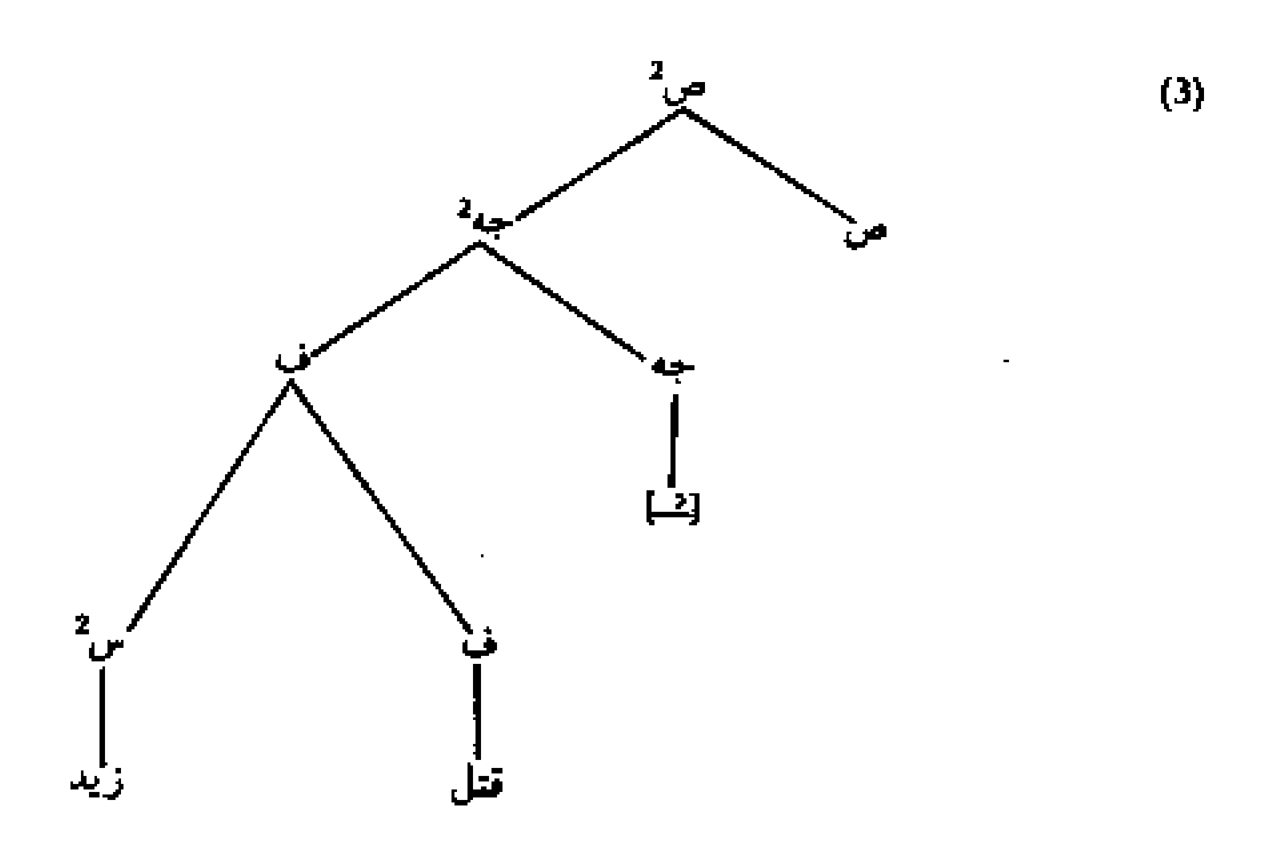
(ب) لاصقة البناء لغير الفاعل تتصل بالفعل الرئيسي.

وإذا كان تحليل بجر قد طور تحليل جيكلي (1986)، إلا أنه توسيع لهذا التحليل أساساً، وامتداد له، وهو يعاني من نفس المشاكل التي يعاني منه هذا الأخير، كما نبين.

الفعلي الذي يسمها هناك، والدور الذي يمكن أن يسنده المركب الفعلي هو الدور الخارجي. هذا التحليل، بالرغم من أنه يرصد الخاصيتين المذكورتين أعلاه، إلا أنه يعاني من عدة مشاكل، كما سنبين.

وفي تصورنا أن اللاصقة ليست «ممتصة» بأي معنى، وليست اسما موضوعاً، بل هي محمول صَرْفي له خصائص «تكرر» الخصائص الأساسية للفعل المحوري المبني لغير الفاعل. بل إننا نقترح أن اللاصقة ترأس إسقاطاً تركيبياً منفصلاً عنوناه بجهة البناء (Vasp). وهناك حمول جهية أخرى أو بنائية تولد تحت هذا الإسقاط. وهو إسقاط مغاير لإسقاط الزمن (و/أو تط). وهذا المحمول الجهي له بنية محورية تأتلف مع البنية المحورية للمحمول المحوري المبني لغير الفاعل. بل إن هذه البنية تمكنه من انتقاء البنية المحورية المذكورة فقط، أي تشجيرة لا يكون فيها الدور الخارجي إلا «عاطلا» (chômeur) في موقع ملحق، كما في الفاسي الفهري (1986 أ). ونمثل لهذا التصور باختصار في البنية الآتية (ـــ تمثل هنا علامة البناء لغير الفاء) :

(3)



الفصل منظم بالشكل التالي. في الفقرة الأولى، نحلل ثلاثة أنواع من البنى المبنية لغير الفاعل : المصادر، والأفعال، والصفات (أسماء المفعولين)، ونبين أن العلامة الصرفية، وإن كانت موجودة في النوعين الأخيرين، لا في النوع الأول، إلا أن كل هذه التراكيب لها خصائص البناء لغير الفاعل، باعتبار الإعراب، وإسناد الأدوار المحورية والربط. وفي الفقرة الثانية، نتفحص خصائص اللاصقة وخصائص الكلمة المركبة المبنية لغير الفاعل. ونبين أن اللاصقة ترأس الكلمة المركبة، كما ترأس إسقاطاً صرفياً مستقلاً. وفي الفقرة الثالثة، نتفحص نتائج نظريتنا بالنسبة للبناء لغير الفاعل للاشخص (impersonal)، وكذلك بالنسبة للبناء لغير الفاعل المزدوج، ولخاصية التحول المقولي للعلامة، ولمشكل الاشتراك. ونوسع تحليلنا ليشمل الإنجليزية، ونقارن تحليلنا مع تحليل الموضوع. وفي الفقرة الرابعة، نناقش نتيجة نظرية أساسية بالنسبة للمقارنة المفترضة لعلاج المحمولات الجهية، والأفعال المساعدة، والحمول الصرفية.

1. خصائص البناء لغير الفاعل الأساسية

1.1. ثلاثة تراكيب مبنية لغير الفاعل

هناك ثلاثة تراكيب مبنية لغير الفاعل تهمنا في هذا التحليل، وتمثلها الجمل التالية :

(4) قُطِع الحبل

(5) الحبل مقطوع

(6) أقلقني قطع الحبل

فالمبني لغير الفاعل في (4) فعل متصرف. والصرفة الداخلية هناك لا تمثل فقط علامة البناء لغير الفاعل، بل أيضاً جهة التمام والزمن الماضي. أما في (5)، فالمبني لغير الفاعل صفة. إلا أن هذه الصفة تتصرف داخلياً تصرف الفعل. من ذلك أن ظرف الكيف يمكن أن يكون نعتاً لها، وأن بنيتها المحورية هي عينها الفعل الموازي لها (بما في ذلك وجود موقع للحدث يرتبط به ظرف الكيف).

قارن (7) ب (8) :

(7) الرجل مسلوب ماله بالقوة.

(8) سُلِب الرجل ماله بالقوة.

زد على هذا أن الحمل في (7) يسند إعراباً إلى المفعول «الثاني»، مثلما هو الشأن في (8). فالفرق بين المبنيين لغير الفاعل في (7) و (8) هو فرق «خارجي»، أو في المستوى الأعلى للبنية. فالفعل في (7) يلتصق بتطابق الأفعال، وله زمن وجهة الأفعال، الخ.[3] أما بخصوص العلامات الصرفية، فإن اللاصقتين مختلفتان، وإن كان بينهما بعض التقارب، بالنظر إلى وجود ضمة في كيلهما. ومع ذلك يصعب فصل الصرفتين، صرفة البناء لغير الفاعل وصرفة الصفة، على مستوى قِطْعِي، وإن كان الفصل على مستوى مجرد ممكن وضروري، كما نبين.

وأما التركيب الثالث الذي يهمنا، فهو المصدر، كما في (6). وكما بينا في دراسة أخرى، فإن المصادر لها بنية داخلية للأفعال، وبنية خارجية للأسماء.[4] فوجود موقع حدث في البنية المحورية للمصدر يمكن روزه بقبوله للظروف. زد على هذا أن شبكة المصدر المحورية هي عينها شبكة الفعل المتصرف. ومن جهة أخرى، فإن قدرة المصدر على إسناد إعراب النصب إلى مفعوله مؤشر على فعليته داخلياً. وأما تلقيه الإعراب، فهو شرط كاف للدلالة على اسميته خارجياً. فهذه الخصائص مجسدة في (9) :

(9) أقلقني سلبُ الرجل مالَه عمداً.

فالتراكيب الثلاثة تشترك في كونها فعلية داخلياً، أي أنها مركبات فعلية تامة داخلياً، كما بينا في الفاسي (1987 أو ب). فهي لا تختلف إلا بالنظر إلى بنيتها الخارجية، أو بصفة أدق، بنيتها الصُّرفية. فالفعل المتصرف إسقاطه ص^2 الجملي (أي ز^2 وتط^2 الجمليين)، والصفة إسقاطها ص^2 المركبي (أي تط غير الفعلي وبدون زمن)، والمصدر إسقاطه حد^2. وإضافة إلى هذا، فإن المصدر ليس له علامة صرفية للبناء لغير الفاعل، وما نظن أن هناك ما يبرر افتراض صرفة من هذا الصنف فارغة

3) معلوم أن الفرق بين الأفعال والصفات المبنية لغير الفاعل في العربية مخالف للفرق بين ما اصطلح عليه بـ verbal passives و adjectival passives في الإنجليزية. بل إن هذين الزوجين في الإنجليزية ضربان من اسم المفعول في العربية. وليس في الإنجليزية ما يقابل اسم المفعول العربي.

4) انظر الفاسي (1987 أ)، وكذلك الفصل السادس من هذا البحث.

صواتياً. وفي الفقرات الموالية، سنتفحص بتفصيل خصائص هذه البناءات الأساسية، ونقترح وصفا لها.

2.1. الخصائص المحورية

من الملاحظات المتكررة في الأدبيات أن الفاعل «المنطقي» للبناء لغير الفاعل، وإن كان غير محقق بصفة اعتيادية، أي أنه لا يحتل موقع الفاعل في البنية العميقة، إلا أنه مع ذلك حاضر في التركيب. فهو موضوع «حسي» (implicit) في ما دعي بالبناء لغير الفاعل القصير (short passives)، أي البناءات التي لا يوجد فيها المركب المنفذي المنزوع مذكوراً (كما في (4))، وهو محقق في بعض اللغات بواسطة حرف منفذي مثل «by» في الإنجليزية (كما في (1))، أو «par» في الفرنسية. فوجود المنفذية الضمنية في البناء لغير الفاعل يقابله عدم وجود هذه المنفذية في المطاوعة، مثلاً، كما نبين. فهذا يوحي بأن البناء لغير الفاعل المبني للشخص (personal passive) ثنائي المحل (أو متعد)، بينما المطاوعة أحادية أو لازمة.

ففي البناء لغير الفاعل القصير، يمكن روز وجود المنفذية (أو عدم وجودها) بإمكان وجود جملة تعليلية يحتاج فاعلها إلى مراقب ذي إرادة. فالمراقبة ممكنة مع البناء لغير الفاعل، ولكنها غير ممكنة مع المطاوعة، كما تمثل لذلك التراكيب الآتية :

(9) أ) قُطِع الحبل لإشعاره بالخطر.

ب)* انقطع الحبل لإشعاره بالخطر.

وبنفس الكيفية، فإن البناء لغير الفاعل يقبل ورود ظروف تحتاج إلى منفذ تركيبي لمراقبتها، ولا تقبل المطاوعة مثل هذه الظروف :

(10) أ) قُطِع الحبل عمداً.

ب) انقطع الحبل عمداً.

فعلى افتراض أن هذه الظروف والجمل التعليلية تشترط وجود مراقب منفذي في التركيب، فإن الفرق في النحوية بين هذه الأزواج يمكن رصده إذا افترضنا أن

هناك منفذاً ضمنياً في بنى الأمثلة (أ)، وليس هناك موضوع منفذ في بنى الأمثلة (ب).[5]

ويمكن تحقيق الموضوع الضمني في البناء لغير الفاعل باستعمال بعض المركبات الحرفية، مثل المركبات التي يرأسها by في الإنجليزية أو par في الفرنسية. فهذا يبين بوضوح أن الدور الخارجي مسقط في التركيب (وليس محذوفاً كما يتوهم البعض)، إلا أنه غير مربوط بصفة اعتيادية، بل هو «منزوع»، كما في الفاسي (1986 أ). وقد بينت بعض الأعمال أن حرف by في الإنجليزية هو مُسْنِدٌ فعلاً لدور الفاعل، مهما كان هذا الدور (منفذاً أو هدفاً أو محوراً... الخ).[6] غير أن العربية ليس لها حرف مثل by أو par يسند أي دور خارجي، بل لها فقط حروف تسند دوراً معيناً (مثل «المصدر» بالنسبة لـ «من»، أو الآلة بالنسبة لـ«ب»، الخ). وعلاوة على هذه الحروف، تستعمل عبارات مثل «من لدن» و«من قبل» و«على يده» و«بواسطة»، الخ. وهذه بعض الأمثلة :

(11) أ) أُمِرَ من الأمير أن ينصرف.

ب) قتل بالمسدس.

(12) أ) قُتِلَ على يد جماعة من اللصوص.

ب) انتقد من لدن أطراف متعددة.

فهذه المركبات الملحقة ليست بدون علاقة مع البنية المحورية للحمل الذي تظهر فيه. فالمطاوعة، مثلاً، لا تسمح بظهور هذه المركبات كما يدل على ذلك لحن التركيب التالي :

(13) انقطع الحبل (*على يد اللص).

يبدو إذن أن المقياس المحوري يجب أن يعمم ليشمل حالات هذه الملحقات، أو المنزوعات، كما اقترحنا في الفاسي (1986 أ) فهذه المركبات الملحقة تبدو بالفعل، وكأنها تحقيق للفاعل المنطقي في البناء لغير الفاعل.[7] فهذه الاعتبارات (إضافة إلى اعتبارات أخرى نذكرها أثناء الحديث عن تقييد البناء لغير الفاعل

5) للمزيد من التفصيل انظر الفاسي (1986 ب).

6) انظر مرنتز (1984) Marantz ولسنيك (1987) في هذا العدد.

7) عن اقتراح تعميم المقياس المحوري لبعض الملحقات، انظر كريمشو (1986).

اللاشخص) تؤدي بنا إلى الاعتقاد أن هناك موضوعاً ضمنياً مسقطاً في بنية البناء لغير الفاعل، وهو غير موجود في بنية المطاوعة، وأن البناء لغير الفاعل لا يختلف عن البناء للفاعل (أو للمعلوم كما يقال) بالنظر إلى عدد المحلات. فلقد بين عدد من اللغويين أن الخاصية الأساسية للبناء لغير الفاعل هو أن الفاعل المنطقي فيه منزوع (انظر مثلاً كينن (1975)، وكيبرسكي (1985)، والفاسي (1986 أ)). وفي نفس الاتجاه، بين بعض المتبنين لنظرية الربط العاملي أن موقع الفاعل في البناء لغير الفاعل ليس محورياً، بمعنى أن هذا الموقع لا يسند فيه دور محوري (انظر روبرتز (1985))، أو أن موقع الدور الخارجي ملغى (انظر كَريمشو (1986) وتوبتريتا (1987)). زد على هذا أن أبحاث مرنتز (1984) ولا سنيك (1987) أثبتت أن المركب الحرفي (الذي يرأسه by) أو الموضوع الضمني يتلقى دور الفاعل، وإن كان ذلك لا يحصل بصفة اعتيادية. وقبل أن ننظر في كيفية تمثيل هذا الموضوع الضمني، نؤكد أن نفس المعطيات المحورية تتكرر مع الصفة والمصدر، وليست خاصة بالفعل المبني لغير الفاعل. وهذه بعض الأمثلة :

(14) أ) الحبل مقطوع عمداً.

ب) الحبل مقطوع لإشعاره بالخطر.

ج) الرجل مأمور من الأمير أن ينسحب.

(15) أ) أقلقني قطع الحبل عمداً.

ب) تم قطع الحبل لإشعاره بالخطر.

ج) تم قطع الحبل من قبل اللص.

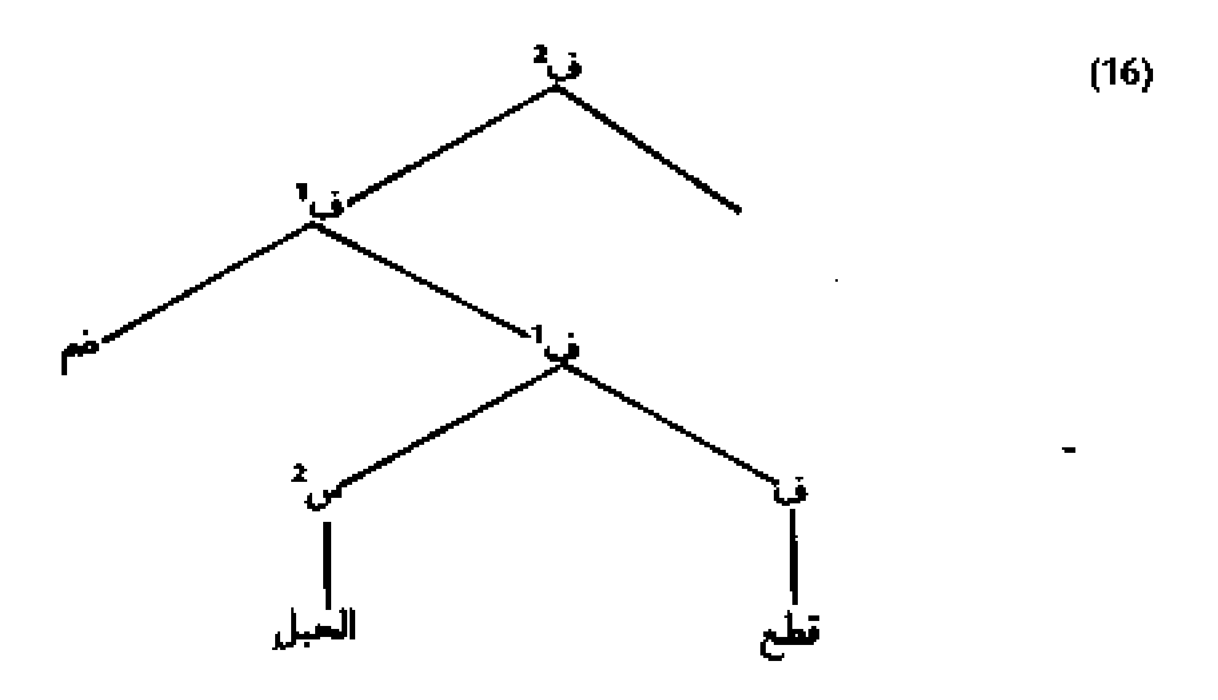
فالموضوع الضمني في الصفة والمصدر يستطيع مراقبة الظروف الإرادية مثل «عمداً»، والجمل التعليلية. ويَتحقّق أيضاً بواسطة مركب حرفي يظهر فيه الفاعل منزوعاً. وهذا يبين أن تمثيل الدور الخارجي في البناء لغير الفاعل يجب أن يتم في استقلال عن وجود علامة البناء لغير الفاعل، ما دامت هذه العلامة غير موجودة مع المصدر.

3.1. عن تمثيل الموضوع الضمني

مشكل تمثيل الموضوع الضمني يطرح عدة تساؤلات مترابطة بصدد طبيعته، وموقعه في البنية، وكيف يتم إشباعه محورياً.

فبالنظر إلى مضمون هذا الموضوع من الناحية الإحالية، سنعتبر أن خصائصه هي أساساً خصائص ضم ذي التأويل المبهم.[8] فهذا الافتراض طبيعي بالنظر إلى أن تأويل البناء لغير الفاعل القصير مثل (4) هو «قطع أحد الحبل». وهو طبيعي أيضاً عندما ننظر إلى توزيع وتأويل الموضوع الضمني في البناء للوسيط والبناء لغير الشخص (انظر الفقرة 3). فلنفرض إذن أن الموضوع الضمني في البناء لغير الفاعل هو مقولة ضميرية فارغة ذات تأويل مبهم. فمن المحتمل أن يولد هذا المركب في الموضع الذي تولد فيه الملحقات، أي ملحقاً بالمركب الفعلي. وعليه، يكون تمثيل مستوى البنية المحورية بالنسبة للبناء لغير الفاعل في الأمثلة (4) إلى (6) هو التالي:[9]

(16)



8) يعتقد ميجر أن هذه الخصائص هي خصائص اللاحقة en التي يعتبرونها هي الموضوع الخارجي. ويختلف تحليلنا عن هذا التحليل في كون الموضوع الخارجي ليس هو اللاحقة، بل ضم.

9) لا يهمنا هنا هل ضم «صغير» أي معمول فيه، أم «كبير» وغير معمول فيه.

فالتشجيرة (16) تمثل ما نعتبره بنية محورية طراز بالنسبة للبناء لغير الفاعل. فمخصص المركب الفعلي، على الخصوص، لايولد فيه فاعل، وضم ملحق في مكان ليس هو مكان الفاعل الاعتيادي، بل مكان الفضلات الملحقات. ونزعم أن ضم موسوم محورياً في هذا المكان، بواسطة ف[1] الذي يعمل فيه، ويولد ملحق حرفي في هذا المكان، مما ينتج عنه بناء لغير الفاعل «طويل».

فكون الفاعل المحوري في البناء لغير الفاعل هو ضم ملحق يمكن من رصد عدد من خصائص البناء لغير الفاعل الربطية، والتي لن نناقشها هنا بتفصيل. فبجر يلاحظ، عن حق، أن البناء لغير الفاعل القصير لا يمكن أن يقترن فيه الفاعل التركيبي إحالياً مع الفاعل المنطقي. فبناء لغير الفاعل مثل (17 أ) يمكن أن يكون له تأويل مثل (17 ب)، لا مثل (17) ج) :

(17) أ) John was shaved

حُلِق دجون

ب) John shaves (easily)

يحلق دجون (بسهولة)

ج) John shaves limself

دجون يحلق نفسه.

فتأويل (17 ب) هو تأويل الوسيط (middle)، حيث دجون بمثابة المفعول، وليس فاعلاً منفذاً في المعنى. فهؤلاء المؤلفون يرجعون عدم إمكان الاقتران الإحالي في (17 ب) إلى عدم إمكان الاقتران في الحالات العادية لما دعي بالتقاطع القوي (strong crossover)، كما في الجملة التالية :

(18) *Who does he$_i$ love t$_i$?

من$_ع$ يحب أث$_ع$ ؟

فالتقاطع الإحالي من هذا النوع يخرجه عادة المبدأ ج في نظرية الربط، إذا اعتبرنا أن الأثر بمثابة عبارة محيلة :

(19) مبدأ ج

كل عبارة محيلة حرة.

إلا أن عدم الاشتراك بين الموضوعين في الإحالة لا يمكن رصده هنا بنفس الكيفية. فمن المحتمل أن يكون ما يمنع الاقتران الإحالي هنا هو ما يمنع الضمير المفعول من الاقتران بفاعله، أي المبدأ (ب). فكل ضمير حر في مقولته العاملية. ولن يكون الضمير ضم هنا حراً إذا اقترن بالفاعل السطحي.

4.1. الخصائص الإعرابية

لنتجه الآن إلى الخصائص الإعرابية للبناء لغير الفاعل. ففي هذه الفقرة، نناقش الفكرة السائدة في الأدبيات، والتي مفادها أن من خصائص العلامة الصرفية للبناء لغير الفاعل أنها تلغي قدرة الحمل على إسناد الإعراب البنيوي إلى المفعول. ونبين أن هذا الافتراض، إذا كان صحيحاً، لا يصدق على البناء لغير الفاعل الذي فيه علامة أكثر مما يصدق على البناء لغير الفاعل مع المصادر. فالمصادر المبنية لغيرالفاعل لها نفس الخصائص الإعرابية التي نجدها مع الصفة والفعل، في استقلال عن صرافة البناء لغير الفاعل.

وضمن الوقائع التي يجب على نظرية للبناء لغير الفاعل أن ترصدها لحن تراكيب مثل (20 أ) بالمقارنة مع (20 ب).

(20) أ)* قُتِلَ زيداً.

ب) قُتِلَ زيدٌ.

وأحد التأويلات الممكنة لـ (20 أ) أن الفعل المبني لغير الفاعل له مفعول منصوب، دون أن يكون له فاعل. وقد يكون لحن هذه البنية راجعاً إلى كون الخاصية الأساسية للبناء لغير الفاعل هي امتصاص الإعراب البنيوي، كما اقترح ذلك تشومسكي (1981)، أي إلغاء قدرة الحمل على إسناد الإعراب إلى المفعول. وكنتيجة لهذا، ولوجود المصفاة الإعرابية، التي تشترط أن تتلقى كل المركبات الاسمية إعراباً، فإن المركب الاسمي يضطر إلى التنقل إلى موقع يتلقى فيه إعراباً. وهذا الموقع هو موقع الفاعل الصّرفي، وإلا أدى بقاؤه هناك إلى لحن الجملة.

لاحظ أن هذه البنية يمكن أن يرجع لحنها إلى مبدأ عام آخر، وهو مبدأ الإسقاط الموسع (Extended Projection Principle). فهذا المبدأ يشترط أن يكون لكل جملة فاعل.

وافتراض امتصاص الإعراب يمكن أيضاً من رصد لحن (20 أ)، إذا كانت بنيتها تتضمن ضميراً مبهماً هو الفاعل. فتكون حينئذ بنية (20 أ) موازية لبنية الجملة الإنجليزية It was killed John*. إلا أن هذه الجملة بدورها ملتبسة. ففي إحدى البنى، يكون «زيد» عضواً في سلسلة مبهمة يمثل المبهم العضو الآخر فيها. إلا أن هذه البنية يلحنها القيد الأحادي على السلاسل، الذي يشترط أن يكون للسلسلة إعراب واحد. أما هنا، فالمبهم مرفوع و«زيد» منصوب. وهناك قيد آخر على السلاسل المبهمة في العربية، وهي أن العضو الثاني فيها يجب أن يكون جملة، لا مركباً إسمياً. وهناك تأويل ثان لـ (20 أ)، وهو أن المركبين الاسميين لا ينتميان إلى نفس السلسلة. ففي هذه الحالة، يقر افتراض امتصاص الإعراب بأن لا وجود لمسند إعراب النصب، وعليه لا مصدر للتركيب (20 أ).

إلا أن افتراض الامتصاص قد يكون أو لا يكون العلة وراء لحن (20 أ). هب، مثلاً، أن الربط النحوي للموضوعات يخضع لسلمية محورية، كما اقترحنا في الفاسي (1986 أ)، وهب كذلك أن المبهم هو مضمر للحدث، كما اقترحنا في الفاسي (1988 أ). فإن تفسير لحن (20 أ) يمكن أن يكون محورياً، إذا افترضنا أن الحدث هو أدنى دور في السلمية. وعليه، لا يمكن أن يربط هذا الدور إلى موقع الفاعل إلا إذا لم يرد من المربوطات ما هو أعلى منه في السلمية. فـ«زيد» هنا محور أعلى في السلمية من الحدث، والحدث إذا كان مربوطاً ربطاً نحوياً مع وجود المحور، يجب أن يكون مفعولاً أو ملحقاً. وبعبارة، فإن لحن البنية المبهمة يمكن مقارنته بلحن (21)، حيث الفاعل هو الحدث، والمفعول محور:[10]

(21)* قُتِلَ قَتْلٌ شنيعٌ زيداً.

10) اقترح عدد من اللغويين سلمية لربط الأدوار، من بينهم جاكندوف (1972) وكرتر (1976)، وأستلر (1979)، وكيبرسكي (1985)، واقترحنا في الفاسي (1986 أ) السلمية التالية :
أ منفذ (علة) > مصدر > هدف > مستفيد، معان > أداة > محور > مكان > حدث.

ففي (27. «رقي» الحدث إلى موقع الفاعل، تاركاً المحور في مكان المفعول، مع أنه أعلى منه في السلمية. فإذا كان الربط النحوي محكوماً بسلمية نحوية، كما أشرنا، فإن لحن (20 أ) و (21) يمكن فهمه في هذا الإطار. لاحظ أنني لا أدعي أنني بينت أن افتراض امتصاص الإعراب خاطئ. فكل ما استدللت عليه هو أن هناك تحليلاً آخر ممكن، وهو تحليل محوري. وإذا كان مبدأ الإسقاط الموسع يفرض على المفعول في (20 أ) أن يتقدم إلى مكان الفاعل، مما ينتج عنه (20 ب)، وإذا كانت سلمية الربط النحوي ترصد لحن (21)، فإن ما يبدو وكأنه امتصاص للإعراب في البناء لغير الفاعل يجب أن يوجد له تفسير، ولا يمكن أن يكون هو الخاصية الأساسية، بل يعود إلى خاصية مشتقة. فإذا كان تقدم المفعول تمليه مبادئ نحوية عامة، فإن أثره يجب أن لا يتلقى إعراباً من الحمل بسبب قيد عام آخر، وهو القيد الأحادي على السلاسل، الذي لا يسمح بأن يكون في السلسلة أكثر من موقع يتلقى إعراباً.[11]

ومن المفيد أن نلاحظ أن خاصية امتصاص الإعراب (مهما كان وضعها) تصدق أيضاً على المصادر المبنية لغير الفاعل. وحتى نبين هذا، لنقارن الأفعال المتصرفة بالمصادر :

(22) سُلب الرجل ماله.

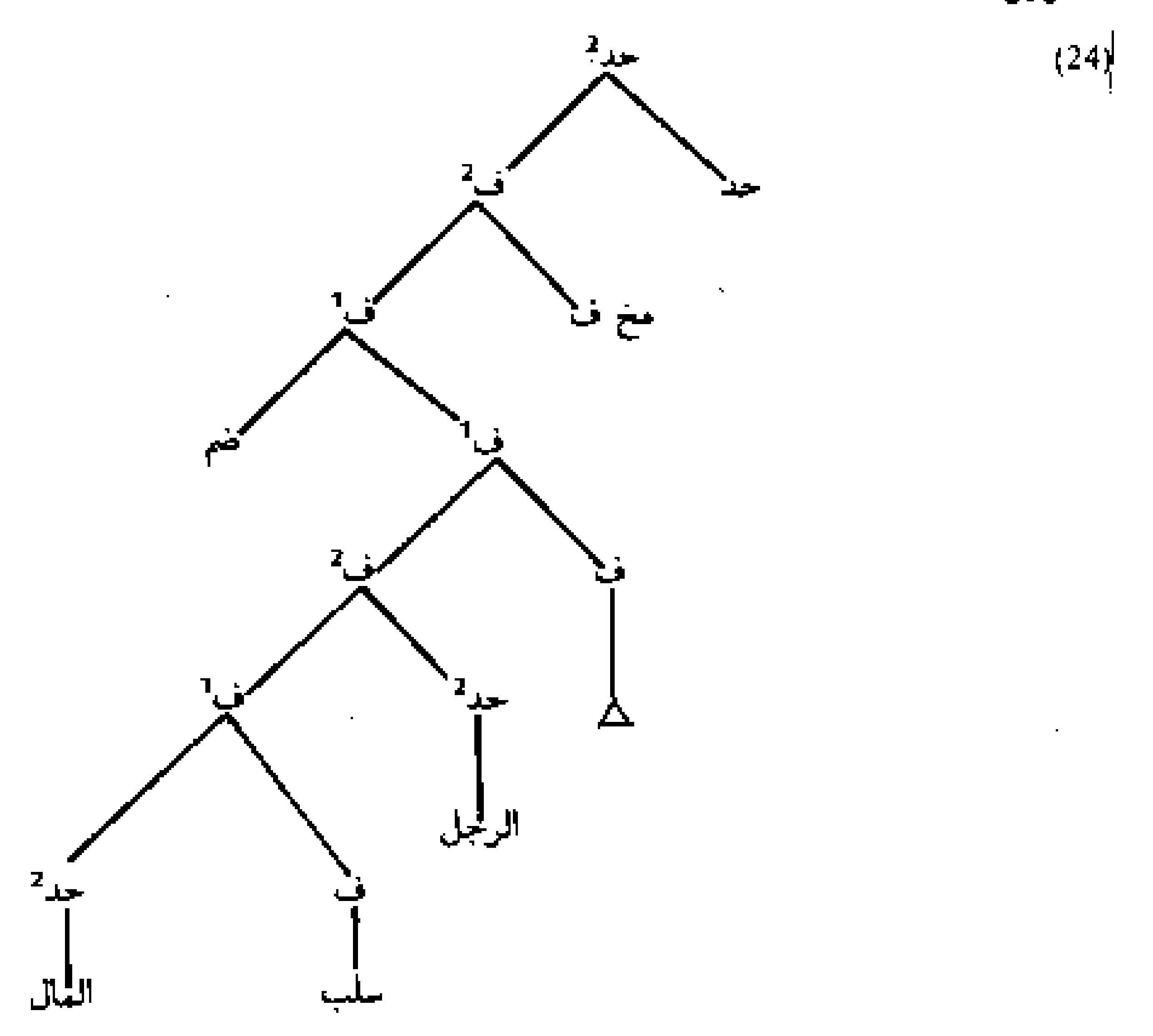
(23) سلب الرجل ماله أقلقني.

ففي كلا التركيبين، نجد المفعول الأول الأصلي ينتقل إلى موقع الفاعل التركيبي، ويتلقى الجر من الحد في (23)، كما بينا في الفاسي (1987 أ). ومن جهة أخرى، فإن المفعول المباشر يحمل إعراب النصب. وهو إعراب يسنده الجذر الفعلي. وقد يكون هذا الإعراب إعراباً محورياً (أو «لازماً» inherent، كما عند تشومسكي (1986 أ)). ولكن الأهم هو أن الفعل يبدو وكأنه لا يسند إعراباً بنيوياً. فبنية (23)

(11) من المحتمل أن تكون الأفعال مسندة لإعراب النصب اختيارياً، وأن يكون البناء لغير الفاعل ناتجاً عن هذا الاختيار. وتكون المحصلة الإعرابية وراء وجوب إسناد الإعراب في بعض السياقات، وعدم وجوبه في سياقات أخرى. ومن جهة أخرى، فإن شرط الأحادية الإعرابية على السلاسل يفرض أن تكون بعض المواقع غير موسومة إعرابياً. فإذا كان هذا صحيحاً، فلا شيء يكون خاصاً بالبناء لغير الفاعل، بل إن خصائصه تنتج عن تفاعل هذه المبادئ والقيود والاختيارات.

العميقة تكون هي (24)، بافتراض تحليل لرسن Larson للأفعال المتعدية إلى مفعولين :[114]

(24)



ففي البنية السطحية، ينتقل الفعل «سلب» إلى الفعل الأعلى، ومنه إلى الحد، حيث يتحول إلى «اسم». ويتلقى المركب الاسمي «المال» النصب من أثر الفعل المتنقل. أما «الرجل»، فينتقل إلى مخصص ف، حيث يتلقى إعراب الجر من الحد. فلو كان الفعل الأعلى يسند إعراباً لكان منصوباً، أو لنتج عن ذلك تنازع في إسناد الإعراب.

114 نقد بعضاً تحليل لرسن لأنه لا شيء يحتاج هنا إلى كل تفاصيل تحليله. فلرسن يعتبر أن المفعول الأول فضلة للمعنى السفلي، وأما المفعول الثاني فهو فاعله. ويكون تحويل المنسوخ (dative shift) عبارة عن بناء لغير الفاعل، ينزع هذا الفاعل (أي المفعول الثاني) إلى موضع ملحق بـ ف¹، ويرقى المفعول المنسوخ إلى موقع الفاعل.

والخلاصة أننا استدللنا على أن الفعل المبني لغير الفاعل ليس له موقع فاعل محوري، ومفعوله لا يتلقى إعراباً بنيوياً منه. وأما دور الفاعل، فهو مسند إلى ضم، أو إلى المركب الاسمي المنزوع بالحرف. والمصادر المبنية لغير الفاعل تفرز كل هذه الخصائص دون أن تكون هناك علامة يمكن أن تنسب إليها هذه الخصائص. وكنتيجة لهذا، لا يمكن أن يكون دور اللاصقة أو العلامة دور «امتصاص»، كما اقترح ذلك أصحاب النظرية التي تعتبر العلامة موضوعاً، ويجب إعادة النظر في دور هذه العلامة على ضوء ما ذكرناه في هذه الفقرة.[14]

2 ـ عن خصائص علامة البناء لغير الفاعل

فإذا كانت الخصائص البارزة للبناء لغير الفاعل خصائص للفعل المحوري المبني لغير الفاعل، كما اقترحنا، لا خصائص العلامة، فما هو إذن دور العلامة، وطبيعتها، ومساهمتها في بنية البناء لغير الفاعل ؟

نعرف أن هناك نوعين من اللواصق (أو العلامات) يجب التمييز بينهما في نحو العربية. نوع أول يمكن تسميته باللواصق المحورية (thematic affixes)، وهو لا يختلف كثيراً عن الكلمات المعجمية ذات المحتوى الدلالي، وهو ذو بنية محورية، ويمكن أن يغير في عدد محلات الحمل الذي يلتصق به. والنموذج الممثل لهذا النوع من اللواصق هو اللواصق الجعلية أو السببية، مثل الهمزة والسين والتاء في استفعل، والتضعيف في فعّل، الخ. فهذه اللواصق لا تختلف في بنيتها المحورية عن الأفعال الجعلية مثل «جعل» و«ترك»، الخ. ونظير هذه اللواصق أيضاً لواصق المطاوعة، التي اعتبرناها لواصق ضد سببية (anti-causative). وهناك أيضاً لواصق الانعكاس والتفاعل التي اعتبرنا أنها تتلقى دوراً محورياً لأنها عبارات محيلة.

وهناك نوع ثان من اللواصق، صرفية أو نحوية، مثل الزمن، والتطابق المحض، والوجه الخ. فهذا النوع يمتاز عن سابقه بكونه لا يؤدي دوراً في البنية المحورية، وليس له شبكة محورية معجمية ضرورية. فما هو إذن وضع علامة

(14) انظر الفاسي (1986 ب) و (1988 أ).

البناء لغير الفاعل ضمن هذا التصنيف ؟ إذا اعتمدنا تحليل امتصاص الدور الخارجي الذي قدمه «بجر»، فلا مناص من الاعتقاد أن اللاصقة اسم، وبالتالي، فهي لا صفة محورية مثلها في ذلك مثل لاصقة الانعكاس. وإذا كان هذا صحيحاً، فما الذي يمنع من توليدها تحت م.س.، ثم إلحاقها بالفعل، على غرار ما يقع مع لاصقة الانعكاس؟ لا نجد جواباً عن هذا عند «بجر»، سوى إقرار بأن الإنجليزية تختلف في هذا عن بعض اللغات. وعلى كل، فإن تصور بجر يجعل من علامة البناء لغير الفاعل لاصقة محورية وصرفية في نفس الوقت، إضافة إلى كونها موضوعاً.[14]

وأما التصور الذي سندافع عنه، فهو أن هذه العلامة لها وضع خاص بين المحوري والصرفي. وهذا الوضع المزدوج يأتي من كونها تنتمي إلى طبقة تركيبية كانت دائماً محل تردد عند كثير من اللغويين، وهي طبقة الحمول الجهية (aspectuals) والمساعدات (auxiliaries). وتحديداً، نريد أن نقترح أن هذه اللاصقة حمل جهي، وليست موضوعاً، وإنما الموضوع الخارجي هو ضم أو المركب المنزوع، كما أسلفنا. ثم إننا نفترض أن هذا الحمل له بنية محورية (على غرار الحمول الجهية الأخرى أو المساعدات مثل «كان»)، وسنرى كيف يتم إشباع هذه البنية. وأخيراً، فإن هذا الحمل الجهي يولد تحت إسقاط خاص هو إسقاط البناء الجهي (Vasp) الذي اقترحناه في الفاسي (1988 ب)، والذي نحيل عليه بـ«جه» هنا اختصاراً. وبصفة أكثر شمولية، فإننا ندرج دراسة صرفة البناء لغير الفاعل ضمن دراسة مستويات البنية الزمنية و/أو الجهية. وسنعود إلى هذا في الفقرة 4.

1.2. صرفة البناء لغير الفاعل في إسقاط مستقل

لنمثل لهذه الصرفة المجردة بـ[ـُـ]. ونفترض أن [ـُـ] مولدة تحت إسقاط مستقل نسميه «جه». فهذه المقولة أدنى من مقولة الزمن في البنية الشجرية. وإذا كانت كذلك، فإن بإمكاننا أن نسند لها خصائص تجعل ورود التشجيرة المحورية

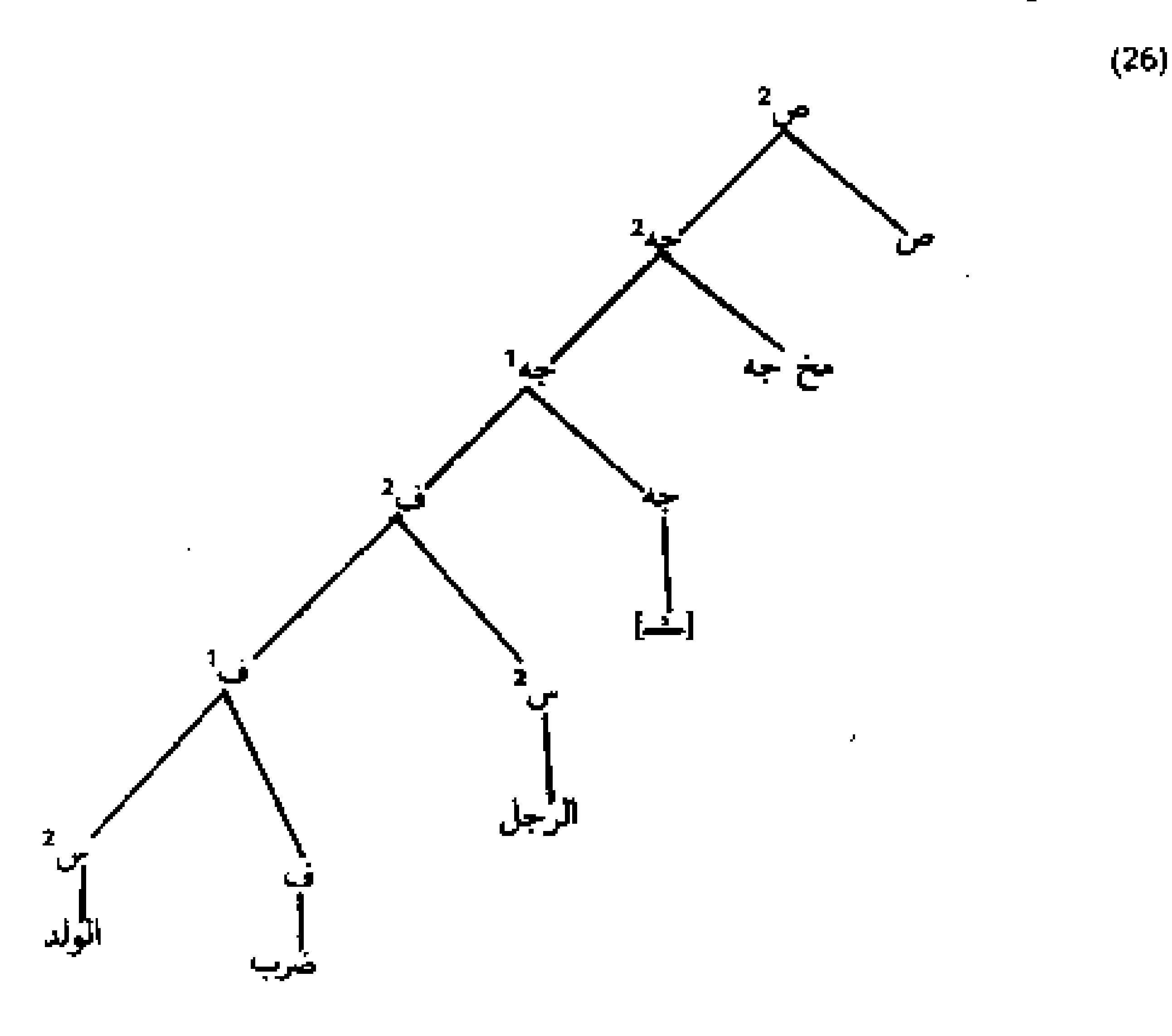
14) اللغات المقصودة هنا هي اللغات التي تبيح «الاتصال» من موقع الفاعل أو المفعول، مما يتيح بناء الفعل لغير الفاعل مرتين.

للبناء لغير الفاعل معها ضرورياً. لنتأمل التركيب التالي :

(25)* ضُرِب الرجلُ الولدَ.

ففي هذا التركيب يتوارد الفاعل والمفعول مع الفعل المبني لغير الفاعل، وهي بنية لاحنة. وفي افتراض الجهة، تكون البنية العميقة لهذا التركيب كما يلي :

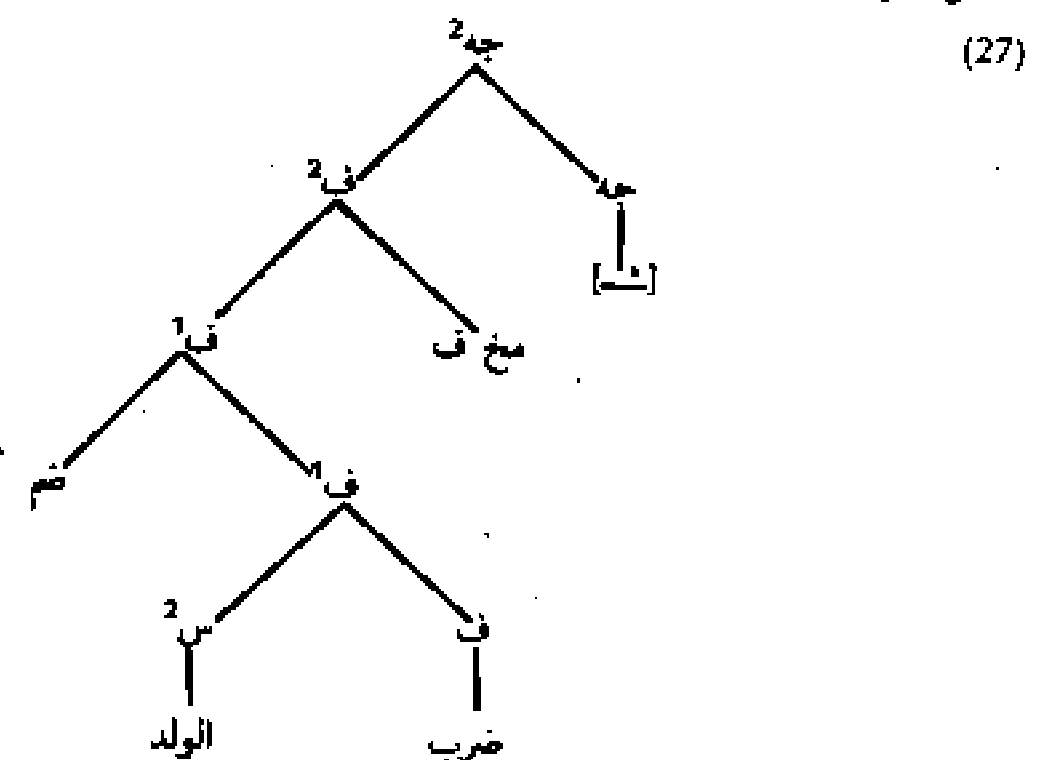
(26)



فالفعل هو عبارة عن جذر في الشجرة، كما أسلفنا، ولا يتلقى حركاته الداخلية إلا بعد صعوده تدريجياً في الشجرة. فهو ينتقل إلى الجهة، ثم إلى الزمن، والتطابق (ص باختصار). ومع أنه لا مشكل في البنية المحورية الداخلية في (26)، إلا أن الناتج لاحن، لأن اللاصقة لا تقبل هذه البنية فضلة لها. فاللاصقة يجب أن توصف بشكل يجعل أمر ورود بنية محورية «مبنية للفاعل» معها (كما في (26)) غير


ممكن، بل يجعل بنية «مبنية لغير الفاعل» مثل (27) هي الواردة :

(27)



فمخصص ف هنا ليس محورياً، وهذه خاصية أساسية للبناء لغير الفاعل. لنفرض أن خصائص اللاصقة «تكرر» خصائص المحمول المحوري. فبما أن المحمول المحوري ليس له فاعل محوري اعتيادي، فإن اللاصقة ليس لها فاعل محوري كذلك. وعلى افتراض وجود ترابط بين وسم الفاعل محورياً ووسم المفعول إعرابياً (كما اقترح ذلك تشومسكي (1981) وبرزيو (1986))، فإن اللاصقة لا تسند إعراباً إلى فضلتها. وهذا ما يدعمه كون المركب الاسمي المفعول المتنقل إلى مخصص ف لا يرسو هناك، بل يضطر إلى الانتقال إلى مخصص جه ليتلقى إعراب الرفع من الزمن. فلو كان جه يسند إعراباً إلى مخصص ف، لنتج عن ذلك إسناد إعرابين إلى نفس السلسلة، مما يؤدي إلى سلسلة غير سليمة.[15] ورغم كون جه ليس له فاعل محوري اعتيادي، فإن له فاعل محوري غير اعتيادي ملحق أو منزوع، إذا كان يجاري في

15) معلوم أن امتصاص الإعراب البنيوي لا يؤدي حتماً إلى وجود موقع فاعل غير محوري، فهذا الافتراض لا يكفي لرصد لحن التركيب التالي :

(أ) *John was believed that Mary killed her sister

فلو افترضنا أن John وَلَد أصلاً في مكان الفاعل، فإن التركيب لا يمنعه كون الفعل المبني لغير الفاعل لا يسند إعراباً إلى مفعوله. فلحن هذا التركيب يضطرنا إلى افتراض أن موقع الفاعل في البناء لغير الفاعل غير موسوم

كل خصائصه خصائص المحمول المحوري، سنفترض إذن أن اللاصقة لها دوران، دور خارجي ودور داخلي. فالدور الداخلي هو دور الحدث الذي بدونه لا يمكن أن يكون هناك حمل، والدور الخارجي هو دور الفاعل المنزوع. فكيف يمكن إذن أن يقع إشباع هذه الأدوار، وفي نفس الوقت إشباع أدوار الحمل المحوري ؟

الفكرة الأساسية وراء تحليلنا هي أن الحمل الجهي هو بمثابة «نعت» للحمل المحوري، والأدوار المطلوب إشباعها في الحمل الجهي هي جزء من أدوار المحمول المحوري. ونحتاج إذن إلى آلية للتوحيد بين هذه الأدوار قبل إشباعها. ولتحقيق هذا التحليل، نستعمل نظرية هكنبتم (1985 و 1986) في الإشباع.

2.2. التعيين المحوري

وحتى نكون واضحين في التنفيذ، نقترح أن يكون للاصقة المدخل المعجمي (الجزئي) التالي :

(28) [ــــ] : (1، حدث)

= محورياً، وبالتالي فإن التركيب (أ) يخرجه المقياس المحوري. وقد حاول تشومسكي أن يربط بين امتصاص الإعراب (إعراب المفعول) وامتصاص دور الفاعل بالقيد التالي :

(ب) إذا كان م‍س. يعمل فيه ف غير موسوم إعرابياً، فإن المركب الفعلي الذي يرأسه ف لا يسند دوراً محورياً إلى الفاعل.

ويعتبر تشومسكي أن امتصاص الإعراب هي الخاصية الأساسية، وأن خاصية امتصاص الدور مشتقة (أو ثانية)، وهي تنتج عن مبدأ يسميه مبدأ الانتظام (uniformity principle) ينطبق في اللغات التي لها مراقبة في البناء لغير الفاعل.

(أ) مبدأ الانتظام :

كل عملية صرافية إما

- تورث الدور المحوري بصفة منتظمة
- أو تمنع الوسم المحوري بصفة منتظمة
- أو تسند دوراً محورياً جديداً بصفة منتظمة

وقد استدل بورزيو (1986) على تضايف الامتصاصين، مدعيا أن الأفعال التي تسند دوراً محورياً إلى فاعلها هي وحدها التي تسند إعراباً إلى مفعولها، وكذلك العكس. ويمكن الربط بين القيدين كما يلي :

(ب) مح فا ←إع مف

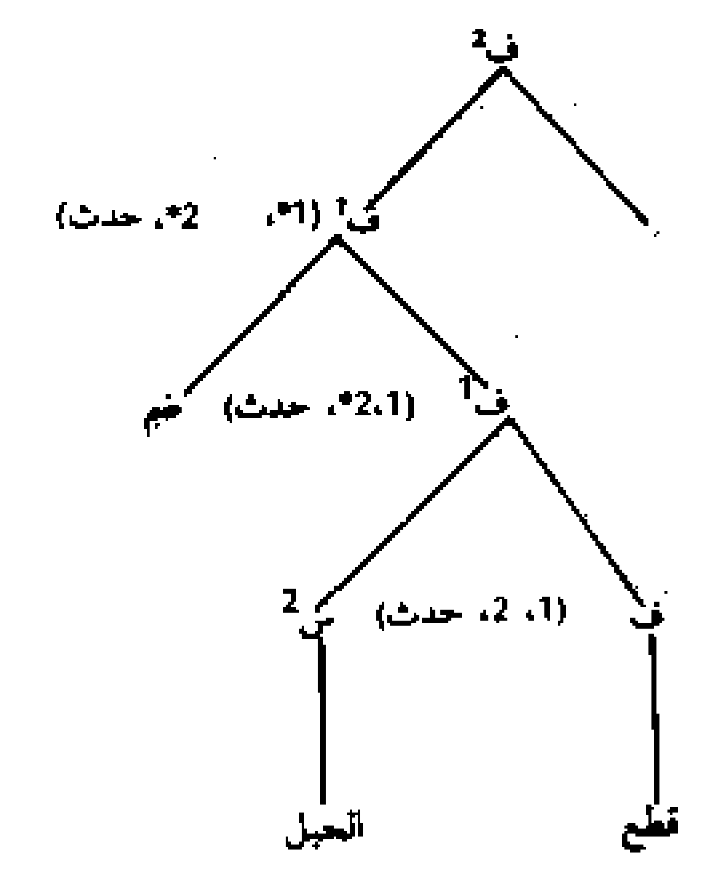
(مح فا تعني : فاعل محوري وإع مف تعني إعراب بالنسبة للمفعول).

ويعتبر بورزيو أن هذا القيد الذي يعتبره مبدأ معجميا كليا، لا يصدق على الأفعال المتعدية وحسبه بل على الأفعال اللازمة كذلك المدعوة بالأفعال اللاأركتيفية التي تعتبر مسندة للنصب بصفة كامنة.

وفي هذا البحث، لن نناقش قيام أو عدم قيام قيد مثل الذي يذكره بورزيو. فنحن نعتقد أن شرط امتصاص الإعراب يمكن استخلاصه بصفة مستقلة، ولا حاجة إلى اعتباره خاصية أولى.

فمن بين الآليات المتوفرة في نظرية هكّنبتم لإفراغ الأدوار، هناك فرق بين الوسم المحوري والتعيين أو التوحيد المحوري. فمن المعقول أن نوظف هذا الفرق لرصد الفرق بين الكلمات ذات المحتوى المحوري التام مثل الجذور المعجمية، والكلمات الصرفية التي يكون محتواها المحوري شبه شكلي. فالكلمات التامة محورياً يمكن إفراغ أدوارها عبر الوسم المحوري. أما الكلمات مثل المحمول الجهية، فلا تفرغ أدوارها إلا عن طريق التوحيد، ولا تفرغ مباشرة. فهذه هي الطريقة التي تساهم بها هذه الكلمات في البنية المحورية للكلمة المعقدة التي يمثل هذا المحمل جزءاً منها. فهي بمثابة «نعت» للمحمل. ويمكن معالجة النعت modification في إطار هكّنبتم باستعمال التوحيد المحوري. وهكذا تُربط أدوار اللاصقة بأدوار المحمول المحوري ليتم إشباعها. أما باقي التحليل، فهو مبني على الكيفية التي يقع بها التوحيد، وأين يولد الدور الخارجي في تشجيرة البناء لغير الفاعل الصرفي.

لنتأمل مجدداً بنية عميقة مثل (16). فعندما يقع تفريغ الأدوار في تلك التشجيرة، فإن دوري الفاعل والمفعول يفرغان عبر الوسم المحوري، في مستوى ف^1، كما هو مبين في (29) :

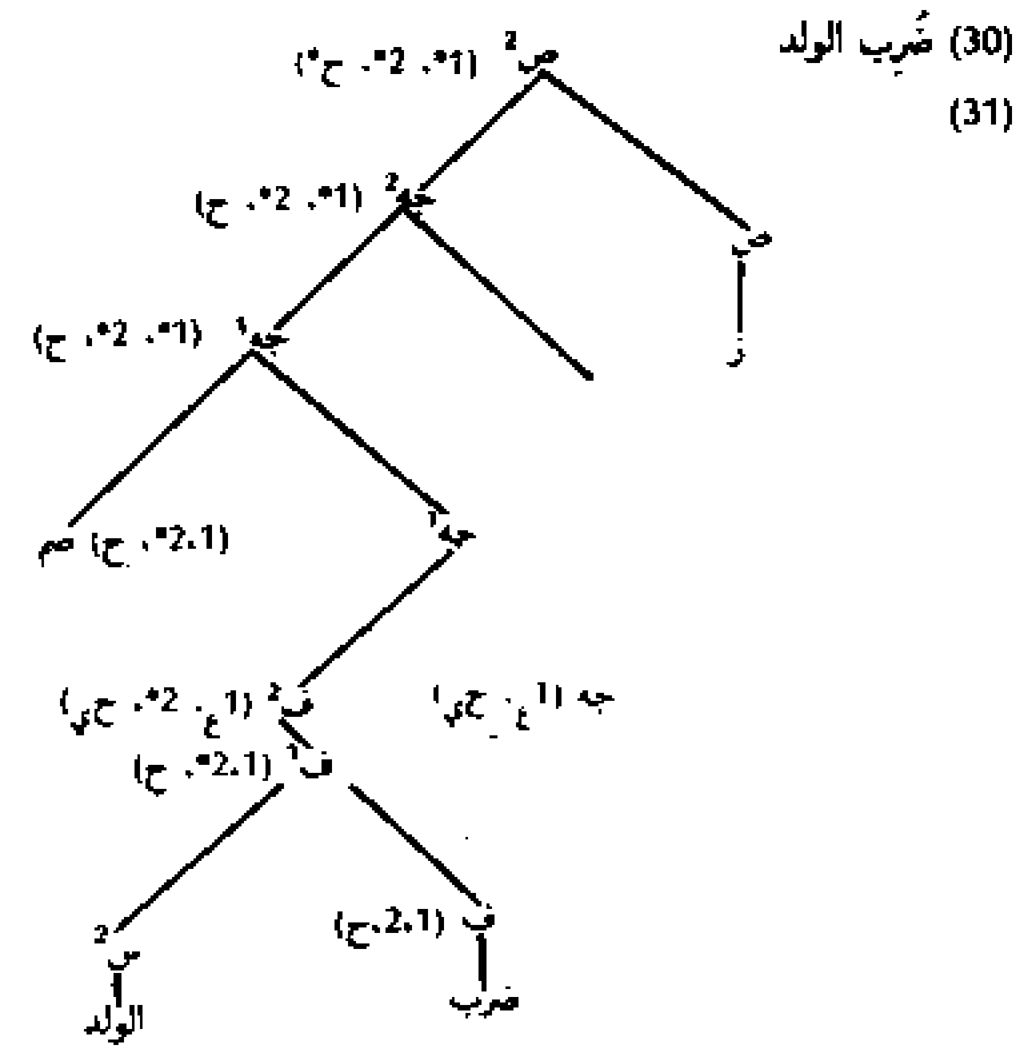


فالنجمة علامة تدل على أن الدور تم تفريغه. لاحظ أن التفريغ يتم من الأسفل إلى الأعلى. أما الدور الحدث، فيُشبَع في أعلى الشجرة، عن طريق الربط المحوري (theta binding) إذ يُرْبَطُ بالزمن.

فهذه هي الكيفية التي يتم بها إشباع الأدوار في المصادر المبنية لغير الفاعل، حيث لا لاصقة هناك. فماذا عن البناء لغير الفاعل الصرفي؟ لنتذكر أن الإسقاط الجهي يحتاج إلى تفريغ دور خارجي أيضاً. فلو كان الموضوع الضمني (أو المنزوع) مولداً في المركب الفعلي، كما في (29)، لتم تفريغه هناك، ولكن دور الجهة لا يتم إشباعه، مما يؤدي إلى خرق للمقياس المحوري. ولتلافي هذا المشكل، نحتاج إلى توليد الدور الخارجي في موقع عال بما يكفي في البنية، حتى لا يفرغ قبل أن يقع توحيد الأدوار. والموقع الطبيعي لهذا هو الموقع الملحق بالجهة، وهو مواز للموقع الملحق بالفعل. وهكذا، فإن البناء لغير الفاعل المتصرف في (30) تكون له البنية (31)، والتفريغ المحوري يقع كما هو مبين. علماً بأننا نرمز للتوحيد المحوري بقرائن مماثلة (مخالفين في ذلك رسامة هكنبتم) :

(30) ضُرِب الولد

(31)

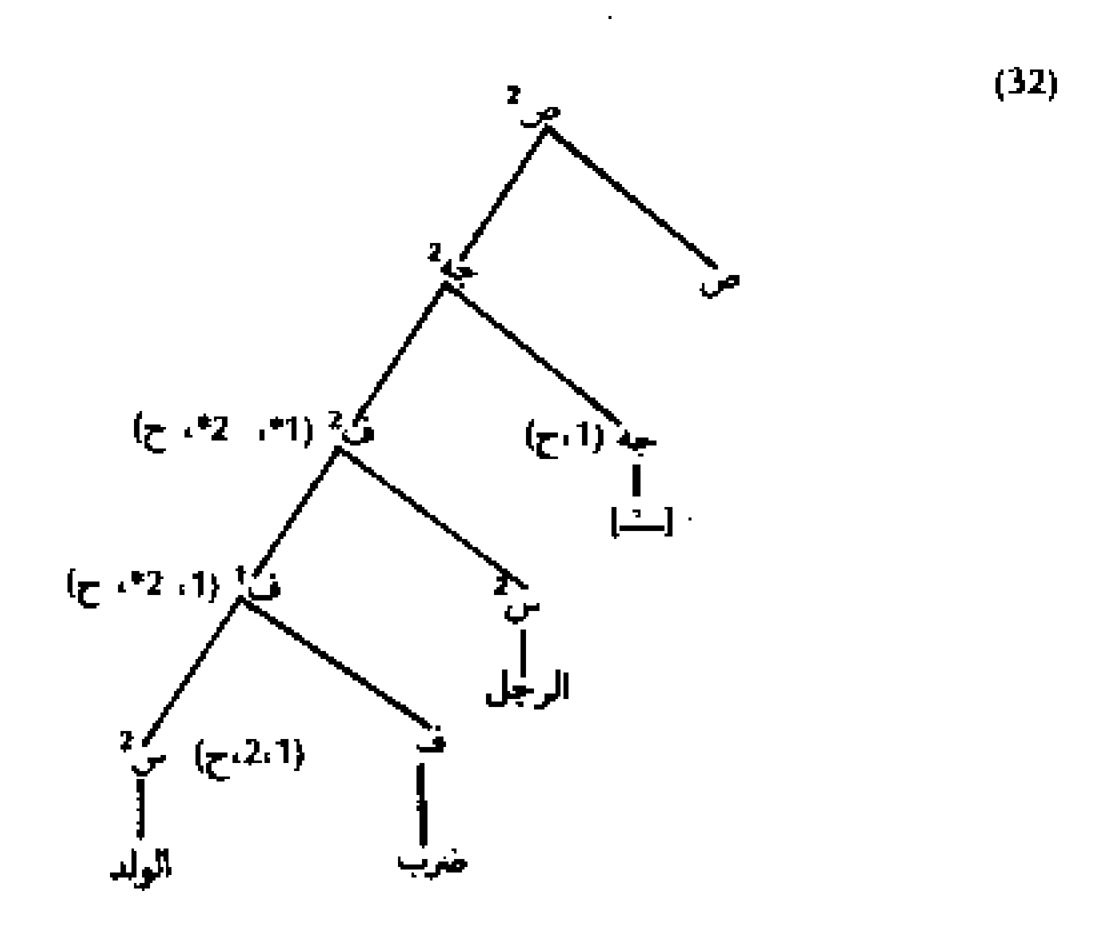


واضح من هذه الصورة أن الدور 1 (أي الدور الخارجي) لا يفرغ إلا في مستوى جه[1]، بعد أن يحصل التوحيد. ونفس الشيء يصدق على الدورالحدث. فهذه التشجيرة، وكذلك الآلية المستعملة، يمثلان لكون ضم ينتمي إلى بنية ف المحورية وبنية جه كذلك. فهو إذن دور للمركب من الفعل والجهة.

3.2. «دور» اللاصقة

لنتأمل الآن كيف أن اللاصقة، بموجب بنيتها المحورية التي تتضمن موقعين، تفرض ورود بنية محورية مبنية لغير الفاعل، متلافية ما يقع في (25). هب أن (32) هي البنية المحورية لـ (25) :

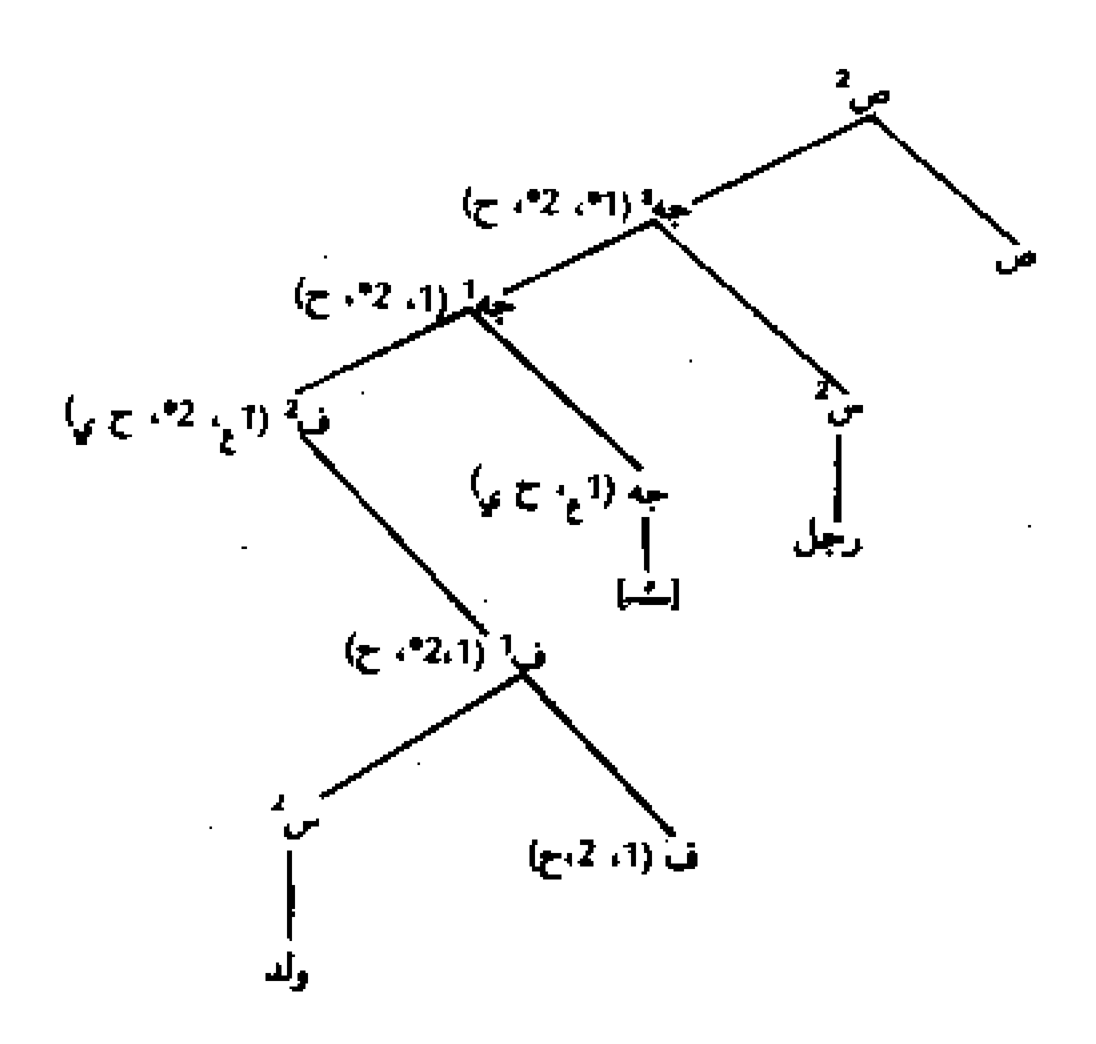
(32)



فهذه البنية، يولد فيها الفاعل داخل المركب الفعلي الحملي، ويفرغ دوره داخل هذا المركب. أما الدور الحدث، فلا يفرغ إلا بعد ذلك. لاحظ أن الدور الخارجي للجهة لا يفرغ (لأن التوحيد لا يمكن أن يقع بعد التفريغ). وعليه، فإن البنية

تخرق المقياس المحوري، مما يفسر لحنها. وهناك إمكان آخر لتوليد (25)، يجب إبعاده. فالفاعل «رجل» يمكن أن يولد في مخصص الجهة، كما هو مبين في (33) :

(33)



فالمقياس المحوري لا يخرج هذه البنية، لأن موقعي الجهة تم توحيدهما مع موقعين مفتوحين في بنية المركب الفعلي. ولا يتم تفريغ الدور الأول على الخصوص إلا في مستوى جه2. ومع ذلك، فهذه البنية غير سليمة، والسبب هو أن الجهة لا يمكن أن يكون لها فاعل محوري، كما افترضنا.

فهذه النظرة للاصقة لها عدد من النتائج، نظرية وتجريبية وصفية. وهي تثير عدداً من المشاكل التي تتطلب حلولاً. وفي الفقرات الموالية، نتفحص بعض هذه النتائج.

3. بعض التنبؤات والنتائج

1.3. بناء اللاشخص، البناء لغير الفاعل المزدوج، وقانون تقدم الواحد مرة واحدة

إحدى النتائج المباشرة لافتراض الجهة هي الرصد المباشر لقيد اللامنصوب (Unaccusative Constraint) الذي اقترحه پرلمتر (1978). فقد بين هذا الأخير أن الأفعال اللازمة تختلف بحسب كون فاعلها السطحي 1 أصلاً (أي فاعل في البنية الأصلية)، أو 2 أصلاً (أي مفعول في البن الأصلية). فطبقة الأفعال الأولى هي طبقة ما دعي باللا أركتي (unergative)، والطبقة الثانية دعيت بطبقة اللامنصوب (unaccusative). وقد بين پرلمتر أن اللاأركتي في الهولندية ولغات أخرى هو ما يبنى لغير الفاعل. وقد اقترح پرلمتر وپسطل (1984) أن يعزى لحن اللامنصوب المبني لغير الفاعل إلى خرق لقانون تقدم 1 مرة واحدة (1 Advancement Exclusiveness Law) وهو مبدأ يمنع وجود أكثر من تقدم إلى 1.[16]

والمبني لغير الفاعل للاشخص (impersonal) في العربية يحترم أيضاً قيد اللامنصوب، أو قانون تقدم 1 مرة واحدة. ففي (34)، تقدم لائحة للأفعال اللا أركتية التي تبنى لغير الفاعل، وفي (35) لائحة للامنصوبات التي لا تبنى :

(34) سبح، سار، ذهب، لعب، زأر، صاح، ضحك،جاء، الخ.

(35) كبر، حدث، ذاب، عور، غرق، رعد، اختفى، الخ.

وهناك أفعال ملتبسة بين القراءة اللاأركتية والقراءة اللامنصوبة. وتأتي أحكام المقبولية لتفصل بين القراءتين، كما في مثال «سقط» هنا :

(36) أ)* سقط الثلج.

ب)* سُقِطَ هنا.

16) أو بعبارة فإن التراكيب التي فواعلها مشتقة لايمكن أن تصلح لاشتقاق فاعل مشتق جديد. انظر پلمتر وپسطل (1984).

(37) أ) سقط الرجل.

ب) سُقِط هنا.

فالفرق بين (36) و (37) قد يبدو راجعاً إلى السمة الدلالية [+ حي]، كما ورد في الفاسي (1986 أ). إلا أن هذه السمة ليست كافية لرصد الفرق، كما يتبين من لحن (38 ب) و (39 ب) :

(38) أ) كبر الولد

ب)* كبُر هنا

(39) أ)* ماتَ الولد

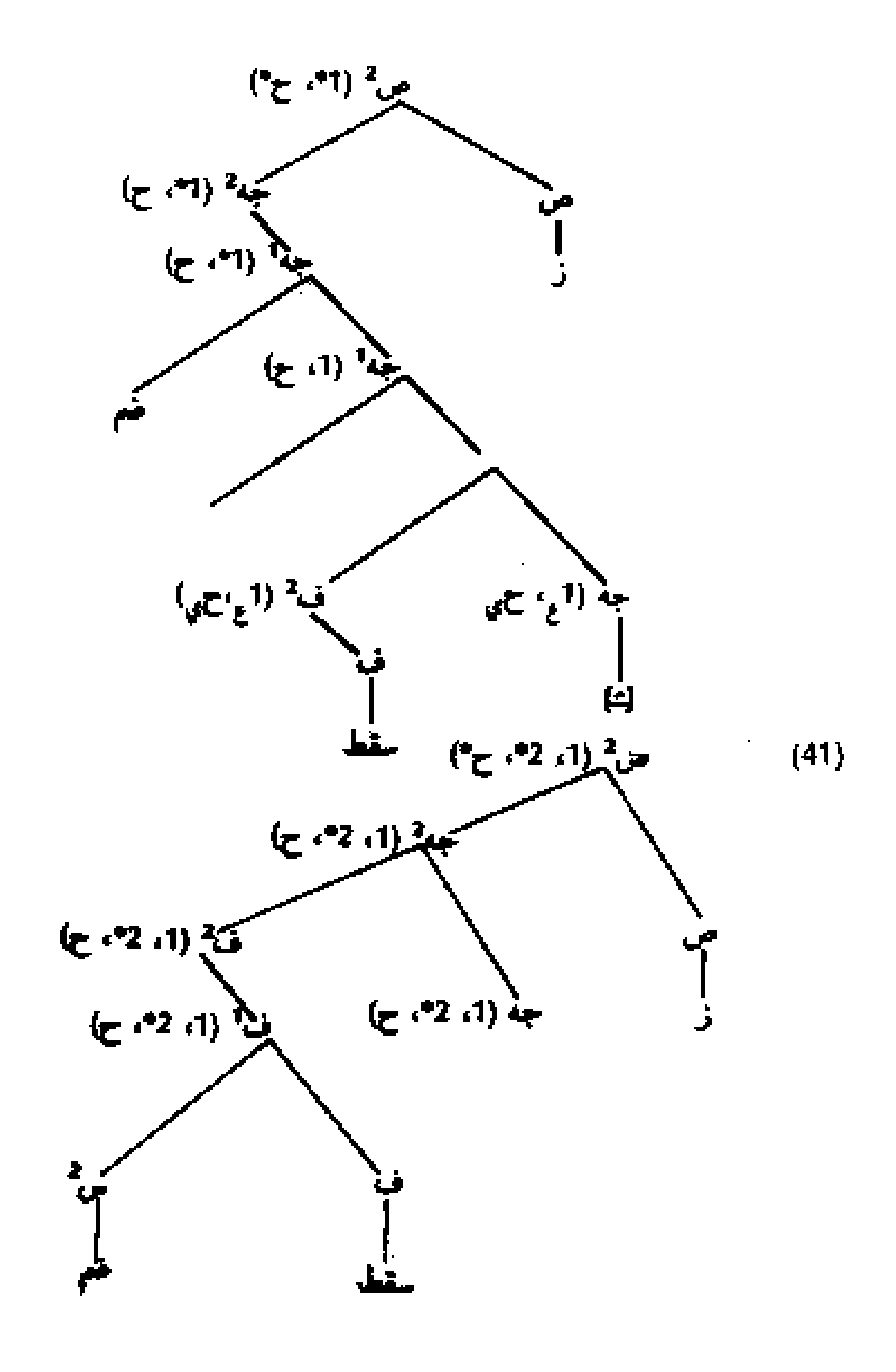
ب)* ميتَ هنا

ففي هذه التراكيب، نجد الفاعل الضمني حيا (أو إنساناً)، ومع ذلك فالتركيب لاحن. ونعتقد أن العلة في ذلك هي أن المحمول لامنصوبة (بموجب دلالتها بدون شك)، ومن هنا لحن التركيب.

هناك أمثلة مضادة، فيما يبدو، لقيد اللامنصوب، وللقانون الذي أشرنا إليه. وقبل أن نناقش هذه الحالات، لنفترض أن البناء لغير الشخص (ولغير الفاعل) يخضع لقيد اللامنصوب. فكيف يمكن رصد هذا في الإطار الذي قدمناه ؟ فمن افتراضاتنا الأساسية أن تركيب البناء لغير الفاعل يتضمن وجود مقولة ضميرية فارغة ملحقة بالجهة. وهذا يصدق على الفعل اللازم كما يصدق على المتعدي. وكما بينا سابقاً، فإن ورود ضم أو المركب المنزوع يفرضه مبدأ الإسقاط والمقياس المحوري. والموضوع الضمني لا يظهر طبعاً مع المحمول التي لا تسند دوراً إلى فاعلها (ما يسمى باللا منصوبات) لنفس السبب. ويمكن طرح مسألة عدم إمكان بناء اللامنصوب لغير الفاعل في الصيغة التالية : ما الذي يمنع أن تظهر اللاصقة لغير الفاعل مع الحمل اللامنصوب ؟ ويكون الجواب مباشراً. فلو ظهرت هذه اللاصقة مع حمل لامنصوب، لما أمكن للبنية المحورية لهذا الأخير أن تفرز الموضوع الخارجي الضروري لإشباع دور اللاصقة. وعليه، فإن لحن البناء لغير الفاعل في

هـذه البنى يرجع إلى خرق للمقياس المحوري. وحتى نرى كيف يمنع المقياس المحوري البناء لغير الفاعل من اللامنصوب، بينما يسمح باللاأركتي، لنقارن بين البنى المحورية (40) و (41)، التي تمثل بنى (37 ب) و (36 ب)، على التوالي :

(40)



(41)

ففيما يخص اللاأركتي (40)، لا مشكل يطرح. أما اللامنصوب (41)، فيطرح مشاكل. فإذا افترضنا أن المركب الاسمي مفعول في البنية العميقة، فإن ضم يكون موضوعاً داخلياً كذلك.[17] وعليه فإنه يفرغ محورياً في مستوى ف[1]، قبل أن تتاح له فرصة التوحد مع دور الجهة. إذن يبقى دور اللاصقة غير مشبع، وهو خرق للمقياس المحوري.فافتراض الجهة يمكن من رصد قيد اللامنصوب بصفة مباشرة، بتفاعل مع المبادئ العامة الأخرى للتركيب.[18]

ولنتفحص الآن حالات الفواعل المشتقة التي تبدو وكأنها تشكل مشكلاً بالنسبة لقانون التقدم إلى 1 مرة واحدة. وهذه بعض الأمثلة :

(42) أ) تكسر الكأس.

ب)* تُكُسِّر هنا.

(43) أ) تزوج الرجل.

ب) تُزُوِّج هنا.

(44) أ) انقطع الحبل.

ب)* انقطع هنا.

(45) أ) انطلق الرجل.

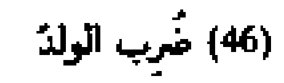
ب) أُنطُلِقَ من هنا

17) قد يكون ضم غير مسموح به في هذا السياق، لأنه ليس هناك ما يسوغ ظهوره. انظر رمزي (1987) بهذا الصدد.

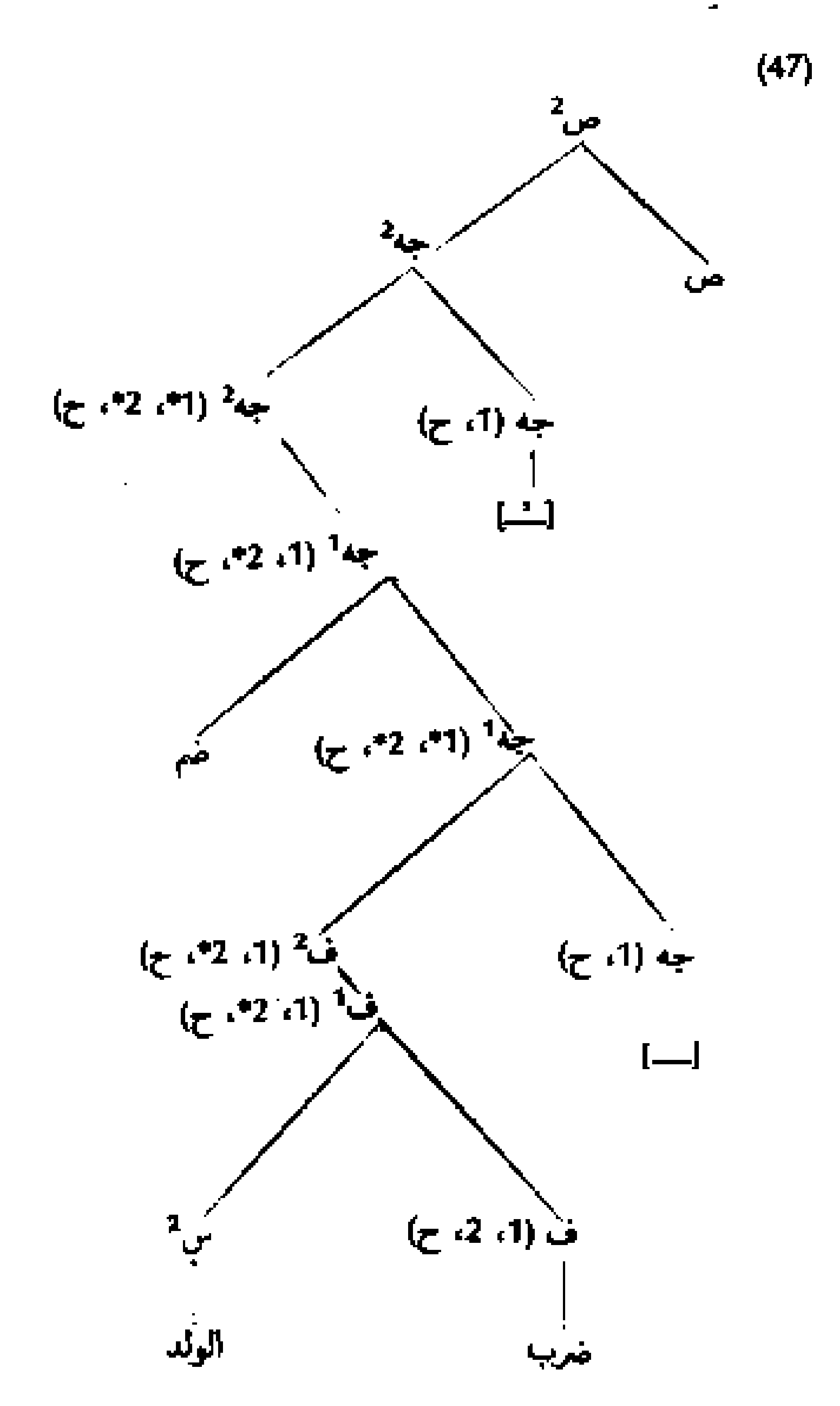
18) يعتبر بكير (1985) أن من مزايا تحليل الموضوع الذي يقترحه أنه يتنبأ بعدم إمكان بناء اللامنصوب لغير الفاعل. ففي نظرية بيكر أن البناء لغير الفاعل هو حالة خاصة للاتصال (incorporation). فصرفة البناء لغير الفاعل تولد تحت ص، وينتقل الفعل إلى ص ليندمج فيها. وعليه فإن صرفية البناء لغير الفاعل تعد هي الدور الخارجي للفعل في البنية العميقة. فإذا كان الفعل ليس له دور خارجي، فإن الصرفية لا تتلقى دوراً، مما يؤدي إلى خرق للمقياس المحوري. ورغم أن نظرية بيكر تبدو مماثلة لنظرية بيكر في استخلاص قيد اللامنصوب من المقياس المحوري، إلا أنها تختلف عنها في كون اللاصقة لا تحلل بنفس الطريقة. وانظر بيكر (ن.م.) بصدد انتقاد نظرية تشتق هذا القيد من افتراض إلصاق خارجي على طريقة ميرنتز (1984) Marantz.

فرغم كون هذه الأفعال مبنية صرفياً بنفس الآليات، فيما يبدو، بإلصاق النون أو التاء، إلا أن طبيعة اللاصقة ليست واحدة في هذه الأزواج. فقد بينا في الفاسي (1986 ب) أن اللاصقة يمكن أن تكون مطاوعة (أو مضادة للسببي)، فتكون من طبيعة فعلية، ويمكن أن تكون لاصقة انعكاس، فتكون من طبيعة اسمية. فعندما يكون الفعل مطاوعاً يكون لامنصوباً، وبالتالي لا يمكن بناؤه لغير الفاعل. وهذا يصدق على (42 أ) و (44 أ). ومن ثم، فإن لحن بنائه لغير الفاعل متنبأ به. وهذا ما تؤكده (42 ب) و (44 ب). أما عندما يكون الفعل انعكاسياً، فإنه يكون ثنائي المحل محورياً. فإذا افترضنا أن النون أو التاء موضوعات داخلية يتم دمجها (أو اتصالها) في الفعل، فإن الفعل يكون له دور خارجي يحتاج إلى تفريغ. فهذا الدور هو الذي يسند إلى ضم في البناء لغير الفاعل. ومن ثم، فإن التركيبين (43 أ) و (45 أ) يقرآن قراءة الانعكاس، ويمكن البناء لغير الفاعل منهما، كما في (43 ب) و (45 ب).

وهناك مشكل آخر يرصده القانون الذي أشرنا إليه، وهو عدم إمكان بناء الفعل لغير الفاعل مرتين (في العربية). فكيف يمكن رصد هذا ؟ في تحليلنا يؤدي بناء الفعل لغير الفاعل مرتين إلى وضع إسقاطين جهيين، يكون أحدهما فضلة للآخر. فإذا كان الأمر كذلك، فإن البناء لغير الفاعل مرتين يلغيه مرة أخرى وجود المقياس المحوري. وحتى نرى كيف يحدث هذا، لنتأمل البنية (47)، وهي فيما يبدو بناء مزدوج لغير الفاعل انطلاقاً من (46) :



(47)



ففي هذه البنية، نجد أن الجهة العليا لها موقعان، وأن الدور الخارجي (دور الفاعل) لا يجد وسيلة للتفرغ. وعليه، يكون رصد لحن البناء لغير الفاعل المزدوج مماثلاً لرصد قيد اللامنصوب في البناء للاشخص.

2.3. لاصقة البناء والتحول المقولي

نتيجة أخرى لافتراض الجهة هي أنها تمكن من رصد موحد للصفة المبنية لغير الفاعل والفعل المتصرف على السواء. فقد لاحظنا في الفقرة الأولى أن هناك لاصقتين للبناء لغير الفاعل: واحدة وصفية والأخرى فعلية. فأما اللاصقة الفعلية، فتدل أيضاً على الزمن (وجهة التمام أو اللاتمام)، بينما لاصقة الصفة تدل على الصفة كما تدل على البناء لغير الفاعل. فكيف يمكن تحليل هاتين اللاصقتين؟ هناك إمكانان أساساً.

الإمكان الأول هو اعتبار أن صيغة الفعل المتصرف (أي «فُعِل») تمثل مقولة تركيبية واحدة، لتكن ص، والمقولات الدلالية المختلفة تنوب في هذه المقولة الواحدة. وحتى نتمكن من رصد الفرق المقولي بين الصفة المبنية لغير الفاعل والفعل المتصرف المبني لغير الفاعل، فإننا نضطر إلى افتراض وجود صرفية معنونة بـ«و» (وصف)، وصرفية معنونة بـ«ف» (فعل). وتكون هذه الصرفية هي رأس المركب، تبعاً لما ورد عند وليميز (1981) ودي شيلو ووليميز (1987) في التنظير للواصق. وفي النظام المقترح في الفاسي (1987 أ)، فإن المقولات المعجمية في العربية هي عبارة عن جذور صامتية، والمقولات النحوية أساساً صوائت، وهي التي تثبت مقولة الكلمة. وغالباً ما ينتج عن تغيير الصوائت الداخلية تغيير المقولة التركيبية.

إلا أن هذا الاختيار يطرح عدداً من المشاكل. فهو أولا ضعيف من ناحية التصور. والسبب هو أن التحول المقولي الذي أشرنا إليه ليس خاصية من خصائص البناء لغير الفاعل، بقدر ما هو خاصية للصيغة المحققة («فُعِل» أو «مفعول»). فهذه الصيغة يقع فيها ذوبان لاصقة البناء لغير الفاعل واللاصقة التي تحول الفعل إلى صفة مثلاً. إلا أن هذا الذوبان يمكن أن يعتبر صواتياً، وليس تركيبياً. ثم إن هذا الاختيار ليس هو الأمثل من الناحية الوصفية. فإذا كان البناء لغير الفاعل مولداً تحت ص، مع الزمن والتطابق، فإنه سيقع تعارض بين خصائص هذه المقولات (الشجرية). فالزمن، مثلاً، يسند إعراباً، والجهة لا تفعل ذلك، والتطابق قد يتطلب

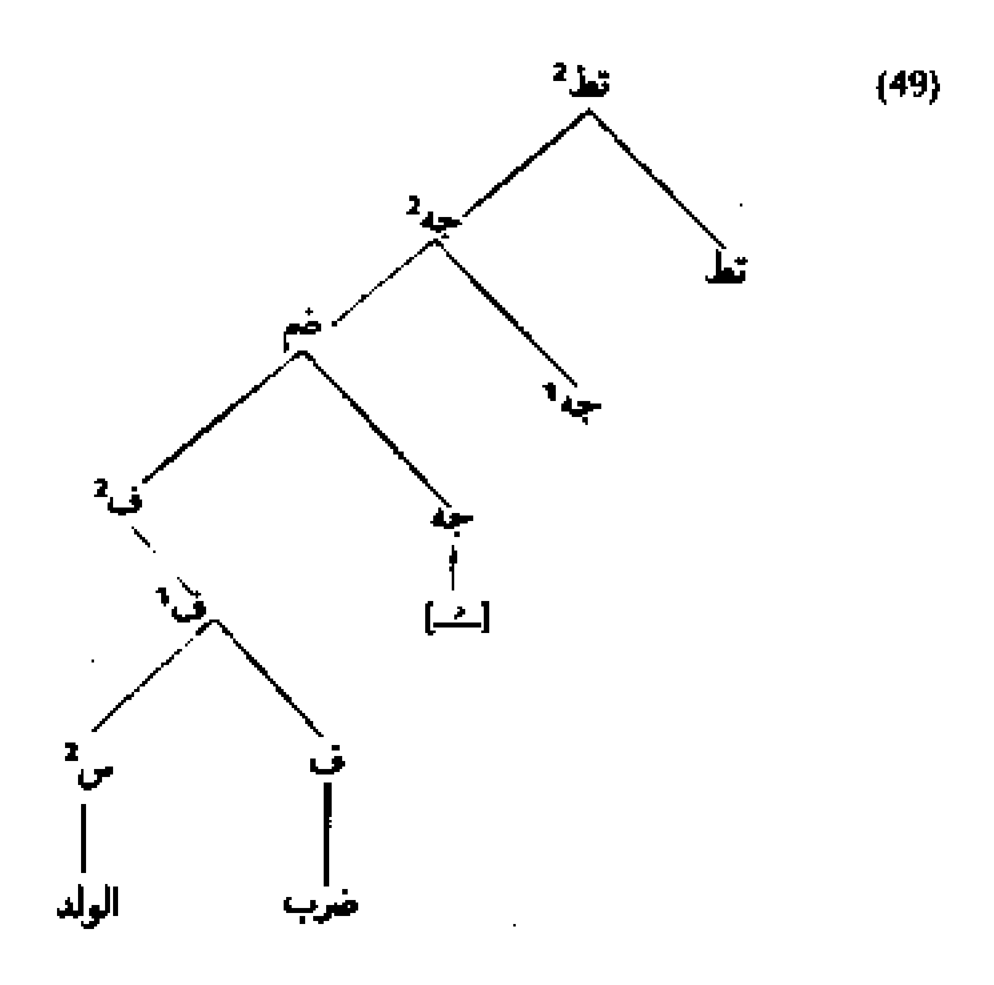
إعراباً، والجهة لا تتطلب ذلك، الخ. وأخيراً، فإن هذا الاختيار، لا يمكن من رصد موحد لصرافة البناء لغير الفاعل.

فإذا كانت صرفية البناء لغير الفاعل مسقطة في استقلال عن المقولات الصرفية الأخرى، فإنه لا يمكن تقديم معالجة موحدة لمقولة البناء لغير الفاعل وحسب، بل يمكن كذلك رصد الفرق بين الصفة والفعل المتصرف المبنيين لغير الفاعل. فبناء على ما ورد في الفصل الثاني من البحث، يمكن اعتبار الفعل المتصرف ذا إسقاط زمني وتطابقي جملي، في حين لا زمن في الصفة. فالبنيتان (49) و(50) تمثلان الفرق بين الصفة (48 أ) والفعل (48 ب) :

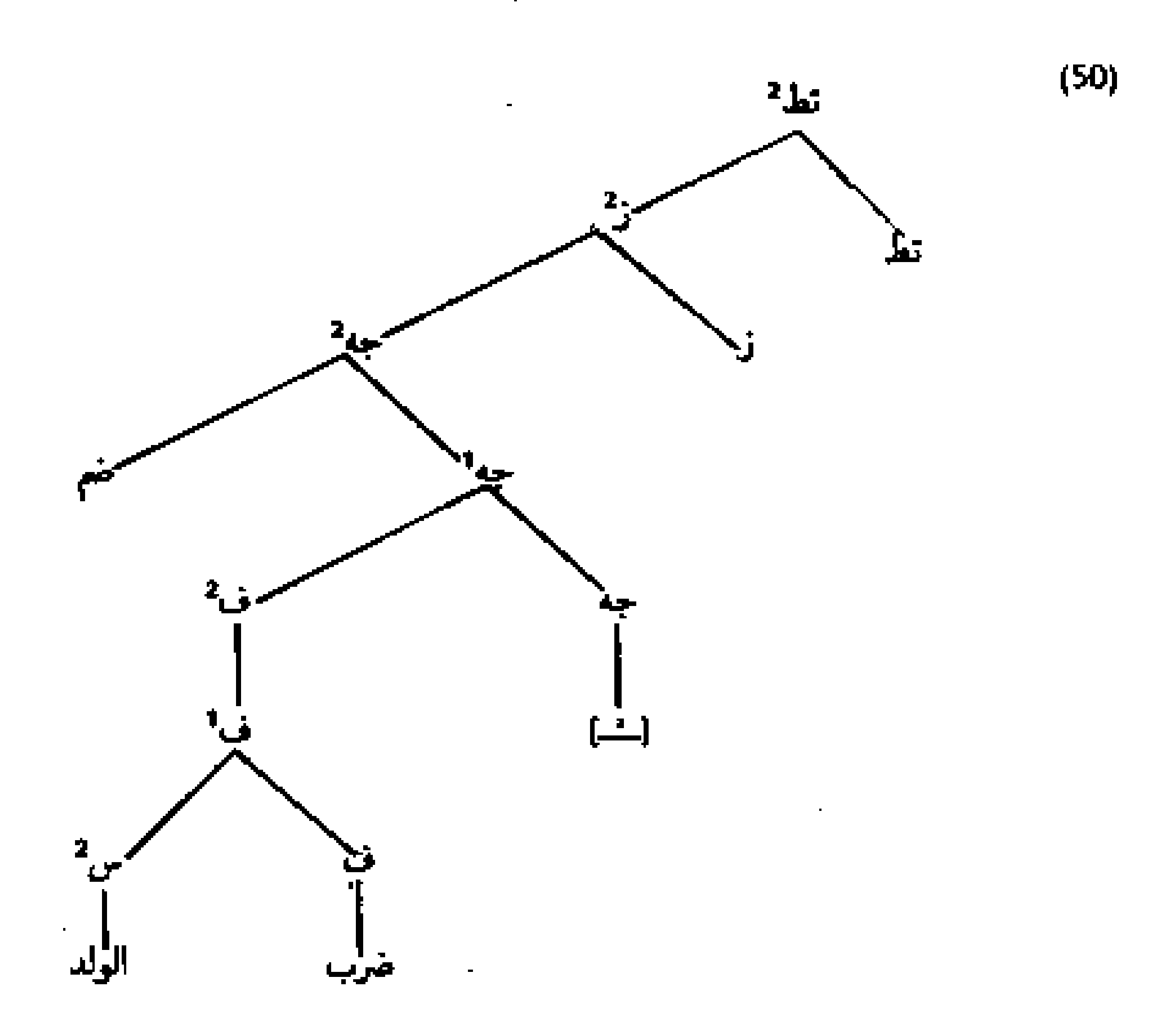
(48) أ) الولد مضروب.

ب) ضرب الولد.

(49)



(50)



فالتطابق في (49) تطابق صفي، وهو الذي يحول المركب إلى مركب وصفي. فالفعل ينتقل عبر الجهة إلى التطابق، ولا يصبح «صفة» إلا هناك. أما في (50)، فإن الفعل ينتقل إلى الزمن، ثم التطابق الجملي (انظر الفصل الثاني). وعليه لا يقع تحول في طبيعته الفعلية.

3.3. لاصقة البناء لغير الفاعل ومشكل الاشتراك

في هذه الفقرة، نعالج مشكلاً آخر من المشاكل التي يجب أن تعالج حين تقديم وصف كاف للاصقة. يتعلق الأمر بالمشكل التالي : لماذا نجد نفس اللاصقة مستعملة في بناء الوسيط (middle)، ولا نجدها في الانعكاس ؟ وما الذي يجعل اللاصقة للبناء لغير الفاعل وللوسيط (إذا كانت لاصقة واحدة) مغايرة للاصقة البناء

للانعكاس وللمطاوعة ؟ سنبين أن حل هذا المشكل يدعم افتراض أن اللاصقة حمل، وليست موضوعاً.

وحتى نتمكن من حل مشكل توزيع اللواصق ومدى قابليتها للاشتراك، نقوم بتحليل خصائص الوسيط والمطاوعة، ونبين لماذا يمكن اعتبار أن للوسيط والبناء لغير الفاعل نفس اللاصقة، رغم كون هذين التركيبين مختلفين جزئياً.

1.3.3. بعض خصائص الوسيط في العربية

التراكيب الوسيطة في العربية لها عدد من الخصائص تشترك فيها مع البناء لغير الفاعل، وتختلف فيها عن المطاوعات العربية من جهة، وعن الوسيط في الإنجليزية، من جهة أخرى.

فباستعمال نفس الروائز التي وظفناها سابقاً، يمكن أن نبين أن الوسيط له موضوع «ضمني»، لأنه يراقب الظروف الإرادية والجمل التعليلية :

(51) يُشْرَبُ الشاي بدون سكر عمداً.

(52) يشرب الشاي بدون سكر لمقاومة الحر.

ففي هذه التراكيب التي تؤول تأويل الوسيط، نجد هناك موضوعاً ضمنياً يراقب الظرف أو فاعل الجملة التعليلية، خلافاً لما يجري مع المطاوعات في العربية (انظر أعلاه)، أو الوسيط في الإنجليزية (انظر هيل وكيزر (1987)). زد على هذا أن الموضوع الضمني له خصائص إحالية مماثلة لنفس الموضوع في البناء لغير الفاعل، إذ هو ضمير مبهم.

ويؤكد ثنائية البنية المحورية للوسيط إمكان ظهور الفاعل منزوعاً، كما في البناء لغير الفاعل :

(53) يُومَر الناس من الأمير أن يجلسوا.

(54) يشرب الشاي من لدن الأغنياء بدون سكر.

لاحظ أن هذه المنزوعات لا تظهر مع المطاوعة، كما أسلفنا. فهذه المنزوعات يمكن أن تشبع الدور الخارجي للفعل الوسيط، كما تفعل ذلك في البناء لغير الفاعل، وباعتماد صيغة موسعة للمقياس المحوري، كما اقترحنا آنفاً.

ويشبه الوسيط البناء لغير الفاعل (في العربية) من جهة أنه ليس مقيداً دلالياً. فقد بينا في الفاسي (1986 ب) أن المطاوعات العربية تشبه الوسيط الإنجليزي في كونها محدودة في طبقة من الأفعال المتأثرة. تقول مثلاً : «انكسر» أو «انفتح»، ولا تقول «انضرب» أو «انفهم»، أو «انسمع»، لأن الفهم والضرب ليس فيه تحول وتأثر، كما استدللنا هناك. إلا أن الوسيط العربي لايخضع لهذا القيد، كما تبين ذلك الأمثلة التالية :

(55) يفهم هذا بدون عناء.

(56) يسمع صوت الطفل (عادة) أحسن.

فهذا يوحي بأن الوسيط يولد في التركيب، مثل البناء لغير الفاعل، خلافاً للمطاوع الذي يولد في المعجم. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نفهم لماذا لا يخضع تكوين الوسيط لقيد دلالي (معجمي) مثل قيد التأثر. فهذا القيد لا يصدق إلا على طبقة معجمية محدودة، وهي طبقة المحمول التي لها موضوع داخلي ينتقل من حالة إلى أخرى. وهذا لايصدق على (55) و (56)، ما دام مفعول «فهم» و«سمع» غير متأثر (انظر الفاسي (1986 ب) للمزيد من التفصيل).

يتضح إذن أن الوسيط له خصائص مشابهة جداً لخصائص البناء لغير الفاعل، ومخالفة جداً لخصائص المطاوعات. ويمكن رصد هذه الملاحظات بافتراض أن الوسيط له أساساً نفس البنية التي للبناء لغير الفاعل، وهي أن لاصقة الوسيط لها نفس المدخل الذي اقترحناه للاصقة البناء لغير الفاعل، أو قل إننا بصدد نفس اللاصقة في التركيبين. فإذا كان الأمر كذا، فكيف يمكن رصد الفرق بين التركيبين ؟

أحد المجالات التي يختلف فيها الوسيط عن البناء للفاعل هو التأويل. فمن المعلوم أن الوسيط يستعمل في قضايا أو أحكام تكون جنسية (generic)، غير لحظية، وتدل على العادة. فهذه القضايا ليست مشدودة إلى زمن بعينه، بخلاف القضايا التي يدل عليها البناء لغير الفاعل، فقد تكون مربوطة زمنياً أو غير مربوطة. لنتأمل الجمل التالية :

(57) يشرب الشاي بدون سكر.

(58) كان الشاي يشرب بدون سكر.

(59) شُرب الشاي بدون سكر.

فلا يمكن التأويل على الوسيط إلا في المثالين المتقدمين، وهما يدلان على قضايا معتادة (habitual). ففي هذين المثالين، نجد الفعل في صورة المضارع، وهو يدل على اللامنتهي (imperfectum)، سواء في الحال أو الماضي، فيفيد أن الحدث لم يصل إلى نهاية. إلا أن التركيب (59) لا يمكن تأويله كذلك. فالفعل هنا تام، ولذلك لا يمكن أن توافق صيغته تأويل الوسيط، لأنها محدودة زمنياً، بخلاف ما يَتأوَّلُ في الوسيط.

وإذا كانت نفس الصيغة للفعل المتصرف تؤول على الوسيط أو البناء لغير الفاعل، بحسب كون الفعل تاماً أو غير تام، وبحسب تأوله على الجنسية والاعتياد أو لا، فإن مما تجدر الإشارة إليه أن الصفة لا تقبل تأويل الوسيط. فالتركيب (60) يمكن قراءته قراءة حدث مماثلة لقراءة (57)، ولا يمكن قراءته قراءة جنسية :

(60) الشاي مشروب بدون سكر.

وبعبارة، فإن تأويل (60) هو أقرب إلى تأويل (59). فما الذي يوحد إذن بين الفعل المنتهي (perfectum) في (59) والصفة في (60)، وما الذي يجعل هذه الأخيرة غير قابلة لتأويل اللامنتهي، وبالتالي لتأويل الوسيط المعتاد ؟

لنتأمل مجدداً جملة مثل (57). فهذه الجملة ملتبسة بين قراءتين : (أ) قراءة زمنية (temporal)، في غير الماضي، وهي التي تظهر بوضوح عندما نستعمل ظرفاً زمانياً إشارياً (deictic مثل «الآن» أو «غداً»، و (ب) قراءة غير زمنية (atemporal) أو جنسية (generic)، مطلقة وهي غير مرتبطة بزمن معين. وصيغة الفعل اللاتام (imperfective)، وهي الصيغة غير الموسومة زمنياً دون شك، هي التي تقبل القراءتين. فإذا اعتبرنا أن هذه الخاصية الجهية / الزمنية هي خاصية للمقولة الصرفية الجملية ص (أوْ ز) التي تلتصق بالفعل المتصرف، فإن الصفة التي ليس لها إسقاط من هذا النوع، لا تقبل التأويل المذكور. وبعامة، فهي لا تدل على التمام أو عدمه، ما دام ذلك مرتبط بوجود إسقاط للزمن. وكنتيجة لهذا، فإن الصفة لا تقبل تأويل الوسيط.

والذي يدعم هذا أن تأويلات أخرى لصيغة اللاتمام لا ترد في الصفة كذلك. فصيغة اللاتمام في الفعل، مثلاً، يمكن أن تكون تكرارية (iterative) أو اعتيادية (habitual)، كما هو مبين في (61). إلا أن البناء لغير الفاعل الصفي في (62) لا يقبل هذا التأويل :

(61) كان الولد يُضْرَب كل ليلة.

(62) كان الولد مضروباً كل ليلة.

فالتركيب (61) له تأويل حَدَثِي تكراري، بينما (62) يصف حالة الولد كل ليلة. فالتأويل التكراري الاعتيادي مصدره ز في (61)، وتحديداً سمة اللاتمام في ز، بينما هذه السمة غير متوفرة في (62).

وحتى نختم التحليل، لنعد إلى (60). فالصفة هنا تدل على حالة هي نتيجة للحدث، أو على الحالة التي انتهى إليها الموضوع. ففي دلالة الصفة هناك معنى الانتهاء (perfectum)، وهي جهة قد تستوحى من معنى الصفة. وهذا المعنى هو الذي يوحد بين (59) و (60). فبين التمام (perfective) الذي يفيده الفعل الماضي والانتهاء (perfectum) التي تفيده الصفة اشتراك، وهذا هو الذي يجعل معنى الوسيط غير ممكن فيهما معاً.

والخلاصة أن بناء الوسيط، إذا وضعنا جانباً الفروق التأويلية التي أشرنا إليها، لا يختلف عن البناء للفاعل صيغة وتركيباً وبنية محورية. ولا يكون هذا غريباً إذا افترضنا أن الوسيط له بنية تركيبية مثل (31) أعلاه. أما بخصوص لاصقة الوسيط، فإن الافتراض غير المُكَلِّف هو أنها عين لاصقة البناء لغير الفاعل، وأن اللاصقة ليست هي المحددة للتأويل الوسيط. فإذا كان هذا صحيحاً، فإن الاشتراك بين البناء لغير الفاعل والوسيط ليس إلا مظهرياً، بل ليس ثمة إلا لاصقة واحدة تستعمل في التركيبين. وفي الفقرة الموالية، نحلل حالة أخرى للاشتراك، وهي حالة اللاصقة التي تظهر فيما سميناه بالبناء لغير الفاعل الملازم لصيغته.

2.3.3. البناء الملازم لصيغة غير الفاعل

نعتبر حمولاً ملازمة للبناء لغير الفاعل تلك التي لها صيغة البناء لغير الفاعل، إلا أن المعلوم لا يأتي منها، فلائحة هذه الحمول تضم، فيما تضم، أفعال

مثل كَبِد ورَئِس وقَلِب وصَدِر وجَنِبَ وجَنّ، وكذلك أفعال مثل شَمِلَ ورَبِع وحَرِف، الخ. وعلاوة على هذه الحمول الفعلية، هناك حمول صِفيّة مثل مكبود ومرؤوس ومجنون ومربوع، الخ. وليس هناك مقابلات لها مبنية للفاعل (أو للمعلوم) مثل جَنّ أو صَدَر، أو كَابِد أو جَانّ، الخ. فكيف تبنى إذن هذه الصيغ ؟

لنلاحظ أن هذه الحمول ليس لها موضوع ضمني.فهي أحادية فقط. ويمكن بيان هذا باستعمال رائز مراقبة الظرف الإرادي، مثلاً، أو رائز الجمل التعليلية :

(63)* جُنّ الرجل عمدا.

(64)* جن الرجل لتحقيق المشروع.

فكون الحمل أحادياً يبين أنه أقرب إلى المطاوع منه إلى البناء لغير الفاعل. وهذا يعني أن الإلصاق يقع في المعجم، لا في التركيب، ولا يختلف كثيراً عن الإلصاق الذي يحدث في المطاوعة، وإن كان هذا الأخير يتعلق فقط بلاصقة صامتة، بينما يتعلق الإلصاق في الملازم لغير الفاعل بصيغة بأتمها أحياناً، كما يحدث في حال الصفة المبنية للملازم.[19]

3.3.3. المطاوعة والصرافة

لعله أصبح من المألوف مقارنة خصائص البناء لغير الفاعل بخصائص المطاوعة (أو ما دعوناه أيضاً بمضاد السببي). والذي يزيد في أهمية هذه المقارنة أن اللواصق المطاوعة لها توزيع مغاير في نسق اللواصق. وكما بينا في الفاسي (1986 ب)، فإن هناك أنواعاً مختلفة من المطاوعات، ولها خصائص تظل أحياناً غريبة إلى حد. لنتأمل التركيبين التاليين :

(65) همر الرجل الدمع.

(66) هَمَر الدَّمْعُ.

فهذا التناوب في الفعل بين التعدية واللزوم يطرح سؤالاً : هل للفعل مدخلان معجميان مختلفان، أو مدخل واحد فقط ؟ وإذا كان له مدخل واحد فقط، فكيف يمكن ربط المثالين؟ لنفرض أن الفعل له مدخل واحد، وأن الفعل يسند إعراب

(19) لمناقشة أصل «فَعِل» الملازمة، انظر كوريلوفتز (1973) Kurylowicz.

النصب اختيارياً. هب كذلك أن «الدمع» هو الموضوع الداخلي (أو المحور) في كلتا الحالتين. فإذا أُسْنِدَ الفعلُ الإعرابَ، فإن الناتج يكون هو (65)، وإذا لم يسند الإعراب، فإن الناتج هو (66). فهذا يرصد التناوب الذي تَنْتُجُ عنه المُطاوِعَاتُ «العارية» مثل (66).

ووجود تناوب بين المتعدي واللازم في الأفعال له ما يقابله في اللواصق. لنتأمل الجمل التالية :

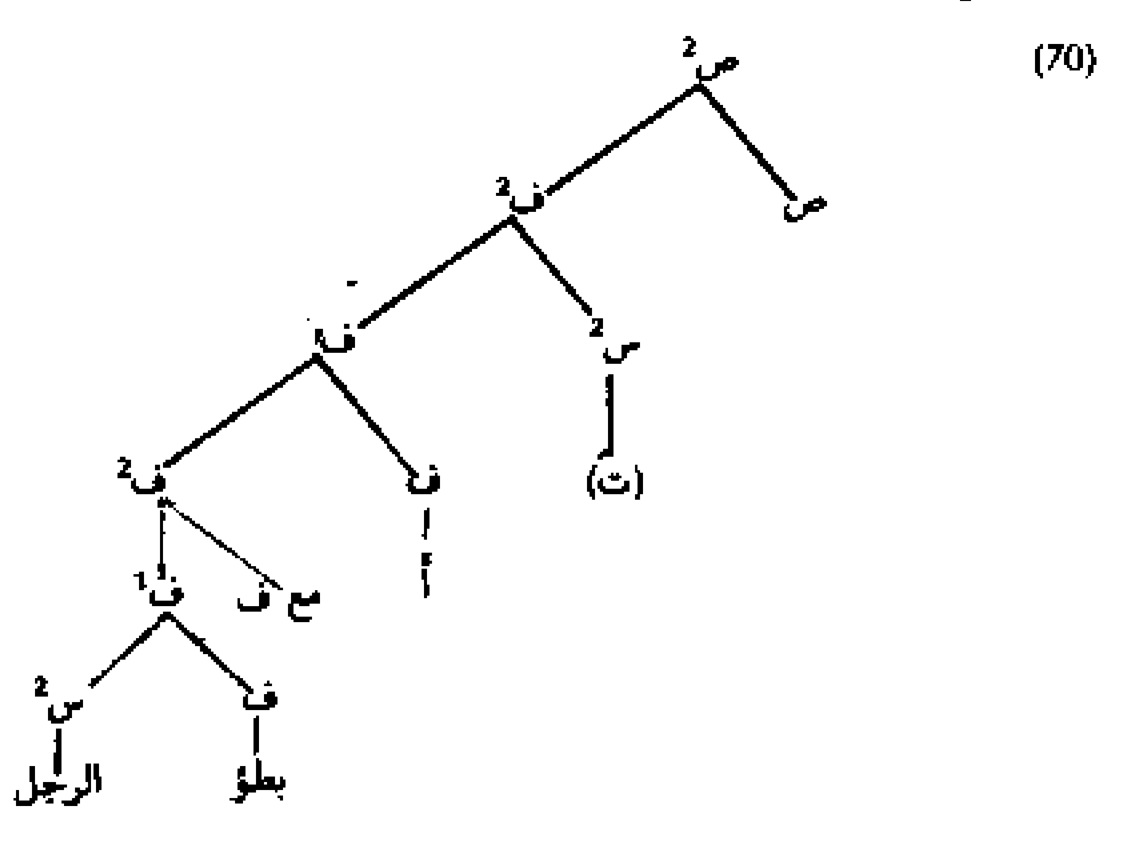
(67) أبطأ الرجلَ.

(68) أبطأت الرجلَ.

(69) بطؤ الرجل.

إن رصداً طبيعياً للهمزة في هذه الأمثلة يجعل لها نفس البنية المحورية ونفس الخصائص الإعرابية التي توجد للفعل «همر». فإذا كانت الهمزة، مثل «همر»، تسند الإعراب اختيارياً، فإن السببي (68) والمطاوع (67) يمكن اشتقاقها من نفس البنية أساساً، أي (67) :

(70)



لننظر إلى السببي أولاً. فإذا كان الفعل «بطؤ» لامنصوباً، فإن الموضوع الداخلي يضطر إلى الانتقال إلى مخصص ف ليتلقى النصب من الهمزة. وأما الفعل «بطؤ»، فإنه ينتقل إلى الهمزة، وينتقل الناتج إلى الصرفة. من جهة أخرى، فإن الفعل الدامج (أي الهمزة هنا) يسند دوراً محورياً إلى فاعله (لأنه يسند الإعراب إلى فضلته)، مما ينتج عنه وجود فاعل محوري، و«زيادة» في عدد المحلات.

فماذا عن المطاوع ؟ فإذا كانت بنيته هي (70)، فعلى افتراض أن الهمزة (وهي مطاوعة) لا تسند إعراباً إلى فضلتها، فإنها لا تسند دوراً محورياً إلى فاعلها. فالمفعول ينتقل عبر المخصصات إلى مخصص ف الأعلى، ولا يكون هناك إلا دور واحد، مما ينتج عنه «تقليص» في عدد المحلات.[20]

وهناك نوع ثالث من المطاوعات جدير بالاهتمام. واللاصقة فيه لا تكون سببية، بل قد تكون منعكسة. ومن أمثلة هذا المطاوعة (أو الانعكاس) بالنون. ففي (71)، نجد قراءة مطاوعة فقط، وفي (72) هناك التباس بين المطاوعة والقراءة الانعكاسية :

(71) انقطع الحبل (* عمداً).

(72) انعزل الرجل عن الناس (عمداً).

فإمكان ورود الظرف الإرادي في (72)، لا في (71)، يبرز الفرق بين المثالين. ونظراً إلى أن لاصقة الانعكاس «تمتص» دوراً دلالياً، فقد اقترحنا في الفاسي (1986 ب)، توخياً لحل مشكل الاشتراك، أن تكون لاصقة المطاوع بمثابة موضوع

(20) بينا في الفاسي (1986 ب) أن الهمزة فعل جعلي يجب معالجته مثل الأفعال الجعلية المعجمية، واقترحنا أن تكون بنية مضاد السببي هي عينها بنية السببي مع امتصاص اللاصقة لدور المنفذ. إلا أن هذا التحليل يطرح مشاكل، فدور المنفذ ليس «نشيطاً» في كل مستويات النحو، وتدل الروائز على أن ليس هناك منفذ ضمني. ثم إن هناك مطاوعات صرفية ليس لها مقابلات سببية (انظر «أسرع»، «أخطأ»، الخ...). وأخيراً، فإن معالجة الهمزة، ليست حتلى : فهي مرة محمول، ومرة موضوع، وليس هناك ما يدل على قيام هذه الطبيعة المقولية المزدوجة بل هناك ما يوحي بالعكس، فكون اللاصقة لا يمكن أن تكون منعكساً يوحي بأنها لا يمكن أن تكون موضوعاً. وهذا مرده إلى كون الهمزة مخصصة في المعجم بأنها فعل.

ممتص لدور دلالي. إلا أن هناك إمكاناً آخر استدللنا عليه في الفاسي (1988 أ)، وهو أن اللواصق المطاوعة حمول، وليست موضوعات. فقد بينا هناك أن الجذور المعجمية غير مخصصة مقولياً في المعجم، ولا ترث عَنْوَنَة مقولية إلا عندما تدخل التركيب، وتدرج تحت مقولة تركيبية معينة. فهناك تصير ف أو س، أساساً. ونظن أن نفس الكلام ينسحب على اللواصق كذلك. فالنون، مثلاً، يمكن أن تكون اسماً، فتكون منعكساً، أو تكون فعلاً، فتكون مطاوعاً.

لاحظ أن الهمزة لا يمكن أن تكون منعكساً. وعليه، فإن لنا نوعين من اللواصق المطاوعة، نوع يكون منعكساً، ونوع آخر لا يكون كذلك. ونظن أن الفرق ينتج عن التخصيص أو عدم التخصيص المعجمي. وهكذا، فإن الهمزة مخصصة معجمياً على أنها ف، وليست النون كذلك. فنحن الآن في وضع يمكننا من الإجابة عن السؤال الذي طرحناه سابقاً وهو : لماذا لا يمكن أن تكون اللاصقة للبناء لغير الفاعل منعكساً ؟ إن الجواب جاهز مسبقاً في المدخل (28). فهذا المدخل يجعل من اللاصقة حملاً بالضرورة. ولأن المنعكس عبارة محيلة، فلا يمكن أن تكون هذه اللاصقة منعكسة، لأنها مخصصة في المعجم بأنها فعل.

وعليه، يتبين أن لا اشتراك في سيرورات اللواصق التي تفحصناها. ويمكن أن تقوم اللاصقة بوظائف مختلفة. إلا أن هذا لا يعني أن هناك لاصقة بالنسبة لكل وظيفة، أو هناك تخصيص مقولي في كل مرة. ومن جهة أخرى، فإن كون لاصقة تقبل وظيفة أو أخرى راجع إلى التخصيص المقولي أو عدم التخصيص. وكنتيجة لهذه الصورة، يتضح أنه لا اشتراك في الإلصاق بالمعنى الدقيق. وهذا الحل أفضل بكثير من حل يقر بوجود اشتراك فعلي. فمن مزايا افتراض الحمل الجهي أنه لا يؤدي إلى القول بوجود اشتراك لفظي بين اللواصق، في حين يضطرنا افتراض الموضوع إلى مثل هذه النتيجة. ففي الإنجليزية، مثلاً، يضطر أصحاب هذا الموقف الأخير إلى افتراض أن en- في البناء لغير الفاعل موضوع، بينما هو في الفعل المتصرف المنتهي (perfect) حمل جهي. فمقاربة يُرْبَطُ فيها بين وظيفتين لنفس الشكل تكون أفضل من مقاربة ليس فيها ربط بينهما. وهذا شيء يمكن تعميمه على الإنجليزية، وهو ما نريد القيام به في الفقرة الموالية.

4.3. البناء لغير الفاعل في الإنجليزية

في هذه الفقرة، نقدم تحليلاً للبناء لغير الفاعل الإنجليزي معتمدين على الأفكار التي أسلفنا فيها القول. ويكون علينا أن نربط بين صورة «المشارك» (participle) المبني لغير الفاعل وصورة المشارك المنتهي (في البناء للمعلوم). وسنضطر إلى تقديم بعض الافتراضات عن نسق الأفعال المساعدة (auxiliaries) في الإنجليزية، بما أن المساعد يختلف باختلاف المشارك.

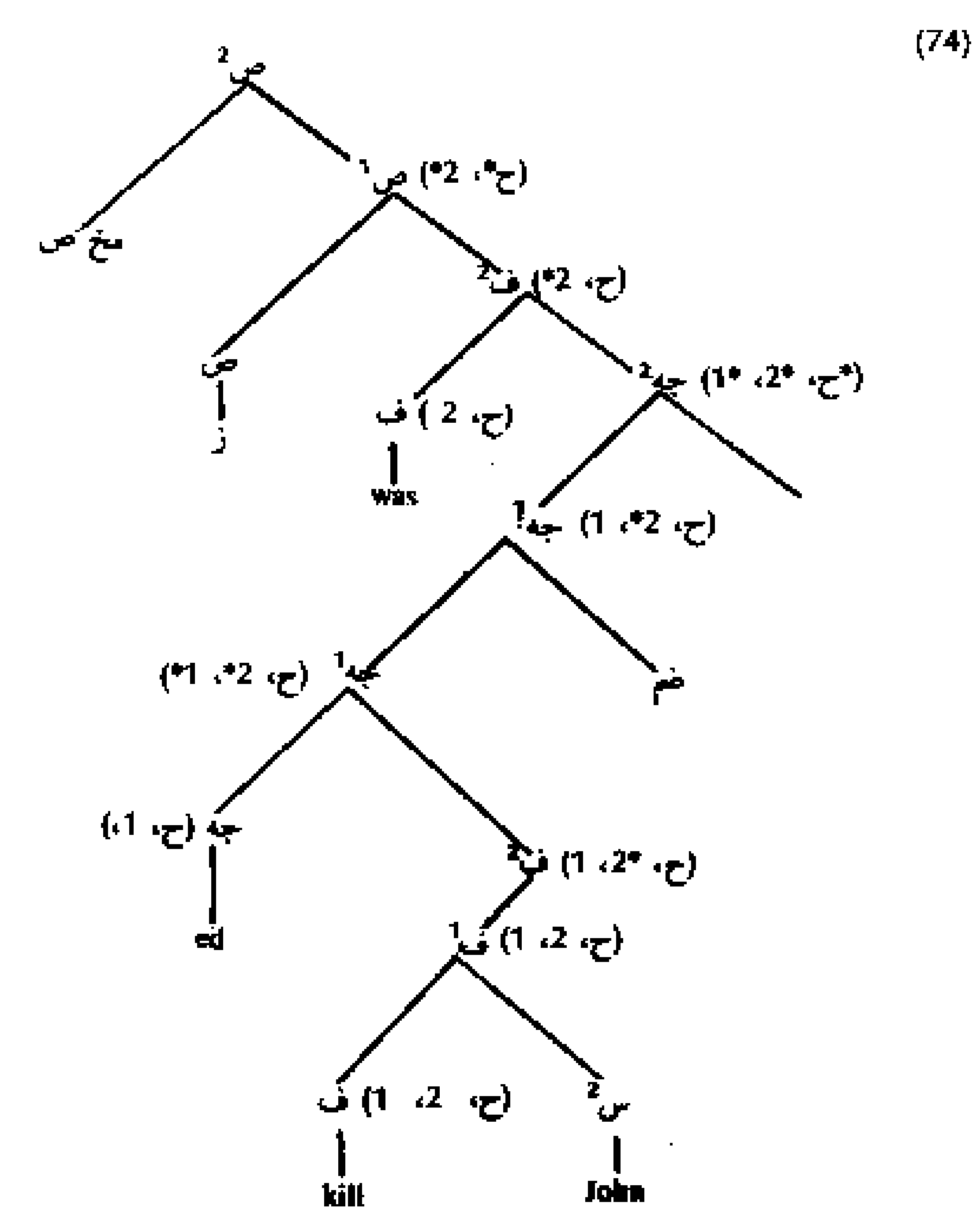
ومحاولة لمقاربة بنية البناء لغير الفاعل في الإنجليزية، لنفرض أن المشارك له بنية مركب جهي. وترأس هذا المركب اللاصقة en وهذه اللاصقة لها عين المدخل المعجمي في (28)، أي (1، ح). وفضلة جه تشجيرة محورية مبنية لغير الفاعل، ولا نحتاج إلى أن نقول شيئاً خاصاً عن الإنجليزية هنا.

والمشكل الموالي هو معرفة هل المشارك يرأسه إسقاط صرفي آخر. فقد اقترح «بجر» أن يكون هو ص^2 الجملي. ونعتقد أنه ص^2 غير الجملي أو الصفي، ويتجه أبني (1987) اتجاهاً مماثلاً، إذ يعتبر أن المشارك مركب صفي. فإذا لم يكن هناك إسقاط للزمن، فإن الرأس يكون هو تط.

فإذا كان المشارك عبارة عن إسقاط لـتط، فهل كل الموضوعات فيه مشبعة داخلياً، بما في ذلك موقع الحدث ؟ لنفرض أن المساعد «be» فعل ينتقي حملاً كفضلة له، وهو يسم محورياً هذه الفضلة. فإذا كانت البنية الموضوعية للفعل be هي : (2، ح)، فإن إسقاط المشارك يكون مشبعاً، ويكون فضلة تفرغ الموقع الثاني في الشبكة المحورية لـ«be». وأما الموقع ح، فهو مربوط بالزمن. فإذا كان هذا صحيحاً، فإن بنية جملة مثل (73) تكون هي (74) :

(73) John was killed.

(74)



ففي هذه البنية، استغنينا عن إسقاط تط للاختصار. ينتقل الفعل kill إلى الجهة (ثم إلى تـط) في البنيـة السطحيـة. وفي هـذه التشجيرة، يتم «إغـلاق» إسقـاط الجهـة محورياً حتى يصلح موضوعاً للفعل be أو was. وأما الفعل be، فإنه ينتقل كـذلـك إلى الصرفة ليلتصق بالزمن هناك. والزمن هو الـذي يشبع أو يغلق دور الحـدث في الفعل be. وأما John، فينتقل عبر المخصصات ليرسو في آخر المطاف في مخصص ص الأعلى، حيث يتلقى الإعراب هناك من ص (وبالتحديـد تـط في ص). وهكـذا

تنتج الجملة السطحية، باعتماد فكرة أن الفعلين (الرئيسي والمساعد) لهما بنيتان محوريتان مستقلتين (نسبياً). وما يدعى فعلاً رئيسياً ليس أكثر رئيسية مما يدعى فعلاً مساعداً، بل إن الحمل الأول يمثل فضلة (كسائر الفضلات) بالنسبة للفعل الثاني. ففي هذا التصور، لا تختلف بنية John was killed عن John was sick. فالمشارك killed والصفة sick يمثلان إسقاطاً جهياً مغلقاً هو بمثابة موضوع بالنسبة للفعل be.

ولننتقل الآن إلى المشارك المنتهي (perfect participle). فإذا أنكرنا أطروحة الاشتراك اللفظي (homonymy)، وجب أن نفترض أن المشارك المنتهي ترأسه أيضاً اللاصقة en، في إسقاط الجهة. فإذا كان البناء لغير الفاعل ضرباً من الانتهاء النتيجي (resultative perfect)، يصف حالة ناتجة عن عمل سابق، فإنه يسهل تصور أن المنتهي en والبناء لغير الفاعل en ينتميان إلى مقولة جهية عامة، لنسميها منته (PERFECT)، بالتغليظ.[21] وزيادة على كون اللاصقتين تحملان نفس السمة الجهية، فإنهما تعدان حمولاً. أما فيما يخص المحلات، فإن اللاصقتين تختلفان. فلاصقة البناء لغير الفاعل لا تنطبق إلا على الأفعال التي لها دور خارجي، كما بينا، ولاصقة البناء للمنتهي تنطبق كذلك على الأفعال التي لها دور داخلي (كما في John has arrived، John has grown... الخ). فمن المعقول في هذه الحالة أن نعتبر أن لاصقة المنتهي ليس لها أي موقع سوى موقع الحدث. وعليه، نفترض أن البنية المحورية للمنتهي هي : en (ح).

نزعم إذن أن بنيتي المنتهي والبناء لغير الفاعل، وإن كانتا غير متطابقتين، إلا أنهما تختلفان اختلافاً طفيفاً. بل إن ما نزعم هو أن اللاصقة en تفرز تناوباً في المحلات. وهذا التناوب يماثل التناوب الموجود في أفعال مثل «همر» أعلاه، أو break في الإنجليزية (انظر John broke the pot، The pot broke). وهو يماثل

(21) العلاقة بين البناء لغير الفاعل والمنتهي علاقة معروفة (انظر مثلاً بنفنيست (1955) Benveniste والمراجع المذكورة هناك). وقد استدل بيدم (1982) Beedham على أن البناء لغير الفاعل ضرب من المنتهي. فبما أن البناء لغير الفاعل، يقول بيدم «...يدل على حالة ناتجة عن عمل سابق»، والمنتهي النتيجي (perfect of result) يصف حالة حاضرة ناتجة عن وضع سابق، فلا غرابة أن يبنى البناء لغير الفاعل في بعض اللغات إلا من المنتهي. ففي الروسية مثلاً، لا يبنى هذا الأخير إلا من الأفعال التامة (perfective) التي تدل على معنى منته.

أيضاً التناوب الملاحظ في لاصقة مثل الهمزة، بين السببية / التمدي ومضاد السببية اللزوم.

وهناك تناوب أقرب إلى هذا في الإنجليزية، يمثله الزوجين التاليين :[22]

(75) أ) It rains

ب) It rains confetti

ففي القراءة اللازمة، يكون للفعل rain «أمْطَرَ» دور واحد فقط، ودور الحدث. أما في حالة التمدي، فيكون له دوران. فهذه المقاربة إذن تمثل رصداً موحداً للاصقة مع افتراض تناوب فيها. فماذا عن الأفعال المساعدة وتوزيعها ؟ لماذا يظهر الفعل «be» مع البناء لغير الفاعل، ويظهر «have» مع المنتهي ؟ فباستثناء اشتراك «be» و «have» في كونهما أفعال صعود (raising verbs)، فإن هذين الفعلين ليس لهما نفس الخصائص الجهية والمحورية بالضرورة. تقول مثلاً John was killed و John has killed، فتعني شيئين مختلفين. وتقول : John was playing، ولا تقول : *John had playing في التدرج. فلماذا هذه الفروق، وكيف يمكن رصدها ؟

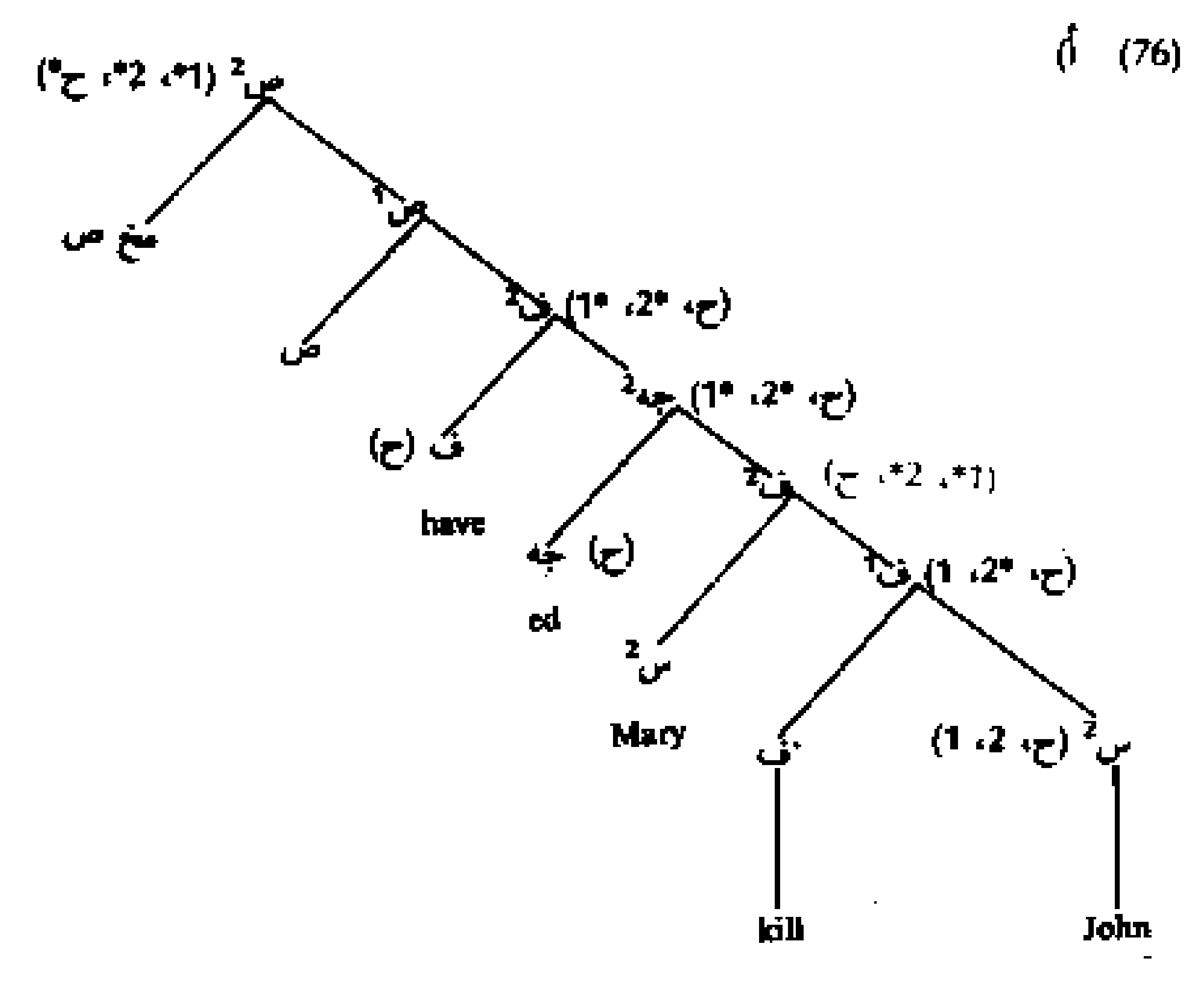
هب أن الفرق بين «be» و «have» يمكن إرجاعه إلى فرق في البنية الجهية لهذين الفعلين، وفي بنيتهما الموضوعية. وقد تكون الفكرة العفوية وراء هذا أن «have» يلعب دوراً في قيام تأويل الانتهاء لا يلعبه «be» في تأويل البناء لغير الفاعل. فالمنتهي موزع نوعاً ما بين have و en، وليس الأمر كذلك في البناء لغير الفاعل. والذي يدعم هذا أن المشارك المبني لغير الفاعل يمكن ألا يظهر مع «be»، إلا أن المشارك المنتهي لا يمكن أن يرد في استقلال عن «have». ولتنفيذ هذه الفكرة، سنفترض أن فضلة «be» مغلقة (مشبعة)، وليس الأمر كذلك بالنسبة لفضلة «have». فالحدث في فضلة «be» مغلق، وليس الأمر كذلك في فضلة «have». فهذا الموقع يجب أن يوحد مع موقع الحدث في الفعل المساعد قبل أن يفرغ. وحتى نكون عمليين، هب أن «have» له موقع واحد في بنيته المحورية، هو موقع الحدث، بخلاف «be». فبالنسبة لجملة مثل (76)، فإن التفريغ المحوري

22) نشكر لرسن على اقتراحه هذه المقاربة.

يعمل كما هو مبين في (76 أ) :

Mary has killed John (76)

(76) أ



تقرأ هذه البنية من اليسار إلى اليمين. ففي البنية السطحية، تنتقل Mary إلى مخصص ص لتتلقى الإعراب هناك. وينتقل الفعل kill إلى الجهة، فيتصل ب ed، كما ينتقل have إلى الصرفة حيث يلتصق بالزمن. ويقع توحيد الموقع الحدث في الفعل مع الموقع الحدث في الجهة. ويظل هذا الموقع مفتوحاً إلى أن يوحد مرة أخرى مع الموقع الحدث في الفعل «have». ولا يفرغه إلا الزمن عن طريق الربط.

وكون فضلة «have» ليست مشبعة لا يحتاج إلى وصف خاص. فهذا ينتج عن كون «have» لها موقع محوري واحد، وكذلك عن المبادئ الكلية العامة التي تتحكم في التفريغ المحوري. فلو كانت فضلة have مشبعة، لاحتاجت إلى مسوغ لظهورها، ويكون ذلك إما بأن يسمها الفعل have محورياً، أو يقع توحيد موقع

فيها مع الموقع الموجود في have. وبما أن التوحيد لايعمل على المواقع المشبعة، فإن have يجب أن تتم محوريا هذا الموقع، فيقع إشباع موقع الحدث في have في مستوى ف[1] الذي يعلو have. إلا أن الزمن الموجود في الصرفة رابط، وهو لايجد موقعاً مفتوحاً يستطيع ربطه. فعدم وجود موقع مفتوح صالح للربط يمكن أن يعتبر خرقاً للمقياس المحوري، كما اقترح ذلك هكَنبتم (1985). ونتيجة لهذا، فإن موقع ح في have يجب أن يظل غير مشبع، مما يوحي بأن الوسيلة الوحيدة لتسويغ فضلة have هي التوحيد المحوري. وهذه الآلية تشترط بدورها ألا تكون الفضلة مشبعة.

وافتراض أن have، في مقابل be، له بنية جهية مفتوحة تدعمه وقائع أخرى في النسق الجهي الإنجليزي. لنتأمل الأمثلة التالية :

(77) John was playing.

(78)* John has playing.

(79) John has been playing.

فلماذا لحن (78) ؟ لنعتبر أن العلة في ذلك هي تنازع جهي. فالحدث لا يمكن أن يكون منتهيا ومتدرجاً في نفس الوقت، لأن الانتهاء يصف حدثا وصل إلى نهاية، بينما التدرج متصل لم يصل إلى نهاية. إلا أن سلامة (79) توحي بأن هذه العلة يجب تدقيقها. فهناك سببان في لحن (78). فإذا كانت have لا يمكن أن تدل على المنتهي وحدها، كما افترضنا ذلك سابقاً، فإن تأويل المنتهي لا يمكن أن يرد مع have، وإلا نتج عن ذلك خرق للمقياس المحوري. أما عن سلامة (79)، فإنها لا تطرح مشكلاً لتحليلنا إذا اعتبرنا أن هناك حدثين في (71)، لاحدث واحد. فالتركيب انتهاء للحدث be playing، وليس انتهاء للحدث playing. فالانتهاء يكون في be، وليس هناك إلا موقع واحد في have.

وافتراض أن فعلاً مثل be له موقعان زمنيان / جهيان مشبعان تدعمه معطيات العربية. ففي العربية، نجد أن الجمل المتضمنة للفعل «كان» لها زمنان في بنيتها : زمن في «كان» نفسها، وزمن في الفعل الموجود داخل فضلة «كان».

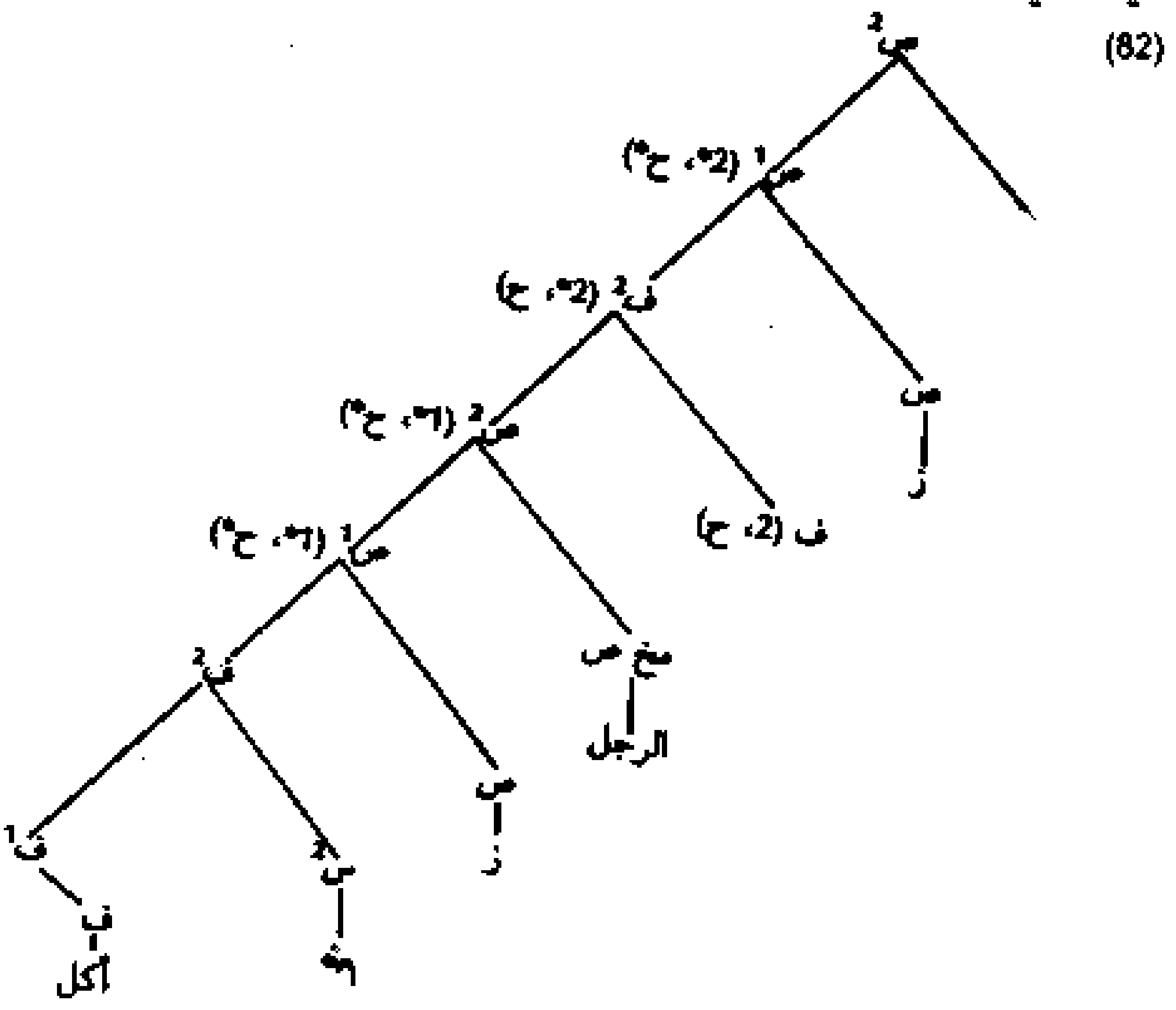
لنتأمل الجمل التالية :

(80) كان الرجل يأكل.

(81) كان الرجل (قد) أكل.

فالجملة الأولى تدل على تدرج في الماضي، بينما الثانية تدل على الماضي البعيد أو ما يدعى في النحو الغربي بـ pluperfect. فهذه الأزمنة المعقدة مؤلفة من زمن الفضلة وزمن الفعل الرئيسي. فالجملة (81) تكون بنيتها هي (82)، تبعاً لما ورد في الفاسي (1987 أ) :

(82)



فالرجل، في هذه البنية، موضع مولد في موقع غير موقع الموضوع، وهو مخصص ص. وهذا الموقع لا يسمه الزمن إعرابياً، بل إنه يسم ضم، إلى يساره. فالفعل «كان» فعل صعود، وهو لا يسم إعرابياً مخصص ص، لأنه ليس مسنداً للإعراب البنيوي، مما يضطر المركب الاسمي «رجل» إلى الانتقال إلى مخصص ف ليتلقى الإعراب

«هناك» من الصرفة. وأما «كان»، فينتقل إلى الصرفة، وينتقل «أكل» إلى الصرفة المدمجة كذلك. فالمهم هنا هو أن فضلة «be» مركب صرفي يوجد فيه موقع حدث مشبع بالزمن. ويقع تأليف الزمنين بآليات عادية للتأليف. ومن المفيد أن نعرف أن هذه الجمل لا تظهر في الإنجليزية. ونحتاج إلى مزيد من البحث لتحديد أسباب هذا الفرق.

4. نتيجة نظرية هامة

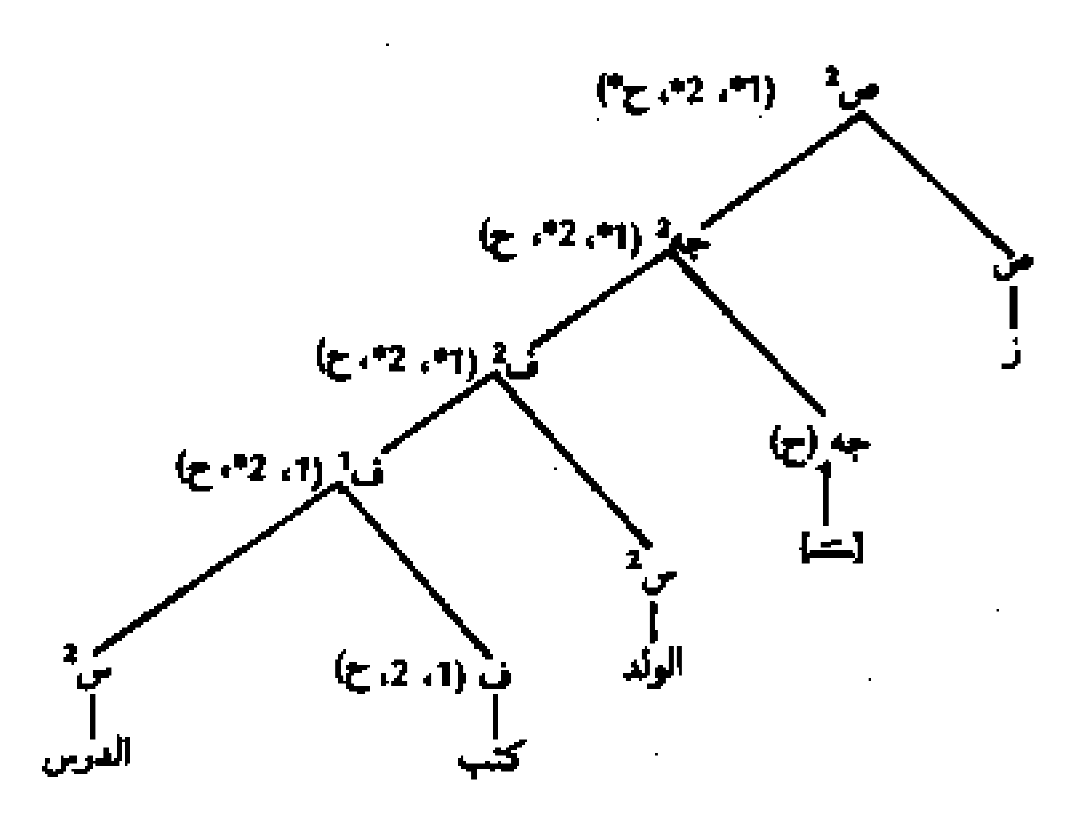
هناك نتيجة نظرية هامة للمقاربةالتي تبنيناها إلى حد الآن. وهي أن بوسعنا الآن تقديم نظرية لما يسمى عادة بالبناء للفاعل أو المفعول (Voice). فالبناء لغير الفاعل (passive) يعالج على غرار معالجة البناء للفاعل (active). ويوسعنا أن تقدم نظرية للواصق الجهية في الأفعال والصفات، وكذلك للأفعال المساعدة التي ترد مع هذه البناءات. فهذه الصرفيات تنتمي إلى طبقة من الحمول الصرفية التي لها بنية موضوعية غير مستقلة، ننعتها بأنها **شكلاء**، بخلاف بنية الحمول غير الجهية، فهي **مكناء**. وقد تمكنا من تمييز الأشكل من الأمكن باللجوء إلى الفرق بين آليتي الوسم المحوري والتوحيد المحوري.

لنتأمل مجدداً تبريرنا لوجود مقولة جهية مستقلة عنوناها بجهة البناء (Vasp). ففي المتصرف «كُتِب»، مثلاً، توجد لاصقة صائتية تدل على الزمن والبناء لغير الفاعل في نفس الوقت. فبما أن الزمن والبناء لغير الفاعل لهما خصائص مختلفة (وأحياناً متضاربة)، وبما أن هناك ما يدل على أن مقولة البناء لغير الفاعل مقولة جهية، فقد اقترحنا أن نهمل الشكل الفعلي للاصقة، وأن نفترض وجود لاصقة مجردة لجهة البناء. وهذه اللاصقة لها البنية الموضوعية التالية : [^{2}] (2، ح).

وحتى تتم الصورة، نقترح فصل مقولة البناء للفاعل (ما يسمى بالبناء للمعلوم) عن مقولة الزمن في فعل مثل «كَتَب». ونمثل للبنية الموضوعية لهذه اللاصقة كما يلي : [ـَـ] (ح) . فبالنسبة لجملة مثل (83)، يقع الإشباع المحوري كما في (84) :

(83) كتب الولد الدرس.

(84)



ففي هـذه البنيـة، تُسْقَطُ المقولتـان (الـزمن والجهـة) في مسـتـويين مختلفين، على شاكلة ما يحدث مع الفعل المبنيّ لغير الفاعل.

لنقارن الآن العربية بالإنجليزية. في جملـة بسيطـة مثل John killed a bird، نجد الوضع مشابهاً لوضع الفعل العربي «كَتَبـ». فهناك لاصقة صرفية متصلة بالفعل، تدل على الماضي وعلى البنـاء للفـاعل في نفس الوقت. ولكن الوضع يختلف شيئـاً ما مع المنتهي. عنـدمـا تقول John had killed a bird، فإن الزمن يوجـد في الفعل المساعد، ولكن الجهة توجد في الفعل المساعد ولاصقـة المشـارك في نفس الوقت. فهاتان اللاصقتان لهما بنية موضوعيـة مطـابقـة لصرفيـة البنـاء للفـاعل المجردة، أي (ح).

ومن جهة أُخرى، فإن البناء لغير الفاعل الإنجليزي يختلف عن العربي في كون الجهة والزمن ينوبان في نفس اللاصقة في العربية، لا في الإنجليزية. ففي قولنا John was killed، فإن بنية killed مشابهة جدا (إن لم تكن مطابقة) لبنية الصفة العربية المبنية لغير الفاعل. فالمشارك الإنجليزي هو إسقاط للجهة (لا للزمن)، والزمن يظهر في المساعد «be». وما يثير الانتباه هو أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن الفعل المساعد be له بنية موضوعية ثنائية المحل، على غرار لاصقة البناء لغير الفاعل.

فتحليلنا يكشف عن علاقة وثيقة بين الأفعال المساعدة واللواصق الجهية ولواصق البناء. فالفعل المساعد have واللاصقة المنتهية en ولاصقة التدرج ing ولاصقة البناء للفاعل في الفعل المتصرف أو اسم الفاعل في العربية كلها لها بنية موضوعية شكلاه هي (ح). فإذا كانت هذه اللواصق والأفعال تنتمي إلى نفس الطبقة، فلا غرابة أن ينوب بعضها في بعض، كما في العربية. ومن جهة أخرى، فإن الفعل المساعد be ولاصقة البناء لغير الفاعل en لهما بنية موضوعية مماثلة، ولهذا يمكن ذوبان الواحد في الآخر كذلك. لاحظ، بالمناسبة، أن الجهة والزمن مقولتان يصعب تمييزهما في لغات ذات نزعة جهية مثل العربية. ولذلك فإنهما يذوبان الواحد في الآخر كذلك.

5 ـ خاتمة

هناك جانبان أساسيان تختلف فيهما نظريتنا للبناء لغير الفاعل عن النظريات المدافع عنها في الأدبيات. فنحن نعتبر أولاً أن اللاصقة حمل، وليست موضوعاً. ثم إن الخصائص الأساسية للبناء لغير الفاعل تعدّ خصائص للتركيب (أو للحمل الذي يرأس التركيب)، وليست خصائص للاصقة البناء لغير الفاعل نفسها. فخصائص لاصقة البناء لغير الفاعل تكرر فقط بعض خصائص الحمل المبني لغير الفاعل.[23]

(23) يشبه تحليل دي شيلو ووليمز (1987) تحليلنا من جهة أن en الإنجليزية تعد رأسا للمركب المبني لغير الفاعل، وهو حمل من نوع خاص يسميانه functor أي رابط. فهذه الروابط تختلف عن الكلمات ذات الشبكة المحورية العادية في كون أدوارها الدلالية ليست مشبعة، بل هي «مؤلفة وظيفياً». فآلية التأليف الوظيفي المستعملة تكافئ آلية التعيين المحوري، وهي آلية اقترحها أصلاً موركات (1984) Moortgat.

ولاصقة البناء لغير الفاعل ترأس إسقاطاً لمقولة صرفية منفصلة أسميناها جهة البناء. فقد تبين أن افتراض الحمل / الجهة له نتائج وصفية ونظرية. فهو يمثل تفسيراً مباشراً لقانون تقدم 1 مرة واحدة. وهو يرصد ما يبدو وكأنه خاصية تحول مقولي في لاصقة البناء لغير الفاعل. وهو يحل مشكل الاشتراك اللفظي المزعوم في اللواصق. زد على هذا أنه يمتد بصفة طبيعية إلى لغات مثل الإنجليزية التي تستعمل الأفعال المساعدة في الدلالات الجهية المختلفة.

وقد بينا أن تحليل الحمل يفضل تحليل الموضوع من عدة وجوه. فمن ناحية نظرية اللواصق، فإن افتراض الموضوع لا يقوم بالتنبؤات الواردة لتوزيع اللواصق في اللغات. وبالمقابل، فإذا ما عولجت لاصقة البناء لغير الفاعل بنفس الكيفية التي تعالج بها لاصقة المنتهي، فإنه يسهل حل مشكل الاشتراك المزعوم.

وبنفس الكيفية، فإن إدراج لاصقة البناء لغير الفاعل ضمن طبقة الجهيّات (aspectuals) يتنبأ بكون البناء لغير الفاعل مقيد جهياً. وهذا واضح في لغات مثل الروسية والإسبانية، حيث البناء لغير الفاعل لا يتلاءم مع أية جهة. ففي الروسية، مثلاً، لا يأتي البناء لغير الفاعل إلا من الأفعال التامة (perfective).[24] وكذلك في الإسبانية، نجد البناء لغير الفاعل مقيداً تقييداً جهياً بصفة قوية.[25] فإذا كانت لاصقة البناء لغير الفاعل محمولاً جهياً، فإن هذه القيود يمكن رصدها بصفة طبيعية. وبالمقابل، فإن هذه القيود لا تجد وصفاً طبيعياً لها إذا كانت لاصقة البناء لغير الفاعل موضوعاً.

ومن جهة أخرى، فإن معالجتنا للموضوع الضمني في البناء لغير الفاعل «القصير»، أو للموضوع المنزوع في البناء لغير الفاعل الطويل، لا يطرح مشكلاً بالمقارنة مع معالجته في افتراض الموضوع. ففي تحليل بجر، يعتبر الموضوع المنزوع نوعاً من التوكيد بالنسبة للاصقة. إلا أن هذا لا يفسر لماذا يوجد هذا

24) انظر بيدم (1982).
25) توريكو (في حديث شخصي).

الضرب من التوكيد في الإنجليزية في صورة واحدة للحرف هي by، ولا يوجد مثل هذا في العربية، مع أن التوكيد أكثر إطراداً في هذه اللغة.[26]

وقد اعتمدنا في مقاربتنا نظرية محورية خاصة. فقد وسعنا نظرية هكَنبتم حتى يمكن توليد ما يسمى بالموضوع الخارجي خارج الإسقاطات المحورية. أما الإشباع المحوري، فيمكن أن يتم في أي مستوى من المستويات باستعمال الآليات الواردة. وهناك نتيجة نظرية مهمة لهذه المقاربة إذ هناك تمييز مؤسس بين الحمول المحورية والحمول الصرفية. فبالرغم من كون طبقتي الحمول لهما بنية موضوعية، فالحمول المحورية وحدها يمكن أن تفرغ الأدوار مباشرة، أي بالوسم المحوري. أما البنية الموضوعية للحمول الصرفية، فلا يمكن تفريغها إلا بصفة غير مباشرة، أي عبر التوحيد المحوري. ولذلك اعتبرناها بنية موضوعية شكلاء.

ومن وجهة نظر مقارنة، فإن من مزايا نظريتنا للبناء لغير الفاعل (وللجهيات بصفة أعم) أنها ترصد بصفة موحدة التوزيع الصرفي للواصق في أنظمة صرفية مختلفة، مثل الإنجليزية والعربية مثلاً.

26) على الرغم من كون تحليلي جيكَلي وبجر متقاربين، ويواجهان مشاكل مماثلة، إلا أن هذا لا يعني أنهما متطابقان. بل إنهما لا يستعملان نفس الآليات. فلاصقة البناء لغير الفاعل تولد على الفعل في تحليل جيكَلي، مما يضطره إلى النص تقريراً على أن اللاصقة يجب أن تكون لها خاصية معجمية فرادية، وهي أنها تتلقى الدور الخارجي (انظر ص. 592 من المقال). ولا يعاني تحليل بجر من هذا المشكل. ومن جهة أخرى، يذكر جيكَلي أنه يساير ليبر Lieber (1983) في تحليلها للاصقة البناء لغير الفاعل، وأنه يفترض، بعدها، أن «...البنية الموضوعية لكل من الرأس الفعلي ولاصقة البناء لغير الفاعل تسرب إلى العجرة المتفرعة التي تعلوهما» (ص. 600). إلا أنه يقترح أن المشارك له بنية مثل (أ)، دون أن يعنون اللاصقة ب ف (أي فعل)، كما تفعل ليبر (في ص. 273 ـ 274 من مقالها) :

أ) [+ ف، ـ س]

ed   [+ فـ ـ س]

ويؤكد جيكَلي، بعد ليبر، أن «... البنية الموضوعية لكل من الرأس الفعلي والبناء لغير الفاعل تسرب إلى العجرة المفرعة التي تعلوهما، لتسمح بإسناد الدور المحوري من اللاصقة إلى المركب الذي يعلوه by. وفي نظرية ليبر يجب أن تكون اللاصقة فعلاً، إلا أن جيكَلي يزعم أنها اسم (ص. 592، هـ6) لأنها تتلقى الدور الخارجي وتمتص إعراب المفعول. وعليه، فإن تحليل جيكَلي يختلف عن تحليل ليبر، وإن كان لا يذكر الفرق. زد على هذا أننا لا نرى كيف يمكن أن يتم تسريب خصائص اللاصقة إلى العجرة العليا إذا كانت اللاصقة موضوعاً.

الفصل السادس

الحد وإسقاطات وظيفية أخرى
في المركبات الاسمية

في هذا الفصل، نتفحص بنية المركبات الاسمية في ضوء نظرية الإسقاطات الوظيفية والصُّرفية التي تبنيناها في هذا البحث. ومن ضمن الاقتراحات التي سنعمل على بلورتها أن المركب الاسمي إسقاط حدي (determiner phrase)، وهو يعكس في بنيته الداخلية بنية الجملة. إلا أن المركبات الاسمية ليست لها نفس البنية الداخلية، ولا نفس الإسقاطات. ومن ضمن المركبات التي سندرس خصائصها هنا مركبات اسمية يرأسها اسم «عادة» (وغير عامل)، كما في (1)، أو مصدر، كما في (2)، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، كما في (3) :

(1) أ) دخلت الدار.

ب) دخلت دار الرجل.

(2) أ) أقلقني ضرب الرجلِ الولدَ.

ب) أقلقني ضرب الرجل للولد.

(3) أ) رجع قاتل السجين.

ب) رجع المسجون.

فهذه المركبات (ومركبات أخرى) تختلف في عدة خصائص صرفية وتركيبية ودلالية، مما يجعل تحليلها تحليلاً موحداً أمراً يبدو عسيراً لأول وهلة. إلا أن هذا لا يمنع من تناول بناها وخصائصها على غرار تناولنا لبنى الجمل المختلفة التي حللناها في الفصل الثاني، حتى نتمكن من رصد مواطن الاختلاف والائتلاف بينها.

وتحديداً، نتساءل عما يلي: إذا كانت إسقاطات الجملة هي الجهة والزمن والتطابق، فما هي الإسقاطات الصرفية في المركب الاسمي؟ وكيف توازي إسقاطات الجملة؟ نقترح أن في المركبات الاسمية إسقاط للحد، وإسقاط للتطابق كذلك (في بعض المركبات). وإضافة إلى هذا، هناك إسقاط للاصقة التي تنقل الفعل إلى اسم، من أجل بناء ما يدعى بالمصدر، كما في (2). فبخصوص بناء المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين، سندافع عن فكرة أن هذه المقولات تبنى في التركيب، لا في المعجم.

الفصل منظم بالشكل التالي. في الفقرة الأولى، نتناول خصائص المركبات الاسمية، وعلى الأخص المركبات الإضافية. وفي الفقرة الثانية، نتفحص خصائص المصادر. أما في الفقرتين الثالثة-والرابعة، فنطبق ما توصلنا إليه في الفقرة الثانية على أسماء الفاعلين والمفعولين. وفي الفقرة الأخيرة، نستخلص النتائج العامة للتحاليل المقدمة بالنسبة لنظرية للمقولات التركيبية (أو أجزاء الكلام).

1. المركبات الاسمية والإضافة

1.1. الاسم وحدوده

قد نكتفي عن حد الاسم بذكر أمثلة منه، على غرار ما فعله سيبويه، حين قال إن الاسم رجل وفرس. إلا أن الأمثلة قد تطول لائحتها نظراً إلى تنوعها، ولا نحصل على تحديد بالتمثيل أو الماصدق، إلا على حساب التنظير والتمثل لطبيعة المقولة.

ولحسن الحظ أننا نجد في الأدبيات التقليدية العربية ما يرقى بنا إلى الحدّ الذي يتوخى المفهوم. فابن السراج، مثلاً، يقر بأن «الاسم مادل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. فالشخص نحو : رجل وفرس وحجر وبلد وعمرو وبكر. وأما ما كان غير شخص، فنحو : الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة».[1]

ثم يضيف قائلاً : «وإنما قلت مادل على معنى مفرد لأفرق بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل. فإن قلت : إن في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة، وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل، قلنا : الفرق أن الفعل ليس هو زماناً فقط كما أن اليوم زمان فقط. فاليوم معنى مفرد للزمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، ومع ذلك إن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة [...] فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط، فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل...».[2]

وتجد السيرافي يحد الاسم بأنه «كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل».[3] فالكلمة جنس لأنواع الكلم الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، ودلالتها على معنى في نفسها احتراز من الحرف الذي يدل عندهم على معنى في نفسه، وشرط عدم الاقتران بزمان محصل احتراز من الأفعال المتصرفة، يجمع الأسماء والمصادر، ويمنع الأفعال المتصرفة. وعليه تكون الأسماء دالة على «الأشخاص»، كما أوضح ابن السراج، أو على الأحداث. «والأحداث تدل على أزمنة مبهمة إذ لا يكون حدث إلا في زمان، ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماض أو غير ماض...».[4]

وبعد هذه التعاريف، يذكر القدماء «أشياء الاسم التي يعرف بها»، أو خصائصه وعلاماته، كدخول التنوين والإضافة، والألف واللام، وقبول الجمع، والتكسير،

1) الأصول، ج 1، ص. 36.
2) نفسه ص. 37.
3) عن ابن يعيش، شرح المفصل، ج. 1، ص. 22.
4) نفسه.

والتصغير، والنعت، الخ.[5] والذي يتضح أثناء تفحص هذه التعاريف والخصائص أنها تنطبق على بعض الأسماء، ولا تنطبق على أسماء أخرى، وتجعل من بعض أجزاء الكلام أسماء، والأمر ليس كذلك، بل إن هذه الحدود ترتبط بالتصور القديم لأجزاء الكلام.

خذ لك، مثلاً، الفعل غير المتصرف في الإنجليزية أو الفرنسية (infinitive). فهذه الكلمة لا تدل على زمن محصل، كما هو معلوم. «to work» أو «travailler» هي مثل المصدر «عَمَل» في العربية في عدم دلالتها على زمن محصل، ومع ذلك فإنه لا جدال في اعتبار هذه الكلمات أفعالاً، لا أسماء. أو خذ، مثلاً، قبول الاسم للتصغير أو للتكسير، فهنا لا يوافق المصدر، كما هو معلوم. أو خذ الدلالة على الحدث، فالفعل يدل على الحدث كما يدل المصدر عليه، الخ. ولا نريد هنا أن ندعي أن ما أتى به القدماء من شروط وعلامات وحدود لا تصلح البتة في التحديد. ما نريد أن ننبه عليه هو أنها غير كافية، بل غير منظمة بالشكل الذي يجعل منها جهازاً وصفياً، أو نظرية للخصائص المقولية للكلمات. ولذلك، فإننا سنعمد إلى تفحص هذه العلامات، وتحليل دلالتها في إطار النظرية التي نقترحها. فهذا التفحص من شأنه أن يكشف ارتباط هذه العلامات بمستويات بنيوية مختلفة، كما أنه من شأنه أن يفصل في شأن التحليل الأكفى، من ضمن التحاليل المتعددة المتوافرة.

2.1. التعريف والإضافة

من علامات المركب الاسمي دخول أداة التعريف (أو التنكير) على الاسم فيه، أو قبوله للإضافة. ومعلوم أن هناك توزيعاً تكاملياً بين التعريف / التنكير (وكذلك ما دعي باسم الإشارة) وبين الإضافة، بحيث لا يمكن أن يتواردا في نفس التركيب، كما تبين ذلك الأمثلة التالية :

(4) أ) الدار.

ب) دارٌ.

5) يذكر السيوطي في الاشباه والنظائر أن هذه العلامات تزيد على الثلاثين (ج 2، ص. 9).

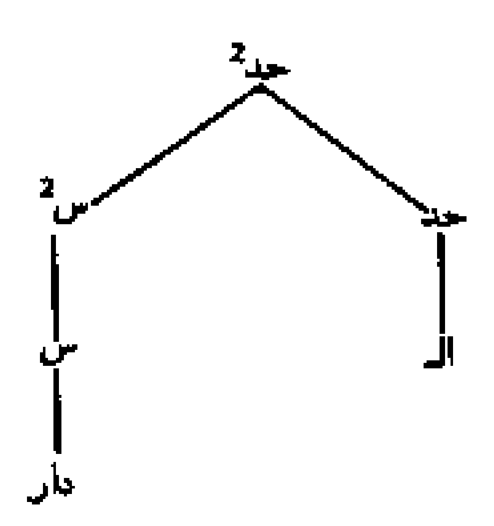
ج) دار الرجل.

د)* الدارُ الرجلِ.

و)* دارٌ الرجُلِ.

لنسم التعريف والتنكير والإشارة حدوداً (determiners). ولنفترض أن رأس المركب الاسمي التقليدي في (4 أ) هو الحدّ (وليس الاسم)، على غرار ما اقترحه أبني (1987) بالنسبة للإنجليزية، بناءً على أفكار واردة عند بريم (1982). وتكون بنية المركب الاسمي في (4 أ) هي التالية :

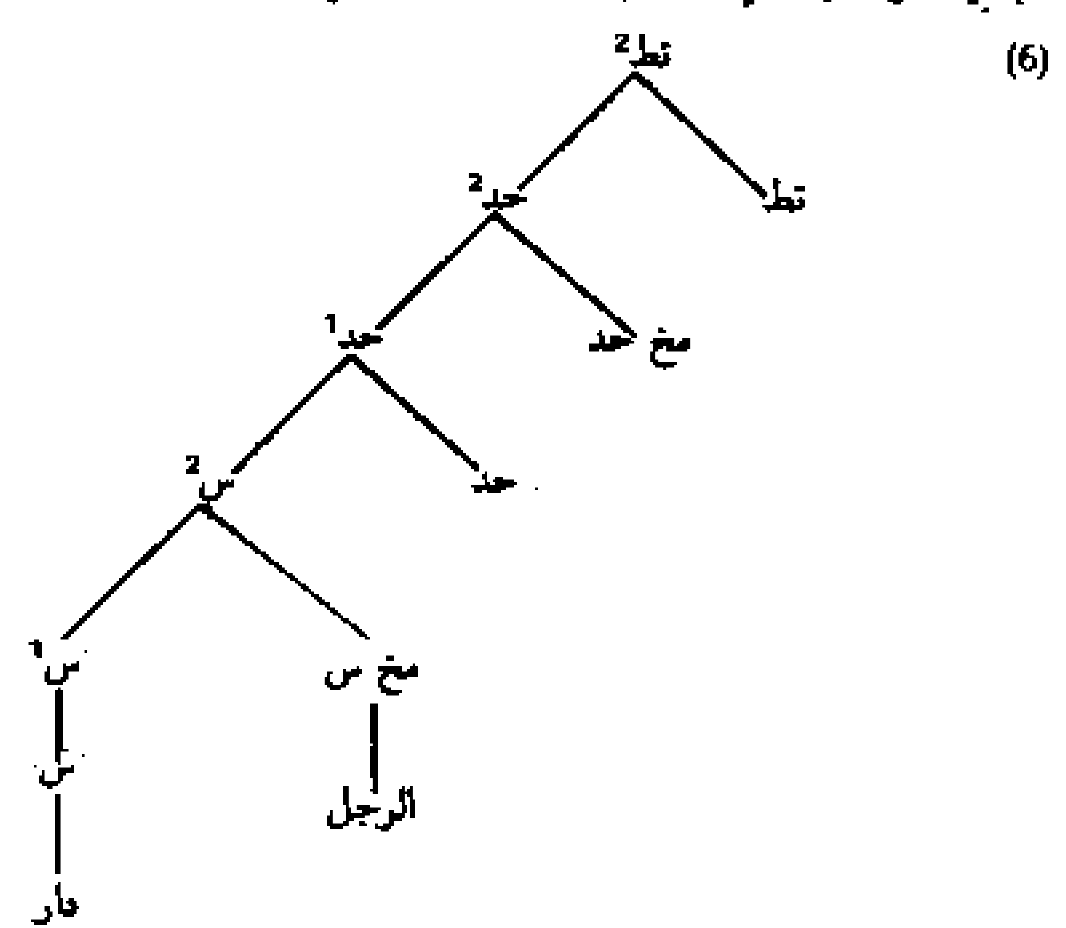
(5)



فهذا الاقتراح الوارد في الفاسي (1987 أ) يخالف ما درج عليه عدد من اللغويين من اعتبار أداة التعريف مخصصاً (أو فاعلاً) للمركب الاسمي. ومعلوم أن مزايا التحليل الأخير أنه يرصد مباشرة التوزيع التكاملي بين الأداة والإضافة. فعلى اعتبار أن المضاف إليه مخصص الاسم أيضاً، فإن عدم إمكان توارد الإضافة والأداة راجع إلى أن هذا الموقع لا يمكن ملؤه بمكونين. إلا أن الاقتراح الذي سندافع عنه، رغم صعوبته، هو أن الإضافة لها بنية تختلف عن بنية المركب الاسمي العادي مثل (4 أ) و(4 ب). بل إن بنية المركب الإضافي تجسد البنية الاسمية الأكثر

«جُمْلية». وتحديداً، فإننا نعتبر أن المركب الإضافي إسقاط للتطابق، كما في (6) :

(6)



ففي هذه البنية، نجد المركب المضاف إليه في مخصص الاسم أصلاً. وينتقل الاسم الرأس إلى الحد، فالتطابق. وينتقل المضاف إليه إلى مخصص الحد، حيث يتلقى إعراب الجر هناك. ونعتقد أن الحدّ يسم المركب الاسمي الموجود في مخصصه إعرابياً، كما يفعل ذلك الزمن في الجملة الفعلية التي يرأسها فعل متصرف. وإن انتقال «دار» إلى التطابق تبرره فقط ضرورة التصاق التطابق بصرفية أخرى.

فإذا كانت هذه هي بنية المركب الإضافي، فإنها تماثل تماماً بنية جملة فعلية رتبتها ف فا، يكون فيها الحد هو المقابل المباشر للزمن. وبهذا يقام التوازي بين بنية الجملة وبنية المركب الاسمي. والتوازي هنا بين الحد والزمن، من جهة، والتطابق في البنيتين، من جهة أخرى.

وهناك عدة عناصر توحد بين الحد والزمن. فهما معاً من الإشاريات (deictic) الضرورية للإحالة في الخطاب. والحد يعتبر رابطاً (binder) في النظرية الدلالية لهكَنبتم (1985)، وكذلك الزمن، بحيث يشغلان آخر موقع في البنية، الخ.

وأمـا عن التطـابق، فيبـدو من الغريب، لأول وهلـة، افتراض وجوده في الإضافة، لأن الأسماء عادة لايفترض أنها تحمل علامة التطابق، بخلاف المحمول. ومع ذلك، فإن هناك ما يدعم هذا الافتراض تجريبياً ونظرياً.

ففي الإضافة إسناد أو نسبة (كما يقول النحاة). وإذا كـان من شروط الإسـناد وجود تطـابق، فإن في الإضـافـة تطـابقـاً مجرداً. ولـو أنـه لا يظهر عـادة. وتمثـل تراكيب الاستفهام مثل (7) وجها لهذا التطابق :

(7) أية حكومة قررت هذا ؟

ففي المركب الاسمي الاستفهامي تطـابق بين «الحكـومـة» والاسم الاستفهـامي رأس التركيب. ونجد أيضاً تطابقاً بين اسم العدد والمعدود، وإن كان تطابقاً معقداً :[6]

(8) أ) ثلاثة رجال.

ب) ثلاث نساء.

فمن الملاحظ أن هـذا التطـابق لا يخص إلا سمـة الجنس، على غرار مـا نجـده في الفعـل المتصرف والصفـة. ونريـد هنـا أن نعمم مبـدأ التطــابـق على الاسم العـادي والمصدر، فيكون التطابق لاصقة تركيبية، إلا أنها غير محققة صواتياً.

وإذا كانت العربية ليس فيها تطـابق مطرد في الإضـافـة، فـإن هنـاك لغـات مثل الهنغـاريـة والتركيـة يطرد فيهـا هـذا التطـابق. وهي تبين أن افتراض وجـود لاصقة تطابق هنا له ما يبرره على مستوى الوقائع في اللغات.[7]

3.1. التوزيع التكاملي

بينا آنفاً أن هناك توزيعاً تكاملياً بين الإضـافـة وظهور الحـد محققاً. وهـذا يرصده مباشرة التحليل المعيار للأداة التعريفيـة الـذي يجعل منهـا مخصصـاً لـ س. إلا أن رصـداً من هـذا النوع لا يـوفره تحليلنـا، أي افتراض الحـد. وليس التـوزيـع التكاملي، فيما نعتقد، إلا ظاهريـاً، لأن توارد أداة التعريف ومخصص الاسم ممكن،

6) للمزيد من التفصيل بشأن هذا التطابق، انظر الفاسي (1981) و (1984).

7) عن خصـائص التطـابق داخل المركب الاسمي في هذه اللغات، انظر أبني (1987)، زيولـكي (1987)، وهـوربوكس وستفرو (1987).

كما نبين. وعليه، يجب البحث عن التعميم الفعلي الذي يرصد العلاقة بين الحد والإضافة.

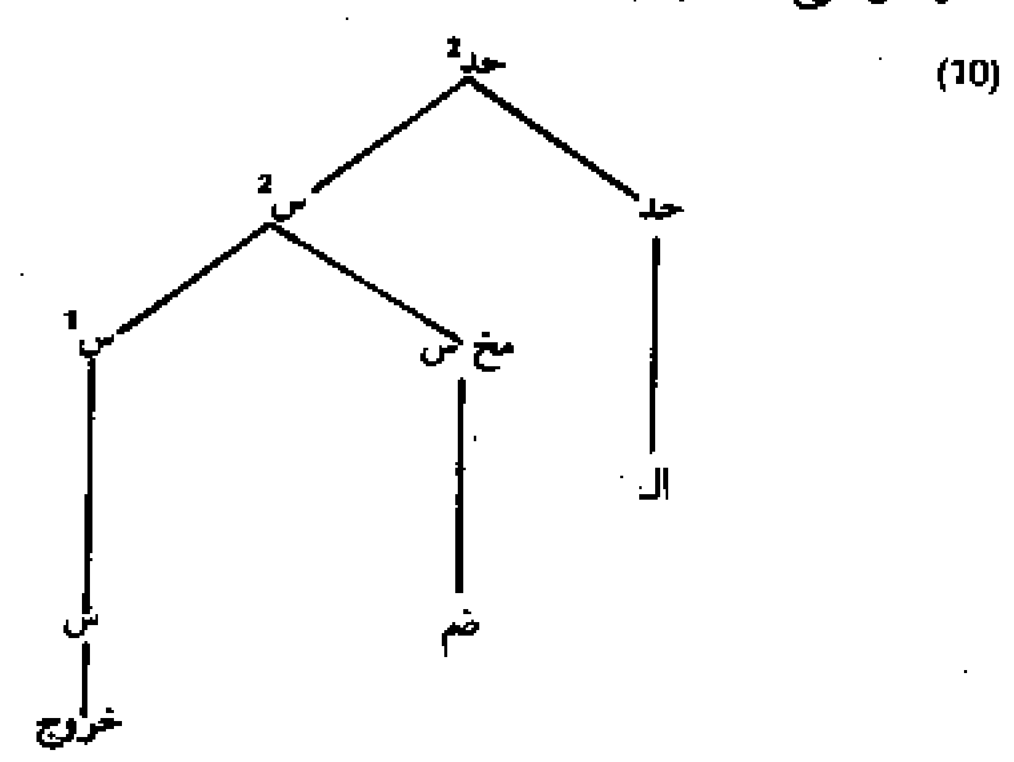
لنتأمل الجملتين التاليتين :

(9) أ) أريد إخراج زيد.

ب) أريد الخروج.

ففي الجملة الأولى، هناك فاعل للمصدر هو ضمير المتكلم، ونفس الشيء نجده في الجملة الثانية. وما يهمنا بالدرجة الأولى هو بنية المركب الاسمي في الجملة الثانية، ونقترح لذلك (10) :

(10)



فضم هنا هو الضمير الخفي الذي يراقبه فاعل الجملة (وممكن أن يكون تأويله مطلقاً). و«خروج» تصعد إلى الحد في البنية السطحية. فلا شيء يمنع هذه البنية، فيما نعلم، فما الذي يمنع (11)، ويبيح (12) ؟

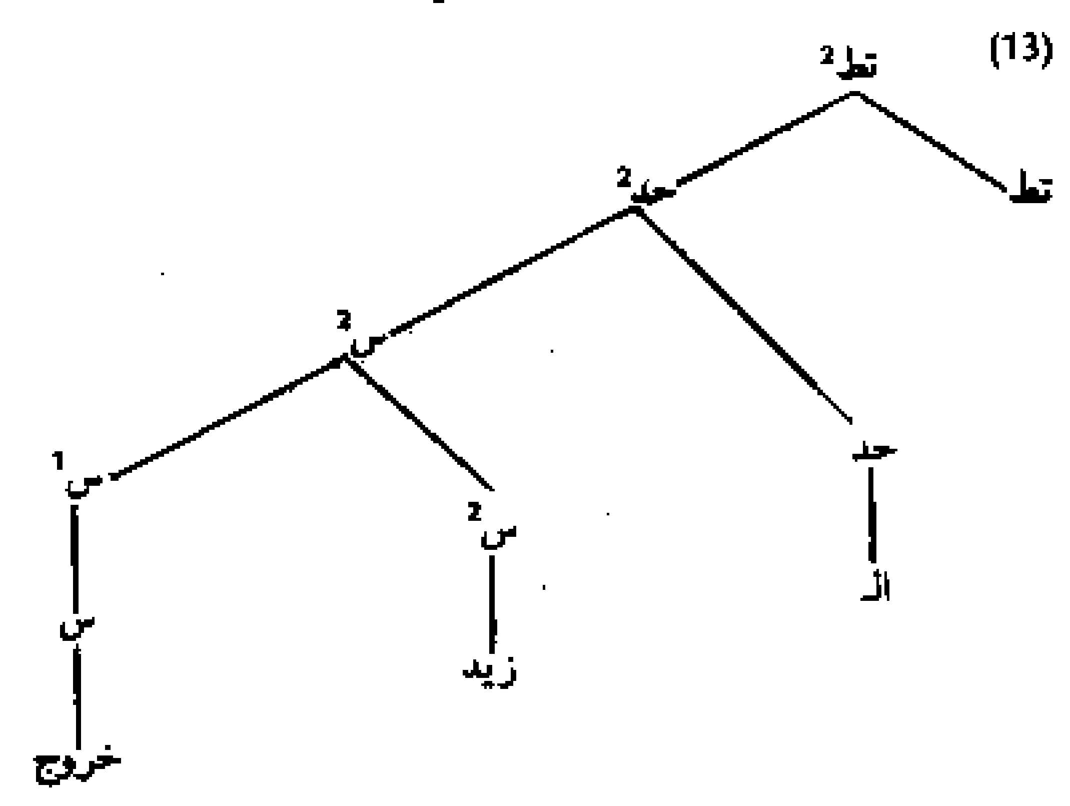
(11) أريد خروج زيد.

(12)* أريد الخروج زيد.

إذا كانت (10) هي بنية المركب الاسمي في (9 ب)، بمعنى أنها بنية تتوارد فيها

الأداة والفاعل، فإن بنية (12) تكون كالتالي :

(13)



فـ«زيد» في هذه البنية مخصص أو فاعل س. وهذه البنيـة مـماثلـة للبنيـة (10)، إلا أن فيها تطابقاً. فما الذي يمنع توارد الحد والفاعل ؟

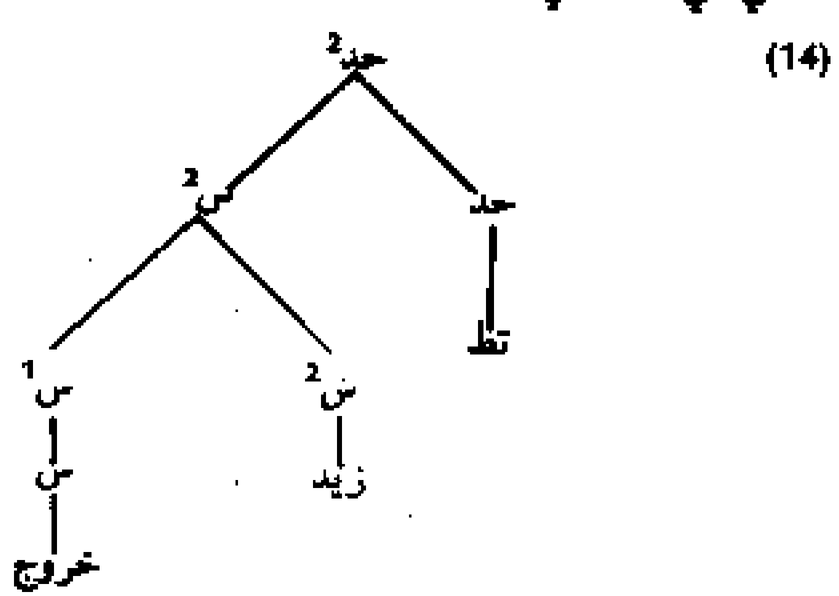
نريـد أن نتفحص إمكـانين. الإمكــان الأول هـو أن مثـل هــذه البنى يخرق المقياس المحوري. والإمكان الثاني هو أنه يخرق المصفاة الإعرابية. فإذا كان الأمر بالفعل يتعلق بتوزيع تكـاملي، فـإنـه يمكن رصـده عن طـريق المقيـاس المحوري. ولو أن التوزيع التكاملي وهمي، لاضطررنـا إلى استعمـال المصفـاة الإعرابيـة. فهل الحل محوري أم لا ؟

نعرف أن الحد رابط (مثل الزمن)، وهو يغلق موقعاً في المركب الاسمي. فإذا اعتبرنا أن الاسم له موقع، وأن الإحالة تتم بإشبـاع هـذا الموقع، أمكن أن نقول إن «دار» في (4 أ) لها موقع مفتوح، وأن «ال» تغلق هـذا الموقع. وبنفس الكيفيـة، فـإن المركب الاسمي المضاف إليه في (4 ج) يغلق نفس الموقع، وهو بمثابـة الحـد. أمـا لحن (4 د) و(4 و)، فيرجع إلى كون أحـد المكونين لا يفرغ دوراً (أو موقعـاً)، ممـا ينتج عنه خرق للمقياس المحوري. فهل يمتـد نفس التحليل إلى (12)، بـالمقـارنـة مع (9 ب) و(11) ؟

هنـاك فرق أسـاسي بين «دار» و «خروج» بـالنظر إلى بنيتيهمـا المحوريتين. فـالاسم الأول اسم ذات (أو شخص)، وليس لـه إلا مـوقـع واحـد، بينمـا الثـاني اسم حدث، ويقتضي معناه أن يكون له موقعـان، أي (1، ح) ، موقع الفـاعل وموقع الحدث. فإذا كان هذا صحيحـاً، فـإنـه لا مـانع من وجود بنيـة مثل (13). فـ«زيـد» يُشبع فيها موقع الفاعل، و«ال» تربط موقع الحـدث. وإذا تـأكـد وجود سلامـة بنيـة مثل (10)، فـإن الحل لا يمكن أن يكون محوريـاً.[8] لاحـظ أن وجـود مثـل هـذه البنى يلغي أيضاً الحل التوزيعي، وهو الحل المعيار.

فلنتجـه إذن إلى النظر في الحل الإعرابي، ولمـاذا يمتنع تـوارد أداة التعريف مع المضـاف إليه. لقد سبق لنا أن تبنينا في الفاسي (1987 أ) تحليلاً من هـذ النوع، معتمـدين فيـه بعض أفكـار أبني (1987). إلا أن تحليـل العنـاصر الصرفيـة هنــاك مختلف. فالتطابق هناك مولـد تحت الحـد، لا في إسقـاط خـاص، وبنيـة المركب الاسمي في (11) هي (14) :

(14)



فـ«خروج» ينتقل إلى الحد ليلتصق بتـط داخلـه. والفكرة الأسـاسيـة هنـاك هي أن الحدود المحققة صواتياً لا تتوارد مع التطـابق. فـالتوزيع التكـاملي هو بين هـذين العنصرين. وما دام التحليل يعتمد إسقاطين مختلفين للحد والتطابق، وما دمنـا قـد

8) تـذهب كَريمشو (1987) إلى أن مـا يقـابل المضـاف إليـه في الإنجليزيـة ليس فـاعلاً، وإنمـا هو ملحـق - موضـوع (argument adjunct) بتعبيرهـا، أي منـزوع بتعبيرنـا. وهـذا الحـل لا يغير شيئـاً في المشكـل المطروح. ونترك للمستقبل دراسـة هذا الاقتراح.

سوينا بين الزمن والحد في إسناد الإعراب، فإن هذا الحل لا يمتد مباشرة إلى التراكيب التي نحن بصددها.

لنتأمل مجدداً البنية (13)، ولنقارنها بـ (10). فلحن (13) وسلامة (10) يعودان إلى فرق واحد هو وجود فاعل محقق (أو معجمي) في (13) ووجود فاعل فارغ في (10)، أي فاعل يحتاج إلى إعراب، وفاعل لايحتاج إليه. وهذا ما يوحي بأن الحل يجب أن يكون إعرابياً.

ولتنفيذ هذا الحل، نفترض أن أداة التعريف «تنزل» في البنية السطحية لتلتصق بالاسم، حاملة معها الإعراب الذي تتلقاه إلى هذا الاسم. فهذا ما يحدث في (5)، وكذلك في (10). ففي (10)، لا يحتاج ضم إلى إعراب، لأنه خفي، بينما يحتاج «زيد» في (13) إلى إعراب. ففي البنية (13)، لايمكن أن يتلقى كل من «زيد» و«خروج» الإعراب إلا إذا لم يوجد الحد. فالحد ينحدر إلى الاسم الرأس، ويمنعه من «الصعود» لتلقي الإعراب في التطابق. وعلى كل، فهذه طريقة من بين طرق أخرى لتنفيذ الحل الإعرابي. وهو يدل دلالة واضحة على أن التوزيع التكاملي ليس إلا مظهرياً.

4.1. اكتساب التعريف والتنكير

معلوم أن المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه. فإذا كان هذا الأخير معرفاً يكون معرفاً، وإذا كان نكرة يكون الاسم المضاف أيضاً نكرة. وبعبارة، فإن (15) و (16) يكون تأويلهما هو (17 أ) و (18 أ)، لا (17 ب) و (18 ب) :

(15) دخلت دار الرجل.

(16) دخلت دار رجل.

(17) أ) دخلت الدار.

ب)* دخلت داراً.

(18) أ) دخلت داراً.

ب)* دخلت الدار.

فمن بين أربعة تأويلات ممكنة، لا نجد إلا تأويلين، وهما التأويلان اللذان يتوافق فيهما المركبان في التعريف أو التنكير. فكيف يمكن ضمان هذا التوافق بين المركبين في التعريف / التنكير ؟

افترضنا أن المضاف إليه ينتقل إلى مخصص حد، وأن الحد فارغ. فرأس المركب الحدي الرئيسي ليس موسوماً بالتعريف أو التنكير. ونعتقد أن هذا المركب يرث هذه السمة من المركب المخصص، لأن مركباً اسمياً بدون هذه السمة لا يمكن تأويله (انظر الفاسي (1987 أ)). وبذلك تصير قيمة هذه السمة في المركب المضاف هي عينها في المضاف إليه، وهو ما يرصد أثر الاكتساب الذي اسلفنا فيه الحديث.

ويدعم هذا أن المضاف حين يوصف بالمفرد أو الجملة تظهر عليه علامة التعريف أو التنكير التي توافق قيمة السمة الموجودة في المضاف إليه، مع أن الموصوف هو المضاف، وليس المضاف إليه :

(19) أ) دخلت دار الرجل الواسعة.
ب) دخل دار رجل واسعة.
ج)* دخلت دار الرجل واسعة.
د)* دخلت دار رجل الواسعة.

(20) أ) دخلت دار الرجل التي احترقت.
ب) دخلت دار رجل احترقت.
ج)* دخلت دار الرجل احترقت.
د)* دخلت دار رجل التي احترقت.

يعتمد تحليلنا للمركب الاسمي إذن على افتراض أنه إسقاط للحد، وأن الإضافة إسقاط للتطابق. وقد بينا كيف يسند إعراب الجر إلى المضاف إليه، بواسطة إسقاط الحد، وكيف يمتنع توارد المضاف إليه وأداة التعريف (أو التنكير). فهذه هي المحددات الأولى للاسم، علماً بأن اسم الذات يختلف عن اسم الحدث في عدد من الخصائص. وذلك ما نتوخى التطرق إليه في الفقرة الموالية.

2 ـ المصادر وبناؤها

إن مقارنة أولى بين الاسم والمصدر تُبينُ عن تنوع بنى وخصائص كل منهما. فالمصدر له عدد من الخصائص الداخلية للأفعال، وعدد من خصائص الأسماء الخارجية. فمن ضمن خصائص الأفعال أن المصدر قد يسند إعراب النصب إلى مفعوله، وهو ينتقي نفس الفضلات التي ينتقيها الفعل، وينعت بالظرف كما ينعت الفعل. فهو يشترك في هذه الخصائص (وخصائص أُخرى) مع الفعل المتصرف، ويختلف فيها عن الاسم العادي، إذ الاسم لا ينصب، وليست له فضلات يفرع إليها (على غرار الفعل)، وهو لا ينعت إلا بالصفة (مفردة أو جملة)، ولا ينعت بالظرف.

ويشترك المصدر والاسم في عدد من الخصائص. فمن ذلك أنهما يردان في المواقع التي ترد فيها الموضوعات، لا المحمولات، فيقومان بوظيفة الفاعل، أو المفعول، أو مفعول الحرف، الخ. وهما يتلقيان إعراباً (خلافاً للمحمول)، وتدخل عليهما أداة التعريف (أو التنكير)، ويركبان في الإضافة. وإذا أُضيفا، فإنهما يسندان إعراب الجر إلى فضلتهما. فكيف إذن نوحد بين الاسم والمصدر، وكيف نميزهما ؟ إن كثيراً من هذه الأسئلة والخصائص تجد حلاً لها عندما نتبين كيف يتم تكوين المصدر، وكيف نمثل لبنى المصادر المختلفة.

فالمصدر أساساً فعل، بل جذر فعلي، يتم بناؤه، حسب خصائصه، في مستويات نحوية مختلفة، عند اتصال هذا الجذر بلاصقة (أو صيغة) المصدر. ففي هذا التحليل، يكون المصدر مشتقاً، لا أصلاً، وكذلك يكون الفعل المتصرف، وأسماء الفاعلين والمفعولين. إلا أن المصدر يختلف عن هذه المشتقات من جهة أن صيغته ليست صيغة واحدة، ولا صيغاً محدودة العدد، مثلما هو شأن الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين، بل إن له صوراً متعددة، ونحتاج إلى بحوث دلالية وصواتية لتحديد الاطرادات الفرعية التي ترتبط بهذه الصور[9].

إلا أن اختلاف أشكال اللاصقة التي تبني المصدر لا يمنعنا من افتراض وجود لاصقة مجردة للمصدر نمثلها بـ «مصد»، وهي التي تحول الجذر الفعلي إلى

9) ضمن الأبحاث الرائدة في هذا المجال بالنسبة للاطرادات الصواتية، نذكر أعمال الأستاذ المغروشني.

اسم. وللتوصل إلى الصيغة الفعلية للمصدر، نحتاج إلى قواعد صرفية وصواتية، على غرار ما أوضحناه في الفصل الثاني بالنسبة للجموع. فقد بينا هناك أن التركيب يتعامل مع لاصقة مجردة للجمع، دون الدخول في مسألة شكلها، وأن قواعد الصرافة هي التي تساهم في قيام الشكل الفعلي للكلمة المجموعة.

فإذا صح هذا التحليل، فإنه يمكن أن ندرس التراكيب المصدرية المختلفة، ونحن واعون بأن عدداً من خصائص هذه التراكيب خصائص للإلصاق (affixation). فإذا كانت اللاصقة تحول الفعل إلى اسم، كما أوضحنا، فإن قاعدة الإلصاق ستكون لها آثار مختلفة، بحسب المستوى الذي تنطبق فيه. ففي الفقرة الفرعية الأولى، نتفحص بإيجاز خصائص التراكيب التي ترأسها المصادر. وفي الفقرة الثانية، ندرس خصائص اللاصقة المحورية. وفي الفقرة الثالثة، نناقش مسألة المستوى النحوي الذي يحدث فيه التحول المقولي.

1.2. مشاكل أولى

على الرغم من تباين التراكيب التي يرد فيها المصدر واختلافها، فإنها ذات طبيعة مقولية واحدة، إذ هي مركبات اسمية. فهي تتوزع في عين المواقع التي تتوزع فيها المركبات الاسمية العادية، وهي مرؤوسة باسم يحمل إعراباً.[10] إلا أن الطبيعة المقولية الداخلية للمصادر ليست واحدة. لنتأمل الأمثلة التالية :

(21) أقلقني انتقاد الرجل المشروعَ (بشدة).

(22) أقلقني انتقاد الرجل للمشروع (بشدة).

(23) أ) أقلقني انتقاده (الشديد).

ب) (*بشدة).

(24) أ) أقلقني الانتقاد (بشدة).

ب) (الشديد).

(10) من بين أمارات المركب الاسمي التي ركز عليها النحاة النداء. فزعموا أن النداء اختص به الاسم دون غيره «لأن المنادى مفعول به في المعنى أو في اللفظ» (انظر مثلاً همع الهوامع، ج.1، ص.5). وإذا كان النداء حقاً من خواص الاسم العادي، فإننا نشك أن يكون من خواص المصدر. نقول «يازيد»، وما نظن أن «يا ضرب عمرو زيداً» مقبولة. إلا أن هذا الشذوذ قد تكون أسبابه دلالية، لا تركيبية.

ففي المثالين الأولين تدل صيغة المصدر على حدث. والمصدر يرد مع الموضوعات التي يرد معها الفعل المتصرف. ثم إنه ينعت بالظرف (ظرف الكيف هنا). فهذه الخصائص الانتقائية والمحورية تبين أن المصدر فعل داخلياً. إلا أن هناك فرقاً إعرابياً بين المصدرين. فالمصدر الأول يسند النصب إلى مفعوله، بينما المصدر الثاني لا يسند الإعراب مباشرة إلى مفعوله، بل إن العامل فيه حرف اللام. وهذا يوحي بأن المصدر في (21) أكثر فعلية منه في (22)، لأن الأفعال تسند النصب، والأسماء لا تسند الإعراب إلا بواسطة. وسنعود إلى مسألة تمثيل هذه الخصائص المقولية.

وبقطع النظر عن هذه الخصائص الإعرابية والمقولية والانتقائية، فإن المصادر تختلف أيضاً في بنيتها الدلالية. فصيغة المصدر ملتبسة بين قراءة الحدث (process)، كما في (22) و (23)، وقراءة نتيجة الحدث (result)، كما في (23). وهناك عدة روائز لفصل الحدث عن النتيجة، كما سنرى، وعلى رأسها إمكان أو عدم إمكان النعت بالظرف، كما يتبين من معارضة (22) بـ (23).

وهناك فرق آخر في تراكيب المصادر. يتعلق الأمر بما يمكن تسميته بالمحافظة المحورية (thematic preservation). ونعني بذلك أن بعض المصادر تحافظ على البنية المحورية للفعل، وبعضها لا تفعل ذلك. وقد يتبادر إلى الذهن، أولاً، أن المحافظة المحورية يختص بها مصدر الحدث دون مصدر النتيجة. وهذا صحيح إلى حد. إلا أن الحدث قد لا يحافظ على البنية المحورية، كما يبين ذلك التركيب (24)، في قراءة الحدث. وسننظر في وسيلة لجعل هذه الوقائع لا تطعن في شرط المحافظة.

2.2. خصائص اللاصقة المحورية

إذا كانت بنية المصدر الدلالية / المحورية هي حاصل تأليف بنية الفعل المحورية مع بنية اللاصقة، فما هي مساهمة اللاصقة في بناء هذه البنية ؟

لنبدأ بالمصدر الحدث. لنعتبر أن اللاصقة صد لها بنية محورية فيها موقع واحد، ولنتساءل ما هو هذا الموقع. والمرشح المعقول هو موقع الحدث. فالمصدر

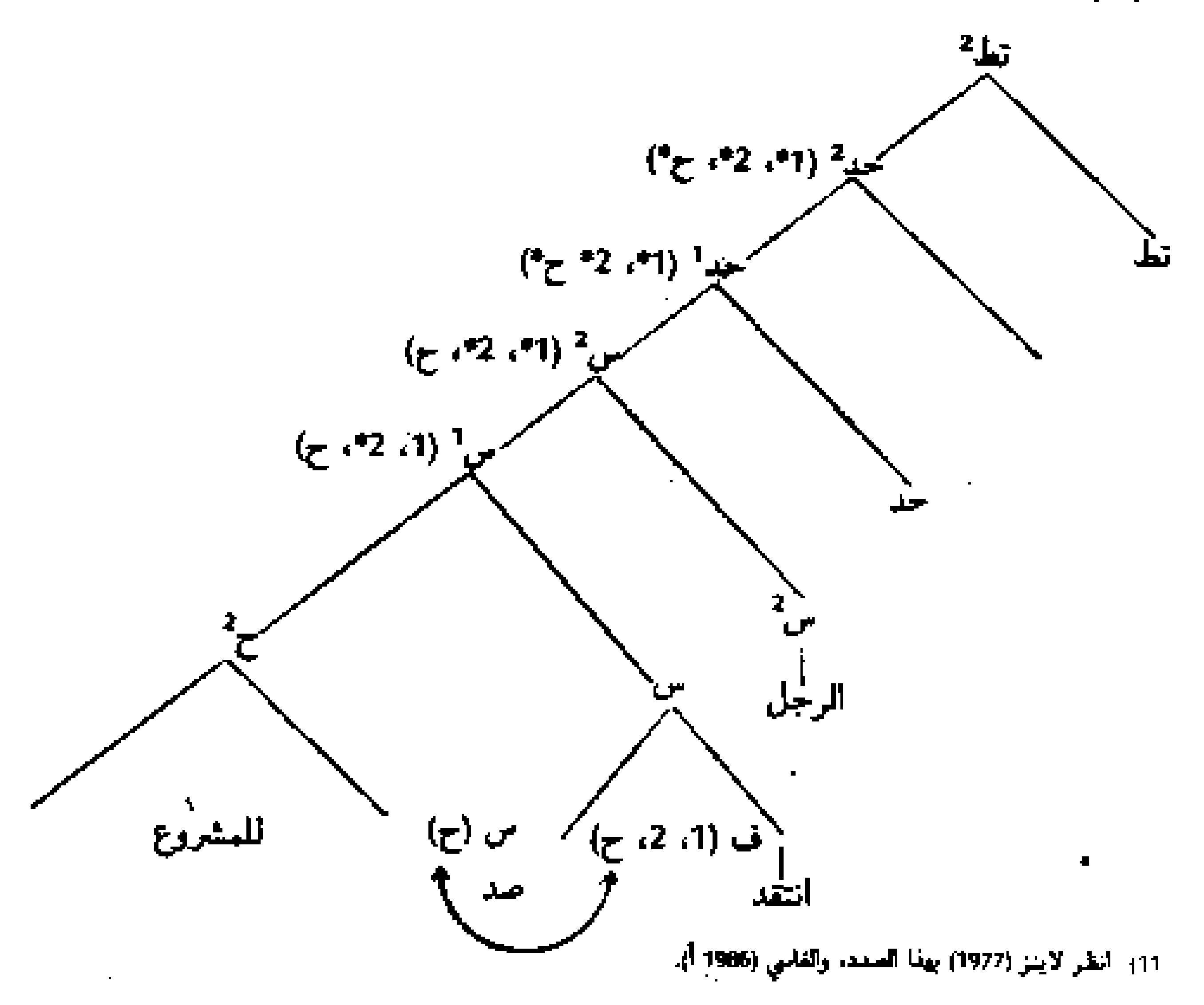
يحيل عادة على حدث، ولا يحيل على ذات، والأسماء المتمكنة في الاسمية وحدها تدل على الذوات، لا على الأحداث.[11] فالمصادر في (21) و (22) تسمّي الأحداث، ولذلك أمكن نعتها بالظرف. فإذا كان الأمر كذا، فإن مدخل اللاصقة المعجمي يكون كالتالي :

(25) [صد] : أ) (صد (حدث))

ب) س

فالجزء (أ) يمثل المدخل المحوري، و (ب) المدخل المقولي. وهو يعني أن اللاصقة من طبيعة اسمية. وأما كيفية بناء البنية المحورية للمصدر، فتتم عن طريق التوحيد المحوري، كما بينا في الفصول السابقة. وهكذا تكون البنية العميقة والمحورية للمصدر في (22) كما يلي :

(26)



[11] انظر لاينز (1977) بهذا الصدد، والفاسي (1986 أ).

ففي هذه البنية، يعتبر المصدر فعلاً في مستوى س°، ولكنه يحول إلى اسم في هذا المستوى نفسه، بعد أن تلحق اللاصقة به مبكراً. وهذا يفسر كونه لا يسند إعراباً إلى المفعول، لأن الأسماء لا تسند النصب (بل قد لا تسند إعراباً البتة). وأما موقع الحدث في اللاصقة، فيُوَحَّدُ مع موقع الحدث في الجذر الفعلي. ونعتقد أن هذا الموقع يُرْبَطُ بواسطة الحد (الذي يرث سمة التعريف أو التنكير). وأما عمليات الإشباع المحوري الأخرى، فهي لا تحتاج إلى زيادة في الإيضاح.

لاحظ أن خصائص الفعل الانتقائية والمحورية محافظ عليها هنا، والأمر يكون عادة كذلك مع المصادر الأحداث. فصيغة المصدر لا تدل دائماً على حدث، بل إنها تلتبس بين الحدث والذات (أو النتيجة). ومعلوم أن الحدث يسم موضوعاته محورياً، بينما لا يفعل ذلك مطلق الاسم. وهناك خصائص لكل نوع (منها ما أشار إليه النحاة).[12] فمثلاً لا يثنى ولا يجمع من الأسماء (أو المصادر) إلا أسماء الذوات، وكذلك لا يصغر إلا هذا النوع. والمصدر الحدث لا يجمع (ولا يثنى)، ولا يصغر.[13] وأسماء الأحداث يمكن أن تكون فضلة في بنية مراقبة، ولا تكون هناك ذوات. وهذه بعض المقابلات :

(27) أ) تم اعترافه بالذنب.

ب)* تمت اعترافاته بالذنب.

ج) اعترافاته غير مقنعة.

(28) أ) حاول الاعتراف بالذنب.

ب)* حاول الاعترافات بالذنب.

ج) حاول التعبير عن رأيه.

د)* حاول التعبيرات عن رأيه.

12) يقول عباس حسن في هذا الصدد : «الأصل في المصدر الصريح[...] أن يدل على المعنى المجرد [...] المعنى العقلي المحض الذي لا وجود له في غير الذهن [...] فلا يدل بصيغته على ذات، ولا على زمن، ولا إفراد، ولا تثنية، ولا جمع، ولا تأنيث، ولا تذكير، ولا علمية، ولا شيء أكثر من ذلك المعنى المجرد. والمعاني المجردة كثيرة لا تكاد تحصر». النحو الوافي، ج.3، ص. 183.

13) انظر الأشباه والنظائر، ج. 2، ص. 157، على سبيل المثال.

ففي هذه الأمثلة، نجد المصدر يأخذ فضلة حرفية هي عينها التي ترد مع الفعل المتصرف، كما تدل على ذلك الأمثلة التالية :

(29) أ) اعترف بالذنب.

ب) عبر عن رأيه.

فهذه المحافظة تجعل من المصدر فعلاً، لا اسماً، أو قل حدثاً لا ذاتاً. ويتعذر حينئذ جمعه. فسمة الجمع هنا هي سمة ملازمة للأسماء (سمة ضمن دلالة الاسم)، وليست سمة ملصقة على غرار السمة الموجودة في التطابق. ولذلك فإن قابلية الكلمة للجمع الاسمي تدل على أنها أصلاً اسم، وليست اسماً مشتقاً. وهذا لا يكون مع الأحداث، لأن الأحداث في أصل البنية أفعال، كما افترضنا. ونفس الشيء نقوله عن التصغير. فالتصغير لا ينطبق إلا على الأسماء الأصلية، ولا يأتي من الأفعال. والأحداث ضرب من الأفعال، ولذلك فهي لا تصغر. وأما المراقبة، فلا تصلح مع الذوات، لأن بنية المراقبة تتطلب وجود موقع محوري مراقَب، هو موقع الفاعل. وهذا مالا توفره بنية الذات، لأن الذات ليس لها فاعل محوري.

كيف يمكن إذن رصد هذه الفروق ؟ وكيف يولد مصدر الذات ؟ إذا افترضنا أن هذه المصادر مشتقة أيضاً من أفعال (بالمعنى الذي حددناه)، فكيف يتم التخلص من موضوعات الفعل-علماً بأن المصدر الذات ليست له فضلات مثل الفعل ؟ نظن أن الجواب يكمن في خصائص الإلصاق. فمن جهة، نعتقد أن اللاصقة في المصدر الذات لا تقوم إلا بعملية التحويل إلى اسم، وليس لها بنية محورية، وبالتالي ليس لها موقع حدث. فالمدخل المعجمي للاصقة ضد محدود في الجزء (ب) من المدخل (25). وعليه، فلن يكون هناك توحيد صوري. وفي حالة عدم وجود توحيد محوري، نعتقد أن الشبكة المحورية للفعل لا تتسرب إلى أعلى البنية، ولا تصير جزءاً من بنية المقولة المكوَّنة الجديدة.[14] ومن المعقول أن يقع الإلصاق في المعجم لا في التركيب، لأنه يغير في خصائص الوحدات التفريعية، ويخرق مبدأ الإسقاط.[15]

14) انظر سبروت (1985) Sproat من أجل اقتراحات دقيقة في هذا الصدد.

15) من أجل تصور مخالف انظر سبروت (ن.م).

فإذا كان مصدر الذات اسماً في التركيب، وليس له موقعٌ حَدَثيّ، ولا بنية موضوعية مثل الأفعال، فلا غرابة أن تنطبق عليه كل العمليات التي تنطبق على الأسماء التامة الاسمية. فهذه المصادر تُنْعَتُ مثلاً، بالصفات، ولا تنعت بالظروف، وهي تجمع وتثنى، ولا يحدث هذا مع المصادر الأحداث. وبالمقابل، فإن المصادر الأحداث تسمح بتطبيق عمليات فعلية عليها، وتمنع العمليات الاسمية المحضة مثل الجمع مثلاً.

لقد اتضحت إذن روائز الفصل بين المصادر الذوات والمصادر الأحداث. ونريد هنا أن نعود إلى الروائز الداخلية للقول بفعلية المصدر، وخاصة رائز ورود الفضلات أو الأدوار الموجودة في الشبكة المحورية للفعل. فإذا كان غياب هذه الفضلات شرطاً ضرورياً في المصادر الذوات، فهل هو شرط كاف كذلك ؟ بمعنى آخر، هل يُمَكِّن غياب هذه الفضلات من القول بوجود مصدر ذات بالضرورة ؟ لقد أجاب عدد من اللغويين عن هذا السؤال بالإيجاب (انظر مثلاً اندرسن (1984) Anderson، وسپروت (1985)، وكَريمشو (1986)). إلا أن هذا الموقف لا تدعمه وقائع العربية. فتفحص بنية أسماء الأحداث في العربية يوحي بأن هذا الشرط غير متوفر دائماً. فهذا يصدق على مصادر أفعال متعدية مثل «قتل» و«أكل» و«ضرب»، الخ، كما يصدق على أفعال متعدية أخرى. وهكذا، فإن الجمل في (30) تبدو غريبة شاذة لأن فضلاتها غير موجودة، بينما (31) ليست كذلك، مع أن المصدر مؤول على الحدث، ولا ترد معه فضلاته :

(30) أ) انتقدت.

ب) نبهت.

(31) أ) لا أريد الانتقاد.

ب) أريد التنبيه فقط.

فالأمثلة في (31) تبين أنه يمكن الاستغناء عن الموضوعات الداخلية للفعل، ومع ذلك يظل الاسم مؤولاً على الحدث. وهذا يوحي بأن المصدر هنا فعل في مستوى ما قبل س-، وهو يسقط موقع الحدث فقط. فموقع الحدث هو الموقع الوحيد

الذي لا يمكن أن يستغني عنه الفعل دون فقدان طبيعته، لأن الأفعال تسمي الأحداث (أو بعامة الأوضاع).

فكل الروائز والعلامات التي ناقشناها سابقاً تنطبق على المصدر في (31). فهنا المصدر لا يمكن أن يجمع، ولا أن يصغر، ولا أن تصفه صفة. بل هو مفرد، ولا ينعت بالظرف. والوقائع التالية توضح هذا :

(32) * أريد الانتقادات.

(33) أ)* أريد الانتقاد الشديد.

ب) أريد الانتقاد بلطف.

ففي كل هذه الأمثلة، يرد الاسم في بنية مراقبة، مما يضطره إلى أن تكون له بنية محورية. وهنا يتنافر والنعت بالنعوت الاسمية المحضة مثل الصفة، ويتنافر والتصريف الاسمي المحض، مثل الجمع. إلا أنه يتلاءم والنعت بالظرف، كما في (33 ب).

فإذا كنا محقين، فإن الفرق المحوري الأساسي بين الاسم الحدث والاسم الذات ليس هو ورود (أو عدم ورود) الفضلات التي يفرع إليها الفعل. بل هو أساساً وجود أو عدم وجود الموقع الحدث في بنية الاسم المحورية. فهذا الموقع نفترض أنه يوجد في الجذر الفعلي (أساس الاشتقاق)، كما يوجد في بنية اللاصقة المحورية، طبقاً لما هو مثبت في المدخل (25). فهذا يبين أن الفعل لا يسقط إلا موقعاً واحداً، وهو شيء مخالف لمبدأ الإسقاط، كما صاغه تشومسكي. وسنعود إلى هذا المشكل في الفقرة الثالثة، عند تدارس خصائص أسماء الفاعلين. أما الآن، فنتجه إلى دراسة الكيفية التي تنطبق بها قاعدة الإلصاق، في مستويات التركيب المختلفة.

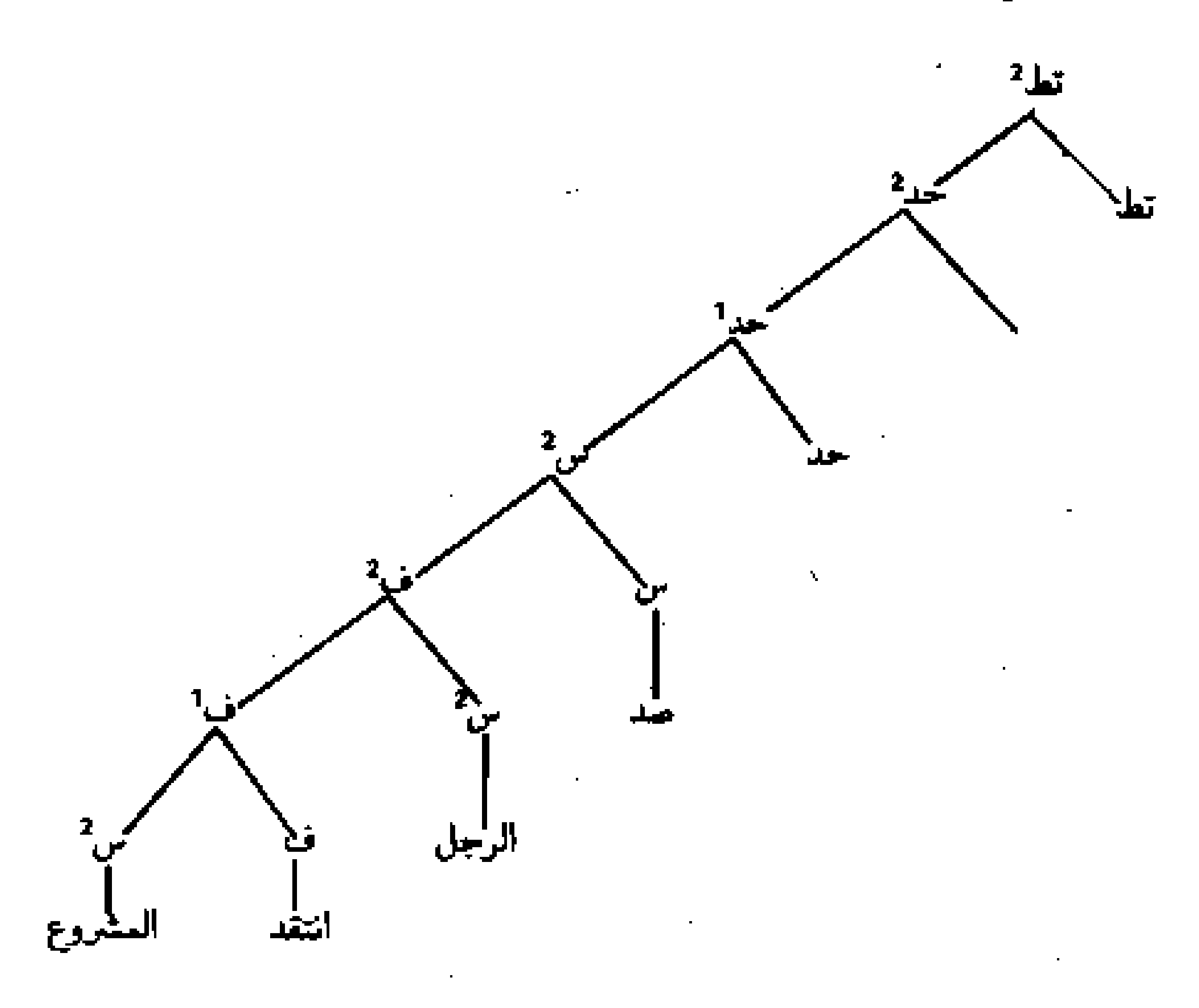
3.2. عن مستويات التحول المقولي

من أجل رصد الفروق الإعرابية (والمحورية كذلك) بين تراكيب المصادر، سنفترض أن اتصال اللاصقة (لاصقة صد) بالجذر يقع في مستويات مختلفة من مستويات النحو. فقد سبق أن اقترحنا أن المصدر في (22) له بنية مثل (26).

ورغم أن البنية «فعلية»، فإن الاسم لا يسند إعراباً إلى مفعوله مباشرة، بل إن حرف اللام يدخل على المفعول لوسمه إعرابياً. فهذا يوحي بأن مستوى الإلصاق هو مستوى س* المحوري، وأن المصدر يتم بناؤه وتحويله إلى اسم في هذا المستوى. وبالمقابل، فإن مفعول المصدر ينصب في (21)، التي نعيدها هنا في (34) :

(34) أقلقني انتقاد الرجل المشروع.

فهذه البنى أكثر فعلية من (22)، ونعتقد أن بنيتها الداخلية تتضمن مركباً فعلياً تاماً يتم تحويله بعد ذلك إلى اسم عن طريق اللاصقة ص. وبذلك، تكون بنية (34) العميقة هي (35) :



ففي هذه البنية، ينتقل الجذر الفعلي إلى س حيث يحول إلى اسم بواسطة اللاصقة صد، ثم ينتقل إلى الحد، فالتطابق. وأما «الرجل»، فينتقل عبر المخصصات إلى مخصص الحد. وأما «المشروع»، فيظل في مكانه، حيث يتلقى النصب من أثر

الفعل. فهنا الفرق في البنية مع (22) يرصد الفرق في الإعراب. أما فيما عدا إسقاط الفعل، فإن البنيتين متماثلتان. فمن ذلك أن إعراب الجر يسند إلى الفاعل «المنطقي» في نفس السياق الشجري، أي مخصص الحد. ومن ذلك أن الفعلين لهما نفس البنية المحورية، ويقع إشباع الأدوار الدلالية فيها بنفس الطريقة.

فالتحول المقولي يحدث إذن في مستوى ف، أو ف^2، بالنسبة للأحداث، في التركيب. وإذا كانت المصادر الذوات مشتقة أيضاً من جذر فعلي، كما اقترحنا آنفاً، فإن هذا يحدث في مستوى ف في المعجم، إضافة إلى أن التوحيد المحوري لا يلعب دوراً في البناء، لأن اللاصقة هنا ليست لها بنية محورية. فهنا يرصد الفرق بين الأحداث والذوات، من جهة، وبين الأحداث فيما بينها، من جهة أخرى. وهناك أمثلة أكثر تعقيداً تبدو مستعصية، وضمنها تراكيب المصادر التي يوجد فيها مفعول مجرور. وهذا ما نتوخى تحليله في الفقرة الموالية.

4.2. إعراب الجر والمفعولات المحورية

هناك نوعان من التراكيب تتضمن مفعولاً محورياً للمصدر، موسوماً بالجر (عوض النصب). وهذه الأمثلة تمثل لهما :

(35) أقلقني انتقاد المشروع.

(36) أ) أريد انتقاد الرجل.

ب) يريد انتقاد نفسه.

فأما (35)، فالمصدر فيها ملتبس بين أن يكون مبنياً لغير الفاعل، أو أن يكون مبنياً للفاعل، ولكن فاعله ضم مبهم. وحتى في القراءة الأولى، فإن الفاعل في المعنى يكون هو ضم المبهم. ولكن الفرق بين الافتراض الأول والافتراض الثاني هو أن «المشروع» يكون فاعلاً نحوياً في الافتراض الأول، ولا يكون كذلك في الثاني، بل هو مفعول. فالمشكل لا يطرح بالنسبة لإسناد الإعراب في الأول، لكنه يطرح في الثاني.

وأما (36)، فموقع الفاعل فيها موقع محوري. ومن المعقول أن يكون الفاعل مقولة ضميرية فارغة أو ضم، ويراقبه فاعل الجملة. ولا يمكن أن تعتبر البنية هنا بنية لغير الفاعل، كما يدل على ذلك وجود (36 ب). فلو كان الفاعل النحوي هنا هو ضمير النفس، لنتج عن ذلك خرق لنظرية الربط، وعلى الأخص المبدأ أ فيها، الذي يقر بأن ضمير النفس يجب أن يربط في مقولته العاملية. فالمقولة العاملية لضمير النفس هي المصدر، ولا يمكن أن يكون ضمير النفس فاعلاً فيها، وإلا تحكم مكونياً في مفسره. نستخلص إذن أن الفاعل هنا محوري، يملأه ضم. وبناء عليه، نتساءل عن مصدر الجر في هذه البنى.

هب أن البنية الداخلية للمصدر في(36 أ) مركب فعلي، أي أنها مماثلة للبنية (34)، باستثناء أن الفاعل فيها هو ضم. فإذا تنقل «الرجل» من موقع المفعول إلى مخصص الحد، عبر مخصص الفعل، لتلقي إعراب الجر هناك، فإن السلسلة الناتجة عن التنقل، تكون غير سليمة من جهتي النظرية الإعرابية والنظرية المحورية. لأن السلسلة فيها موقعان موسومان إعرابياً (موقع المفعول وموقع مخصص الحد)، وموقعان موسومان محورياً (موقع المفعول وموقع الفاعل) وهنا خرق واضح لقيد الأحادية على سلامة تكوين السلاسل. نستخلص إذن أن البنية الداخلية للمصدر لا يمكن أن تكون فعلية إذا كان النقل يحدث في البنية السطحية.[16]

وهناك إمكان آخر وهو أن المصدر يتحول إلى اسم مبكراً في البنية، أي في مستوى س* المحوري. وحينئذ، يمكن افتراض أن الاسم المبني من الجذر الفعلي واللاصقة صد يسند إعراب الجر إلى مفعوله. وهذا الحل يمكن من إسناد الجر دون خرق للمبادئ الإعرابية أو المحورية. إلا أن هناك مشاكل أخرى يثيرها هذا الحل.

لننظر أولاً في طبقة مُشْيدات الجر. فهي الحد والحرف ضرورة، ويضاف إليها الاسم إذا أخذنا بالتحليل الذي ذكرناه. فالحد والحرف، يمكن تصور ما يوحد بينهما. فهما عنصران ينتميان إلى مقولة غير متمكنة في المعجمية. فالحرف، وإن كان قد اعتبر مقولة معجمية، إلا أن الحرف محدود في معانيه وإنتاجيته، مما

16) المقصود هنا بالبنية السطحية ما يسميه تشومسكي بالبنية س (S-structure). وحتى ولو كان النقل في البنية الصواتية، فإن ذلك يتلافى مشكل الوسم المحوري المزدوج، ولكنه لا يتلافى مشكل الإعراب.

يجعله أقرب إلى الصرفات منه إلى العناصر المحورية. وأما الاسم، فيختلف عن هذين العنصرين في كونه مقولة معجمية متمكنة في المُعْجَمَة. فالطبقة التي تضم الحد والحرف تبدو طبيعية، في حين لا تبدو الطبقة التي تضم إليهما الاسم كذلك.

ومن المثير للانتباه أن هذا الاختيار يطرح مشاكل وصفية. فلو كان الاسم يسند الجر إلى فضلته، والحد يسنده إلى مخصصه، لأمكن توارد جرين في حالة مصدر متعد، واحد مسند للمفعول والآخر للفاعل. ومعلوم أن هذا التنبؤ خاطئ. فالفاعل وحده يمكن أن يكون مجروراً بصفة مباشرة، عندما يكون المصدر اسمياً. وأما المفعول، فلا بد من دخول اللام عليه، كما تبين ذلك المقابلة التالية :

(37) تم هدم العدو للمدينة.

(38)* تم هدم العدوّ المدينةِ.

فلحن (38) ليس متنبأ به إذا كان الاسم باستطاعته إسناد الجر. فإذا كان المصدر اسماً في مستوى س°، ثم ينتقل إلى الحد، فإن أثر المصدر (أي س) يسند إعراب الجر إلى المفعول المحوري، ويسند الحدُّ الجرَّ إلى الفاعل المحوري. وهذا مخالف للواقع.

وهناك مشكل آخر يطرحه هذا الاختيار. فقد أسلفنا أن لحن جمل مثل (39)، في مقابل (40)، يرجع إلى أن الحد مملوء معجمياً. وإذا كان الأمر كذلك، فإن أداة التعريف «تنزله» إلى الاسم رأس المركب، وبالتالي يجد المركب الاسمي الفضلة نفسه بدون إعراب، أو بعبارة، ليس هناك مصدر للجر :

(39)* تم الهدمُ المدينةِ.

(40) تم هدم المدينة.

فلو كان الجر يسنده الاسم إلى الفضلة، في استقلال عن الحد، لما كان التركيب (39) لاحناً، لأنه لا شيء يمنع وجوده. فلحن هذا التركيب يوحي بأن الاسم لا يمكن أن يسند الجر.

وأخيراً (وليس آخراً)، لنعد إلى اكتساب التعريف أو التنكير في المركب الإضافي. فقد أسلفنا أن المضاف إليه ينتقل إلى مخصص الحد، ويُسَرِّبُ سمة

التعريف أو التنكير إلى رأس الحد. ونفس الاكتساب يحدث هنا. والذي يدل عليه أن الصفة تطابق رأس المركب في تعريفه وتنكيره، كما في الزوجين التاليين :

(41) تم هدم المدينة الذي نفذه العدو.

(42)* تم هدم المدينة نفذه العدو.

فالجملة عندما تصف المعرف يدخل عليها الموصول ضرورة، وهذا ما يبين التعارض في المقبولية. فإذا ما وسعنا تحليل اكتساب التعريف ليشمل هذه الحالة، أمكن رصد هذا التعارض بسهولة. ولا نرى كيف يمكن أن يكتسب رأس المركب التعريف من المفعول.

فهذه الملاحظات والتحاليل تقودنا إلى استنتاج أن الجر لا يمكن أن يسنده الاسم من وجهة النظر النظرية والوصفية. واقتراحنا هو أن المصدر اسمي، وأن التنقل لا يقع إلا في البنية الصواتية، لتلافي خرق أحادية الوسم المحوري بالنسبة للسلسلة. وعليه، لا ينتقل المضاف إليه إلى مكان المخصص إلا في البنية الصواتية. وقبل أن نختم هذه الفقرة، نريد أن نتفحص مسألة إمكان (أو عدم إمكان) انطباق الإلصاق في مستوى ف[1]، وكذلك مسألة حكم ظهور الفاعل مع الأسماء.

فقد لوحظ أن الإسناد المحوري يختلف بين الأسماء والأفعال. فالأسماء لا تسم فاعليها محورياً بالضرورة، ولكن ذلك ضروري بالنسبة للأفعال التي لها فواعل محورية. ومن جهة أخرى، فقد اقترح لوبو (1984) Lebeaux، أخذاً بنظرية بزتسكي (1985) Pesetsky للصرافة، وهي نظرية تنتقل فيها اللواصق في مستوى الصورة المنطقية (LF)، اقترح أن الاسم المشتق في الإنجليزية (ما يقابل المصدر في العربية) فِعْلٌ في الصورة المنطقية. وعليه، فإن له نفس خصائص الفعل المحورية. وأما اللاصقة، فهي ملحقة بالإسقاط الفعلي الملائم. وهو يقترح أنها تلتصق على المستويات الفعلية الثلاثة (ف، ف[1]، ف[2]). فالأسماء المشتقة في (43) لها التمثيلات المنطقية المذكورة في (44) :

(43) أ) the destruction

ب) the destruction of the city

ج) John's destruction of the city

(44) أ) $[the [[destroy]_V tion]_N]_{N'}]_{N''}$
ب) $[the [[destroy]_V [the city]]_{V'} tion]_{N'}]_{N''}$
ج) $[John's [[[destroy]_V [the city]]_{V'}]_{V''} tion]_{N''}$

فهذا الاقتراح يمكن لوبو من رصد خصائص الأسماء المشتقة في الإنجليزية، باللجوء إلى فكرة أن الإلصاق لايقع في مستويات مختلفة في التركيب، بل في الصورة المنطقية. وما يهمنا هنا فقط هو معرفة هل هناك ما يدل على أن الإلصاق يقع فعلاً في مستوى س[1]، أي كما يوجد ذلك في (44 ب).

فوقائع العربية تجيب عن هذا التساؤل بالسلب. فالمصادر قد تسند النصب إلى مفعولاتها. إلا أنها لا تفعل ذلك عندما تكون حاملة لأداة التعريف أو التنكير (التنوين) كما تبين ذلك الأمثلة التالية :

(45) أ)* أقلقني الهدمُ المدينةَ.
ب)* أريد الهدم المدينةَ.
ج)* أقلقني هدمٌ المدينةَ.

فكيف يمكن رصد هذا اللحن ؟ هب أن حمل المصدر لأداة التعريف، وكذلك تنوينه، دليل على أنه اسم في مستوى س[0]. وهنا يرجع إلى أن أداة التعريف تنحدر لتلتصق به، ولا يكون هناك مجال لإسناد النصب، مادام الرأس اسماً، ومن ثم لحن هذه البنى. إلا أن «إنقاذ» التركيب ممكن إذا دخل حرف اللام على المفعول، مسنداً إعراباً إليه :

(46) أ) أقلقني الهدم للمدينة.
ب) فإن هدما للمدينة لا يتم في وقته لا يمكن أن يعطي نتائج.

فهذا يبين أن الإلصاق في مستوى س[1] (أي ف[1]) غير ممكن.[17]

(17) يروي السيوطي أن أبا الحسين بن أبي الربيع ذكر في شرح الإيضاح أن الفاعل يحذف «...من المصدر نحو «أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً» بخلاف الفعل، فإنه لا يحذف معه، لأن في ذلك نقضاً للفرض لأنه بني للإخبار عنه. والمصدر لم يبن لفاعل ولا لمفعول، وإنما يطلبهما من جهة المعنى، فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل، لأن بنية المصدر لهما سواء» الأشباه والنظائر، ج.2، ص.236. فهذا يشكك فيما ذهبنا إليه من أن المصدر إذانون لا يعمل في المفعول نصباً. ولكن «اليتيم» هنا قد يكون منزوعاً بالنصب، على غرار ماورد في «بلغني الكبر» (انظر الفاسي (1986 أ)).

بينا إذن أن إلصاق حد ينطبق في مستويات مختلفة. وهو خاضع لمبادئ النحو العامة، كالمبادئ الإعرابية والمحورية ومبادئ التنقل. وهذا التطبيق له نتائج مختلفة.

3 ـ أسماء الفاعلين

لم يميز القدماء في صيغة «فاعل» بين الصفة المبنية للفاعل والاسم الذي يدل على الفاعل، بل اعتبروا كليهما اسم فاعل. وأما نحن، فسندرس هنا اسم الفاعل وخصائصه في استقلال عن الصفة المبنية للفاعل التي أسلفنا القول فيها في الفصل الخامس. فأسماء الفاعل تحيل على الفاعل، بخلاف الصفة، فإنها وإن كانت تحمل علامة الفاعل، إلا أنها لا تحيل عليه.

وليس دور الفاعل الذي يحيل عليه اسم الفاعل محدوداً في المنفذ (agent)، كما سنبين، ولذلك يكون من الخطأ أن نسوي هذه الأسماء بأسماء المنفذات (agent nominals) التي نجدها في الإنجليزية.

1.3. الخصائص الاسمية والإعرابية

اسم الفاعل له خصائص تركيبية خارجية مماثلة لخصائص الأسماء العادية. تدخل عليه أداة التعريف، ويضاف، ويحمل إعراباً. وهذه أمثلة :

(47) جاء قاتل السجين.

(48) سقط السائق الماهر.

وعلى كل، فإن معطيات اللغة الحالية تخالف ما نجده عند القدماء فهم جوزوا التنوين في المصدر العامل، كما جوزوا دخول التعريف عليه. وهذه المعطيات لا نجد لها مثيلاً في اللغة التي نعرفها. يقول ابن السراج : «تقول من ذلك : عجبت من ضرب زيد عمراً إذا كان زيد فاعلاً، وعجبت من ضرب زيد عمرو، إذا كان زيد مفعولاً. وإن شئت نونت المصدر وأجريت ما بعده بما يجب له لبطلان الإضافة فاعلاً كان أو مفعولاً فقلت : عجبت من ضربٍ زيدٌ بكراً، ومن ضربٍ زيداً بكرٌ. وتدخل الألف واللام على هذا فتقول عجبت من الضرب زيداً بكرٌ، لا يجوز أن تخفض «زيداً» من أجل الألف واللام، لأنهما لا يجتمعان والإضافة كالنون والتنوين». الأصول، ج.1، ص.137). إلا أن ابن السراج نفسه يضيف : «وقال قوم : إذا قلت : أعجبت الضرب زيداً إنما نصبته بإضمار فعل، لأن الضرب لا ينصب. وهو عندي قول حسن» (ن.م.). «وقال قوم إذا قلت : أعجبني ضرب زيداً فليس من كلام العرب أن ينونوا...» (ن.م.) «...المصدر يجر ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً، ويجري ما بعده على الأصل، وإضافته إلى الفاعل أحسن لأنه له [...] وإضافته إلى المفعول حسنة لأنه به اتصل وفيه حل» (ن.م.، ص.138).
ونحن لم نلق فيما استقريناه من نصوص، ولا فيما وقفنا عليه من أساليب مصادر منونة أو حاملة للتعريف، وهي تعمل النصب. ثم إننا لم نلق مصادر منونة أو معرفة بالأداة، وهي تعمل الرفع.

فالمضاف في (47) اسم فاعل اكتسب التعريف من الإضافة. وهو يتلقى إعراب الرفع لأنه فاعل. وأما فضلته (وهي مفعول في المعنى)، فتتلقى الجر. وأما في (48)، فإن اسم الفاعل يحمل أداة التعريف، وهو منعوت بالصفة. فهذه الخصائص تجعل من صيغة «فاعل» اسماً تام الاسمية. وأما الصفة المبنية على «فاعل»، فإنها لا تكتسب التعريف (أو التنكير) من الإضافة، وأداة التعريف لا تدخل عليها (وإنما تدخل «أل» الموصولة)، وهي لا تنعت إلا بالظروف. وأما اسم الفاعل، فإنه لا يقبل النعت بالظرف، كما يبين ذلك لحن التركيب التالي :

(49)* جاء قاتل السجين بسرعة.

فهذه الخصائص اسمية، وتجعل الصيغة تامة الاسمية.

ولنتجه الآن إلى خصائص تصب في اتجاه آخر. فاسم الفاعل قد يسند النصب إلى مفعوله، خلافاً لما يحدث مع الأسماء ذات الاسمية المحضة، كما في المثال التالي :

(50) جاء سالب السجين ماله.

ثم إن اسم الفاعل قد يقع معه تناوب بين الإعراب واللام التي تدخل على المفعول الأول، كما في المثالين الآتيين :[18]

(51) جاء مانح السجين المال.

(52) جاء مانح المال للسجين.

فهذه الخصائص الإعرابية تذكر بخصائص المصدر والصفة العاملين. وقد افترضنا أن الفعل يرأس إسقاطهما، قبل أن يحدث التحول المقولي لاحقاً في البنية. ويمكن تبني تحليل مماثل هنا. إلا أننا، قبل ذلك، نريد أن نتفحص الخصائص المحورية والانتقائية لاسم الفاعل.

18) اعتبر القدماء أن اسم الفاعل «الاسم» يكون بمعنى المضي، وهو علم وليست فيه مضارعة للفعل لتحقق الإضافة. وإن الأول يتعرف بالثاني. ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام، وتضيفه كما لم يجز ذلك في «غلامه» (يعني الغلام زيد) أصول ابن السراج، ج1، ص 125. ومع ذلك، اعتبروا أن الجر فيه أصله نصب. يقول ابن السراج (ن.م.ص.128) : «واعلم أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى، فقلت : هذا ضارب زيد وعمرو، ومعطي زيد الدراهم أمس وعمرو، جاز لك أن تنصب «عمراً» على المعنى لبعده من الجار، فكأنك قلت : وأعطى عمراً. فمن ذلك قوله سبحانه : ﴿وجاعل الليل سكناً والشمسَ والقمرَ حسباناً﴾».

2.3. خصائص محورية وانتقائية

تكوين اسم الفاعل مطرد، ودلالة الاسم يمكن التنبؤ بها انطلاقاً من دلالة الجذر الفعلي. وهذه الدلالة ليست محدودة في التعبير عن «المنفذ أو صاحب الفعل «actor»، كما هو الشأن في الإنجليزية.[19] بل إن اسم الفاعل يدل على الدور الذي يدل عليه فاعل الفعل المتصرف الموازي، سواء أكان منفذاً أو غير منفذ. بل إن هناك بعض الأفعال اللامنصوبة (unaccusative) التي يبنى منها اسم الفاعل في العربية. وهذه لائحة قصيرة لبعض هذه الأفعال :

(53) سائل، باطن، ظاهر، باقي، ناتج، ساكن، قاطن، عالم، متلقي، متعلم، شاعر، حاصل، ممكن، مستحيل.

ففي هذه الحالات وحالات أخرى، فإن الدور الذي يحيل عليه الاسم يكون «محوراً»، أو «معانياً»، وليس منفذياً. طبعاً، هناك إلى جانب هذه الأسماء أسماء فاعلين تحيل على المنفذ أو العلة أو المصدر أو الأداة، كما في اللائحة التالية :

(54) كاتب، سائق، لاعب، مؤرخ، ناشر، حارس، باحث، بائع، مشرع، باعث، متجول، مصور، خالق، مبتدئ، وارث، مستمع، حافز، مبيد، داخل، خارج.

وليس هناك، فيما نعلم، قيد محوري على الدور الذي يحيل عليه اسم الفاعل، بل إن أي فعل يمكن أن يبنى منه مبدئياً اسم الفاعل. إلا أن قيد الحدوث ينطبق في تكوين اسم الفاعل. لا تقول : *طاول أو *حاسن في الاسم، كما لا تقول ذلك في الصفة. إلا أن هناك عدداً من الخصائص المحورية للاسم تجعله مخالفاً للصفة، وإن كانا يشتركان في عدد من الخصائص.

وهناك فرق أساسي بين الصفة واسم الفاعل، وهو أن دور الفاعل يسند في الصفة المبنية للفاعل داخل إسقاط الفعل (أو المركب الفعلي)، بينما يختلف الأمر عن هذا في الاسم. فهذا الدور يستعمل هنا للإحالة على المركب الاسمي الذي يتضمنه اسم الفاعل. وفي النظرية المحورية التي نستعملها، فإن موقع الفاعل هو الموقع الذي يلزم أن يربطه الحد. فدور الفاعل لا يمكن أن يفرغ عبر الوسم

19) انظر سپروت (1985) وفب (1984) بالنسبة لدراسة الأسماء المختومة بـ er في الإنجليزية.

المحوري مع الاسم، بينما فاعل الصفة يفرغ عبر الوسم المحوري. وكنتيجة لهذا، فإن اسم الفاعل ليس له موقع فاعل محوري مع الأفعال اللاأركتية، وموقع مفعول محوري مع الأفعال اللامنصوبة، وإلا لنتج عن ذلك خرق للمقياس المحوري، لأن هذه المواقع سيتم تفريغها، ويحتاج الحد إلى موقع يربطه فلا يجده. وكون اسم الفاعل ليس له فاعل محوري يدعمه التعارض التالي :

(55) أ) زيد قاتل عمراً عمداً.

ب) زيد قاتل عمراً لإشعار الناس بظلمه.

(56) أ)* زيد قاتل عمرو عمداً.

ب)* زيد قاتل عمرو لإشعار الناس بظلمه.

ففي (55)، يراقب الدورَ المنفذَ في اسم الفاعل الموقعَ المنفذَ في الظرف، أو الفاعل الضميري الفارغ (ضم) في الجملة التعليلية. إلا أن هذا غير ممكن مع اسم الفاعل. ففي البنية (56)، ليس هناك منفذ يمكن أن يراقب الموقع المذكور، ومن هنا لحن التركيبين.

وفرق ثان بين الصفة التي على «فاعل» واسم الفاعل يتعلق بالمحافظة المحورية والاشتقاقية. ففي الأمثلة (47)، (49)، (50)، و (51) أعلاه، نجد الاسم يحافظ على البنية المحورية للفعل مصدر الاشتقاق. إلا أن اسم الفاعل يمكن أن يستعمل مع الفضلات التي ينتقيها الفعل، أو بدونها، دون أن ينتج عن ذلك تغيير في نحوية التركيب، أو في تأويل اسم الفاعل. والأمر يختلف عندما يتعلق الأمر بالصفة. فهذه الأخيرة تحافظ محافظة تامة على بنية الفعل المحورية. وحتى نكوّن فكرة عن الفرق في المحافظة الاشتقاقية والمحورية بين المقولتين، لنتأمل الأمثلة التالية :

(57) زيد سائق.

(58) زيد حارس.

(59) زيد قاتل.

ففي كل هذه الأمثلة، تجد صيغة «فاعل» ملتبسة بين قراءة الاسم وقراءة الصفة. زد على هذا أن الصيغة مستعملة بدون فضلات، وإن كان الفعل أصل الاشتقاق

متعدياً. وهذا قد يوحي بأن الصفة لا تحافظ على البنية المحورية، مثل الاسم.
وكما يلاحظ فب Fabb (1984)، فإن الأفعال المتعددة المحلات يمكن أن تستعمل
لازمة عندما تدل على الفعل في حد ذاته. فإذا استعملت الصفة على «فاعل» بنفس
المعنى، فإن البنية المحورية للفعل لا تكون متعدية. لاحظ، مع هذا، أن الاستغناء
عن الفضلات لا يمكن أن يتم مع أي فعل. فما ننتظره هو أن تحترم الصفة نفس
القيود المحورية. وهذا هو ما نجده فعلاً :

(60) أ) وهب زيد عمراً كتاباً.
ب)* وهب زيد.

(61) أ) زيد واهب.
ب)* زيد واهب.

لاحظ أن قراءة الاسم ممكنة في (61 ب) وقراءة الصفة وحدها هي اللاحنة هنا.
فلحن (60 ب) و(61 ب) راجع إلى خرق لمبدأ الإسقاط. لاحظ أن تأويل الاسم لا
يتغير، بينما يتغير تأويل الصفة (إذ تتغير من الدلالة على «عمل» action إلى
الدلالة على «فعل» act). وليس الأمر كذلك مع اسم الفاعل، لأنه اسم، وهو لا يصف
وضعاً، وإنما يسمي ذاتاً. ولعل هذه نتيجة لكون الاسم، بخلاف الفعل، ليس له
موقع حدث، كما سنبين.

وهناك فرق آخر يتعلق بالمحافظة على الشبكة المحورية أيضاً. إنه النعت
بالظرف أو بالملحق. وكما لاحظنا سابقاً، حينما تعرضنا إلى لحن (49)، التي
نعيدها هنا في (62)، فإن اسم الفاعل، بخلاف الصفة، لا يمكن أن ينعته الظرف :

(62)* جاء قاتل السجين بسرعة.

فبما أن هذا الظرف يعتبر نعتاً للموقع الحدث في البنية المحورية، فهذا يوحي
بأن اسم الفاعل ليس له موقع حدث.

ويدعم هذا أن اسم الفاعل لا ينصب المفعول المطلق. فقد بينا في الفاسي
(1988 ب) أن المفعول المطلق موضوع يحقق موقع الحدث. وإذا كان هذا
صحيحاً، فما ننتظره هو أن يكون المفعول المطلق غير ملائم لبنية اسم الفاعل.

وهنا مانجده بالفعل. فالتركيب (63)، الذي يظهر فيه اسم الفاعل مع المفعول المطلق، لاحن :

(63)* رجع سائق السيارة سياقة لائقة.

وهذا يخالف، مرة أخرى، ما يحدث مع الصفة، حيث لا مشكل في ظهور المفعول المطلق :

(66) كان سائقاً السيارة سياقة لائقة.

بينا، إذن، أن اسم الفاعل ليس له موقع فاعل محوري، وليس له موقع حدث، وهو لا يسقط بالضرورة كل فضلاته. وحتى تَتِمَّ الوصف، يجب أن نلاحظ أن إسقاط الفضلات مع اسم الفاعل ليس اعتباطياً ولا حراً. فاسم الفاعل يمكن أن لا يظهر مع أية فضلة على الإطلاق، كما لاحظنا آنفاً. أما إذا ظهر اسم الفاعل مع موضوع، فإنه يجب أن يظهر مع كل الموضوعات التي تسفل هذا الموضوع في البنية الشجرية. لنتأمل الأمثلة التالية :

(65) زيد واهب الكتاب لعمرو.

(66) أ) زيد واهب كتاب.

ب)* زيد واهب عمرو.

ج) زيد واهب.

(67) زيد مرسل كتاب إلى عمرو.

(68) أ) زيد مرسل كتاب.

ب)* زيد مرسل إلى عمرو.

ج) زيد مرسل.

فهذه الأمثلة تبين بوضوح أن توزيع الموضوعات الداخلية مع أسماء الفاعلين ليست اعتباطية. فباستثناء (66 ج) و(68 ج)، اللذين لايظهر فيهما أي موضوع داخلي، فإن ورود الموضوعات الداخلية يبدو وكأنه مواز لورود موضوعات الأفعال. فبالنسبة للفعل «وهب»، فإن اسم الفاعل يظهر إما مع المفعولين الأول والثاني، كما في (65)، وإما مع المفعول الثاني وحده، كما في (66 أ). ولا يمكن ظهوره مع المفعول الأول، كما يبين ذلك لحن (66 ب). ونفس الشيء يقال عن الفعل

«أرسل»، ممثلاً في الأمثلة (67) و (68). وهنا ما يقع مع الفعل المتصرف أو مع الصفة المبنية للفاعل.

وتعتبر القيود الانتقائية للأفعال المتصرفة محكومة بمبدأ الإسقاط، الذي يقر بأن البنية التركيبية يجب أن تلبي شروط الشبكة المحورية للمحمل (المخصصة معجمياً). إلا أن الأسماء، أسماء الفاعلين، وإن كانت تحترم بعض القيود على المحافظة المحورية، إلا أنها لا تحترمها بنفس الكيفية. فمن الافتراضات المتداولة أن الأفعال تسقط بنيتها الموضوعية في التركيب ضرورة، وإذا لم يوجد في التركيب ما يوفي بهذه الشروط المحورية، فإن التركيب يكون لاحناً بموجب مبدأ الإسقاط. وهذا لا يمكن أن يصدق على أسماء الفاعلين، لأنها لا تسقط موضوعاتها الداخلية بالضرورة. ومن جهة أخرى، فإن أسماء الفاعلين لا تسقط موقع حدث. وهذه ليست خاصة لأي اسم، لأن المصادر تسقط موقعاً للحدث، كما بينا آنفاً. فإذا اعتبرنا أن موقع الحدث هو أعلى موقع في البنية الشجرية للأدوار، أمكن أن نقول إن اسم الفاعل إما أن يسقط دوراً واحداً، أو يسقط كل الأدوار التي تدنو دور الفاعل. فأسماء الفاعلين وفضلاتها تبدو خاضعة للمبدأ التالي :

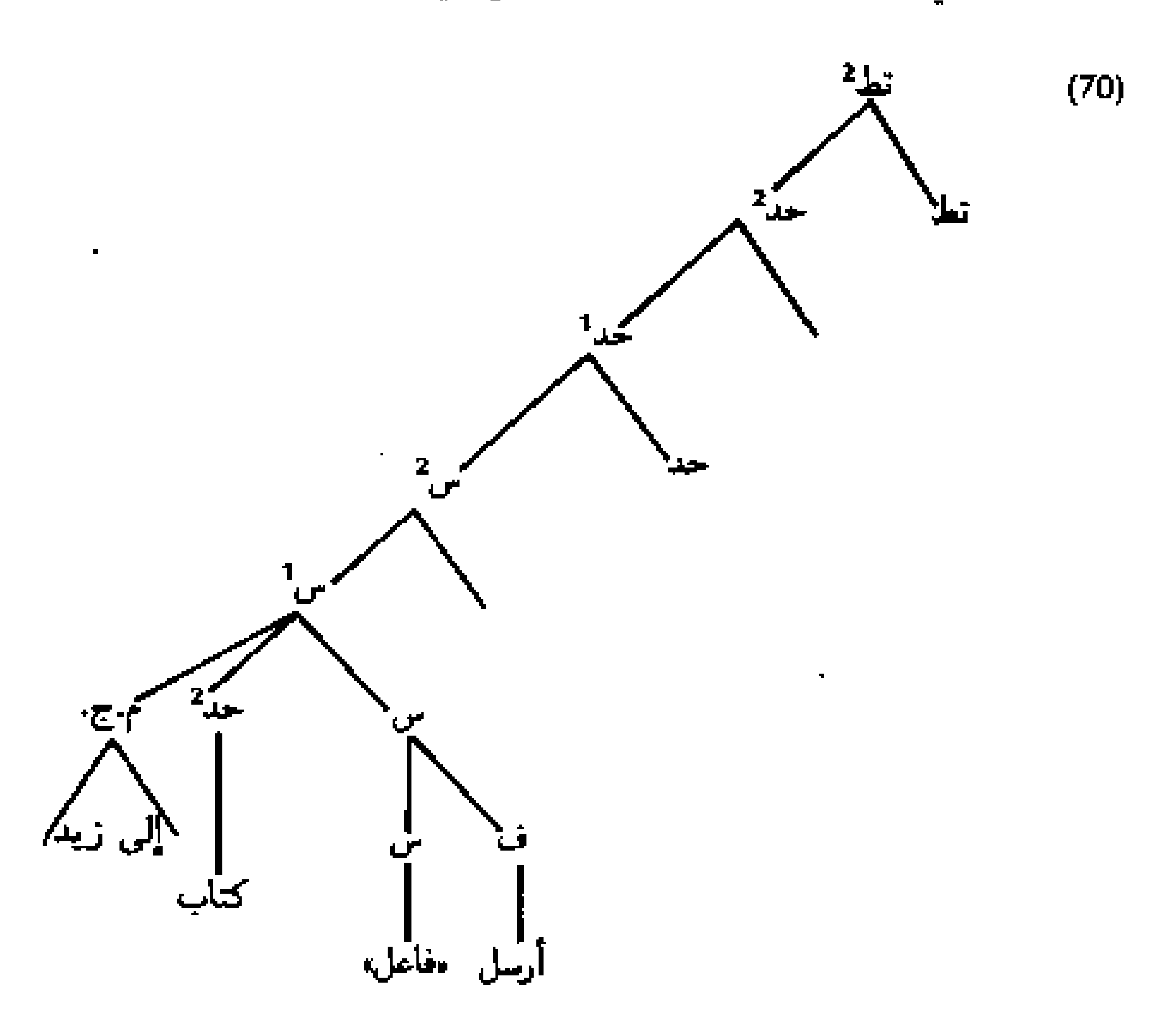
(69) تسقط وحدة معجمية إما موضوعاً واحداً من بنيتها الموضوعية، وإما أي عدد من الموضوعات من الأسفل إلى الأعلى.

لنسم (69) **مبدأ المحافظة الصاعد**. فهذا المبدأ يقر بأن اسماً إذا أسقط أكثر من موضوع في البنية التركيبية، فإنه يجب أن يسقط عدداً من الموضوعات من الأسفل إلى الأعلى (تصاعدياً)، وليس بأي ترتيب. وكنتيجة لهذا، فإن الحمل لا يمكن أن يسقط الهدف، كما في (66 ب)، دون إسقاط المحور (وهو أدنى من الهدف). وعليه، فإن مبدأ المحافظة الصاعد يرصد وقائع المحافظة المحورية في الأسماء، ولا يفعل ذلك مبدأ الإسقاط.

فمبدأ المحافظة الصاعد هو صيغة ضعيفة لمبدأ الإسقاط. فهذا المبدأ تدعمه وقائع الأسماء، بما في ذلك وقائع المصادر كما أسلفنا. فهل يعمم هذا المبدأ على الأفعال كذلك. نظن أن ذلك حاصل، وإن كانت الوقائع توحي، لأول وهلة، بأن ذلك غير حاصل. ولنعرف ذلك، يجب أن نتفحص أولاً كيف يتم اشتقاق أسماء

الفـاعلين. لنتـأمـل التركيبين (68 أ) و (68 ج) اللـذين يمثـلان لشطري المبـدأ. فاعتمـاداً على مـا ذكرنـاه آنفـاً عن خصـائص الاسم المحوريـة، لنعتبر أنـه فعل في المستوى ما قبل التركيبي، وأنه يتم تأسيمه في مستوى س* التركيبي. وبمـا أن اللاصقـة هي التي تحولـه إلى اسم، لنعتبر أن الـلاصقـة نفسهـا اسم، وهي ترأس المركب. ويكون الـسؤال عندئـذ هو : أين تولـد اللاصقة، وفي أي مستوى يحـدث التحول المقولي ؟ لنفرض أن بنية المركب الاسمي في (67) هي التالية :

(70)



فبمـا أن المركب الاسمي المفعـول لا يتلقى نصبـاً، فمن المعقـول أن نفترض أن الإلصـاق حـدث «مبكراً»، وأن التحول المقولي إلى الاسم وقـع كـذلك. ونعتقـد أن «زيد» يولد خارجاً عن المركب الاسمي لأنه لا يوسم محوريـاً داخلـه، ولأن تـأويل الجملـة تعييني (identificational)، وليس حمليـاً (predicational). ثم إن مـوقـع

الفاعل في بنية اسم الفاعل يجب أن يربطه الحد. وعليه، يتم وسم الموضوع المحور والموضوع الهدف فقط داخل المركب الاسمي. وأما دور اللاصقة، فهو موحد مع دور الفاعل، ولا يتم تفريغه إلا بواسطة الحد، ربطاً. واسم الفاعل ينتقل إلى الحد، ثم إلى التطابق، ليرسو هناك. والمفعول «كتاب» ينتقل عبر المخصصات إلى مخصص الحد، حيث يتلقى إعراب الجر، لأن الاسم لا يسمه إعرابياً في المكان الذي يولد فيه في البنية العميقة. وأما موقع الحدث، فهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنه لا يسقط في التركيب، لأن هذا الموقع يفرغ بعد موقع الفاعل، ولأن أعلى دور في اسم الفاعل يحيل عليه هو دور الفاعل. فليس هناك ما يوحي بأنه أسقط.

ونفس البنية الشجرية يمكن أن تصلح للتركيب (68 ج)، باستثناء أن الفعل يسقط موضوعاً واحداً فقط، موافقة للشطر الأول من مبدأ المحافظة الصاعد. وهكذا، فإن تحليلاً تركيبياً لاسم الفاعل من النوع الذي قدمناه يمكن من رصد الشفافية الدلالية لاسم الفاعل، من جهة، وخصائص المحافظة المحورية فيه، من جهة ثانية. لاحظ أن بناء الأسماء المشتقة عموماً، وضمنها أسماء الفاعلين، يعتبر عادةً عملية معجمية، تحت تأثير استدلال تشومسكي (1970)، حيث يجعل كل صراقة اشتقاقية (derivational) تتم في المعجم. إلا أن وقائع اسم الفاعل في العربية تشكك في هذا الحل.

4 ـ أسماء المفعولين

يمثل اسم المفعول طبقة أخرى من التراكيب التي تسلك طريقاً مشابهاً للمصدر واسم الفاعل في اشتقاقها. وما قلناه عن اسم الفاعل وعن المصدر يصدق إلى حد كبير على اسم المفعول، وخصوصاً ما يتعلق بحيز أو مستوى الإلصاق، وأثره على الطبيعة المقولية والمحورية لاسم المفعول. وستعنتني هنا بصفة خاصة بدارسة اسم المفعول الذي يكون اسماً لاصقة، والمستوى الذي يولد فيه، أو يتحول فيه إلى اسم.

وقد سبق أن درسنا خصائص الصفة في الفصل الخامس من هذا البحث.[20] وبما أن التحول المقولي يتم بالإلصاق، فسنتفحص خصائص الإلصاق على الخصوص. ومعلوم أن اسم المفعول يأخذ صيغاً صواتية مختلفة (كمفعول ومستَفْعَل ومُفْعَل، الخ)، ولكنها مع ذلك متنبأ بها ومحدودة. فالإلصاق مطرد ومضبوط، ولذلك يمكن اعتبار دلالة بناء الاسم تأليفية، والاكتفاء بالبحث في خصائص الإلصاق.

1.4. خصائص اسمية وإعرابية

من خصائص اسم المفعول دخول أداة التعريف عليه، وإمكان تركيبه في الإضافة، وحمله الإعراب. أضف إلى هذا أنه يقبل التكسير (بخلاف الصفة التي على صيغة اسم المفعول). تقول :

(71) أضرب المساجين عن الطعام.

(72) لا أعرف موظف البريد.

ففي (72)، مثلاً، نجد اسم المفعول يكتسب التعريف من الإضافة، بخلاف الصفة.

ثم إن اسم المفعول ينعت بالصفة، ولا ينعت بالظرف، كما يبين ذلك التقابل التالي :

(73) لا أعرف موظفاً بسيطاً.

(74)* لا أعرف موظفاً ببساطة.

فعدم قبول اسم المفعول للظرف دال على تمام اسميته، بمعنى أنه لا يولد في التركيب إلا اسماً، ولا يحتوي على موقع الحدث.

وإذا أضيف اسم المفعول، فإنه لا يضاف إلى أحد موضوعاته، بمعنى أن اسم المفعول لا يسم محورياً الموضوعات بعده. وهذا ما تمثله التراكيب التالية :

(75) زيد موظف الشركة.

(76)* زيد ممنوح المال.

20) وانظر كذلك التوكاني (1989) بصدد خصائص اسم المفعول الجهية.

ففي المثال الأول، نجد اسم المفعول في مركب إضافي فيه إضافة معنوية، ولا يختلف التركيب هنا عن قولنا «دار زيد». وأما التركيب الثاني، وهو لاحن، فإن المقصود منه هو أن «زيد» مفعول أول للمنح، و«المال» مفعول ثان، أضيف إلى «الممنوح». ونترك هنا جانباً العلة وراء هذا اللحن، مكتفين بملاحظته، لتأكيد اسمية اسم المفعول.

2.4. خصائص محورية وانتقائية

أسلفنا أن اسم المفعول ليس له موقع للحدث في التركيب. واسم المفعول يدل على الذات المفعولة في المعنى، وهو «المحور» أساساً. وقد يدل كذلك على الظرف مع الاستغناء عن المركب الحرفي الذي يدل على الظرفية، فيصير اسماً بدون فضلة. وهناك أسماء مفعولين أصلها صفات، ولكنها استعملت استعمال الاسم بكثرة، فصارت تعامل معاملة الأسماء، الخ. وهذه أمثلة لبعض أسماء المفعولين :

(77) مكتوب، موروث، مشروع، مبعوث، مخلوق، مبتدأ (به)، ملتقى (فيه)، متسع (فيه)، مفترق (فيه)، مشترك (فيه)، منطلق (منه)، مقتبل، معتقل، مُسْطَّح، مُقمَّر، مكتسب، معطى، مبهم، مضر، الخ. فهذه الكلمات وأخرى كثيرة لا تُؤَوَّلُ، ضرورة، على الوصفية، بل هي وحدات اسمية لا يحتاج المتكلم إلى تركيبها أو اشتقاقها من الجذر والصيغة عندما ينتجها أو يؤولها.

وإذا كانت الصفة تلزم عادة المحافظة على بنية الفعل المحورية وخصائصه الانتقائية، فإن اسم المفعول كثيراً ما يلجأ إلى الاستغناء عن بعض الفضلات التي ينتقيها الفعل ضرورة، كما تبين ذلك عدد من الأمثلة في (77). وهذه أمثلة أخرى للمقارنة :

(78) يشترك الناس في الإيمان.

(79) الإيمان مشترك فيه.

(80)* الإيمان مشترك.

(81) المشترك باب من أبواب النحو.

(82) هذا كلام مختلف فيه

(83)* هذا كلام مختلف.

ولن نتتبع هنا أسباب هذا الفرق بين اسم المفعول والصفة التي على صيغة «مفعول». ما يهمنا هو أن نلاحظ أن اسم المفعول لا يحافظ على البنية المحورية مثلما نجد ذلك في اسم الفاعل، ثم إنه لا شيء يدل على أنه يمكن أن يكون فعلاً في أصل البنية التركيبية، مع أنه لا شيء يمنع مبدئياً من ذلك. وعلى كل، نقترح أن يولد اسم المفعول إما في المعجم، أو في أسفل الشجرة، فعلاً تحت س (بعد الإلصاق على مستوى س°)، في انتظار بحث يعمق في هذه النقطة بالذات.

5 ـ نحو نظرية جديدة للمقولات

من الأمثلة التي قدمناها في هذا الفصل، وكذلك في الفصول الأخرى، يتضح أن مشكل المقولات (أو أجزاء الكلام) أعقد من أن تمثله نظرية مثل تلك التي اقترحها أولاً تشومسكي (1970)، وتبناها كثير من الباحثين فيما بعد. وتقوم هذه النظرية على أبجدية مقولية مكونة من سمتين هما [س] و [ف]،وتأخذ فيها كل سمة قيمة موجبة أو سالبة، وتكون مصفوفة مع السمة الأخرى. وهكذا، فإن هذه السمات تعرف أربع طبقات (أو مصفوفات) مقولية : [+ س + ف]، وهي الصفة في منظور تشومسكي، و [+ س ـ ف]، وهو الاسم، و [+ ف ـ س]، وهو الفعل، و [ـ س ـ ف]، وهو الحرف. إلا أن هذا التصنيف ليس كافياً لتمثيل سلوك المشتقات المختلفة، فهو قاصر وصفياً، علاوة على أنه قاصر تصورياً.

فمصفوفة مثل [+ ف + س] تتطلب خصائص إعرابية ومحورية متناقضة. فالفعل ينصب (أو يسند إعراباً إلى مفعوله)، والاسم ليس كذلك، والفعل يسم محورياً فضلته، وهذا لا يفعله الاسم، الخ. فالجمع بين الاسم والفعل في مصفوفة واحدة هو في اعتقادنا كالجمع بين النقيضين. ونظن أنه آن الأوان لاقتراح نظرية مقولية أكثر طبيعية وملاءمة من ناحية الوصف، ومن جانب التصور.

لننظر أولاً في المقولات المعجمية، وخصوصاً الاسم والفعل والصفة. نعتقد أن الاسم والفعل هما أساسا المَقْوَلة على المستوى المعجمي. وهذه المقولة هي تحقيق اعتيادي نحوي للمقولتين المنطقيتين، الموضوع والمحمول على التوالي. وهناك كثير من اللغات ليس فيها صفات(ولا حروفاً)، ولكننا لا نعرف لغات لا تفرق بين الفعل والاسم.[21] وأما الصفة، فهي مقولة معجمية (في بعض اللغات)، ولكنها لا تلعب الدور الأساسي في المَقْوَلة. فالصفات طبقة فرعية من الحمول تم ضمها أو عزلها (في بعض اللغات مثل الإنجليزية أو الفرنسية)، أو اشتقاقها من الأفعال (في بعض اللغات مثل العربية). وأساس هذا الاقتطاع جهي بالأساس، وليس اقتطاعاً محورياً أو إعرابياً، أو ما إلى ذلك. ولذلك، فإن وضع الصفة يتردد بين وضع الاسم ووضع الفعل، ولكن الدقة العلمية تقتضي أن نعمق في هذا الفرق.

ولننظر ثانياً فيما أسميناه بالمقولات الوظيفية أو الصُرفية. فهذه المقولات هي إسقاطات «خارجية» للمقولات المعجمية، وهي التي تحدد عدداً من خصائصها النحوية. ونعتقد أن هذه المقولات تساهم في تحديد المقولة التركيبية. ومن هذه الناحية أيضاً، نعتقد أن نظرية تشومسكي (1970) قاصرة، لأنها لم تنظر إلى الخصائص الداخلية والخارجية للمقولة في نفس الوقت. فعندما نذكر الفعل، مثلاً، فهو ليس مقولة لها نفس الخصائص في كل التراكيب. فالفعل المتصرف هو مركب فعلي في أسفل الشجرة، ومركب زمني في أعلاها، ومركب تطابقي وجهي، وَوَجْهِي، ونَفْيِي، الخ. والمصدر قد يكون مركباً فعلياً في أسفل الشجرة، ولكنه مركب حدي في أعلاها، الخ. والاسم قد يبنى في المعجم، وقد يبنى في مستويات مختلفة من التركيب. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الصفة.

ولعل هذه الملاحظات تبين بوضوح أن ليس هناك نظرية مقنعة للمقولات التركيبية، بل إن نظرية للمقولات مبنية على السمات المقولية على غرار ما قدمه تشومسكي (1970) ليست صالحة. إننا نعتقد أن المقولات المعجمية درية إلى حد، ولا يمكن تصنيفها بسمات. ثم إن هناك فروقاً في المقولات الصرفية التي قد تلتصق بهذه المقولات.

(21) بصدد عدم وجود الصفات في عدد من اللغات، أو وجود عدد محدود جداً منها، انظر دكسن (1970).

المراجع العربية

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952 ـ 1956.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

ابن عصفور، أبو الحسن علي الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، ألفية ابن مالك، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964.

ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، القاهرة، 1947.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب، القاهرة (بدون تاريخ).

ابن يعيش، أبو البقاء، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، بدون تاريخ.

الاستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1977.

الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق بهجة البيطار، دمشق 1957.

الأنباري، أبو البركات، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة، القاهرة، 1961.

التوكاني، نعيمة (1989)، خصائص المشتقات الجهية : اسم المفعول نموذجاً، رسالة دبلوم الدراسات العليا، الدار البيضاء II، كلية الآداب.

حسان، تمام (1973)، اللغة العربية : معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

حسن، عباس (1961 ـ 1964)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة.

الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق محمد المبارك، بيروت، 1979.

السغروشني، ادريس، (1987)، مدخل للصواتة التوليدية، دار توبقال البيضاء.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت، 5 ج.، 1984.

السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984.

السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، القاهرة، 1976.

السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.

عبده، داود (1973) أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت.

عبده، داود (1983) البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، الأبحاث، عدد 31.

الفاسي الفهري، عبد القادر (1985 أ)، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، توبقال، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر (1985 ب)، أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، الكرمل، عدد 18.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1986 أ)، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، البيضاء.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق عبد الله درويش، طبعة العاني، بغداد، 1967.

المراجع الأجنبية

Abney S. (1985) "Functor Theory and Licensing Conditions: Toward the Elimination of the Base", ms., MIT, Cambridge, Mass.

Abney, S. (1987) **The English Noun Phrase In Its Sentential Aspect**, PH.D. dissertation, MIT, Cambridge, Mass.

Anderson, M. (1984) "Prenominal Genitive NPs", **The Linguistic Review**, 3.1.

Anderson, S. (1982) "Where's Morphology ?", **Linguistic Inquiry**, 13.4

Anderson S. (1988) "Inflection", in M. Hammond & M. Noonan eds.

Ayyoub, G. (1982) **Structure de la phrase verbale en arabe standard**, Third Cycle Thesis, Paris VIII-Vincennes.

Bch, E. (1981) "OnTime, Tense, and Aspect : An Essay in English Metaphysics, in P. Cole ed., **Radical Pragmatics**, Academic Press, N.Y.

Baker, M. (1985) "The Mirror Principle and Morphosyntactic Explanation", **Linguistic Inquiry**, 16.3.

Baker, M. (1988) **Incorporation : A Theory of Grammatical Function Changing**, The University of Chicago Press, Chicago.

Baker, M. & K.Hale (1988) "Pronoun and Anti-Noun Incorporation", ms., McGill Univ. & MIT.

Bakir, M. (1980) **Aspects of Clause Structure in Arabic**, Indiana University Linguistics Club, Bloomington.

Beedham, C. (1982) **The Passive Aspect in English, German and Russian**, Gunter Narr Verlag, Tübingen.

Belletti A. (1986) "Unaccusative as Case Assigners", Lexicon Project Working Papers 8. Center of Cognitive Science. MIT.

Benveniste, E. (1950) "Actif et moyen dans le verbe", in **Problèmes de linguistique générale**, Gallimard Paris. 1966

Borer, H. (1984) "The Projection Principle and Rules of Morpphology" in C. Jones and P. Sells, ed.s., **Proceedings of the Fourth Annual Meeting of Nels**, GLSA, University of Mass., Amherst.

Borer, H. (1986) "I-subjects" **Linguistic Inquiry**, 17.3

Bouchard, D. (1984) **On the Content of Empty Categories**, Foris Publications, Dordrecht, Holland.

Bouchard, D.(1987) "Le temps grammatical et l'inversion du sujet en français", paper delivered at the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco, Rabat, April 21-24.

Brame, M. (1982) "The Head-Selector Theory of Lexical Specifications and the Nonexistence of Coarse Categories", **Linguistic Analysis**, 8.4.
Brame, M. (1983) "Bound Anaphora is Not a Relation Between NPs. Evidence for Local-Word Grammar (Without Trees)", **Linguistic Analysis**, 11.2.
Bresnan, J.W. (1982a) "Control and Complementation", **Linguistic Inquiry**, 13.3.
Bresnan, J.W. (1982b) "Polyadicity", in Bresnan ed.
Bresnan, J.W. ed. (1982c) **The Mental Representation of Grammatical Relations**, MIT Press, Cambridge, Mass.
Burzio, L. (1986) **Italian Syntax, A GB Approach**, Reidel, Dordrecht, Holland.
Carter, R. (1976) Some Linking Regularities, ms., University de Paris VIII.
Carter, R. (1984) "Lecture Notes", ms., MIT.
Chomsky, N. (1970) "Remarks on Nominalizations", in R. Jacobs & P. Rosenbaum, eds., **Readings in English Transformational Grammar**, Ginn, Waltham, Mass.
Chomsky, N. (1980) "On Binding", **Linguistic Inquiry**, 11.1.
Chomsky, N. (1981) **Lectures on Government and Binding**, Foris Publications, Dordrecht, Holland.
Chomsky, N. (1982) **Some Concepts and Consequences of the Theory of Binding**, MIT Press, Cambridge, Mass.
Chomsky, N. (1986a) **Knowledge of Language**, Praeger Publications, New York.
Chomsky, N. (1986b) **Barriers**, MIT Press, Cambridge, Mass.
Chomsky, N. (1989a) "Some notes on Economy of Derivational Representation", MIT WPL, Vol. 10, Cambridge, Mass.
Chomsky,N. (1989b) "Linguistics and Adjacent Fields : the State of the Art", ms., MIT.
Chomsky, N. (1989c) "Scenes from the Uprising", m s. Jerusalem.
Chomsky, N. (1989e) "The Palestinian Uprising : A Turning Point ?", ms. Jerusalem.
Chung, S. & Timberlake, A. (1985) Tense, aspect, and mood, in T. Shopen ed., **Language Typology and Syntactic Description**, Vol. III, Cambridge University Press, Cambridge.
Comrie, D. (1976) **Aspect**, Cambridge University Press, Cambridge.
Davidson, D. (1966) "The Logical Form of Action Sentences", in D. Davidson (1980).
Davidson, D. (1980) **Essays on Actions and Events**, Clarendon Press, Oxford.
Di Sciullo, A. M. & Williams, E. (1987) **On the Definition of Word**, MIT Press, Cambridge, Mass.
Dixon R.M.W. (1970) **Where Have All the Adjectives Gone ? and other essays in Semantics and Syntax**, Mouton Publishers, Amsterdam.
Dowty, D. (1979) **Word Meaning and Montague Grammar**, Reidel, Dordrecht, Holland.
Edmonds, J. (1976) **A Transformational Approach to English Syntax : Root, Structure Preserving, and Local Transformations**, Academic Press, New York.
Emonds, J. (1985) **A Unified Theory of Syntactic Categories**, Foris, Dordrecht Holland.
Fabb, N. (1984) **Syntactic Affixation**, PH.D thesis, MIT, Cambridge, Mass.
Farghali, A. (1981) **Topics in the Syntax of Egyptian Arabic**, PH.D., University of Texas at Austin.
Fassi Fehri, A. (1980) "Some complement Phenomena in Arabic, the Complementizer Phrase Hypothesis and the Non-Accessibility Condition", **Analyses/Théorie**, University of Paris-VIII Vincennes.
Fassi Fehri, A. (1981) **Linguistique arabe : forme et interprétation**, Publications of the Faculty of Letters, Rabat.
Fassi Fehri, A. (1984) "Agreement, Binding and Coherence", in M. Barlow & C. Ferguson ,

eds., **Agreement in Natural Language, Approaches, Theories, Descriptions**, CSLI, Stanford, 1988.

Fassi Fehri, A. (1986a) "A propos du conceptuel et du grammatical", **Hommage à Bernard Pottier**, Klinksieck, Paris, 1988.

Fassi Fehri, A. (1986b) "Anti-Causatives in Arabic, Causativity and Affectedness", **Lexicon Project Working Papers**, no 15, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.

Fassi Fehri, A. (1987a) "Case, Inflection, VS Word Order and X' Theory", **Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco**, Vol. 1, Oukad Publishers, Rabat, 1988.

Fassi Fehri, A. (1987b) "Category changing affixes and Homonymy", ms., Faculty of Letters, Rabat, Morocco.

Fassi Fehri, A. (1988a) "Cognate objects as arguments", ms., Faculty of Letters, Rabat, Morocco.

Fassi Fehri, A. (1988b) "Arabic Passive Affixes as Aspectual Predicates" ms., MIT, Cambridge, & Faculty of Letters, Rabat.

Fassi Fehri, A. (1989) "Agreement, Incorporation, Pleonastics, and VSO-SVO order", ms., MIT.

Ferguson, C.A. (1984) "Grammatrical Agreement in Classical Arabic and the Colloquial Dialects", paper presented at the meeting of the Middle Eastern Studies Association of North America.

Ferguson, C.A. & M. Barlow (1984), "Introduction" in M. Barlow & C.A. Ferguson eds., **Agreement in Natural Language, Approaches, Theories, Descriptions**, CSLI, Stanford. 1988.

Foley, W.A. & R. van Valin (1984) **Functional Syntax and Universal Grammar**, Cambridge University Press, Cambridge.

Fukui, N. **A Theory of Category Projection and its Applications**, PH.D., MIT, Cambridge, Mass.

Greenberg, J. (1966) "Some universals of grammar with particular reference to the order of the meaningful elements", in J. Greenberg ed., **Universals of Language**, MIT Press, Cambridge, Mass.

Grimshaw, J. (1987) "Psych Verbs and the Structure of Argument Structure", ms., Brandeis University.

Grimshaw J. (1988) "Adjuncts and Argument Structure", **Lexicon Project Working Papers 21**, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge.

Gruber, J. (1965/1976) **Lexical Structure in Syntax and Semantics**, North Holland, Amsterdam.

Guéron, J. (1989) "Subject, Tense, and Indefinite NPs", *NELS* 19.

Guéron, J. & T. Hoekstra (1988) "T-chains and the constituent structure of auxiliaries", to appear in the Proceedings of the GLOW Conference, Venice 1987.

Haegeman, L. (1986) "INFL, COMP and Nominative Case Assignment in Flemish Infinitivals", in P. Muysken & H. van Riemsdijk, eds., **Features and Projections**, Foris, Dordrecht, Holland.

Hale, K. (1984) "Preliminary Remarks on Configurationality", ms., MIT.

Hale, K. (1987a) "Incorporation and the Irish Synthetic Verb Forms", ms., MIT, Cambridge, Mass.

Hale, K. (1987b) "Explaining and constraining the English Middle", ms., MIT.

Hale, K. (1988) "Agreement and incorporation in Athabaskan and in General", ms., MIT.

Hale, K. (1989) "Subject Obviation, Switch Reference, and Control», ms., MIT.

Hale, K. and Keyser, S.J. (1986) «Some Transitivity Alternations in English», **Lexicon Project Working Papers 7**, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.

Hale, K. & S.J. Keyser (1987) «A View from the Middle», **Lexicon Project Working Papers 10**, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.

Hale, K. & S.J. Keyser (1989) «On Some Syntactic Rules in the Lexicon», ms., MIT.

Halle, M. (1973) "Prolegomena to a Theory of Word Formation", **Linguistic Inquiry**, 41.

Halle, M. (1989) "On Abstract Morphemes and Their Treatment", ms., MIT, Cambridge, Mass.

Hammond, M. & M. Noonan eds. (1988) **Theoretical Morphology, Approaches in Modern Linguistics**, Academic Press, New York.

Harlow,S. (1981) "Government and Relativisation in Celtic", in F. Heny ed., **Binding and Filtering**, MIT Press, Cambridge, Mass.

Higginbotham, J. (1985) "On Semantics", **Linguistic Inquiry**, 16.4.

Higginbotham, J. (1986) "Elucidations of Meaning", **Lexicon Project Working Papers 7**, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.

Hoekstra, T. (1986) "Verbal Affixation", ms., University of Leiden.

Hornstein, N. (1981) "The Study of Meaning in Natural Language : Three Approaches to Tense", in N. Hornstein & D. Lightfoot eds., **Explanation in Linguistics**, Longman, London.

Horrocks, H. & M. Stavrou (1987) "Bounding theory and Greek syntax : evidence for wh-movement in NP", **Journal Linguistics**, 23.

Huang, J. (1982) **Logical Relations in Chinese and the Theory of Grammar**, PH.D., MIT.

Jackendoff, R.S. (1975) "Morphological and Semantic Regularities in the Lexicon", **Language**, 51.4.

Jackendoff, R.S. (1983) **Semantics and Cognition**, MIT Press, Cambridge, Mass.

Jaeggli, O. (1986) "Passive", **Linguistic Inquiry**, 17.4.

Kayne, R. (1984) **Connectedness and Binary Branching**, Foris, Dordrecht, Holland.

Kayne, R. (1987) "Facets of Romance past participle agreement", ms., MIT.

Keenan, E.L., (1975) "Some universals of passive in relational grammar", **CLS**, 11.

Kiparsky, P. (1985) "Morphology and Grammatical Relations", ms., CSLI, Stanford University.

Kitagawa, Y. (1986) **Subjects in Japanese and English**, PH.D., University of Mass., Amherst.

Koopman, H. (1984), **The Syntax of Verbs**, Foris, Dordrecht, Holland.

Koopman, H. & D. Sportiche (1988) "Subjects", ms., UCLA.

Kuroda, S.Y. (1986) "Whether you agree or not", ms., University of California at San Diego.

Kurylowicz, J. (1973) **Studies in Semitic Grammar and Metrics**, Curzon Press, London.

Lapointe, S. (1981) "General and restricted agreement phenomena", in M. Moortgat et als. eds., **The scope of lexical rules**, Foris, Dordrecht.

Larson, R.K. (1988) "On the Double Object Construction", **Linguistic Inquiry**, 19.3.

Lasnik, H. (1987), "Subjects and the Theta Criterion", **Natural Language and Linguistic Theory**, 6.1.

Lasnik, H. (1989), **Essays on Anaphora**, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, Holland.

Lebeaux, D. (1986) "The Interpretation of Derived Nominals", **CLS 22**, Part 1.

Levin, B., ed. (1985) "Lexical Semantics in Review", **Lexicon Project Working Papers 1**, Center for Cognitive Science, MIT.

Lieber, R. (1983) "Argument Linking and Compounds in English", **Linguistic Inquiry**, 14.3.

Mahajan, A.K. (1989) "Agreement and Agreement Phrases", **MIT WPL**, Vol. 10, Cambridge, Mass.

Manzini, M. & K. Wexler (1987) "Parameters, Binding Theory, and Learnability", **Linguistic Inquiry**, 18.3.

Marantz, A. (1984) **On the Nature of Grammatical Relations**, MIT Press, Cambridge, Mass.

Marantz, A. (1985) "Lexical Decomposition vs. Affixes as Syntactic Constituents", **CLS 21.2**.

McCarthy, J. (1979) **Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology**, PH.D., MIT, Cambridge, Mass.

McCarthy, J. & A. Prince (1988) "Foot and Word in Prosodic Morphology. The Arabic Broken Plural", to appear in **Natural Language & Linguistic Theory**.

McCloskey, J. & K. Hale (1984) "On the Syntax of Person-Number Inflection in Modern Irish", **Natural Language & Linguistic Theory**, 1.4.

Mohammad, M.A. (1987) "The Problem of Subject-Verb Agreement in Arabic. Towards a Solution" ms., USC.

Mohanan K.P. (1984) "Lexical and Configurational Structures" **The Linguistic Review**, 3.1.

Moortgat, M. (1984) "A Fregean Restriction on Metarules", in **Proceedings of NELS 14**, GLSA, Univ. of Mass., Amherst.

Mouchaweh, L. (1986) **De la syntaxe des petites propositions**, Third Cycle Thesis, Paris VIII.

Ostler, N. (1979) **Case Linking A Theory of Case and Verb Diathesis Applied to Classical Sanskrit**, PH.D., MIT.

Ouhalla, J. (1988) **The Syntax of Head Movement, A Study of Berber**, PH.D., University College, London.

Palmer, F.R. (1985), **Mood and Modality**, Cambridge University Press, Cambridge.

Perlmutter, D. (1978) "Impersonal Passive and the Unaccusative Hypothesis", **BLS 4**.

Perlmutter, D. & P. Postal (1983) "Some Proposed Laws of Basic Clause Structure" in D. Perlmutter ed., **Studies in Relational Grammar 1**, University of Chicago Press, Chicago.

Perlmutter, D. & P. Postal (1984) "The 1-Advancement Exclusiveness Law" in P. Perlmutter & C. Rosen (eds.), **Studies in Relational Grammar 2**, The University of Chicago Press, Chicago, Illinois.

Pesetsky, D. (1987) "Binding Problems with Experiencer Verbs, **Linguistic Inquiry**, 18.1.

Postal, P. (1966) "On So-Called Pronouns in English", in D. Reibel & S. Schane eds., **Modern Studies in English**, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.

Postal, P. (1986) **Studies of Passive Clauses**, State University of New York Press, Albany, New York.

Pottier, B. (1974) **Linguistique générale : Théorie et description**, Klinksieck, Paris.

Raposo, E. (1987) "Case Theory and Infl-to-Comp: the Inflected Infinitive in European Portuguese, **Linguistic Inquiry**, 18.1.

Rappaport, M. & B. Levin (1986) "What to Do with Theta-Roles", **Lexicon Project Working Papers 11**, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.

Rapoport, T. (1987) **Copular, Nominal, and Small Clauses: A Study of Israeli Hebrew**, PH.D., MIT,

Reinhart, T. (1976) **The Syntactic Domain of Anaphora**, PH.D., MIT.

Reinhart, T. (1983) **Anaphora and Semantic Interpretation**, The University of Chicago Press, Chicago.

Reuland, E. (1983) "Governing-ing", **Linguistic Inquiry**, 14.1.

Ritter, B. (1987) "A Head Movement Approach to Construct State Noun Phrases", m.s., MIT, Cambridge, Mass.

Rizzi, L. (1982) **Issues in Italian Syntax**, Foris, Dordrecht, Holland.

Rizzi, L. (1986) "Null Objects in Italian and the Theory of pro", **Linguistic Inquiry**, 17.3.

Rizzi, L. (1987) "On Chain Formation", in H. Borer ed., **The Syntax of Pronominal Clitics**, Academic Press, N.Y.

Roberts, I. (1985) **The Representation of Implicit and Dethematized Subjects**, PH.D., University of Mass., Amherst.

Rothstein, S. (1983) **The Syntactic Forms of Predication**, PH.D., MIT.

Rouveret, A. (1980) "Sur la notion de proposition finie: gouvernement et inversion", **Langages** 60.

Rouveret, A. & J.R. Vergnaud (1980), "Specifynig Reference to Subject", **Linguistic Inquiry**, 11.1.

Saad, G.N. (1982) **Transitivity, Causation and Passivization**, Kegan Paul International, London.

Safir, K. (1986) "On Implicit Arguments and Thematic Structure", NELS 16.

Seghrouchni, D. (en préparation), **Les schèmes verbaux en arabe**, Thèse de Doctorat d'Etat, Paris III.

Selkirk, L. (1982) **The syntax of words**, MIT Press, Cambridge, Mass.

Schlonsky, U. (1987) **Null and Displaced Subjects**, PH.D., MIT.

Sobin, N. (1985) "On Case Assignment in Ukrainian Morphological Passive Constructions", **Linguistic Inquiry**, 16.4.

Speas, M. (1986), **Adjunctions and Projections in Syntax**, PH.D., MIT, Cambridge, Mass.

Sproat, R. (1985a) "Welsh Syntax and VSO Structure", **Natural Language and Linguistic Theory** 3.2.

Sproat, R. (1985b) **Deriving the Lexicon**, PH.D., MIT, Cambridge, Mass.

Stowell, T. (1981) **Origins of Phrase Structure**, PH.D., MIT, Cambridge, Mass.

Szabolcsi, A. (1987) "Functional Categories in the Noun Phrase", in Kenesei ed., **Approaches to Hungarian**, Vol. 2, Szeged.

Tenny, C. (1987) **Grammatical Aspect and Affectedness**, PH.D., MIT.

Torrego, E. (1984) "On Inversion in Spanish and Some of its Effects" **Linguistic Inquiry**, 15.1.

Travis, L. (1984) **Parameters and Effects of Word Order Variation**, PH.D., MIT, Cambridge, Mass.

Vinet, M.T. (1987) Empty pleonastics and a parametrized INFL, ms. University of Sherbrooke.

Williams, E.(1980) "Predication", **Linguistic Inquiry**, 11.1.
Williams, E. (1981) "Argument Structure and Morphology", **Linguistic Review**, 1.1.
Williams, E. (1985) "PRO and Subject of NP", **Natural Language and Linguistic Theory**, 3.3.
Wright, W. (1989) **A Grammar of the Arabic Language**, third edition, 2 vol., Cambridge University Press, Cambridge.
Zagona, K. (1988) **Verb Phrase Syntax, A Parametric Study of English and Spanish**, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, Holland.
Zubizaretta, M.L. (1987) **Levels of Representation in the Lexicon and in the Syntax**, Foris, Dordrecht.